مفهمة فلسطين الحديثة

نماذج من المعرفة التحررية

إشراف وتحرير

عبد الرحيم الشيخ

المساهمون

فيروز سالم — قسم الحاج

خلود ناصر — علي موسى

أشرف بدر — أسماء الشرباتي

عبد الجواد عمر

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

Digitized by Birzeit University Library

تصميم الغلاف: مايا شامي

Digitized by Birzeit University Library

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام 1963 غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي - متفرع من شارع فردان
ص. ب.: 7164 - 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت - لبنان
هاتف: 00961-1-804959
E-mail: ipsbeirut@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

19 شارع إميل حبيبي، ط4
الماصيون، رام الله
فلسطين
ص. ب. 487، رام الله
ص. ب. 21649، القدس 9121501
هاتف: 9108 298 2 (0) 970+
E-mail: ipsquds@palestine-studies.org

Anis Nsouli Street, Verdun
P.O. Box: 11-7164
Postal Code: 1107 2230
Beirut - Lebanon
Tel.: 00961-1-804959
E-mail: ipsbeirut@palestine-studies.org
http: //www.palestine-studies.org

19 Emile Habibi St., 4th floor
Al-Masyoun, Ramallah
Palestine
P.O.Box 487 Ramallah
P.O.Box 21649 Jerusalem 9121501
Phone: +970 (0)2 298 9108
ipsquds@palestine-studies.org
www. palestine-studies.org

Digitized by Birzeit University Library

صدر هذا الكتاب
نتيجة جهد مشترك وتعاون متواصل
بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية
وجامعة بيرزيت

Digitized by Birzeit University Library

مفهمة فلسطين الحديثة

نماذج من المعرفة التحررية

Digitized by Birzeit University Library

Mafhamat Filasṭīn al-ḥadīthah: Namādhij min al-ma'rifah al-taḥarruriyah
Ishrāf wa taḥrīr: Abd al-Raḥīm al-Shaykh

Conceptualizing Modern Palestine: Exemplars of Liberating Knowledge
Supervised and edited by Abdul-Rahim Al-Shaikh

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
ISBN 978–614–448–092–2

الطبعة الأولى – بيروت
آب/ أغسطس 2021

Digitized by Birzeit University Library

319745

مفهمة فلسطين الحديثة

نماذج من المعرفة التحررية

إشراف وتحرير

عبد الرحيم الشيخ

DS
126.5
.M344
2021

المساهمون

فيروز سالم — قسم الحاج

خلود ناصر — علي موسى

أشرف بدر — أسماء الشرباتي

عبد الجواد عمر

مكتبة جامعة بيرزيت
83148
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY
0009000178510

تدقيق وتحرير لغوي

سناء حمّودي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

Digitized by Birzeit University Library

المساهمون

عبد الرحيم الشيخ : أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية والعربية في جامعة بيرزيت. يتمحور عمله الفكري حول القومية، وسياسات الهوية، والشعرية العربية، والترجمة. ويتركز نقده الفني على التعبيرات البصرية للهوية الفلسطينية. تتضمن منشوراته الأخيرة: في النقد «متلازمة درويش: تحولات الثقافة الفلسطينية 1964–2021» (2021)، وفي الشعر «راسم الدائرة» (2021)، وفي الترجمة «الصوت الآخر: مقدمة إلى ظواهرية التحول» (2020).

البريد الإلكتروني: aalshaikh@birzeit.edu

فيروز سالم : مرشحة في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. تعدّ أطروحة بعنوان «صناعة 'الهشاشة/ الجَلَد' وممارسته في مناطق 'ج' بالضفة الغربية»، وأنجزت رسالة الماجستير في الدراسات الدولية من الجامعة نفسها بعنوان «الفن الممكن الناشيء: السياسات التركية في القرن الواحد والعشرين». تعمل في مجال التنمية الريفية، وتتركز اهتماماتها البحثية في مجال الأنثروبولوجيا على دراسة المناطق الريفية والمهمشة في فلسطين.

البريد الإلكتروني: fairouz_16@yahoo.com

خلود ناصر : مرشحة في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. تعدّ أطروحة بعنوان «المجتمع الفلسطيني في مواجهة الأبارتهايد المائي الذي تفرضه إسرائيل». حائزة درجة الماجستير في الصحة العامة والمجتمعية من الجامعة نفسها، والبكالوريوس في الطب المخبري، ودبلوم في التخطيط الاستراتيجي، من جامعة القدس. تتركز اهتماماتها البحثية في الدراسات الاجتماعية والسياسات التربوية والأبحاث الصحية المتعلقة بالأطفال والشباب.

البريد الإلكتروني: Kholoud.nasser3@gmail.com

Digitized by Birzeit University Library

أشرف عثمان بدر : مدرّس في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومرشح في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. يعدّ أطروحة بعنوان «منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967 في الفترة ما بين 1967–1981/ البيوسلطة الزراعية كمدخل». حائز ماجستير دراسات إسرائيلية من جامعة القدس، حيث نشر رسالته بعنوان «إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض (1987–2014)». وهو متخصص بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي.

البريد الإلكتروني: ashrafshrf0@gmail.com

قَسَم الحاج : مدرّسة في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومرشحة في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. تعدّ أطروحة بعنوان «تدريس فلسطين: الأكاديميا الفلسطينية التحررية في الجامعات الفلسطينية 1977–2018». أنهت درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من الجامعة نفسها، وأنجزت رسالة بعنوان «الأغنية السياسية الفلسطينية: الملحمة الغنائية والرواية». وتتركز اهتماماتها على دراسة وتحليل مظاهر التآلف والصراع بين الحقلين الثقافي والسياسي في السياقين الفلسطيني والعربي.

البريد الإلكتروني: q.a.s.a.m1992@hotmail.com

علي موسى : مدرّس في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومرشح في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. يعدّ أطروحة بعنوان «ذاكرة مكان الطفولة في كتابة الذات الفلسطينية». أنهى درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من الجامعة نفسها. ويهتم بدراسة الذاكرتين الفردية والجماعية وعلاقتهما بالهوية والمكان والزمان والطفولة، في إطار التاريخ الاجتماعي الفلسطيني، من خلال أدب الذات (السيَر الذاتية، المذكرات، اليوميات).

البريد الإلكتروني: ammousa@birzeit.edu

Digitized by Birzeit University Library

أسماء الشرباتي : مدرّسة جامعية ومرشحة في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. تعدّ أطروحة بعنوان «دراسة الهوية الفلسطينية في المناهج الوطنية وتفاعل المدرّسين والطلبة معها». حائزة درجة الماجستير في مجال التنمية والتعاون الدولي (MICAD) من جامعة بيت لحم. وهي مدربة في مجال تطوير المهارات الإدارية والشخصية، ومستشارة في تصميم مناهج مساقات المهارات الإدارية ومهارات الاتصال، ومهتمة بقطاع التعليم والتدريب في فلسطين.

البريد الإلكتروني: Asmahatem100@gmail.com

عبد الجواد عمر: مدرّس في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومرشح في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. يعدّ أطروحة بعنوان «تشكيلات المقاومة: الانتفاضة الكبرى وفعالية الفعل الفلسطيني». حاز درجة الماجستير في العلاقات الدولية والاقتصاد من جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الأميركية، ودرجة البكالوريوس في الفلسفة والتاريخ من جامعة أوترخت في هولندا. يهتم بدراسة المقاومة والعنف الثوري كحالة سياسية ونفسية–مجتمعية ساهمت في تشكّل الهوية الفلسطينية.

البريد الإلكتروني: aboud.hamayel2@gmail.com

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مفهمة فلسطين الحديثة..... عبد الرحيم الشيخ 1

من أروقة المحاكم الاستعمارية إلى الأرض: الصراع اليومي
على الزمان والمكان في الأغوار الفلسطينية ..... فيروز سالم 15

سؤال الديموغرافيا: بين التوجهات الفلسطينية والإسرائيلية الراهنة..... خلود ناصر 45

الاشمئزاز كآلية استعمارية: الاستعمار الصهيوني نموذجاً..... أشرف عثمان بدر 83

حظر التجوّل والإغلاقات العسكرية:
اعتقال الزمكان الفلسطيني وتحريره ..... قسّم الحاج 119

أبعاد الهوية الفلسطينية في سير ذاتية ومذكرات من
نابلس (1948– 1967) ..... علي موسى 167

صور الفاعلية في الكتب المدرسية الفلسطينية ..... أسماء الشرباتي 195

ما-بعد فلسطين: الخطاب الثقافي الفلسطيني
وتراجيديا الهزيمة..... عبد الجواد عمر 229

Digitized by Birzeit University Library

كشّاف مصطلحي

أدائية	Performativity
أدب	Literature
أزمنة مقاومة	Resistance times
أصلانية	Indigeneity
أصلي	Original
أصلاني	Indigenous
استعمار استيطاني	Settler Colonialism
اشمئزاز	Disgust
إعادة زعزعة العام	Under Commons
إعلان سيادة	Declaration of Sovereignty
إغلاق عسكري	Military Closures
أمر عسكري	Military Rule
أوَّلانية (مفترضة)	Default
بحث محارب	Militant Research
بقاء	Survival
بنية استعمارية	Colonial Structure
تاريخ اجتماعي	Social History
تأطير	Framing
تبعية	Dependency
تحديث	Modernization
تحليل الخطاب	Discourse Analysis
تحليل الخطاب النقدي	Critical Discourse Analysis (CDA)
تحليل النص متعدد الوسائط	Multimodal Text Analysis
تحول ديموغرافي	Demographic Transition
تخاطل	Parallax
تخلف تنمية	Underdevelopment
تعصُّب (تحيُّز)	Prejudice

Digitized by Birzeit University Library

Identification with Aggression	تماهٍ مع العدوان
Representation	تمثيل
Molding	تنميط (قولبة)
Racial Discrimination	تمييز عنصري
Eye Contact	تواصل بصري
Parasite–stress Theory	توتر من الطفيليات
Population Census	تعداد سكاني
Agency Suspension	تعليق فاعلية
Ethnic Cleansing	تطهير عرقي
Negotiation	تفاوض
Family Planning	تنظيم أُسرة
Tragedy	تراجيديا
Visual Culture	ثقافة بصرية
Aesthetic	جمالي
State of Siege	حالة حصار
State of Emergency	حالة طوارئ
Frontier	حدّ
Political Field	حقل سياسي
Space	حيّز
Self–Deception	خداع ذات
Discourse	خطاب
Settler–Colonial Studies	دراسات الاستعمار الاستيطاني
Indigenous Studies	دراسات أصلانية
Subaltern Studies	دراسات التابع
Cultural Studies	دراسات ثقافية
Abjection	دناءة (ذلة)
Inferiority	دونية
Demography	ديموغرافيا
Memory	ذاكرة
Time	زمان
Time–Place	زمكان

Digitized by Birzeit University Library

Biopower	سلطة حيوية
Sovereignty	سيادة
Biopolitics	سياسات حيوية
Domination	سيطرة
Poetry	شعر
Social Class	طبقة اجتماعية
Erasure Identity	طمس الهوية
Collective Punishment	عقاب جماعي
Cognitive Processes	عملية معرفية
Racism	عنصرية
Colonial Violence	عنف استعماري
Social Actors	فاعلون اجتماعيون
Agency	فاعلية
Political Activism	فعالية سياسية
Theoretical Lag	فوات نظري
Superiority	فوقية
Precarity	قلق استباحة
Hyper–precarity	قلق استباحة مفرط
Population Density	كثافة سكانية
Catching Up	لحاق
Post–colonial	ما بعد استعماري
Conservatism	محافظة اجتماعية
Social Distance	مسافة اجتماعية
Conceptualization	مفهمة
Control System	منظومة سيطرة
School Textbooks	مناهج مدرسية
Fertility Rate	معدل خصوبة
Mortality Rate	معدل وفيات
Birth Rate	معدل ولادات
Nomadic Knowledge	معرفة ترحالية
Molecular Knowledge	معرفة عضوية

Digitized by Birzeit University Library

Royal Knowledge	معرفة ملكية
Resistance	مقاومة
Place	مكان
Curfew	منع تجول
Positionality	موقعية
Gross Domestic Product (GDP)	ناتج محلي إجمالي
Political Elite	نخبة سياسية
Dehumanizing	نزع إنسانية (توحيش)
Triumph	نصر
Gender	نوع اجتماعي (جندر)
Population Pyramid	هرم سكاني
Racial Hierarchy	هرميّة عنصرية
Defeat	هزيمة
Vulnerability	هشاشة
Cultural Identity	هوية ثقافية
National Identity	هوية وطنية
Hegemony	هيمنة
Existence	وجود
World Understanding	وعي بالعالم
Self–Awareness	وعي ذات
Double Consciousness	وعي مزدوج

Digitized by Birzeit University Library

مفهمة فلسطين الحديثة

عبد الرحيم الشيخ

«الطريق تصنعها الخطى»: هذه مقولة كتاب «مفهمة فلسطين الحديثة» الذي أُنْتِجَ من داخل فلسطين التاريخية، من «بطن الوحش»، كمساهمة في القول على معاني فلسطين: هويةً وقضيةً. فعلى امتداد المئة سنة الأخيرة، شهدت فلسطين هيمنات تعاقبت، وتشابهت، في البدايات والمآلات: ابتداءً بتبعات الغزو العثماني، ومروراً بالانتداب الاستعماري البريطاني، وانتهاءً بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وما تخلل ذلك كله من «أنظمة» وصاية قصيرة الأمد. لا يدَّعي هذا الكتاب كونه أكثر من «خطوة» على طريق مفهمة فلسطين من خلال مداخل حقلية ومنهجية متعددة، ستتلوه خطى أُخرى تقارب فلسطين المذرَّرة جغرافياً وديموغرافياً بأدوات تراعي أصليَّة المواد المبحوثة وأصلانية مناهج الباحثين التي تراوح بين دراسات ما بعد الاستعمار، والدراسات الأصلانية، والبحث المحارب.

وعليه، فهذا كتاب يبشر بولادة «جيل جديد» من الباحثين الذين أمَّن لهم تدريبهم الأكاديمي وفاعليتهم الثقافية والسياسية، تحرراً مُرضياً من أثر الاستعمار في المنهج والهدف من ناحية، وتجاوزاً للانضباع بأوَّلانية النص الصهيوني، وهيمنة الأطر النظرية السائدة في الأكاديميا الغربية، وفرعها الإسرائيلي، من ناحية أُخرى. وهو جيل يتميَّز كذلك بالتحرر من سطوة التجييش الثقافي والأكاديمي الذي رافق نشوء الجسم التمثيلي للحركة الوطنية الفلسطينية، أي منظمة التحرير الفلسطينية، وتحوّلاتها إلى سلطة فلسطينية قبل قرابة ربع قرن من الزمن. ولعل هذا التحرر المزدوج من «المؤثرات» الخارجية والداخلية، هو أبرز ميزة للمساهمات الواردة في الكتاب التي تمكّنت من نقد الثبات الأيديولوجي لمشروع الاستعمار الاستيطاني

Digitized by Birzeit University Library

الصهيوني، والتحوّل الذي أصاب مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، وخصوصاً في بعديه السياسي والثقافي.

ليس في هذا التقديم، ولربما في المساهمات التالية له، ما يبعث على الكثير من الأمل، لكنه جهد أكاديمي صرف يتطلّع إلى أن يكون خطوة أولى في مفهمة الدراسات الفلسطينية؛ والإضاءة على برنامج أكاديمي واعد في جامعة وطنية، ومفهمة فلسطين الحديثة: أرضاً، وناساً، وحكاية .... هنا، والآن.

مفهمة الدراسات الفلسطينية

إن هذا الجهد الجماعي هو مشروع أنجز فصوله سبعة باحثين شباب من طلبة برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت، ضمن مساق أكاديمي متعدد التخصصات، بعنوان: «مفهمة فلسطين الحديثة» خلال سنتي 2019–2020. وقد حظي هذا المشروع، لندرته، باهتمام خاص من جامعة بيرزيت ومؤسسة الدراسات الفلسطينية اللتين تربطهما شراكة لافتة في الرسالة المعرفية والوطنية. ولذا، فإن هذا الكتاب، الذي تتعهّده مؤسستان فلسطينيتان رائدتان، يشكّل علامة فارقة في تقديم مداخلة نقدية بشأن تعريف ما تعنيه «الدراسات الفلسطينية» اليوم قادمة من المركز الجغرافي لفلسطين التاريخية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن تعريف هذا «الحقل» التخصصي يخضع، اليوم، لكثير من المؤثرات الآتية من بعض المراكز العربية والغربية عالية التسييس المعرفي، على الرغم من وجود مساهمات فلسطينية لافتة، مثل تجربتَيْ: مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة كولومبيا–بإشراف الأستاذ رشيد الخالدي، ومجموعة جامعة براون البحثية في الدراسات الفلسطينية–بإشراف الأستاذ بشارة دوماني، في الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى مؤسسات ومراكز بحثية أُخرى داخل فلسطين التاريخية، وخارجها، ولا سيما في بيروت والدوحة.

فمن ناحية، يسعى هذا الكتاب، الذي يشكّل الجزء الأول من سلسلة بحثية، لتجاوز مزدوج للفوات النظري وفوضى المفهمة بشأن ما تعنيه فلسطين كـ«حالة

Digitized by Birzeit University Library

استعمارية» بين تيارات عديدة تتنافس اليوم على «كسب فلسطين» في رصيدها النظري كدراسات: ما بعد الاستعمار، والاستعمار الاستيطاني، والدراسات الأصلانية، والبحث المحارب، وإعادة زعزعة العام. ومن ناحية أُخرى، يساهم الكتاب في إنتاج المعرفة التحررية، بالعربية، للقارئ داخل فلسطين بصورة خاصة، وفي العالم العربي بصورة عامة، إذ إن معظم الجهد النظري المتوفر اليوم يخضع لهيمنة اللغات الغربية: الإنكليزية والفرنسية وبدرجة أقل الألمانية، بشأن ماهية «فلسطين الحديثة» التي صارت في الخطاب الرسمي، حرفياً: «فلسطين الجديدة».

سنترك للكتاب الحديث عن نفسه عمّا جاء فيه من أبحاث، لكن لا بد من الإشارة إلى هدف مركزي سعى له الكتاب، وهو: تجاوز هنات السياسات البحثية في ميداني الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وما يترتب عليها من خيارات في انتقاء الموضوعات والمنهجيات، في الإنتاج المعرفي غير الأصيل، وغير الأصلاني في الأكاديميا الفلسطينية. فالكتاب يعمل على إعادة النظر في دراسة الجامعة، بصورة عامة، كموقع لإنتاج المعرفة، وخضوعها لمجموعتين أساسيتين من المؤثرات: تتمثل الأولى في التأثر بالأنماط السائدة لإنتاج المعرفة في الثقافة العربية والغربية (والإسرائيلية)؛ بينما تنحصر الأُخرى في الامتثال لسياسات المؤسسة الرسمية المتعلقة بتسليع المعرفة وإدارتها على صعد: السياسة، والممارسة، والإنتاج، والتي لا يخفى خضوعها لنمط الإنتاج المعرفي في سياق أكاديمي نيوليبرالي عليه من النقد ما لا يتيح المقام عرضه.

وعلى ذلك، فإن النتاج المعرفي في حقول الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، في ضوء المؤثرات السابقة، يساهم بشكل أو بآخر في تكريس «المعرفة الملكية» على حساب «المعرفة العضوية» و«المعرفة الترحالية» التي تسِم معظم الأبحاث السبعة المكوِّنة للكتاب. ذلك بأنه، حين نتعمق في تحليل النوعين الأولين من المعرفة، نتبيّن مجموعة من السمات التي تميّز النتاج المعرفي الجامعي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، نحو: الحصرية الفلسطينية، والعذرية المفتعلة للدراسات، والحقلية المفرطة، والندرة الميدانية، والفوات النظري، والوهن المنهجي، والتكرار

Digitized by Birzeit University Library

الممجوج، والضعف التخطيطي .... وغيرها من المزالق التي حاول هذا الكتاب تجاوزها، والتي سيتم تفصيل القول فيها تالياً.

البرنامج، والمساق، والورشة

خلال العام الجامعي 2014/ 2015، أطلقت جامعة بيرزيت برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، وهو أول برنامج للدكتوراه تطرحه الجامعة كبرنامج متداخل الحقول، ويضم (حالياً) 22 مرشحاً ومرشحة، وتتشكّل هيئته التدريسية من نخبة من أساتذة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في الجامعة، وفلسطين بصورة عامة، والأساتذة الزائرين من عدة مناطق في العالم. ويهدف البرنامج، الذي وفّرت له الجامعة البنى التحتية والموارد والطواقم الإدارية والأكاديمية كافة، وبنته استناداً إلى دراسة تنافذية لنماذج عالمية في سياقات تحررية متعددة، إلى «تكوين جيل من العلماء والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، قادر على إنتاج معرفة جديدة عن الوطن العربي وفلسطين من منظور عربي وفلسطيني. إن البرنامج فريد في نوعه في الوطن العربي، على الرغم من وجود برامج شبيهة في دول أُخرى، ليس فقط من حيث كونه عابراً للحقول، لكن أيضاً من حيث توفيره الفرصة للطلبة للدراسة بتفرّغ.»

وبالإضافة إلى بنيته الأكاديمية الرصينة، على مستوى المساقات العابرة للحقول، يوفّر البرنامج للطلبة «بيئة فكرية يسود فيها الحوار والنقاش والعمل الجماعي» يشارك الطلبة، من خلالها، في الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية، وحلقات البحث التخصصية، والمدارس الصيفية، والجلسات التدريبية على الكتابة والقراءة التحليلية والنقدية ومناهج البحث، التي يزاملها جهد دؤوب من جانب البرنامج ومكتبات الجامعة لتوفير الكتب والاشتراك في مختلف قواعد البيانات الأكاديمية. وكان من أبرز نتاجات هذه المجهودات عقد المؤتمر الدولي الأول لطلبة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في أيار/ مايو 2018، تحت عنوان «نحو نماذج معرفية مضادة للهيمنة: الفضاء، المكان، الحركة، والقوة»، سبقته

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل في النظريات والمناهج لطلبة دكتوراه من مختلف أنحاء العالم.

أمّا مساق «مفهمة فلسطين الحديثة»، وبالإضافة إلى محرر هذا الكتاب، فقد استضاف في دورته التدريسية للعام الجامعي 2018/ 2019، ثلاثة أساتذة آخرين، هم: نادرة شلهوب-كيفوركيان، وخلدون بشارة، وسليم تماري. وقد تسجّل فيه سبعة مرشحين للدكتوراه من الدفعة الثانية في البرنامج، والذين يقومون بواجبات التدريس في دوائر متعددة من الجامعة كذلك، وهم: فيروز سالم، وخلود ناصر، وأشرف عثمان بدر، وقَسَم الحاج، وعلي موسى، وأسماء الشرباتي، وعبد الجواد عمر. ويفيد الوصف الأكاديمي للمساق، بأنه: «دراسة متعمقة لبعض القضايا المثارة في مساق دراسات الاستعمار وما بعد الاستعمار، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمفاهيم وأطر التحليل المستخدمة في دراسة فلسطين والتنظير في العصر الحديث، والتعمق في دراسة مفاهيم الاستعمار الاستيطاني، والفصل العنصري والاحتلال والتي كثيراً ما تستخدم تبادلياً. وفحص منهجي لمدى أهمية وفائدة وصِلة هذه المفاهيم بحقب زمنية متعددة من تاريخ فلسطين الحديث، ومعالجة نقدية لمفاهيم أُخرى مثل الطبقة، والإثنية، والدين، والأصلانية، والدولة، والمجتمع المدني، والمجتمع المحلي، ونمط الانتاج، والشتات، والحداثة.»

واستناداً إلى هذا التوصيف المرجعي، فقد تم تصميم بنية المساق في أربع وحدات تكاملية، تتناول كل منها قضايا مفهومية، ونظرية، وتطبيقية في الدراسات الفلسطينية من منظور حقلي تخصصي، قابل للمقاربات متعددة الحقول، وعابرتها، تتضمن: مقدمة في معاني فلسطين القديمة؛ مقاربات في الدراسات الحيزية والتخطيط الحضري؛ مقاربات في التاريخ الاجتماعي؛ مقاربات في الاستعمار الاستيطاني؛ مقاربات في الدراسات الثقافية؛ خاتمة في معاني فلسطين الحديثة.

تتضمّن تعليمات منح درجة الدكتوراه في جامعة بيرزيت، بالإضافة إلى الواجبات البحثية التي تقتضيها البنية الأكاديمية للبرنامج، سواءً في المساقات أو اجتياز امتحان الكفاءة الأكاديمية أو الأطروحة، نشر مقالة في مجلة محكمة مرموقة وتقديم مقالة أُخرى للنشر. وتحقيقاً لهذا الشرط، وتشجيعاً للطلبة على إنتاج معرفة

Digitized by Birzeit University Library

تحررية أصلية وأصلانية في إطار سجالي جماعي في آنٍ واحد، فقد تمّ العمل على إنجاز أوراق هذا الكتاب، بإشراف محرر الكتاب الذي يشرف كذلك على المساق نفسه أكاديمياً، بينما وافقت إدارة الجامعة مشكورة على دعم طباعة الكتاب. وبعد عمل متواصل استمر خلال الفصل الأكاديمي، وعلى امتداد سنة تالية، أنتج مرشحو الدكتوراه الأوراق البحثية السبع التي تساهم كل منها في مفهمة فلسطين الحديثة عبر استخدام واحدة أو أكثر من المقاربات المنهجية عبر–الحقلية الأربع التي تكوَّن منها المساق.

خلال المساق وبعده، تحوَّل «المساق الأكاديمي» إلى «ورشة كتابة» أُنتجت خلالها سبعة أبحاث، قارب كل منها موضوعاً يحظى باهتمام مرشح الدكتوراه فكرياً ومنهجياً، سواء كان في صميم موضوع الأطروحة أو بعيداً عنه. والتزمت الأوراق كلها التزاماً صارماً بقواعد البحث المنهجي، وراعت مدونة تعليمات الأمانة الأكاديمية، وأخلاقيات البحث المتبعة في جامعة بيرزيت. وخلال هذه الورشة، تم تجاوز الآلية التقليدية المعهودة في إعداد الأبحاث الجامعية، إذ لم يتم الاكتراث لسلَّميات علاقات السلطة التأديبية بين الطلبة/ الباحثين وأساتذتهم/ زملائهم: فلم تحظ الأبحاث، على سبيل المثال، بقسم من العلامة النهائية للطلبة، بل تمت الاستعاضة عن ذلك بـ«تحكيم نظراء» أول بين الطلبة/ الباحثين أنفسهم، كلٌ للآخر؛ تلاه تحرير أوَّلي من جانب مشرفهم؛ ثم قدَّمت الأوراق للتحكم المعمّق من نظراء خارجيين بمعايير التحكيم والنشر المعتمدة من لجنة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مفهمة فلسطين الحديثة

يشتمل كتاب «مفهمة فلسطين الحديثة: نماذج من المعرفة التحررية»، على سبعة أبحاث أكاديمية تتناول عناصر متعددة من كلاسيكيات الهوية الوطنية الفلسطينية الكبرى: أرضاً، وناساً، وحكاية.

من «الأرض» تبدأ فيروز سالم، القادمة من حقل الدراسات الدولية والمهتمة

Digitized by Birzeit University Library

بأنثروبولوجيا الريف وتنمية المناطق المهمشة في فلسطين، في دراسة بعنوان: «من أروقة المحاكم الاستعمارية إلى الأرض: الصراع اليومي على الزمان والمكان في الأغوار الفلسطينية» كجزء من اهتمامها البحثي الأوسع بصناعة الهشاشة– والجَلَد وممارستهما في الحياة اليومية. وفي هذا السياق، تتوسَّل سالم طيفاً من المداخل النقدية القارئة لعنف الحداثة، بصورتيه المؤسِّسة والحافظة، في الحالة الفلسطينية، ساعية لتحليل آليات الإكراه واللاامتثال بين المستعمِر والمستعمَر في منطقة الأغوار التي تتصدى لعمليات التهويد والتهجير المستمرة، وخصوصاً في: فروش بيت دجن، عين البيضاء، بدو الكعابنة–أريحا. لكن سالم لا تركن إلى التأطير العام المفتقر إلى الفحوى الميدانية، بل تقرن الاستخدام الدارج للمدوَّنة القانونية الاستعمارية والتقارير المحلية والدولية والإحصاءات وغيرها من مكوِّنات العناد الوثائقي، بمادة بحثية ميدانية تستند إلى تجربة إثنوغرافية مهمة فيها ملابسة صادقة لحياة الناس في مقاومتهم اليومية من أجل البقاء، واطِّلاع مباشر على حيثيات الترافع القانوني المتعلق بقضايا ملكية الأرض، والحق في استخدام المصادر الطبيعية، والزراعة، والبناء، والحركة. وقد حافظنا على لغة المقابلات كما وردت في الأصل.

تتنقَّل سالم بسلاسة نظرية لافتة بين التأطيرات الكلاسيكية للعنف الاستعماري للسيطرة على المكان والزمان والسكان في الفضاء المستعمَري، مهجوسة بسؤال تحوُّل المنظومة القانونية الاستعمارية إلى حلبة للسيطرة على المكان والزمان من ناحية، ومن ناحية أُخرى على حيِّز لتخليق المقاومة لما أفرزته اتفاقية أوسلو من وقائع على الأرض لم تكن في مصلحة الفلسطينيين قط. ثم تستخدم في بحثها التطبيقات الأكثر شيوعاً ابتداءً من دراسات ما بعد الاستعمار، ومروراً بدراسات التابع، وانتهاء بدراسات الاستعمار الاستيطاني والدراسات الأصلانية، إذ يقودها ترحالها النظري إلى ما يشبه الجزم أن: العنف الاستعماري الصهيوني المادي الذي يصنع الخوف، ويكرِّس قلق الاستباحة، ويديم حالة اللايقين في صفوف فلسطينيي الأغوار، يرفده عنف قانوني دشَّنته حاضنة بيروقراطية استعمارية لإتمام

Digitized by Birzeit University Library

مهمة السيطرة والضبط. لكن هذا العنف، بشقَّيه المؤسس والحافظ، سواء السابق لحقبة أوسلو أو التالي لها، ولَّد، كالعادة، عنفاً مضاداً، على مستويين: إذ واجه الفلسطينيون العنف المادي بالمقاومة الصريحة والثبات على الأرض، في حين واجهوا العنف القانوني بـ«التفاوض» على الحقوق، حتى خط النهاية، في منظومة القضاء الصهيوني.

حول «الناس»، تعالج خلود ناصر، ذات التدريب الأكاديمي والمهني في حقول الصحة العامة والمجتمعية والسياسات التربوية والتنمية، «سؤال الديموغرافيا: بين التوجهات الفلسطينية والإسرائيلية الراهنة»، ضمن اهتمامها البحثي الأعرض بالدراسات الاستعمارية في سياق الأبارتهايد الإسرائيلي في فلسطين. وتقوم دراسة ناصر على مفارقة تاريخية تشير إلى ثبات منقطع في العناد الأيديولوجي الذي وسم التوجُّهات الديموغرافية الصهيونية، قبالة تحوُّل منقطع النظير، كذلك، في التساهل الأيديولوجي الذي وسم التوجهات الديموغرافية الفلسطينية، إذ صارت السياسة مرآة الأيديولوجيا المعتمة في الحالة الأولى، ومرآتها العارية في الحالة الثانية. وتتعمق المفارقة حين يمارس المستعمِر الصهيوني، ابن «السيِّدة سارة»، حقَّه في نفي آخَره الأصلاني الفلسطيني: تارة بالتطهير العرقي، وتارة بسياسات الموت والحياة، وبالسياسات الحيوية ثالثة .... بينما لا تجرؤ السلطة السياسية التي تمثِّل الأصلاني الفلسطيني، ابن «الجارية هاجر»، على ممارسة حقِّها في تكوين «أمَّة» كالتي وعد بها «التكوين»: «.... وابن الجارية أيضاً، سأجعله أُمَّةً، لأنَّه نسلك.» هنا، وفي العقدين الأخيرين، تزداد معدَّلات الخصوبة في المركز الاستعماري الصهيوني «المتحضِّر» الذي لا يحتاج إلى «تنمية» (من 2.8 إلى 3.1)، بينما تتناقص معدَّلات الخصوبة في الهامش الأصلاني الفلسطيني «المتخلف» الذي ينقصه كثير من «التنمية» (من 5.9 إلى 4.1).

بتجرُّد سردي رهيف، تعرض ناصر ثبات البلاغة السياسية للخطاب الأيديولوجي الصهيوني من افتراضه الصُّفري: «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» نحو ممارسته الاستعمارية العنصرية: «أرض أكثر، عرب أقل.» لكنها تقرن

Digitized by Birzeit University Library

التجريد بدرس إمبريقي صادم لازدياد معدَّلات الخصوبة في المجتمع الصهيوني المتروبولي بدوافع أيديولوجية محضة، وبإغفال رزين للخطابات العالمية فيما يتعلق بالسياسات السكانية، وهو ما يفصح عن أن دولة المستوطنين «إسرائيل» تسعى لإضافة «قنبلة ديموغرافية» إلى ترسانتها الاستراتيجية، لتصبح مجتمع غالبين بالكثرة لا بالسلاح فحسب. وفي المقابل، تشير ناصر إلى تحوُّل البلاغة السياسية للخطاب الفلسطيني، الذي غُيِّبت عنه الأيديولوجيا، من افتراضاته الصِّفرية أن: «أفضل الأسلحة ضد الصهيونية هو رحم المرأة الفلسطينية»، وفخر الصناعة الوطنية للعربي الفلسطيني: «وأطفالي ثمانية، وتاسعهم سيأتي بعد صيف»، نحو ممارسة، غير رسمية، للرسمية الفلسطينية، متورطة في خطاب «التمدُّن الماكر» عبر التزام الهامش المستعمَري بالسياسات السكانية العالمية التي تصمم لمجتمع المغلوبين «تنمية» في بلاد لا ينمو فيها إلاّ التبعية والامتثال.

وفي رصد لـ «الناس» على «الأرض»، يتناول الأسير المحرر أشرف عثمان بدر، المتخصص بالدراسات الإسرائيلية، موضوع «الاشمئزاز كآلية استعمارية: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني نموذجاً» ساعياً لتفكيك البنية النفسية لـ «ضحويّة» المستعمِر الصهيوني كما تنعكس في اشمئزازه من ضحيّته المتمثلة في المستعمَر الفلسطيني الأصلاني. يُمَفْهِم بدر الطابع العام للعنصرية الصهيونية، فكرة وحركة ودولة، على مستوى النتاجات الثقافية والسياسات الحيوية والممارسات الاستعمارية ضمن حفر متقن في الجذور التاريخية للعنصرية الممتدة من الخطاب الديني اليهودي، مروراً بالاستيهامات الاستشراقية، وانتهاء بالممارسات الاستيطانية. وينجز بدر نقده لهذا الطابع العنصري عبر ترحال طباقي لتحوُّلات «الضحية» منذ محاكم التفتيش الأوروبية حتى نقاط التفتيش في المشهد الاستعماري في فلسطين، ومن حملات اللاسامية الفاشية إلى اللاسامية المعكوسة التي تبرر الممارسات الاستعمارية الحاضرة بمضطَّهدية الماضي اليهودي التي أنتجتها عقلانية التنوير الأوروبي وسياسات الهوية في حقبة دولة القومية. ويدلل بدر على صدقية تحليله، الذي لا يحتاج إلى دلائل، بتمظهرات العنصرية الصهيونية الأشكنازية لا ضد «الجماعة

Digitized by Birzeit University Library

الخارجية» المتمثلة في الآخر الفلسطيني فحسب، بل أيضاً ضد «الجماعات الداخلية» في المجتمع الاستيطاني نفسه، سواء أكانت من يهود الفلاشا، أم من اليهود الشرقيين، عرباً كانوا أم غير عرب.

يراجع بدر درس التحليل النفسي الذي تم صوغه من «معاناة اليهودي» ملامح استعلائية لا لـ «الشخصية اليهودية» فحسب، بل لـ «المنظومة الأخلاقية» أيضاً التي أمّنت «حصانة دفاعية» لدولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتبريرات جاهزة لنزع السمة الإنسانية عن ضحيتها الفلسطينية، وتحرير عقدتي الخوف والاضطهاد على حسابها: قتلاً، وتهجيراً، وتنكيلاً. ففي استبطان لآليات التمييز العنصري التي تعرَّض لها اليهودي في سياقات تاريخية متعددة، عملت عنصرية الفكرة والحركة والدولة، التي فولذتها ديناميات متنوعة من «فتنة الغالب» الأوروبي و«الوعي المزدوج»، على جعل العربي ليس محض «غوي (غير)» فقط، بل تكرَّس وجوده وصورته بوصفه أيضاً: «عربي ملوخلاخ (عربي قذر)»، أو «مسريح (نتن)»، أو «دورومي (جنوبي) إن كان يهودياً عربياً». أمّا عمله، فيصنف كعمل على سُلَّمية العنصرية في سوق العمل «عفوداة عربيت» (شغل عربي) .... أي تحويله إلى «لا-إنسان»، يجب «تطهيره» عرقياً، و«تطهير» المكان منه: «اسمه وذِكره». ينجز بدر مقولته النقدية للعنصرية الصهيونية، في الجانب المتعلق بالاشمئزاز من «الأغيار»، من خلال إثنوغرافية ذاتية في حيِّز السجن الصهيوني الذي خبره بدر شخصياً، سواء في مرحلة المطاردة، أو التحقيق، أو السجن، أو التنقُّل، وحتى خلال العلاج .... مدشناً درساً لافتاً في تحرير المنهج مما أصابه من لوثات استعمارية لاشت الفرق بين «الناجي اليهودي» و«الضحية الفلسطيني».

أمّا قَسَم الحاج، التي يتموضع اهتمامها البحثي على تقاطع الحقلين الثقافي والسياسي، وخصوصاً على مستوى السياسات الثقافية والتربوية الفلسطينية، فتذهب إلى مزيد من التجريد لعنصري «الأرض» و«الناس» عبر دراستها لـ «حظر التجوُّل والإغلاقات العسكرية: اعتقال الزمكان الفلسطيني وتحريره». وتدرس الحاج في بحثها «حالة الاستثناء» ومحاولة تأبيدها في السياق الفلسطيني بأثر رجعي

Digitized by Birzeit University Library

منطلقة من قانون الطوارئ الانتدابي الذي فرضه الاستعمار البريطاني، حاضنة المشروع الصهيوني، منذ سنة 1945 الذي كان المرجعية القانونية لفرض: حظر التجوُّل، والإغلاقات متفاوتة المدة، وإعلان المناطق العسكرية المغلقة .... لوارثها الاستعماري في دولة المستوطنين-إسرائيل حتى اللحظة. وعبر مفهمة فلسفية لأقنومي الزمان والمكان، اللذين وحَّدتهما بنحت شائع هو «الزمكان»، تعالج الحاج موضوع بحثها في ثلاثة محاور، هي: تدشين حالة الاستثناء في السنوات الثلاث الأخيرة للانتداب البريطاني؛ وتأصيلها في مدونة القانون الاستعماري الصهيوني حتى سنة 1976؛ ومجالات المقاومة الفلسطينية واسترجاع فاعلية الفلسطيني، في مكانه وزمانه، بتركيز خاص على الفترة الممتدة بين الانتفاضتين الكبريين 1987–2000.

لا تكتفي الحاج بدرسها الوثائقي المتقن للقانون الاستعماري، الذي تتشابه فيه، ولا تتعاقب، الهيمنة الاستعمارية بين الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني فحسب، بل تستنطق أيضاً الفعل الفلسطيني المقاوم الذي يحاول استعادة السيادة على زمانه ومكانه. ففي مسٍّ رهيف لسياسات الموت والحياة، كما يصمِّمها الوجود الفلسطيني في مواجهة الفكرة الاستعمارية، تستجلي الحاج فاعلية الجسد الفلسطيني، المطارد، والمقاوم، والأسير، والشهيد، لتقول جملة واحدة: «نحن هنا، والآن» كفلسطينيين نعلن لاامتثالنا للقانون الاستعماري وأدواته العسكرية. وبذا، تقدِّم الحاج درساً نادراً في جعل الجسد الفلسطيني نصاً مؤسِّساً للوجود المستعصي على الضبط في حيِّزي الزمان والمكان، إذ يتجاوز أوَّلانية النص الاستعماري الذي فرض بقوة الجندي وصرامة القانون في مغارة المطارَد، وحارة المقاوم، وزنزانة الأسير، وحيِّ الشهيد... وحياته المعلَّقة. هنا، والآن، يحيل الفلسطينيون، على امتداد فلسطين التاريخية، زماناً ومكاناً، النفقَ الاستعماري على أفق تحرري، وما مقالة الحاج إلاّ «لافتة طرق» ذهنية بينهما.

ومن «الأرض» و«الناس» يذهب ثلاثة آخرون من الباحثين إلى «الحكاية»، أهم عناصر السردية الوطنية الفلسطينية، في تمثُّلاتها الاجتماعية، والثقافية، والتربوية.

Digitized by Birzeit University Library

فيكتب علي موسى، الباحث في التاريخ الاجتماعي لفلسطين والمهتم بدراسة الذاكرة الفردية والجماعية وعلاقتهما بالهوية الثقافية كما تتجلّى في السير الذاتية، والمذكرات، واليوميات، عن «أبعاد الهوية الفلسطينية في سير ذاتية ومذكرات من نابلس (1948– 1967)». ولا يبتعد موسى عن هاجسه البحثي في تاريخ الحواضر الفلسطينية فيما سُمِيَ «الحداثة العثمانية»، ويبحث، رأسياً، في التاريخ الاجتماعي لمدينة نابلس التي اكتسبت، عن جدارة، كنية «جبل النار»، مع تركيز خاص على ما يعرف بـ«الحقبة الأردنية» 1948–1967. متوسلاً منهجاً غير معلن، أقرب ما يكون إلى تحليل الخطاب النقدي، يقرأ موسى في النتاج الثقافي–الاجتماعي الفلسطيني في حقبة إشكالية بلغ فيها «التيه الفلسطيني» أوَجَه على مستوى التمثيل السياسي بعد الرضّة الكبرى في نكبة 1948 حتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وصوغ أهم وثيقة في تاريخ الفلسطينيين السياسي: الميثاق الوطني لسنة 1968. وهكذا، لا يغرق موسى في رصد تبلور الهوية السياسية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية، في ظل محاولات «الأرْدَنَة» و«المصْرَنَة» و«الأسرلة» في جغرافيات فلسطين ما بعد النكبة، إذ إنه ينقذ تبلور الهوية من غباش المرحلة عبر إعادة ترتيب «خيوط» سجادة الهوية من خلال النصوص السَّيرية التي يعيد قراءتها بعين المؤرخ الاجتماعي ذي المبضع السياسي.

يتنقَّل موسى بيسر، يكاد يكون خطِّياً، بين أضلاع مثلث ثيماتي، يتضمن: بحث التصوُّر العام للهوية الفلسطينية (في ظل العلاقة بين الهويتين الفلسطينية والأردنية؛ التفاعل مع الحكم الأردني للضفة الغربية؛ التشكُّل الطبقي للمجتمع؛ منابر العمل السياسي في غياب المؤسسة السياسية الجامعة–منظمة التحرير الفلسطينية وحضورها)؛ قراءة الأعمال السَّيرية لتسعة كتَّاب وكاتبات، هم: إبراهيم صنوبر، وإحسان النمر، وإلهام أبو غزالة، وحسني الخُفَش، وريموندا الطويل، وعلي الخليلي، وغازي الخليلي، وفدوى طوقان، ويوسف الحاج محمد؛ ليخلص إلى نتيجة لا تبعث على الاستغراب، مؤدَّاها: أن الفلسطينيين، بغض النظر عمَّا توالى على حكمهم من أنظمة سياسية، «فتحاً» أو «انتداباً» أو «استعماراً» أو «إدارة»،

Digitized by Birzeit University Library

كانت لهم هوية واحدة، من تسعة أحرف: «فلسطينيون» بالقوة قبل منظمة التحرير الفلسطينية، و«فلسطينيون» بالفعل بعدها، حين أعلنت هويتهم السياسية بميثاق وطني في سنة 1968.

أمّا أسماء الشرباتي، العاملة في «حقل الأمل»– من التنمية البشرية وتصميم المناهج إلى تطوير المهارات الإدارية والاتصالية، فلا يبدو بحثها الذي يتناول «صور الفاعلية، الكتب المدرسية الفلسطينية».... باعثاً على كثير من الأمل. فعلى الرغم من تصدُّر تحليل نصوص الكتب المدرسية، التي أنتجها مركز المناهج الفلسطينية الذي أُسس بعد «انتقال الصلاحيات في مجال التربية من دولة إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية» استناداً إلى اتفاقية أوسلو.... للبحث التربوي في فلسطين وحولها، فإن الشرباتي تذهب إلى حيثية لم تحظَ بكثير من الاهتمام قبلها، وهي: الصورة المرافقة للنص، أو ما وسمته بـ«النص متعدد الوسائط». وتراوح الشرباتي، في استخدام خطّي بالغ الانتقائية، أدوات منهجية متعددة بين الثقافة البصرية، والنصوص متعددة الوسائط، وتحليل المضمون، لتقدِّم نقداً سياسياً وتربوياً لرسالة الصورة المستخدمة في الكتاب المدرسي لأربعة صفوف في مرحلة الدراسة الأساسية في مجالي الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. وربما لا يشكّل ما وصلت إليه الشرباتي صدمة من حيث نقد المحتوى الوطني لهذه الكتب المدرسية، لكن ما أضافته من مقاربة للعناصر «غير النصّية» (أي العناصر المصوَّرة) في مضمون التنشئة الوطنية والاجتماعية جدير، من دون شك، بالتوقف الطويل أمام المنظومة التربوية التي أنتجت سياساتها هذا المضمون.

ويختار عبد الجواد عمر، الذي أمّن له تدريبه الأكاديمي في الفلسفة والتاريخ والدراسات الدولية، ومثقفيته في دراسة المقاومة والعنف الثوري، إمبريقياً ونظرياً ضمن ثُلَّةٍ صلبة من المثقفين الفلسطينيين الشباب المنحازين لـ«البحث المحارب»، الجانب الأضيق من الطريق في تقديم نقد، أقل ما يقال فيه إنه غيور وجذري، لتراجع التعبير «الجمعي» عن الهوية الفلسطينية الجامعة عبر درس مقارن لكتابات «الكبار»: غسان كنفاني، وإدوارد سعيد، ومريد البرغوثي، ومحمود درويش، مع

Digitized by Birzeit University Library

تركيز خاص على الأخير–الأبرز. ويسم عمر بحثه بعنوان كثيف، نصه: «ما–بعد فلسطين: الخطاب الثقافي الفلسطيني وتراجيديا الهزيمة»، ليقرر أن حالة «ما–بعد فلسطين» شكَّلها حدَّان كبيران: الخطاب الثقافي الفلسطيني، وليس بالضرورة «الثقافة»، وتراجيديا الهزيمة، وليست بالضرورة الهزيمة عينها.

يتوسَّل عمر معولاً حاذّاً من «مخزن» النظرية النقدية ليخلِّص «الخطاب الثقافي» و«تراجيديا الهزيمة»، اللتين جعلهما بنيتين تتحركان في الزمان والمكان الفلسطينيين الآخذين في الانكماش في حفرة أوسلو، من لوثة الأدلجة. وخلال هذه العملية المضنية، والمنحازة أخلاقياً وجمالياً من دون أدنى شك، يقرأ عمر الثقافة الفلسطينية، على مستويات: النتاجات والسياسات والممارسة، لكل من المثقفين الأربعة الذين «صاغ» اثنان منهم (كنفاني والبرغوثي) «أمثولة النصر»، بينما «صاغت» «تراجيديا الهزيمة» الآخرين (سعيد ودرويش). ويدشّن حمايل بتتبع رهيف لمآلات المشروع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، من جمالية العنف الثوري إلى قبح الواقعية السياسية، مفهوم «استحالة فلسطين»، لا كتعبير بلاغي في عدم تحقق المشروع السياسي وغايته «التحرير» فحسب (الذي بشَّرت به كتابات كنفاني والبرغوثي)، بل أيضاً كتوصيف واقعي لرضَّة الهزيمة التي أصابت المشروع الثقافي وغايته «التسوية العادلة» (الذي انتهت إليه كتابات سعيد ودرويش). وثمة حيِّز واسع لمساجلة مقولة عمر المثقلة بهاجس «انتحار الروح الفلسطينية»، لكن ذلك لا ينفي صدقية مآلها العام الذي يدين استقالة البطل الثقافي، بعد أن اختار البطل العسكري تقاعداً مبكِّراً قبل إنجاز مهمة التحرير.

هذه إشارات أولى لما أنجزه الباحثون الشباب في هذا الكتاب، وهي برسم القراءة والتأمل، واستمرار المحاولة.

Digitized by Birzeit University Library

من أروقة المحاكم الاستعمارية إلى الأرض: الصراع اليومي على الزمان والمكان في الأغوار الفلسطينية

فيروز سالم

تسعى هذه الورقة لتحليل آليات التفاعل اليومي بين المستعمِر والمستعمَر في أطراف الضفة الغربية وتحديداً في منطقة الأغوار، التي تواجه عمليات تهويد وتهجير مستمرة. وتركز الورقة على آليات السيطرة الاستعمارية عبر المنظومة القانونية التي يسعى المستعمِر الصهيوني من خلالها لإحكام السيطرة على الأرض والسكان. وفي المقابل، تصبح هذه المنظومة نفسها حيزاً للمقاومة وطريقاً لبقاء المستعمَر على الأرض، فبات قانون المستعمِر أداةً للسيطرة والمقاومة في آنٍ واحد. وتعيد هذه العلاقة اليومية تشكيل الحيز إذ تستغل إسرائيل المماطلة في تنفيذ القوانين المهجنة التي ابتكرتها لتوسيع الاستيطان، وجعل المكان هشّاً وغير قابل للحياة، وفي الوقت ذاته يبحث الفلسطينيون عبر الثغرات القانونية عن وسيلة لكسب الوقت والمماطلة بهدف البقاء. هنا، تتراوح آليات السيطرة بين عمليات إقصاء واحتواء وعنف مباشر وتغيير مستمر للقوانين، في حين تتراوح آليات الفلسطينيين بين مقاومة مكانية ميدانية ومراوغة على الزمان والمكان أمام القضاء الإسرائيلي. وتعتمد الورقة على سرديات السكان، أصحاب الأرض، وتفصيلات حياتهم اليومية والكيفية التي من خلالها يقومون بـ «التفاوض» في شأن حقوقهم أو مواجهة العنف الاستعماري، كجوهر المادة البحثية. بالإضافة إلى مقابلات مع محامين وقانونيين فلسطينيين. وكمصادر ثانوية، تشكل تقارير المؤسسات المحلية والدولية والتقارير الصحافية والإخبارية مصدراً للمعلومات المتعلقة بالمنطقة التي ندرسها.

Digitized by Birzeit University Library

المقدمة

تفحص هذه الورقة ديناميات التفاعل بين المستعمِر والمستعمَر في أطراف الضفة الغربية، وتحديداً تفصيلات الصراع اليومي على الزمان والمكان في منطقة الأغوار. وهي مناطق تشهد، منذ سنة 1967، عمليات تهويد وتهجير للسكان الفلسطينيين لا تزال مستمرة حتى اللحظة، وذلك نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية والأمنية في المشروع الصهيوني. ومع تقسيمات الحيز المكاني للضفة الغربية وفق اتفاقية أوسلو، أصبحت الأغوار ساحة للاحتكاك اليومي بين آليات السيطرة الاستعمارية من جهة، وآليات المستعمَر لتفكيكها من جهة أُخرى. وقد شكّلت المناطق المصنفة «ج» بحسب اتفاقية أوسلو، والتي تشكل معظم أراضي الأغوار، الحيزَ الأهم للتوسع الاستيطاني وللعنف الكولونيالي اليومي تجاه السكان الفلسطينيين بهدف ترحيلهم وإحكام السيطرة على الأرض. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المناطق، في الغالب، هي مناطق لا تملك السلطة الفلسطينية الحد الأدنى من السيادة عليها، وتفتقر إلى مقومات الحياة الأساسية. ويعتمد التوسع الاستيطاني في هذه المناطق بصورة رئيسية على القوانين الإسرائيلية المتغيرة باستمرار، والتي تحاصر الحياة اليومية للفلسطينيين، من ناحية: البناء، والزراعة، وملكية الأرض، واستخدام المصادر الطبيعية. إن هذا الواقع هو معركة يومية يخوضها الفلسطيني الذي يدخل في صراع على الزمان والمكان، فالأرض قد يفقد ملكيتها إذا قام المستعمِر بتصويرها جوياً لثلاث سنوات في غير مواسم الحصاد لتغدو أرضاً مشاعاً يمكن مصادرتها. وربما يُهدم المنزل إذا طارت ورقة «أمر الهدم»، التي يضعها المستعمِر سراً على مقربة من المنزل، ولم ينتبه صاحبه للمهلة الممنوحة لتعديل البناء وفق الإحداثيات المكانية التي لا أحد يملكها إلاّ المستعمِر نفسه. وقد يفقد الفلسطيني ملكية الأرض، التي هي في أغلبيتها غير مسجلة رسمياً، إذا لم يفلح في استخراج الوثائق المطلوبة قبل موعد المحكمة.

هنا، لا بد من الإشارة إلى أن معنى الزمان والمكان، كما يرى ديفيد هارفي،

Digitized by Birzeit University Library

يصبح في تغير مستمر، وهو ما ينعكس على الحياة اليومية، إذ تعمل أنماط التشكل الاجتماعي على تبلور «حزمة من الممارسات والمفاهيم المتعلقة بالزمان والمكان.»[1] وفي سياق استعماري، يغدو الزمان، مثل المكان، مستعمَراً وحيزاً لآليات السيطرة والمقاومة. فحياة الفلسطينيين داخل زمان ومكان معسكرين «تخلق مهارات مقاومة تولِّد بدورها صراعات بشأن التوقعات، ومفاوضات يومية، وقرارات لاختيار الزمن.»[2] وعليه، تسعى هذه الورقة لتحليل آليات السيطرة القانونية على الزمان والمكان الفلسطيني، وخصوصاً في الأغوار، وآليات الصمود التي يمارسها الفلسطينيون للبقاء، وذلك من خلال الإجابة عن سؤال مركزي هو: كيف تحولت المنظومة القانونية الاستعمارية إلى ساحة للسيطرة على الزمان والمكان وحيزاً للمقاومة في أطراف الضفة الغربية بعد أوسلو؟ وتجادل الورقة في أن المنظومة الاستعمارية عملت من خلال البيروقراطية الاستعمارية والعنف القانوني على إيجاد حالة من اللايقين والتمييز الاجتماعي بين الفلسطينيين للسيطرة على الزمان والمكان في الأغوار. وفي ظل تسارع الإفقار ومحاولات التهويد والتهجير منذ أوسلو، تعمق قانون المستعمِر كأداة للسيطرة. ومن جهة أُخرى، تحولت الأفعال اليومية للفلسطينيين في الأطراف إلى أفعال سياسية تواجه العنف القانوني الاستعماري، وهي تتراوح بين مقاومة مكانية صريحة، وتهديد بالتمرد، وبين تفاوض على الزمان والمكان أمام القضاء الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، استندت الدراسة إلى عدد من الأدبيات لا تقتصر على دراسة آليات السيطرة الاستعمارية أو الفاعلية الفلسطينية في مواجهتها بشكل منفصل، بل تضع المستويين في نطاق تفاعل بين المستعمَر والمستعمِر، وخصوصاً تلك الأدبيات التي تتناول العنف القانوني المتمثل أساساً في سياسة هدم المنازل والسيطرة على الأراضي من مقاربة مفهوم «قلق الاستباحة» (precarity) لجوديث بتلر (الذي يشمل أقصى درجة من الهشاشة وتعرّض السكان لعنف الدولة التعسفي ولأشكال العدوان الأُخرى التي لا تقوم بها الدولة، لكنها لا توفر الحماية الكافية منه)، إذ ينظر إلى الحياة في التجمعات الفلسطينية التي تعاني العنف الاستعماري

Digitized by Birzeit University Library

على أنها «هشة»(vulnerable)، وتتشكل بتفاعل يومي مع آليات السيطرة.[3] ويمكن أن نعرّف «الهشاشة» بأنها عملية من التعرض الشديد لعدم اليقين والمخاطر يكون فيها الناس غير قادرين على تأمين سبل عيش ومساكن مستدامة، ولا تأمين أمنهم الجسدي بسبب الأضرار وعمليات السلب والعنف الناتجة من قوى الاستعمار. كما تشير أدبيات أُخرى إلى «صناعة الخوف» كآلية للسيطرة الاستعمارية والتي تتم من خلال فرض قوانين وبيروقراطية وآليات مراقبة مستمرة تتغلغل إلى المجالات الخاصة في الحياة اليومية، لكي تُبقي على العلاقة الهرمية بين المستعمِر والمستعمَر، لكنها في الوقت ذاته تتحول إلى حيز للمقاومة.[4] هنا، تركز الورقة على فحص هذه المقاربات من خلال دراسة تمثلات البعد القانوني في الحياة اليومية للفلسطينيين في منطقة الأغوار، عبر تحليل تفصيلات «مفاوضاتهم» وتفاعلاتهم اليومية مع المنظومة القانونية الاستعمارية.

تتبع الورقة منهجاً إثنوغرافياً يركز على الحياة اليومية للفلسطينيين في منطقة الأغوار، إذ تشكل المقابلات الميدانية المعمقة مع سكان هذه المناطق جوهر المادة البحثية. وقد اعتمدت الورقة على عشر مقابلات معمقة مع سكان التجمعات الفلسطينية التالية: فروش بيت دجن، عين البيضاء، بدو الكعابنة–أريحا. هذا بالإضافة إلى مقابلات مع عدد من القانونيين في المؤسسات الرسمية والأهلية الفلسطينية. وكمصادر ثانوية، تعتمد الورقة على عدد من الدراسات وتقارير المؤسسات المحلية والدولية والتقارير الصحافية والإخبارية المتعلقة بالمنطقة. أمّا بنية الورقة، فتشكلها ثلاثة محاور رئيسية، هي: الأغوار الفلسطينية كساحة للعنف القانوني ومقاومته؛ البيروقراطية الاستعمارية: سياسة الإقصاء والاحتواء؛ أروقة المحاكم الاستعمارية: حلقة مفرغة من المعارك القضائية لنيل الحقوق.

الأغوار الفلسطينية كساحة للعنف القانوني ومقاومته

تحتل منطقة غور الأردن مكانة مهمة في تاريخ الصراع العربي– الصهيوني من حيث موقعها الاستراتيجي ومناخها الملائم للزراعة. وقد بدا ذلك جلياً في

Digitized by Birzeit University Library

خطة ألون في سنة 1967، التي تم بموجبها إنشاء المستعمرات الإسرائيلية الأولى، بالإضافة إلى منطقة أمنية، بعد سنة 1967 في منطقة الأغوار. كما عملت إسرائيل، بشكل مستمر، على فصل هذه المنطقة عن محيطها الفلسطيني، وخصوصاً بعد الانتفاضة الثانية في سنة 2000 من خلال منظومة الحواجز العسكرية.[5] وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالأغوار في الخطاب الإسرائيلي هو الشريط الشرقي للضفة الغربية المحتل سنة 1967 والذي يشكل نحو 28٪ من مساحة الضفة الغربية، وهو يمتد من منطقة عين جدي قرب البحر الميت جنوباً حتى منطقة عين البيضاء (جنوبي بيسان) شمالاً.[6] في حين تُعرف، فلسطينياً، على أنها المساحة الممتدة من بيسان حتى صفد شمالاً ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن نهر الأردن شرقاً حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً.[7] وقد تمكن المشروع الصهيوني في الأغوار، القائم على طرد السكان الأصليين وإحكام السيطرة على الحيز، من تقييد الوجود الفلسطيني في قرابة 24 تجمعاً سكنياً فلسطينياً في مقابل توسعة ما يقارب 31 مستعمرة زراعية وصناعية.[8] ويشير بعض الدراسات إلى انخفاض عدد السكان في المنطقة من نحو 200.000 – 320.000 ألف فلسطيني عشية سنة 1967 إلى نحو 60.000 فلسطيني.[9]

يشكل قانون المستعمِر الأداة الأبرز لتنفيذ مشروع الاستيطان الصهيوني في الأغوار القائم على «منطق المحو والإلغاء للسكان الأصليين» بهدف سلب الأرض،[10] إذ تتراوح أشكال العنف القانوني، الهادف إلى خنق السكان وترحيلهم، بين قوانين مصادرة الأراضي وأوامر هدم المساكن والمنشآت ومصادرة المصادر الطبيعية.[11] وهي عملية ممنهجة ومستمرة تعمل على تجريد المستعمِر للمستعمَر من إنسانيته وذلك من خلال العمل باستمرار على إنهاكه وتحطيمه.[12] والعنف، كما يراه فالتر بنيامين، هو أصل القانون، إذ له وظيفتان: العنف المؤسس للحق، والعنف المحافظ عليه.[13] وقد تمثل هذان النوعان من العنف، في الحالة الفلسطينية، في عنف مؤسس أسفر عنه تهجير السكان الأصليين والسيطرة على أرضهم، أعقبه عنف حافظ على البنية الاستعمارية وضمن استمراريتها وقوننتها.

Digitized by Birzeit University Library

وفي هذا السياق، ترى هنيدة غانم أن «تشظي الكل الفلسطيني مرتبط ببدء الوجود الإسرائيلي للدولة، وأن تأكيد استمرار هذا التشظي هو جزء من أدوات العنف الحافظ الذي يهدف إلى استدامة البنية بصيغتها الأولى.»[14] ويمكن القول إن «العنف الحافظ»، المتمثل في الدواعي الأمنية التي تشرعن التهجير والتدمير في حالة الأغوار يسيطر على الحياة اليومية لآلاف الفلسطينيين إذ إن المساحة بين ما هو قانوني وغير قانوني غير ثابتة ومتغيرة باستمرار. وبذلك، يُصبح للقانون بعد «أدائي» يمكن أن يتقاطع مع ما تصفه جوديث بتلر عن «الأدائية» (performativity)، إذ تتعلق بمن يتم إنتاجه كمستحق للحقوق ومَنْ حياته لا تستحق أن يتم الاعتراف بها، وبالتالي يصبح غير مستحق للحقوق[15].

من جهة أُخرى، فإن إحدى آليات المراقبة والسيطرة في المنظومة البيروقراطية الاستعمارية هي الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تقوم باتباع سياسات إقصاء واحتواء تجاه السكان، الأمر الذي يجعل شكل السلطة وخطاباتها متغيراً ومتجدداً باستمرار. ولعل في هذا ما يفتح الباب للتساؤل متى وأين يتم الإقصاء أو الاحتواء؟ وهنا فإن الإجابة عن هذا السؤال تؤشكل فهمنا لمقاربة الاستعمار الاستيطاني القائمة على الإقصاء دوماً، إذ تجادل الدراسة في أن آليات السيطرة الاستعمارية تتشكل وتتفاعل مع آليات التفاعل اليومي للمستعمَر على الأرض.

من ناحية أُخرى، يمكن النظر إلى الممارسات اليومية لسكان الأغوار ضمن ما تسميه نورهان أبو جدي «إنتاج معرفة مضادة انعكست في ممارسات تكيف اجتماعي تهدف إلى المحافظة على البقاء»، فقد تمكن الفلسطينيون من «التسلل عبر منظومة التحكم، حسب نوع المنظومة التي يواجهها الفرد، سواء كانت حاجز تفتيش أو جدار الفصل العنصري أو أي نوع آخر.»[16] وفي الوقت الذي عمدت إسرائيل إلى إيجاد حالة من التميز للتجمعات الفلسطينية في الأغوار من ناحية الحقوق والخدمات ودرجة العنف الموجه ضدهم، اختلفت التكتيكات المتبعة من جانب الفلسطينيين في مواجهة آليات السيطرة المتعددة. وبما أن الفلسطينيين في هذه المناطق لا يتمتعون بحقوق الشعب المحتل ولا بحقوق المواطنة، فقد تحولت

Digitized by Birzeit University Library

أفعالهم اليومية، كالمطالبة بالمياه والكهرباء، إلى أفعال سياسية تعتمد على مفاوضة السلطة والعنف القانوني أحياناً وعلى رفضها بصراحة أحياناً أُخرى، وهو ما يتقاطع مع مفهوم الصمود الفلسطيني الذي يُعتبر فعلاً متعدد الأوجه والارتباطات التاريخية، فهو مظلة واسعة شملت على مدار التاريخ البقاءَ على الأرض، والفعل المقاوم بمختلف أشكاله، والممارسة اليومية في ظل استعمار استيطاني.

البيروقراطية الاستعمارية: سياسة الإقصاء والاحتواء

تحت وطأة القانون، يعيش سكان الأغوار بين أزمنة متعددة تحكم الحيز المتآكل تتراوح بين القرن التاسع عشر زمن قوانين الأراضي العثمانية، وقوانين الانتداب البريطاني والحقبة الأردنية والأحكام العسكرية الإسرائيلية. فالقانون، كما يشير إيال وايزمن، أضحى «أداة تكتيكية» بيد المستعمِر لقوننة أعمال العنف بحق السكان الأصليين وشرعنتها.[17] فعمل الاستيطان الصهيوني في الأغوار بصورة متواصلة على استحداث مزيج قانوني يشرعن استلاب الأرض وتهجير السكان، وهو ما ترافق مع إنشاء «الإدارة المدنية» في بداية ثمانينيات القرن العشرين لمتابعة السيطرة اليومية على الفلسطينيين. وهو الجهاز الذي لطالما استخدمته إسرائيل لتكريس ديمومة أعمالها الاستيطانية وتطبيعها، والتضييق على الفلسطينيين من خلال مساومتهم في الحقوق الأساسية، كالماء والكهرباء والحركة والتخطيط العمراني لمدنهم وقراهم.[18] وعلى الرغم من تراجع حضور الإدارة المدنية في حياة الفلسطينيين منذ قيام السلطة الفلسطينية مطلع التسعينيات، فإنها في منطقة كالأغوار لا تزال ذراعاً فاعلة للسيطرة الاستعمارية وجزءاً فاعلاً من حياة الناس اليومية. ويعكس التفاعل اليومي للفلسطينيين مع البيروقراطية الاستعمارية، المتمثلة في الإدارة المدنية الإسرائيلية، واقعاً يغدو فيه الزمان والمكان حلبة واضحة للصراع اليومي بين المستعمِر والمستعمَر. وفي هذا السياق، يصف أحد سكان قرية فروش بيت دجن، العملية الشاقة التي يحتاج إليها السكان للحصول على مقومات البقاء قائلاً:[19]

Digitized by Birzeit University Library

في 2008 قدمنا طلباً للإدارة المدنية في أريحا للحصول على كهرباء لقرية فروش بيت دجن، فقاموا بإرسال كتاب توصية لضابط الكهرباء. وبعد محاولات عديدة تمكنّا من الالتقاء بالضابط الذي أبدى تعنته لعدم وجود أي بيت مرخص في القرية على الرغم من أن بيوتنا مبنية قبل قيام دولة إسرائيل. ومع غياب مخطط هيكلي، أفادنا أننا لن نتمكن من الحصول على ترخيص «لا اليوم ولا بكرة ولا في المستقبل». وعندما سألناه عن كيفية الحصول على الترخيص، أجاب الضابط: «ليس لديّ جواب، لكن إن قمتم بترخيص بيت واحد سأعطيكم كهرباء وبالقانون.» فشلت محاولاتنا بترخيص المنازل ورُفض المخطط الهيكلي للقرية، وبعد عامين تمكنّا من الحصول على موافقة من الإدارة المدنية للحصول على كهرباء بناءً على ترخيص خمس آبار إرتوازية ومدرسة بنتها وزارة الإسكان الإسرائيلية في التسعينيات. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم ربط البيوت بالكهرباء إلاّ في سنة 2013 أي بعد ثلاث سنوات على الموافقة. نعمل على استغلال هذه الثغرات في القانون، هذه الآبار حفرت في الحقبة الأردنية إذ تم ترخيصها من سلطة المياه الأردنية، لكن تم عقد صفقة سياسية تنص على أن يغلقوا الآبار ويعطونا مياه من شركة ميكروت الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن البيروقراطية الاستعمارية تحاول دوماً الظهور كجسم تنفيذي للقانون، فإنها أحدى أهم الأدوات التي يستعملها المستعمِر لإنهاك المستعمَر نفسياً كي لا يصل إلى حقوقه إلاّ من خلال قانون المستعمِر. وبذلك تصبح أجهزة الدولة الاستعمارية المتعددة تشرعن عمليات السلب وتعترف بالأجساد المستعمَرة وحقها في المطالبة بالحقوق للحفاظ على الشكل الليبرالي للدولة، لكن هذا الاعتراف هو مجرد أداءٍ مسرحيٍ للحقوق يخلق حيزاً للانتظار على أمل نيل الحقوق المسلوبة، وقد يستغل المستعمِر الوقت بتوسيع مستعمراته وتكريس سيطرته على

Digitized by Birzeit University Library

الموارد والسكان.[20] ويكتمل هذا الأداء المسرحي من خلال محاولات ضباط الإدارة المدنية احتواء مشاعر الغضب المتولدة عند المستعمَر. وقد ظهر من خلال المقابلات، أن ضباط الإدارة المدنية يعرفهم سكان الأغوار جيداً وهم في معظمهم من الطائفة الدرزية ويحملون أسماءً عربية، وهو ما ينعكس في الاحتكاك اليومي على شكل خطاب «إثني» يستخدمه المستعمِر لاحتواء غضب السكان على الممارسات الإسرائيلية بحقهم. فتتكرر على مسامع السكان جمل تعاطف كجملة «أنا مسلم مثلك» عند الأزمات أو احتجاج السكان على قضية معينة، لكن سرعان ما يتحول هذا الضابط «الودود» إلى مدافع شرس عن المستوطنين بقوة السلاح عند الضرورة. ويؤكد هذا ما يقوله أحد المزارعين من قرية عين البيضاء، وهو أحد المزارعين الذين حصلوا على قرار من محكمة «العدل» الإسرائيلية باسترداد جزء من أراضيهم المصادرة في قرية عين الساكوت في الأغوار الشمالية:[21]

> أخذت المحكمة أربع سنوات وبعد قرار من محكمة العدل الإسرائيلية، إذا كان عندهم عدل! تم تسليمها لأصحابها ولما أتوا لزراعتها منعهم اليهود، حاربنا كثيراً، بعض الأراضي استعدناها وبعضها الآخر لا. قالت الإدارة المدنية هذه الأرض لكم، إذا أحد المستوطنين قام بمضايقتكم أبلغونا، هذه أرضكم عادت لكم. ولما جاء المستوطنون يريدون الأرض وقفت الإدارة المدنية في صفهم! ومنعونا أن ندخل على نصف الأراضي حيث قسموا الأرض بيننا وبين المستوطنين بالنصف، وسمحوا لنا أن نشتغل في النصف فقط وممكن أن يعيدوا مصادرتها مرة أُخرى. الناس تتحدى وتزرع، أنا زرعت 100 دونم بطيخ ومددت أنابيب مياه عليها وحرثنا وأحضرنا شتل، ثم فجأة جاءوا مرة أُخرى وبدأوا بتقطيع الأنابيب بحجة أنها غير مرخصة، لم نقم بطلب ترخيص للأنابيب، منذ متى الأنابيب بحاجة لترخيص؟ وللأسف أزالوا الأنابيب وجاءتنا وفود تضامنية ولكن لم يتغير شيء! وخرب الشتل، مع كل هذا، نفس اليوم العصر اشتريت أنابيب جديدة

Digitized by Birzeit University Library

ومددتها وبدأت أوصل خط المياه للأرض، وما قطعنا الأمل. وفي اليوم التالي، أكملنا الزراعة ولكن صار الجيش يحتكّ في الناس ممنوع ممنوع! لماذا ممنوع ألم نأخذها بالقانون؟ وبعدها قاموا بوضع أسلاك شائكة حول الأرض وقاموا بوضع يافطات صفر تعني أنها منطقة ألغام، قمنا بإزالتهم واستمررنا بالزراعة وكل فترة يعود الجيش. الأمر بحاجة إلى جرأة وإرادة. وطبعاً أصبح بعض العمال خائفين من الاعتقال وبقي بعضهم معنا. ماذا ممكن أن نفعل؟ لقد زرعناها وجمعنا ثمار البطيخ وكان مضرب مثل، وسوف نعاود الزراعة في الموسم الجديد بنفس الطريقة إذا قاموا بوضع الأسلاك الشائكة نقصها، وإذا وضعوا لافتة تحذيرية أزلناها.

تقع قرية الساكوت في الأغوار الشمالية، وتبلغ مساحتها نحو 5000 دونم، تم تهجير سكانها في أعقاب حرب 1967، وصودرت أراضيها لأغراض عسكرية فتم زراعة أجزاء منها بالألغام في حين تم تحويل الباقي إلى منطقة تدريب عسكري. ومنذ نحو عشرة أعوام، انتهى الأمر العسكري ولم يأتِ أمر عسكري آخر لكن الجيش الإسرائيلي بدأ بتمشيط المنطقة من الألغام وإزاحة السياج الشائك إلى الوراء. وبقي سكان القرية الذين يملكون أوراقاً تثبت ملكيتهم للأرض مترقبين وخائفين من دخول الأرض، لحين بدأ يلوح في الأفق مخططٌ استيطاني لأراضي القرية تمثل في دخول بعض المستوطنين الأرض وزراعتها. فدخل المزارعون الأرض ووضعوا معداتهم واشتبكوا مع المستوطنين على الأرض، في الوقت الذي كانوا مدركين أهمية متابعة القضية قانونياً، على الرغم من توجسهم من فرص إنصافهم مما يسمونه «قانون الأقوياء».

هذا، ويبقى العنف الكولونيالي الذي تتم ممارسته رسمياً من خلال جيش الاحتلال الإسرائيلي والإدارة المدنية، أو بصورة غير رسمية (المستوطنون)، الأدوات الأقوى التي يستخدمها المستعمِر في فرض هذه القوانين. ويفسر الكاتبان

Digitized by Birzeit University Library

أريئيلا أزولاي وعدي أوفير ظاهرة العنف الكولونيالي وتقاطعها وتعارضها في آن واحد مع المؤسسة القضائية الإسرائيلية بأنها ليست نتيجة فراغ قانوني، إنما نتيجة «الإتيان بمزيج قضائي شامل متنافر لا يتمتع بالشرعية بحد ذاته لكنه لا يكف عن تغيير القانون نفسه.»[22] هنا، تصبح القوانين لا تساوي شيئاً من دون وجود العنف اللازم لدعمها وإلزام الفلسطينيين بالخضوع لها، ويصبح تفاعل الفلسطينيين مع العنف المرتبط بالقوانين الإسرائيلية المتغيرة وفق الأوضاع السياسية جزءاً من حياة الفلسطينيين اليومية.[23] وبذلك، فقد اعتمد الإسرائيليون سياسة خلق «وضع من اللايقين» عند الفلسطينيين، من خلال أسلوب التدمير الممنهج لاستمرارية المكان والزمان،[24] وهو ما يطلق عليه نفتالي «جغرافيا الكارثة» التي في الحالة الفلسطينية تتمثل في انهيار متواصل لمنظومة الزمان والمكان وحالة «اللايقين» تصبح هي «اليقين الحقيقي الوحيد».[25] في حين يطلق عليه آخرون «الجغرافيا الكولونيالية»، وهو النمط الذي تتغلغل فيه السلطة الاستعمارية لجميع مفاصل حياة المستعمَرين ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وبيولوجياً، من خلال تقسيمات زمانية ومكانية للجماعة الوطنية تعتمد على سياسة الإقصاء والاحتواء للمستعمَر لضمان أقل مقاومة ممكنة.[26]

ويمكن القول، إن سكان الأغوار في المجمل واعون لآليات السيطرة الزمانية والمكانية، ويدركون أن مقاومتهم تتحدى «حالة اللايقين» بعدالة المحاكم الإسرائيلية وبفرص حصولهم على حقوقهم من المستعمِر، بيقين ووعي بأهمية وجودهم على الأرض في مواجهة المشروع الصهيوني القائم على تهجيرهم. كما أنهم يدركون حاجة المستعمِر إلى احتوائهم بقدر ما هو بحاجة إلى إقصائهم، كما أنهم يعرفون جيداً موقعهم في علاقات القوة المتشابكة في المنطقة والفرص المتاحة أمامهم للمقاومة في هذا النظام، وهو ما يترجمه السكان إمّا بمقاومة مكانية صريحة متحدين الأوامر والقوانين وإمّا بمراوغة القوانين والخطابات اليومية مع ضباط الإدارة المدنية، لكن يبقى إدراك أهمية الزمان لكل من المستعمِر والمستعمَر في الأغوار الخيط الناظم للتفاعلات اليومية بينهما. فالمستعمِر يعمل على المماطلة حتى يمل المستعمَر وينهك من التضييق عليه في سبل البقاء، في حين يدرك

Digitized by Birzeit University Library

المستعمَر هذه الآلية ويعتمدها كأسلوب لمقاومة يمكن أن نطلق عليها «مقاومة زمانية ومكانية». وهي مقاومة تتطبع بشكل آليات السيطرة الاستعمارية، أي أنها لا تتجاوز البنية الاستعمارية أو الجغرافيا الكولونيالية، لكنها تبحث عن فرص للصمود والمقاومة من داخل ثغرات المنظومة نفسها.

وعن إدراك المستعمَر لأهمية الزمن في الصراع على الأرض، يتحدث أحد المزارعين عن جولاته الطويلة مع المنظومة القانونية الإسرائيلية لاسترداد أراضٍ امتد الحصول على قرار قضائي بشأنها أكثر من عشر سنوات:

> لنا قطعة أرض مكث أبي رحمه الله أكثر من عشر سنين وهو يقاضي في الإسرائيليين لاستعادتها، دفعنا قيمتها عشر مرات وفي النهاية استعدناها. لو أن أحد غيرنا قد لن يتمكن من تحمل التكاليف حيث دفعنا قرابة 5000 دينار أردني غير الوقت والمتابعة لأنه وقتها كان محامي خاص ليس كما اليوم تقوم السلطة والمؤسسات بالتكفل بالأمر، وأنا أقوم بزراعتها هي في موقع طرفي أي لا تمر من وسط الأراضي التي أخذوها ولولا موقعها لما أعطوني إياها.

في حين يبدو التهديد بالتمرد على حالة الاحتواء التي يمارسها المستعمِر وسيلة أُخرى لجعل «غير القانوني» موقعاً للتفاوض والمناورة، وهو ما بدا جلياً في المفاوضات الدائمة بين السكان في الأغوار والإدارة المدنية بشأن فتحات المياه «غير القانونية» والتي يحاول الفلسطينيون من خلالها استرداد مياههم المسروقة لمصلحة المستوطنين بعيداً عن الحلول القانونية، فيقول أحد سكان قرية فروش بيت دجن بهذا الشأن:

> تأتي الإدارة المدنية الإسرائيلية تبحث معنا عن حلول لسرقة المياه مدعين أننا نقوم بسرقة 30٪ من المياه وليس أنهم من يسرقون 70٪، كل يوم يأتون لإغلاق الفتحات التي يسمونها غير قانونية والناس تقوم بفتح غيرها في ذات الوقت. لقد جاء الجيش في مرة يريد تدمير خط

Digitized by Birzeit University Library

مياه طوله 800 متر لأنه لسرقة المياه حسب ادعائهم، قلنا له إذا أردت أن تخرب هنا سيقوم الناس بتخريب خطوط شركة مياه ميكروت الإسرائيلية التي تمر من أرضهم وهي كلها أراضي طابو ومسجلة، فتراجعوا عن التخريب حينها ولكن تبقى المشكلة قائمة. المياه لا تكفينا وهم يعرفون جيداً أن الكل يأخذ من الفتحات ولكنهم ليسوا معنيين بحل ليضغطوا على السكان، بالرغم من أننا طلبنا منهم تركيب عدادات ونحن مستعدين للدفع.

هنا، يظهر أن حالة «قلق الاستباحة» تصبح حيزاً للتفاوض الذي قد ينجح أحياناً في تخفيف حدة العنف الاستعماري، كما يبدو هنا أن السعي نحو المواطنة ولو بأبسط أشكالها (دفع فاتورة مياه على سبيل المثال) هو أحد الحلول التي يسعى لها سكان بعض المناطق الأكثر تهميشاً في الأغوار. ففي ظل التفتيت المكاني للأغوار إلى ثلاث مناطق إدارية[27] وعدم نجاح مساعي التوحيد في جعل قضية الأغوار واحدة على المستوى الوطني، يجد السكان أنفسهم أمام محاولة البحث عن حلول أو مساومات مع المستعمِر قد تجعلهم يتساوون مع الأقل تهميشاً. وهي حلول أقصى ما تطمح إليه الخروج من الإقصاء الزماني والمكاني عبر محاولة الدخول في النظام، على الرغم من الوعي بإجحافه، لنيل أبسط الحقوق. وفي المقابل، يسرّع المستعمِر من وتيرة الزمن في قرية مجاورة، وهي عين البيضا التابعة لمحافظة طوباس، بالسماح لسكانها باستخدام التكنولوجيا الحديثة (عدادات المياه) والحصول قانونياً على المياه من شركة ميكروت. وبحسب سكان القرية فإن فاتورة المياه الخاصة بها تقوم السلطة الفلسطينية بتسديدها لمصلحة الشركة الإسرائيلية، وهو ما راكم ديوناً كبيرة لاستنكاف كثيرين عن الدفع مبررين ذلك باعتباره واجباً على السلطة لدعم صمودهم. أمّا فروش بيت دجن (التابعة لمحافظة نابلس) فلا تحظى بهذه الخدمة، إذ إن الزمن والتطور بطيئان، بل يكادان يكونان متوقفين، لحين سماح المستعمِر للمستعمَر بالعبور لمنظومته التكنولوجية ليغدو مستحقاً حقوقه الإنسانية كمواطن.

Digitized by Birzeit University Library

التلاعب بالزمن والعنف القانوني

وفي الوقت الذي تسعى السلطة الاستعمارية لاحتواء السكان للحفاظ على هدوء المنطقة أمنياً، تستمر في عمليات التهجير والإقصاء، وخصوصاً بحق التجمعات البدوية. وهي تجمعات خضعت لتحولات ثقافية واجتماعية على مدار سنوات من عمليات التهجير القسري، إذ حولت «الجغرافيا الكولونيالية» وتعقيداتها قسرياً حياتهم المعتمدة ثقافياً على الترحال والتنقل إلى حياة أكثر ثباتاً وارتباطاً بالمكان. بمعنى أن البدو في الأغوار يعيشون، في معظمهم في المنطقة الموجودين فيها منذ عشرات السنين، فقد تحول نمط إنتاجهم بسبب السيطرة الاستعمارية على المراعي، قسرياً من الاعتماد على الثروة الحيوانية إلى الزراعة. ويعمل المستعمِر على اللعب في مفاوضاته مع البدو على البعد الثقافي القائم على استعدادهم للحركة، فيطرح بشكل مستمر خيار نقلهم في مقابل تعويض أو توفير مكان آخر. وهو باستمرار يتعامل مع البدو بشكل مختلف، إذ يحاول أن يكسب ولاء القرى البدوية التي تعيش في النقب المحتل ويندمج بعضهم في الخدمة العسكرية،[28] في حين تتعامل معهم داخل حدود الضفة الغربية بقسوة مفرطة لعلمهم بقلة الخيارات المتاحة أمامهم. ويشير أحمد حنيطي في دراسته عن التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية إلى الآليات التي تعتمدها السلطة الاستعمارية في تقييد الحيز الجغرافي للبدو، وهي تتراوح بين عنف مقونن كأوامر الهدم والمصادرة والإجلاء وبين عنف صريح يمارسه الجيش والمستوطنون بهدف الترهيب. ويضم النوع الثاني اقتحام الجيش الإسرائيلي البيوت ليلاً ونهاراً واستخدام الكلاب والقنابل الصوتية لإفزاع السكان بحجة البحث عن أسلحة ومخدرات، وهي المهمة التي قد توكل إلى المستوطنين بحجة أن هذه التجمعات تزعج حركتهم وتعتدي على أملاكهم.[29] وهو واقع أشبه ما يكون باللعنة التي تلاحق المستعمِر كما في قول فرانز فانون: «إن المستعمَر، في هذا العالم الذي رتبه الاستعماري، مذنب دائماً. وهذا الذنب ليس ذنباً مقترفاً، وإنما هو نوع من اللعنة.»[30]

وتعيد ملامح البداوة الظاهرة في لهجة أهلها ولباسهم ومظاهر حياتهم الثقافية

Digitized by Birzeit University Library

والاجتماعية الزمان إلى ماضي يحرصون على البقاء ضمن حدوده، وإن بات ارتباطهم بالمكان شاهداً على التحولات التي عايشوها عبر الزمن. فبالإضافة إلى الحفاظ على التقاليد والهوية البدوية، يغلب على خطاب مشايخ البدو الحديث عن حق العودة إلى أراضيهم التي هجروا منها في سنة 1948. وهو الخطاب الذي سرعان ما يصطدم بواقعية المحامين «هناك سقف للمطالب يجب الالتزام به قانونياً.» ويعيش في تجمع بدو الكعابنة قرب الجفتلك التابعة لمحافظة أريحا نحو 20 عائلة لاجئة، يسكن معظم أفرادها في بيوت من الصفيح، في حين بعضها تم بناؤه أسمنتياً. وأشار أهالي التجمع إلى أن المنشآت جميعها تواجه أوامر هدم، إذ تم إعادة بناء أو ترميم بعضها في حين حصلوا على بعض الخيم من المشاريع الإغاثية التي تنفذها مؤسسات حقوقية ودولية. وفي عملية البناء وإعادة البناء يغدو الزمن المحور الرئيسي في صراع قانوني يتنقل بين سياسة ضغط الزمان من جهة وتمدده من جهة أُخرى. وتعتمد سياسة ضغط الزمان التي يعتمدها المستعمِر على جعل المدة بين التبليغ بأمر الهدم وتنفيذه تضغط حتى أقصى حد وأحياناً تتلاشى كلياً، مع الحفاظ على الإطار القانوني لهذه العملية. فعملية تسليم إخطار الهدم أو المصادرة للسكان هي إحدى آليات السيطرة الاستعمارية، التي يتلاعب المستعمِر من خلالها بالزمن المتاح للاعتراض والمتابعة أمام المحاكم الإسرائيلية. فأحياناً يوضع الإخطار الذي هو عبارة عن ورقة مكتوبة باللغتين العربية والعبرية بالقرب من الأرض المراد مصادرتها أو البيت المهدد بالهدم، بحيث يتم سنده بحجر قد لا يراه الفلسطيني، أو قد يطير بفعل الأوضاع الجوية. وفي أحيان أُخرى يوضع الإخطار وقد انتهت المدة المحددة قبل معرفة الفلسطيني بوجوده. وهو ما يؤكده أبو مسعود أحد زعماء عشيرة الكعابنة قائلاً:

> يقوم الإسرائيليون بإعطائنا 21 يوماً للاستئناف ومحاولة تقديم رخصة أو إثبات ملكية وأحياناً أقل ونقوم نحن بالمتابعة مع المؤسسات والمحامين، إذا طارت الورقة مصيبة إذ يقومون بالهدم مباشرة. وغير ذلك، إذا خسر أحدنا الدعوة القضائية يقومون باختيار يوم في نهاية

Digitized by Birzeit University Library

الأسبوع أو في وقت متأخر ليبعثوا للمحامي أن هناك أمر هدم ومعكم 24 ساعة لتقديم التماس للمحكمة، وطبعاً في هذه الفترة المحاكم مغلقة والمكاتب الحقوقية كذلك، فنستيقظ صباحاً على الجرافات تهدم. ونقوم في المقابل نحن بإعادة البناء مجازفةً والمساعدات تتأخر وأحياناً بتكون غير جيدة.

في المقابل، يعتمد الفلسطينيون سياسة المماطلة لكسب الوقت الذي يتيحه القانون الإسرائيلي لتجميد قرارات المصادرة والهدم. وهو في الغالب أقصى ما تتوج به الجولات القضائية التي تستنزف الكثير من المال والجهد والوقت، بحيث لا تنتهي القضايا بالحصول على ترخيص أو حل للقضية بشكل جذري. فالعملية التي ينخرط فيها الأفراد والمؤسسات الحكومية والحقوقية المحلية والدولية، لا تتجاوز كونها عملية «تحويل التعقيدات القانونية الإسرائيلية كسلاح ضد المنظومة نفسها بهدف شراء الوقت.»[31] كذلك لا ينتج من هذه العملية استنزافاً للموارد والوقت فقط، بل استنزاف عاطفي يتمثل في «هدم عاطفي» أيضاً وهو عملية انتظار الهدم وما يرافقه من إحباط وقلق وشعور بالإهانة، لكن هي هذه الحالة التي تتبلور ضمنها أفعال المقاومة المتمثلة في البقاء في المكان وعمليات التضامن وإعادة بناء ما هُدم على الرغم من خطر الهدم من جديد.[32] وتعيش التجمعات البدوية في الأغوار، وفي الضفة الغربية بصورة عامة، ضمن ما تطلق عليه ريما حمامي حالة «قلق استباحة مفرط» (hyperprecarity)؛ إذ يواجه الفلسطينيون سياسات الإماتة الاستعمارية، لكن أصحاب الحياة الهشة يتمكنون من الاستفادة من شبكات الدعم الاجتماعي المتعددة من خلال ما تطلق عليه حمامي «إصرار التابع» (subaltern persistence).[33]

ومن الجدير ذكره، أن هذا الصراع على الأراضي بين أصحابها الفلسطينيين والمستعمِرين الإسرائيليين يتخلله صراعات داخلية متعلقة بملكية الأراضي تزيد في تعقيد الأمور، وخصوصاً في التجمعات البدوية. فطبيعة الأراضي في هذه التجمعات هي في الغالب ضمن ما يُطلق عليه وفق القانون الإسرائيلي «أراضي

Digitized by Birzeit University Library

دولة»، وهي أراضٍ غير مسجلة كملكية خاصة رسمياً، إلاّ إن بعض الفلسطينيين يملكون وثائق قد تؤهلهم لبيعها أو التصرف فيها وإن كان بشكل غير قانوني بالنسبة لإسرائيليين. وبذلك يفتقر البدو إلى الأوراق القانونية اللازمة لإثبات الملكية أمام القضاء الإسرائيلي، وهو ما يجعل وضعهم يختلف باختلاف طبيعة العلاقة مع الملاّك الأصليين الذين قد يتراوح موقفهم بين موقف إيجابي يرى في وجودهم فرصة لحماية الأرض من المصادرة، في حين يخشى البعض الآخر من استملاك البدو للأرض وضياع حقه.[34] ويتحدث أحد زعماء عشيرة الكعابنة بمرارة عن تعقيدات الملكية:

> رفع علينا أصحاب الأرض قضية في محكمة طوباس يريدون إخراجنا من الأرض، ويقومون بتهديدنا للخروج، والمحكمة الإسرائيلية في المقابل تضغط علينا تريد إثباتاً ويريدون طردنا كذلك. إلى أين نذهب؟ أعيدونا إلى أرضنا التي هجرتمونا منها. يقولون لنا اذهبوا إلى أريحا! أنا في هذه الأرض منذ 38 سنة وهي غالية، فكرت أحياناً في الهجرة، ضاق الوضع جداً لكن لم أتمكن ليلتها من النوم لم أستطع ذلك.

وفي ضوء تعقيدات وضع البدو وتشابك قضايا ملكية الأراضي التي تتيح للإسرائيليين فرصة أكبر للسيطرة على الأرض وتهجير سكانها، يزداد العنف اليومي الموجّه ضد التجمعات البدوية متخذاً أشكالاً أقسى من باقي التجمعات الأُخرى في الأغوار. وهو ما يجعل سوط الزمن مسلطاً على رقاب المستعمَرين كأداة للسيطرة والتحكم، وهو ما يمكن أن نلمسه في شهادات بعض النسوة البدويات في الأغوار عما يحدث في أثناء عملية الهدم عندما يتحكم المستعمِر في وتيرة الأحداث والزمن:[35]

> كانوا [الجنود الإسرائيليون] يحضرون كل ساعة أو زهاء الساعة ويهدمون أو يصادرون أي شيء استعدناه من تحت الخيام التي هدموها.

Digitized by Birzeit University Library

في حين تصف امرأة أُخرى حجم العنف الذي يتعرضن له بحيث يتباطىء الزمن لإنقاذ حياتهن قائلة:

> كانوا [الجنود الإسرائيليون] عنيفين جداً في تلك المرة. فقد أحضروا معهم مجندات لكي يهاجمننا [نحن النساء]. دفعتني مجندة وسقطت على الأرض. وحضرت ابنتي، التي كانت في الشهر السادس من حملها في ذلك الوقت، لتدافع عني، ورفعت [المجندة] البندقية علينا ودفعت ابنتي على الأرض أيضاً .... وبدأت تنزف، واستغرق الأمر ساعة تقريباً حتى وصل الإسعاف إليها.

وفي هذا السياق، ترى نادرة شلهوب أن المنظومة الاستعمارية تسعى من خلال سياسة هدم المنازل لإبقاء الفلسطينيين في حالة من اللايقين والخوف وكذلك المراقبة الدائمة، وهو ما يقوّض الإحساس بالخصوصية والأمان المرتبطين بفكرة البيت كمأوى ويعيد إلى ذاكرة الفلسطينيين حدث النكبة باستمرار.[36] كما أن انتهاك الجنود جسد المرأة الفلسطينية الحامل ومنعها من الوصول إلى المستشفى، ينقل هذا الجسد إلى «الهامش» لكنه ليس هامشاً جغرافياً فحسب، بل سياسياً وإنسانياً أيضاً تغدو فيه تجربة المرأة الإنسانية غير مرئية ولا مسموعة.[37]

أروقة المحاكم الاستعمارية:
حلقة مفرغة من المعارك القضائية لنيل الحقوق

يحاول الفلسطينيون في ظل الواقع الاستعماري، الساعي بشكل ممنهج لطرد السكان والسيطرة على الأرض والموارد الطبيعية في الأغوار، البقاء بشتى الطرق المتاحة. ويبرز القانون كساحة لممارسات السلطة الاستعمارية من جهة وممارسات البقاء من جانب المستَعمر من جهة أُخرى. ويشير رازي نابلسي إلى الدور الذي يؤديه القانون كأداة في تشريع الواقع الكولونيالي لدولة إسرائيل، إذ بقيت إسرائيل منذ قيامها تحاول «التوفيق الدائم بين كونها (دولة) بالمفهوم

Digitized by Birzeit University Library

الحديث للدولة، من حيث سيادة القانون وفصل السلطات والرقابة الفعالة، وبين جوهرها الكولونيالي.»[38] وهو ما تؤكده كتابات رجا شحادة عن الحجج القانونية التي تسوقها الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة لتبرير نشاطاتها التوسعية في الضفة الغربية باعتبارها متفقة مع القانون الدولي. وبما أن امتلاك الأرض هو الأساس لدولة إسرائيل، فقد حرصت باستمرار على التوافق ظاهرياً مع بندين أساسيين في القانون الدولي باعتبارها دولة احتلال فيما يتعلق بمصادرة الأراضي وهما: تحقيق مصلحة السكان الأصليين والدواعي الأمنية لسلطة الاحتلال.[39] وهو ما دفع الإسرائيليين إلى تبنّي «تكتيكات قانونية» تعتمد مصطلح «الضرورات الأمنية الموقتة» في عقد سبعينيات القرن العشرين كأداة قانونية للسيطرة على الأراضي تحولت لاحقاً إلى «موقتية دائمة».[40] وبذلك فإن الزمن في الحالة الفلسطينية ضمن السياق الاستعماري بات يعني «تغيراً في الحيز والتركيبة الديمغرافية والجغرافية بصورة تشوه الحاضر وتؤثر على المستقبل جذرياً.»[41] فمع تحول السياسات وتخريجاتها القانونية للاستيلاء على الأرض وتهجير السكان عبر الزمن، حرص الاستعمار الصهيوني على إبقاء الفلسطينيين في حالة من عدم الاستمرارية في الزمن ترافقت مع تحويل الحيز إلى معازل متقطعة في الوقت ذاته.

وفي خضم الهجين القضائي الذي يحكم الحياة اليومية للفلسطينيين في الأغوار عبر إرغامهم قسراً على التنقل بين أزمنة متعددة بحسب زمن إصدار كل قانون والذي يضم قوانين عثمانية وأردنية وأحكاماً عسكرية، يصبح البحث في ثغرات الماضي مخرجاً موقتاً لحاضر مرير ومستقبل مجهول. وقد أشارت المقابلات مع بعض المحامين الفلسطينيين إلى أن الفلسطينيين في الماضي كان في إمكانهم اللجوء إلى محكمة «العدل» العليا الإسرائيلية التي ربما تقوم بتجميد أوامر الهدم. لكن هذا الأمر لم يعد سهلاً، منذ ثلاث سنوات تقريباً، إذ أصبح الأمر الاحترازي الذي يحصل عليه المحامون محدودَ الوقت، وخصوصاً في الأراضي المصنفة أراضي دولة. ففي حالة الأراضي الخاصة ربما يتمكن المحامي من تجميد الهدم عشر سنوات أو أكثر أحياناً، وهو ما لا يُسمح به في حالة أراضي الدولة فيلجأ

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيون قانونياً إلى البحث عن استراتيجيات جديدة.

ففي حالة الأغوار يواجه المحامون المشكلة الأكبر المتمثلة في الأوامر العسكرية التي تسمح محكمة «العدل» العليا بالاعتراض عليها خلال 30–45 يوماً من صدورها، والتي تكون غير مجدية لأنها صلاحية ممنوحة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بالقانون. كما أن هناك أوامر الإخلاء للأراضي التي قد تصدر بناء على القانون العثماني القاضي بإمكان الدولة مصادرة أراضٍ خاصة في حال لم تتم فلاحتها خلال مدة ثلاث سنوات، وينحصر دور المحامين في هذه القضايا في إثبات أن الأرض لم تكن متروكة خلال الفترة التي يدعونها. وهذه الأوامر مرتبطة بالواقع السياسي، فأحياناً هناك تسارع في الإخطارات فتزيد في ناحية الكم في فترات معينة، والأخطر هي القوانين الجديدة التي تتم مناقشتها حالياً والتي سيكون لها تبعات جوهرية على المتابعة القانونية، ومنها ما يرتبط بنزع الصلاحيات من محكمة «العدل» العليا الإسرائيلية لمصلحة محكمة الشؤون الإدارية في القدس، وهو ما سيغير مجريات المتابعات اليومية. وعلى صعيد القوانين المتجددة، استحدث الإسرائيليون قانوناً يخوّل الإدارة المدنية مصادرة المساعدات الإنسانية مباشرة في مناطق «ج» والتعامل معها على الأرض كأمر واقع. ويوضح أحد المحامين الفلسطينيين الذين قمنا بمقابلتهم قائلاً:

> صدر مؤخراً أمر عسكري بحق الأبنية غير مكتملة البناء أو المكتملة وغير المسكونة يخولهم بالهدم مباشرة خلال 96 ساعة ومنعهم من فرصة كسب الوقت من خلال آلية طلب الترخيص، وهو ما تم تجميده بفعل طعن قدمته المؤسسات، ونصحنا الناس وقتها بإكمال البناء بأسرع وقت ممكن وهو ما يكون صعباً جداً على المواطن.

كما يتضح أن سقف الإنجاز القانوني هو إبقاء الوضع على ما هو عليه والمماطلة في الملفات ضمن فرص الاستئناف وإجراءات طلبات الترخيص المعروف سلفاً أنها ستُرفض، لكن يصبح الهدف هو كسب وقت الإجراءات القانونية والبيروقراطية

Digitized by Birzeit University Library

الطويلة. وهو ما تلاه محاولات للوصول إلى تسويات للقضايا، أو البحث عن فرص أُخرى، كالمطالبة بتخصيص الأراضي للمنفعة العامة الذي كان مرفوضاً في السابق من مختلف المؤسسات الوطنية لشرعنته حق السلطة المستعمِرة في التصرف بالأراضي التي صادرتها، لكنه أصبح منفذاً أخيراً في ظل التضييق القانوني المستمر. وهو محل خلاف بين المؤسسات، فتشير الدائرة القانونية في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إلى موقفها الرافض للتقدم بطلبات تخصيص، وكذلك قبول التعويض عن مصادرات، وخصوصاً في قضايا البدو الذين يلجأون أحياناً إلى محامين إسرائيليين بشكل فردي ويدخلون في مفاوضات للحصول على تعويضات في مقابل الانتقال، وهو ما يعكس وجهة النظر الرسمية للسلطة باعتبار الهيئة جسماً حكومياً تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويعكس تضارب الرؤى لبعض التفصيلات مع الأطراف الأُخرى الفاعلة كالمؤسسات الحقوقية. كما يبدو الحديث عن إنجازات المعارك القضائية بالحيلة، في الخطاب الرسمي، كأحد أوجه استرداد الحقوق. فيقول أحد المسؤولين في الهيئة:

> الأرض لا تقاس بالمال والعبء المالي الذي ننفقه على المتابعة القانونية لا يوازي 1٪ مما ينفقه الاحتلال لمصادرة الأرض. وعلى الرغم من أن هذه إجراءات غير شرعية فإن هناك ثغرات ضيقة جداً قد تنقذ كثيراً من الناس على الرغم من عدم اعترافنا بعدالة القضاء الإسرائيلي. وكذلك فإننا لحد الآن قمنا باسترداد أكثر من ثلاثين ألف دونم من الأراضي المصادرة بالإجراءات القانونية ونجحنا في الحصول على 18.000 قرار تجميد للهدم وإن كان من خلال سياسة شراء الوقت. الحقوق في فلسطين لا يمكن الحصول عليها فقط من خلال القانون، لكن يجب أن يكون هناك سبل سياسية وشعبية أُخرى.

إن المتابعات القانونية لأوامر المصادرة والهدم هي في المجمل تدور في حلقة مفرغة من القوانين التي لا تسعى في الغالب إلاّ للحفاظ على الوضع القائم كوسيلة

Digitized by Birzeit University Library

لحفظ «الحقوق» من خلال المماطلة الزمانية. كما أنها تبقى ضمن إطار ردات الفعل المستمرة لتغيير القوانين الاستعمارية من دون وجود رؤية وطنية واضحة للخروج من هذه الدوامة القانونية المعروفة الأحكام مسبقاً. وهو كما يرى عمر شلقاني نتاج اتفاقية أوسلو التي عملت على إعادة تنظيم الفضاء الفلسطيني قانونياً، وعلى إعادة إنتاج الممارسات الخطابية للمحامين ضد الاحتلال.[42] فإن الخطاب القانوني الذي أنتجه المستعمِر ليبرر سلبه الأرض المستعمَرة وتحويل الصراع على الأرض إلى نزاعات محلية الطابع، قد ترافق مع خطابات سياسية وحقوقية من الجانب الفلسطيني جعلت من القانون ذاته سقفاً لمقاومة المستعمِر. وفي الوقت الذي تدور الخطابات القانونية الفلسطينية عن «تعزيز صمود الفلسطينيين في مناطق (ج) والأغوار» سواء على المستوى الرسمي أو المدني، فإنها لا تستطيع تحدي حالة اللايقين التي من الواضح أنها الحالة الناظمة للحياة اليومية للفلسطينيين هناك. كما أن هذه التشكيلات الخطابية المتناقضة تتعامل مع الجغرافيا الكولونيالية كمعطىً ثابت لا مفر منه.[43] ولا يمكن إنكار الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في استرداد بعض الحقوق الفردية أو في حماية موقتة يحتاج إليها السكان فعلاً، إلاّ إنها أدت إلى عدم تسيس العنف الاستعماري وإلباسه وجهاً قانونياً ووضع مسؤولية النجاة أو عدم النجاة من سياسات الإماتة الاستعمارية على عاتق المستعمَر نفسه.

خاتمة

سعت هذه الورقة للوقوف على آليات السيطرة اليومية على الزمان والمكان الفلسطيني من جانب المستعمِر في منطقة الأغوار من جهة، وعلى آليات الصمود والمقاومة التي يمارسها سكان الأغوار من جهة أُخرى. وقد ركزت الورقة على قانون المستعمِر باعتباره الساحة الأبرز للسيطرة والمقاومة في الحياة اليومية لسكان الأغوار، ولذا، فقد عملت على تحليل فاعلية الفلسطيني في مواجهة آليات السيطرة الاستيطانية على الزمان والمكان في منطقة الأغوار، وذلك من خلال فهم أشكال «المقاومة المكانية والزمانية» التي يمارسها الفلسطيني ليواجه القوانين الإسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

وللدور الذي أدته الخطابات القانونية في شكل هذه المقاومة بالتركيز على نماذج نجحت في استرداد الحقوق كحالة قرية عين ساكوت المدمرة سنة 1967 في الأغوار الشمالية والتي استعاد أصحابها ملكيتهم للأرض من خلال حكم قضائي من المحاكم الاستعمارية. ويختلف شكل الممارسات التي يواجه أهالي الأغوار من خلالها آليات السيطرة المكانية والزمانية، إذ تتراوح بين الرفض الصريح للالتزام بالقوانين الإسرائيلية وما ينتج منها من مواجهة مباشرة، وبين تكتيكات تعتمد على فهم قانون المستعمِر وثغراته. وبيّنت الورقة، من خلال البحث الميداني والمقابلات مع أصحاب الأرض، أن شكل مقاومة الفلسطينيين في ظل غياب رؤية سياسية موحدة لإنهاء الاستعمار أخذت تتغير وفق آليات السيطرة، فبات قانون المستعمِر هو أداة للسيطرة والمقاومة في آنٍ واحد. وبات الفعل الفلسطيني في مواجهة السيطرة القانونية الاستعمارية يتراوح بين التفاوض أو المواجهة أو التهديد بالتمرد على الصعيد الشعبي. أمّا على الصعيد المؤسساتي والرسمي فالأفعال تدور في حلقة مفرغة من الحلول الفردية عبر البحث عن الثغرات داخل المنظومة القانونية الاستعمارية المتغيرة باستمرار لمصلحة تعميق القانون كأداة للسيطرة الإسرائيلية.

وأظهرت الورقة دور البيروقراطية الاستعمارية في الصراع اليومي بين المستعمِر والمستعمَر، إذ يتلوّن شكل السلطة الاستعمارية بحسب الموقف بهدف الإبقاء على الوضع هادئاً في منطقة أمنية مهمة، كالأغوار للاستعمار الصهيوني. فتمارس السلطة الاستعمارية سياسة الإقصاء والاحتواء من خلال الدور الذي تؤديه الإدارة اليومية في حياة سكان الأغوار اليومية. في حين تشكل البيروقراطية الاستعمارية سلاحاً لكسب الوقت في محاربة أوامر الهدم والمصادرة، وخصوصاً في التجمعات البدوية التي تعاني أزمة هوية، وتهميشاً من السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الوجود الفلسطيني في منطقة كالأغوار يبقى بحد ذاته، مع غياب مقومات الحياة الأساسية، عائقاً جوهرياً في وجه المخططات الصهيونية لتهجير السكان. ولعل إحصاءات التعداد السكاني لسنة 2017 التي أجراها مركز الإحصاء الفلسطيني، تفيد بزيادة في عدد سكان الأغوار بنسبة 20٪ عمّا كان عليه

Digitized by Birzeit University Library

في تعداد سنة 2007.[44] وهي معلومات تفتح المجال لمزيد من البحث في آليات صمود السكان الفلسطينيين في الأغوار ومقاومتهم، وتشير إلى أن الوجود الفلسطيني بحد ذاته، على الرغم من غياب مقومات الحياة الأساسية في الأغوار، عائق جوهري في وجه المخططات الاستعمارية الاستيطانية.

Digitized by Birzeit University Library

المصادر

1 ديفيد هارفي، «حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي»، ترجمة محمد الشيا (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 242–243.

2 نادرة شلهوب–كيفوركيان، «القدس وفلسطين والسياسات اليومية الكولونيالية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 85، (شتاء 2011)، ص 63.

3 انظر:

Rema Hammami, «Precarious Politics: The Activism of 'The Bodies That Count' (Aligning with Those That Don't) in Palestine's Colonial Frontier,» in *Vulnerability in Resistance*, edited by Zeynep Gambetti, Leticia Sabsay, Judith Butler (London: Duke University Press, 2016), pp. 167–190; Mikko Joronen and Mark Griffiths, «The Affective Politics of Precarity: Home Demolitions in Occupied Palestine,» *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 37, no. 3 (2019), pp. 1–16; Mikko Joronen,» Negotiating Colonial Violence: Spaces of Precarisation in Palestine», *Antipode* (2019), pp. 1–20.

4 Nadera Shalhoub– Kevorkian, *Security Theology, Surveillance and the Politics of Fear* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015).

5 كارولين أبو سعدة، «تعزيز التبعية: الزراعة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي»، في: «سياسة الإقصاء الشامل»، تحرير ساري حنفي و آخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 528.

6 فادي نحاس، «إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011)، ص 13.

7 «الأغوار الفلسطينية»، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663 (تم النفاذ إليه بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2018).

8 نحاس، مصدر سبق ذكره، ص 19.

9 ليندا طبر، «المساعدات الإنسانية ودورها في إضعاف مقاومة الاستعمار: نحو إحياء بدائل تضامنية»، في: «نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري»، تأليف ليندا طبر وآخرون (بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2013)، ص177.

10 باتريك وولف، «الكولونيالية الاستيطانية واستئصال/ محو السكان الأصليين»، في: «الماضي هو الحاضر: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين»، ترجمة داليا طه (دراسات الاستعمار الاستيطاني، 2012)، ص227.

11 مرسيدس ميلون، «الاستيطان في منطقة ج: غور الأردن مثالًا»، ترجمة ياسين السيد (رام الله:

Digitized by Birzeit University Library

مؤسسة الحق، 2018)، ص 7–8.

12 فرانز فانون، «معذبو الأرض»، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2018)، ص 19–20.

13 والتر بنيامين، «نقد العنف»، ترجمة عبد الله البلغيتي العلوي، «الأزمنة الحديثة»، العدد 2 (آذار/ مارس 2010)، ص7–20.

14 هنيدة غانم، «الخصوصية في ظل الوحدة: في سبيل تجاوز الشرذمة وتعريف مشروع وطني جامع»، جريدة «الأيام»، 11 حزيران/يونيو 2016 http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=110e290cy286140684Y110e290c، (تم النفاذ إليه بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2018).

15 Judith Butler, «Performativity, Precarity and Sexual Politics,» *AIBR*, vol. 4. no. 3 (2009), p. iv.

16 نورهان أبو جدي، «حالات الاستثناء في الفضاءات الفلسطينية وديناميات الصمود للتدمير الممنهج للمكان: نابلس كدراسة حالة»، في: «حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي»، تحرير ساري حنفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 255.

17 إيال وايزمن، «أرض جوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي»، ترجمة باسل وطفة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 182.

18 المصدر نفسه، ص 187.

19 تمت المقابلات جميعها في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2018، وتم إخفاء أسماء المبحوثين تماشياً مع أخلاقيات البحث.

20 Mikko Joronen, «Spaces of Waiting: Politics of Precarious Recognition in the Occupied West Bank,» *Environment and Planning D: Society*, vol. 35, no. 6 (2017), pp. 994–1011.

21 لمزيد من المعلومات عن قرية عين الساكوت انظر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZLRKIq

22 أريئيلا أزولاي وعدي أوفير، «نظام العنف»، في: «سياسة الإقصاء الشامل»، تحرير ساري حنفي وآخرون، ص 147.

23 المصدر نفسه، ص 148.

24 أريئيل هاندل، «أين، وإلى أين، ومتى في الأرض المحتلة؟ مقدمة لجغرافية الكارثة»، في: «سياسة الإقصاء الشامل»، تحرير ساري حنفي وآخرون، ص 233.

25 المصدر نفسه، ص 232.

26 لينداً طبر وعلاء العزة، «المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014)، ص 16.

27 تُقسّم قرى الأغوار إدارياً على ثلاث محافظات فلسطينية وهي: طوباس ونابلس وأريحا.

28 Rhoda Kanaaneh, «A Good Arab in a Bad House?: Unrecognized Villagers in the Israeli Military,» in *Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel*, edited by Rhoda Kanaaneh and Isis Nusair (New York: State University of

Digitized by Birzeit University Library

New York Press, 2010), pp. 39–52.

29 أحمد حنيطي، «التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية كحالة دراسية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص 47.

30 قانون، مصدر سبق ذكره، ص 30.

31 «The Palestinian Periphery: Home Demolitions and Settler Colonialism in the Jordan Valley and South Hebron» (Ramallah: Palestinian Grassroots Anti– Apartheid Wall Campaign, 2017), p. 28.

32 Joronen and Griffiths, op.cit.

33 Hammami, op.cit., pp. 171–172.

34 حنيطي، مصدر سبق ذكره، ص 60–61.

35 سهى جرار، «تحليل أبعاد النوع الاجتماعي في البيئات القسرية: حالة منطقة الأغوار»، ترجمة ياسين السيد (رام الله: مؤسسة الحق، 2018)، ص 11–12.

36 Shalhoub– Kevorkian, op.cit., pp 110.

37 Nadera Shalhoub– Kevorkian, «Terrorism and the Birthing Body in Jerusalem,» in *At the Limits of Justice*: *Women of Colour on Terror*, edited by Suvendrini Perera and Sherene Razack (Toronto: University of Toronto Press, 2014), p. 45.

38 رازي نابلسي، «الصهيونية والاستيطان: استراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل» (البيرة: مسارات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص41.

39 رجا شحاده، «قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية»، ترجمة محمود زايد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 15.

40 وايزمن، مصدر سبق ذكره، ص 161.

41 نابلسي، مصدر سبق ذكره، ص 47.

42 عمر شلقاني، «ولايات عنيفة: حول القانون والفضاء وتفتيت الخطاب تحت أوسلو»، «دفاتر عدالة: القانون والعنف»، العدد 3 (صيف 2002)، ص 33–39.

43 طبر والعزة، مصدر سبق ذكره، ص 17–18.

44 تم ذكر المعلومة خلال نشر موجز لإحصاءات تعداد سنة 2017 من جانب جهاز الإحصاء المركزي خلال مؤتمر عقدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 2018 بعنوان: «واقع ومستقبل منطقة (ج) والأغوار».

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

بالعربية

- أبو جدي، نورهان. «حالات الاستثناء في الفضاءات الفلسطينية وديناميات الصمود للتدمير الممنهج للمكان: نابلس كدراسة حالة»، في: «حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي»، تحرير ساري حنفي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- أبو سعدة، كارولين. «تعزيز التبعية: الزراعة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي»، في: «سياسة الإقصاء الشامل»، تحرير ساري حنفي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- أزولاي، أريئيلا وعدي أوفير. «نظام العنف»، في: «سياسة الإقصاء الشامل»، تحرير ساري حنفي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- «الأغوار الفلسطينية»، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663 (تم النفاذ إليه بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر2018).
- جرار، سهى. «تحليل أبعاد النوع الاجتماعي في البيئات القسرية: حالة منطقة الأغوار»، ترجمة ياسين السيد. رام الله: مؤسسة الحق، 2018.
- حنيطي، أحمد. «التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية كحالة دراسية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
- شحاده، رجا. «قانون المحتل: إسرائيل و الضفة الغربية»، ترجمة محمود زايد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.
- شلقاني، عمر. «ولايات عنيفة: حول القانون والفضاء وتفتيت الخطاب تحت أوسلو»، «دفاتر عدالة: القانون والعنف»، العدد 3 (صيف 2002)، ص 33–39.
- شلهوب – كيفوركيان، نادرة. «القدس وفلسطين والسياسات اليومية الكولونيالية.» «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 85 (شتاء2011)، ص 63.

Digitized by Birzeit University Library

- -طبر، ليندا. «المساعدات الإنسانية ودورها في إضعاف مقاومة الاستعمار: نحو إحياء بدائل تضامنية»، في: «نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري»، تأليف ليندا طبر وآخرون. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2013.
- طبر، ليندا وعلاء العزة. «المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.
- غانم، هنيدة. «الخصوصية في ظل الوحدة: في سبيل تجاوز الشرذمة وتعريف مشروع وطني جامع». جريدة «الأيام»، 11 حزيران/ يونيو 2016.
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=110e290cy286140684Y110e290c، (تم النفاذ إليه بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2018).
- فانون، فرانز. «معذبو الأرض»، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2018.
- ميلون، مرسيدس. «الاستيطان في منطقة (ج): غور الأردن مثالاً»، ترجمة ياسين السيد. رام الله: مؤسسة الحق، 2018.
- نابلسي، رازي. «الصهيونية والاستيطان: استراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل». البيرة: مسارات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2017.
- نحاس، فادي. «إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم». رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011.
- هارفي، ديفيد. «حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي»، ترجمة محمد الشيا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
- هاندل، أريئيل. «أين، وإلى أين، ومتى في الأرض المحتلة؟ مقدمة لجغرافية الكارثة»، في: «سياسة الإقصاء الشامل»، تحرير ساري حنفي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- والتر، بنيامين. «نقد العنف». ترجمة عبد الله البلغيتي العلوي. «الأزمنة الحديثة» العدد 2 (آذار/ مارس 2010)، ص7–20.
- وايزمن، إيال. «أرض جوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي»،

Digitized by Birzeit University Library

ترجمة باسل وطفة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
- وولف، باتريك. «الكولونيالية الاستيطانية واستئصال/ محو السكان الأصليين»، في: «الماضي هو الحاضر: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين»، ترجمة داليا طه. دراسات الاستعمار الاستيطاني، 2012.

بالأجنبية

- Butler, Judith. «Performativity, Precarity and Sexual Politics.» *AIBR*, vol. 4. no. 3 (2009), p. iv.
- Hammami, Rema. «Precarious Politics: The Activism of 'The Bodies That Count' (Aligning with Those That Don't) in Palestine's Colonial Frontier.» In *Vulnerability in Resistance*. Edited by Zeynep Gambetti, Leticia Sabsay, Judith Butler. London: Duke University Press, 2016.
- Joronen, Mikko. «Spaces of Waiting: Politics of Precarious Recognition in the Occupied West Bank.» *Environment and Planning D: Society*, vol. 35, no. 6 (2017), pp. 994–1011.
- _____. «Negotiating Colonial Violence: Spaces of Precarisation in Palestine.» *Antipode* (2019), pp. 1–20.
- Joronen, Mikko and Mark Griffiths, «The Affective Politics of Precarity: Home Demolitions in Occupied Palestine.» *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 37, no. 3 (2019), pp. 1–16.
- Kanaaneh, Rhoda. «A Good Arab in a Bad House?: Unrecognized Villagers in the Israeli Military.» In *Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel*. Edited by Rhoda Kanaaneh and Isis Nusair. New York: State University of New York Press, 2010.
- Shalhoub– Kevorkian, Nadera. «Terrorism and the Birthing Body in Jerusalem.» In *At the Limits of Justice: Women of Colour on Terror*. Edited by Suvendrini Perera and Sherene Razack. Toronto: University of Toronto Press, 2014.
- _____. *Security Theology, Surveillance and the Politics of Fear*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
- «The Palestinian Periphery: Home Demolitions and Settler Colonialism in the Jordan Valley and South Hebron.» Ramallah: Palestinian Grassroots Anti– Apartheid Wall Campaign, 2017.

Digitized by Birzeit University Library

سؤال الديموغرافيا:
بين التوجهات الفلسطينية والإسرائيلية الراهنة

خلود ناصر

إن تناقص معدلات الخصوبة في فلسطين بما يقارب الثلث في العقدين الأخيرين (من 5.9 إلى 4.1)، في مقابل ازديادها لدى إسرائيل (من 2.8 إلى 3.1) واستمرار سعيها لزيادة الوجود السكاني اليهودي سواء من خلال زيادة النمو الطبيعي (الولادات) أو بتشجيع الهجرة إليها، يثير التساؤلات بشأن التوجهات الراهنة فيما يتعلق بالصراع الديموغرافي الفلسطيني- الإسرائيلي. وتسعى الورقة لدراسة التوجهات الفلسطينية والإسرائيلية تجاه الأبعاد العالمية والمحلية للنظريات السكانية خلال العقدين الأخيرين من خلال تحليل الخطاب الاستراتيجي الفلسطيني والإسرائيلي من منظور اقتصادي سياسي. وتجادل الورقة في أن التناقص في معدلات الخصوبة في فلسطين يرتبط بمسوغات تنموية تتوافق مع برامج التنمية العالمية وسياسات التمويل، التي لا تراعي خصوصية العامل الديموغرافي محلياً، في الوقت الذي تنظر إسرائيل إلى هذه المسألة من منطلق سياسي وأيديولوجي محلي، تتجاوز فيه النموذج العالمي للتنمية. ويدعم التحليل الذي تقدمه الورقة المجادلة الرئيسية في شأن وجود تباين بين الخطاب الإسرائيلي الاستعماري الذي يتبنّى استراتيجيات سياسية تهدف إلى تحقيق تفوق ديموغرافي على الفلسطينيين لضمان استمرار سيطرتها الجغرافية وهيمنتها السياسية، وبين الخطاب الفلسطيني الراهن الذي يتبنّى استراتيجيات اقتصادية منفصلة عن أبعادها السياسية تهدف إلى التناقص السكاني الفلسطيني لتحقيق التنمية.

وتبيّن الورقة أن المرجعيات الدينية والثقافية، إضافة إلى المخاوف الديموغرافية

Digitized by Birzeit University Library

الجيوسياسية، ساهمت في تشكيل سياسات إسرائيل السكانية، في حين أغفلت السياسات السكانية الفلسطينية العوامل التاريخية والسياسية، إضافة إلى ضعف تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في ظل الانغماس في الحياة الاستهلاكية. واستناداً إلى هذا التحليل، فإن التصور القائل بحيادية المسألة التنموية، بعيداً عن أبعادها السياسية المرتبطة بالاستعمار الإسرائيلي، والذي تمثل المسألة الديموغرافية جوهره، يزيد في الخطر الديموغرافي على الفلسطينيين، بينما تعزز التوجهات الإسرائيلية، بشذوذها عن القواعد التنموية الداعية إلى تقليص النمو السكاني، قدرتها على المواجهة الديموغرافية التي قد يكون لها تأثير حاسم في الطابع الثقافي والسياسي المستقبلي. وتؤدي المعطيات التي توفرها الورقة إلى الاستنتاج أن إيجاد حالة من التوازن بين الاتجاهات السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية المتعارضة، لصوغ السياسات السكانية الفلسطينية، تتطلب قراءة شاملة لهذه القضايا وتحديد الأولويات لمواجهة معطيات الواقع الراهن.

المقدمة

تتعامل الديموغرافيا مع العديد من جوانب السلوك الإنساني، الكمية والنوعية، كالخصوبة والهجرة، التي تتأثر بدورها بمجموعة واسعة من العوامل المتداخلة فيما بينها، كالعوامل الطبيعية والاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية، وهو ما قد ينتج منه تغييرات في حجم السكان وتكوينهم العمري. وترتبط هذه العوامل بدرجات متفاوتة بالتوجهات والسياسات السكانية التي تتبناها السلطات المسيطرة وتقوم بالتخطيط لها، في الغالب، على المستوى الوطني.[1] من هنا، تنبع أهمية هذه الورقة التي تهدف إلى محاولة فهم الآليات التي تعمل من خلالها هذه التوجهات لدى الفلسطينيين والإسرائيليين للتأثير في الواقع الديموغرافي واتجاهات التغيير السكاني، وذلك في ظل التناقص في معدلات الخصوبة[2] في فلسطين بما يقارب الثلث في العقدين الأخيرين (من 5.9٪ إلى 4.1٪)[3]، في مقابل ازديادها لدى إسرائيل (من 2.8٪ الى 3.1٪).[4]

Digitized by Birzeit University Library

وعليه، ستعرض الورقة بالتفصيل لنماذج التحول الديموغرافي التي يتبناها المجتمع الاستعماري الصهيوني، في مراكزه المتروبولية، والمجتمع المستعمَر الفلسطيني في هوامشه المحتلة، من خلال منهج تحليلي مقارن للخطاب الاستراتيجي، من منظور اقتصادي سياسي. وتنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين: سؤال الديموغرافيا في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتعظيم المسألة الديموغرافية لدى الإسرائيليين وإغفالها لدى الفلسطينيين.

سؤال الديموغرافيا

تشكل نظرية توماس مالثوس السكانية، التي تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، أحد الأسس النظرية لنماذج التنمية الغربية. إذ يرى مالثوس في الازدياد السكاني استنزافاً للموارد الطبيعية واختلالاً في النظام البيئي وتعطيلاً للتنمية، الأمر الذي يهدد البقاء الإنساني، وقد يؤدي إلى النزاعات والكوارث نتيجة المنافسة العالمية على الموارد، لذلك افترض ضرورة تدخل عوامل خارجية لحل هذه المشكلة أو الحد من آثارها المحتملة.[5] وتمثل نظرية التحول الديموغرافي أحد النماذج التي تستند إلى الفلسفة المالثوسية في طرحها لآليات حل مشكلة النمو السكاني من خلال العلاقة بين عمليات التحديث ومعدل الخصوبة.[6] وتفترض النظرية أن معدلات الخصوبة تكون مرتفعة في المجتمعات التقليدية، وتنخفض في المجتمعات المتقدمة. وبالتالي، يجب أن تمر المجتمعات بمرحلة من «التحديث» الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ليتسنى لها التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المتقدم، وهو ما يؤدي إلى تقليل الخصوبة، وبالتالي إلى حل مشكلة نقص الموارد وتحقيق التنمية.

ضمن هذه الرؤية، بدأ في القرن العشرين التنامي الفعلي للتوجه العالمي نحو الاهتمام بالقضايا الديموغرافية والحد من النمو السكاني،[7] وخصوصاً مع التقدم الذي تم إحرازه في المجالات الطبية والصحية والذي أدى إلى خفض معدل الوفيات. وقد عُقد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست سنة 1974،

Digitized by Birzeit University Library

هادفاً إلى إبطاء معدلات النمو السكاني من خلال برامج تنظيم الأسرة التي بدأت معظم الدول بتنفيذها بداعي المواءمة بين عدد السكان وتوفر الموارد واستثمارها بفعالية.[8] وقد أثار هذا التوجه العديد من التحفظات والنقاشات الدولية التي اعتبر بعضها أن تنفيذ برامج تنظيم الأسرة يندرج ضمن سعي «الغرب» لاستمرار فرض سيطرته على الدول الأقل نمواً. وازداد الجدل حين دخلت مجتمعات بعض الدول المتقدمة إلى مرحلة الشيخوخة السكانية والتناقص السكاني، الأمر الذي ساهم في إعادة صوغ السياسات السكانية العالمية في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي تم عقده في القاهرة سنة 1994.[9] فلم يلغِ المؤتمر برامج تنظيم الأسرة، وإنما تم تضمينها في نهج الصحة الإنجابية الذي ينطوي على مجموعة أوسع من التدخلات التنموية، ومنها خفض معدل وفيات الأطفال وتوفير التأمين الصحي لكبار السن، بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والعمل والنوع الاجتماعي،[10] والهادفة إلى ضمان مرور المجتمعات بمرحلة التحديث وفق نظرية التحول الديموغرافي. وفي السنوات الأخيرة، مثلت أهداف خطة التنمية المستدامة في سنة 2015 رؤية عالمية مشتركة بين معظم دول العالم، وتم اعتبارها برنامجاً لعمل حكوماتها.[11] وبالتالي، فقد تبنّت أغلبية الدول سياسات للحد من النمو السكاني استجابة لهذه الأهداف، باستثناء عدد قليل من الدول التي هدفت سياساتها إلى رفع معدل النمو السكاني، ومنها إسرائيل.

نظراً إلى الوضع الديموغرافي لدى الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد شكلت هذه المسألة محوراً لاهتمام العديد من الباحثين لخصوصيتها وأهميتها السياسية وتعدد وتشابك جوانبها. ونظراً إلى اتساع الموضوع فإنه من المهم التأكيد أن هذه الورقة البحثية لا تهدف إلى دراسة نشأة الديموغرافيا الفلسطينية والإسرائيلية وإحصاءاتها، وإنما هدفها هو مناقشة التوجهات الراهنة تجاه هذه المسألة. لكن، ولتحقيق هدف الدراسة لا بد من إلقاء نظرة على الماضي في عرض موجز لبدايات الصراع وارتباطه بالمسألة الديموغرافية.

Digitized by Birzeit University Library

نظرة تاريخية

تعود جذور المسألة إلى مخطط لمشروع استعماري تم قبل احتلال فلسطين سنة 1948 بعقود، وترسخ بوعد بلفور سنة 1917.[12] حينها، بدأت محاولات الاستيلاء على الأرض ومحاربة الإنسان في فلسطين، وأسست الحركة الصهيونية وجودها فيها على الادّعاء الذي روجه الصهيوني الإنكليزي يسرائيل زانغويل «أنها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.»[13] وكانت المرحلة المفصلية حين أقامت هذه الحركة ما سمي دولة إسرائيل في سنة النكبة، 1948، لتكون وطناً ليهود العالم، فلجأت إلى نفي الآخر– الفلسطيني– وحاولت محو وجوده وهويته بالقتل والتهجير لتأكيد ادعائها، فنفذت العديد من المجازر في القرى الفلسطينية، وطردت ما يزيد على 800.000 من الفلسطينيين، أي ما شكل قرابة 53.6٪ من مجموع الشعب الفلسطيني الذي يبلغ عدده مليوناً وربع المليون آنئذ، وهو ما نتج منه لجوء ما يقارب 80٪ منهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما اضطر بقية المهجّرين إلى اللجوء إلى دول الشتات (سورية ولبنان والأردن)، ودول الخليج العربي ودول أوروبا وأميركا.[14]

وبالتزامن مع تهجير الفلسطينيين، تم استجلاب أعداد كبيرة من اليهود من أنحاء العالم وتوطينهم فيما صار يسمى «إسرائيل» على أنقاض الحداثة الفلسطينية العاثرة في موجات متتالية من الهجرة. وبعملية الإحلال[15] هذه، بدأ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بإعادة التشكيل الديموغرافي في فلسطين. وفي هذا السياق، يصف يوسف كرباج هذه المرحلة بقوله: «قامت إسرائيل بفضل الهجرة، وكادت فلسطين تُمحى من الوجود بسبب النزوح»،[16] ونعني بالهجرة؛ هجرة اليهود إلى فلسطين، وبالنزوح؛ تهجير الفلسطينيين خارج فلسطين. ويقول عالم الاجتماع الإسرائيلي يينون كوهين، إن الفترة بين سنة 1948 وسنة 1951 كانت حاسمة في تاريخ إسرائيل الديموغرافي، إذ تم استبدال السكان الفلسطينيين باليهود، فبدأ تكوين إسرائيل الجذري.[17]

Digitized by Birzeit University Library

ترافق استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين مع مزيد من عمليات الإحلال السكاني، إلاّ إنه وبعد التضاؤل في أعداد الفلسطينيين مقارنة باليهود خلال الفترة 1948–1951، بدأ الميزان الديموغرافي، في السنوات اللاحقة، بالتغير من جديد لمصلحة الفلسطينيين، فاتجهت الزيادة السكانية للفلسطينيين نحو الارتفاع خلال السبعينيات، بينما اتجهت لدى الإسرائيليين نحو الانخفاض خلال الفترة نفسها.[18] ومع نهاية التسعينيات أصبحت معدلات الخصوبة الفلسطينية ضعفها لدى اليهود. ويعود هذا التغير الديموغرافي إلى عوامل عديدة، منها: ارتفاع معدل الخصوبة بين الفلسطينيين لأسباب ثقافية واجتماعية؛ تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل والتي تأثرت بالمقاومة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الشعور بالأمن لدى الإسرائيليين، وأثّر في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي لديهم.[19]

واستناداً إلى هذه التوجهات، توقع يوسف كرباج في دراسة نُشرت سنة 1999، أنه إذا تم استثناء عامل الهجرة الذي بات أقل تأثيراً، فإن المواجهة الديموغرافية بين الفلسطينيين واليهود العائدة إلى معدل الازدياد السكاني الطبيعي ستكون لمصلحة الفلسطينيين في المستقبل.[20] وهذه التوقعات بازدياد سكاني غير متكافئ لمصلحة الفلسطينيين كان قد أكدها عدد من الباحثين، منهم المغازي الذي أشار إلى أن عدد الفلسطينيين سيصل في سنة 2040 إلى 12.042.000 نسمة، في مقابل 8.980.000 نسمة لليهود، أي بزيادة سكانية في الجانب الفلسطيني قدرها 3.062.000 نسمة، بمعنى أن الفلسطينيين سيشكلون 57.3٪ من مجمل سكان فلسطين التاريخية.[21]

لكن يبدو أن هذه التوقعات بدأت تأخذ منحى آخر في الألفية الثانية، إذ ارتفع معدل الخصوبة في إسرائيل في العشرين سنة الأخيرة بشكل استثنائي عن مثيلاتها من الدول المتقدمة، وأصبح لديها أعلى معدل خصوبة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تقع معظم معدلاتها بين 1.4 – 1.9.[22] وفي الفترة نفسها، انخفض معدل الخصوبة لدى المجتمعات العربية في الأراضي المحتلة سنة 1948 (أصبح 2.05 لدى الطوائف المسيحية، و2.3 بين الدروز و3.3 لدى المسلمين). كما انخفض معدل الخصوبة الإجمالي بين الفلسطينيين في الضفة وغزة إلى

Digitized by Birzeit University Library

4.1.[23] وعلى الرغم من أن معدل الخصوبة لدى الفلسطينيين لا يزال أعلى منه لدى اليهود الإسرائيليين، فإن اتجاه النمو السكاني لديهم في تناقص بينما هو في ازدياد لدى اليهود.

وهنا يكمن جوهر المسألة الديموغرافية الذي يرتبط بالمسألة السياسية، إذ إن فشل محاولات الإزالة بالقتل والتهجير وطمس الهوية والتغييب، وتمسك الفلسطينيين بالبقاء على أرضهم ورفضهم الاندماج في مجتمع المستعمِر كأقلية سكانية، كما جرى في التجارب الاستعمارية الأُخرى،[24] والزيادة السكانية الفلسطينية في المراحل التي أعقبت سنة 1967، ربما تجعلهم أغلبية قادرة على تغيير «الطابع اليهودي» الذي تسعى إسرائيل لتكريسه، وهو ما قد يشكل فرصة ديموغرافية للفلسطينيين، وتهديداً ديموغرافياً لإسرائيل. والعكس صحيح، فإن ارتفاع معدل الزيادة السكانية اليهودية، وتوسعها لتشمل توطين اليهود في المستعمرات واستمرار عمليات الإحلال قد يهدد البقاء الفلسطيني والهوية القومية. لذلك تعتبر التوجهات الاستراتيجية وسياسات طرفي الصراع بشأن الازدياد الديموغرافي التي سيتم التطرق إليها في الفقرات اللاحقة أمراً في غاية الأهمية.

التوجهات الديموغرافية الاستراتيجية في إسرائيل

لقد شجع رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول دافيد بن –غوريون على زيادة معدلات المواليد والهجرة في إسرائيل من أجل بقائها وأمنها.[25] وفي خطاب ألقاه الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في سنة 2015 في مؤتمر هيرتسليا القومي، أكد أن أهم القوى التحويلية التي تؤثر في المجتمع الإسرائيلي هي المسارات الديموغرافية.[26] ويمكن القول إن الخطاب الإسرائيلي في أعلى مستوياته الرسمية كان، ولا يزال، يعكس الطبيعة المسيسة للديموغرافيا. وقد شكل المقترب اللاهوتي أساساً لهذا الخطاب الإحلالي، كما شكل سابقاً مبرراً لعمليات الطرد والمجازر، أو ما سماه إيلان بابه «التطهير العرقي»[27] خلال نكبة 1948 تمهيداً لولادة دولة إسرائيل.[28] ويبيّن الياس خوري أن المؤرخين الجدد في تبريرهم

Digitized by Birzeit University Library

لعمليات الإحلال والتطهير العرقي كانوا لا يتحدثون عن الماضي فقط، بل أيضاً عن الحاضر والمستقبل.[29] وبعد إعلان قيام إسرائيل كدولة يهودية، يبيّن إيليا زريق أنها اعتمدت فئتيْ «اليهود» و«غير اليهود» في التصنيفات الإحصائية السكانية، وأطلقت على غير اليهود من العرب الفلسطينيين الذين يسكنون الأراضي المحتلة سنة 1948 وصف «عرب إسرائيل»، وذلك في إطار سعيها لتجزئة الفلسطينيين وتقويض ارتباطهم بالأرض والإنسان.[30]

وفي السياق الراهن، يقدم سيرجيو ديلا بيرغولا تقييماً شمولياً للسياسات الديموغرافية الإسرائيلية، إذ يعتبر أن الديموغرافيا هي أحد العوامل الحاسمة التي تحدد مستقبل الدولة اليهودية، ولا يمكن لأي قيادة مسؤولة أن تتجنب حقيقة أن خدمة الشعب اليهودي تتضمن فهم ومراقبة وتوجيه سياساتها الديموغرافية. لذلك، يوصي باتباع نهج شامل لتقييم العمليات الديموغرافية بأكملها وتطويرها بما يضمن الحفاظ على أغلبية يهودية واضحة بين مجموع سكان إسرائيل.[31] ويشير أنطوان شلحت في مقدمته التحريرية لترجمة كتاب أرنون سوفير ويفغينيا بيستروف «إسرائيل ديمغرافياً 2010–2030» إلى أن مؤلفيْ الكتاب سوفير وبيستروف يقدمان تحليلاً للمخاطر التي يمكن أن تواجهها إسرائيل نتيجة السيرورات الديموغرافية، إذ يشيران إلى أنه لن يكون في استطاعة إسرائيل الاستمرار في الوجود إلاّ في حال الموازنة بين شرطين: أولهما، تحقيق أغلبية يهودية صهيونية؛ ثانيهما، تحقيق مستوى معيشي يلائم مجتمعاً متقدماً في ظل نسب الخصوبة المرتفعة لدى اليهود المتدينين الذين تبتعد أنماط معيشتهم عن الحياة العصرية.[32]

واستناداً إلى ما تقدم، يتبيّن أن الموقف الإسرائيلي في جانبيه الرسمي والبحثي، كان، ولا يزال، يولي اهتماماً كبيراً بالاستراتيجيات التي من شأنها التأثير في الحالة الديموغرافية لمصلحته، خوفاً من ظهور أي متغيرات سكانية قد تهدد استمرار المشروع الصهيوني في فلسطين. لذلك اعتبرت إسرائيل أنها في مواجهة مشكلة ترتبط باستمرار وجودها كدولة يهودية، فتعاملت مع الأرقام الصادرة عن الدراسات الديموغرافية على اختلاف اتجاهاتها بجدية، واعتبرت أنها في حالة سباق سكاني

Digitized by Birzeit University Library

مع الفلسطينيين، وحذرت من تباطؤ النمو السكاني في أوساطها اليهودية مقارنة بالمجتمعات العربية، ومن هنا، كان ازدياد اهتمامها بتطبيق استراتيجيات تضمن وصولها إلى التفوق الديموغرافي، تعمل على صعيدين: أولهما، تعزيز الوجود اليهودي في إسرائيل وزيادته؛ ثانيهما، الحد من الزيادة الفلسطينية في الأراضي المحتلة سنة 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

تعزيز الوجود اليهودي في إسرائيل

تُعتبر استراتيجيات رفع معدل الخصوبة وتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل أهم الاستراتيجيات على صعيد تعزيز الوجود الإسرائيلي. وفيما يتعلق بموضوع الخصوبة، فقد بيّنت الإحصاءات السابقة ازدياداً مطرداً لمعدلات الخصوبة بين اليهود في إسرائيل خلال الألفية الثانية. ويشير إحصاء صادر عن مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى أنه ولأول مرة منذ قيامها، يتساوى معدل الخصوبة لدى المرأة اليهودية سنة 2015 مع معدل الخصوبة لدى المرأة العربية في الأراضي المحتلة سنة 1948، بمعدل 3.13.[33] وتؤكد إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هذه البيانات وتبين أن معدلات الخصوبة في إسرائيل تزداد منذ سنة 2008، إذ وصلت في سنة 2017 إلى 3.1.[34]

وقد عزا الباحث الإسرائيلي بيرغولا هذا الارتفاع في معدل الخصوبة إلى اليهود المتدينين «الحريديم»، والذي يقارب 7 أطفال لكل امرأة. كما توقع أن ترتفع نسبة المتدينين بين السكان اليهود من 14٪ في سنة 2015 إلى 28٪ في سنة 2045، ثم إلى 40٪ في سنة 2065، وهو ما يؤشر إلى زيادة في عدد السكان اليهود، بينما سيحافظ العرب في إسرائيل على نسبتهم، وهي نحو 21٪ من مجمل السكان.[35] وبينما يرى بيرغولا أن هذه الزيادة السكانية ترتبط بالفئات المتدينة، يجادل بريل وشيرنكوفسكي أن الخصوبة ارتفعت بين جميع المستويات الطبقية والتعليمية ومستويات التدين، إذ إن الازدياد السكاني اليهودي كان مدفوعاً أيضاً بزيادة معدل الخصوبة بين النساء اليهوديات غير المتدينات اللواتي يزيد معدل الخصوبة لديهن

Digitized by Birzeit University Library

عن 2.2 وهو أعلى من معدل الخصوبة لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي يبلغ نحو 1.7،[36] كما أشرنا سابقاً. وهذا يعني أن الصورة الديموغرافية في إسرائيل هي صورة غير نمطية من المنظور التنموي الدولي، فعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم ومعدلات التوظيف بين النساء في إسرائيل[37] فإن معدل الخصوبة في ارتفاع أيضاً، وهو ما يسمى «الشذوذ الديموغرافي» المعاكس لما هي الحال في الدول المتقدمة، ولا ينسجم مع نظرية التحول الديموغرافي.

لقد أدت العوامل الدينية والثقافية والجيوسياسية دوراً في القرارات الإنجابية ورفع معدل الخصوبة في إسرائيل، إلاّ إن سياسات الرعاية الاجتماعية والصحية والمعونات العائلية ساهمت بصورة كبيرة في ذلك أيضاً، فقد وفرت الدولة للأُسَر مبلغاً شهرياً لكل طفل جديد، لتشجيع الإنجاب.[38] وتبنّت سياسات تيسر على النساء الموازنة بين العمل والأسرة، مثل الإجازة للأطفال المرضى وخفض ساعات العمل للأمهات. كما اعتبرت الإجهاض خطيئة دينية وممارسة غير قانونية حتى سنة 1976،[39] عندما تم وضع محددات قانونية ومادية للحد منه،[40] ووُفرت حزمة من الخدمات الصحية التي تضمنها الحكومة والتي شملت توفير الإمكانات الفنية والمادية اللازمة لإنشاء مراكز الإخصاب. ففي سنة 1998 أنشأت إسرائيل 23 مركزاً للإخصاب خارج الرحم.[41] وبلغ إجمالي الإنفاق على خدمات الخصوبة والحمل والولادة في سنة 2010 ما يزيد على 529 مليون شيكلاً. وقد ساهمت المنظمات غير الحكومية في دعم هذه الجهود الرسمية لزيادة معدل الولادات في إسرائيل، سواء من خلال توفير الدعم المالي أو الفني.[42]

وعلى الرغم من نجاح إسرائيل في تحقيق هذا الازدياد السكاني، فإنها تواجه مشكلة ارتباط الزيادة السكانية بالجماعات الدينية «الحريديم» التي تعتبر هذه الزيادة ميزة ثقافية في مجتمعاتهم، كما يشير بعض الباحثين. وتشكل الحريديم إحدى الفئات ضعيفة الاندماج في المجتمع الإسرائيلي الذي يتصف بمزيج عرقي وثقافي غير متجانس نتيجة الهجرة الدولية متعددة الأصول. فعلى الرغم من أهمية هذه الجماعات في الرهان الديموغرافي الإسرائيلي، فإنها تنذر بتغيير في البنية

Digitized by Birzeit University Library

الديموغرافية الإسرائيلية في اتجاه تكوين دولة أكثر أصولية وتزمتاً، الأمر الذي قد يهدد بهجرة اليهود العلمانيين الذين يتميزون بنمط حياة ليبرالي! ويزيد في آثار عدم المساواة الاقتصادية والاضطرابات الدينية والعرقية والطبقية المحتملة. لذلك يشدد بعض الباحثين على ضرورة تبنّي مزيد من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات الديموغرافية الداخلية، فيشير بيرغولا إلى أن المشكلة لا تكمن فقط في التهديد الديموغرافي مع الفلسطينيين والعرب، بل أيضاً في حالة الانفصال التي تسود المجتمع الإسرائيلي من الداخل.[43]

ويطرح ألون تال إشكالية أُخرى ترتبط بتزايد معدلات النمو السكاني لدى اليهود، فيرى أن هذه الزيادة التي تصل إلى أكثر من مليوني شخص كل عشر سنوات، قد تجعل إسرائيل في مواجهة أزمة اكتظاظ سكاني في غضون 35 عاماً، إذ سيتجاوز عدد السكان حينها 15 مليون نسمة. ويجادل بأن التوجه الوطني الذي تبنته إسرائيل نحو الزيادة السكانية من أجل ضمان أغلبية يهودية، قد حقق نتائجه، فإذا كان هناك معركة ديموغرافية، فقد انتهت بانتصار إسرائيل فيها.[44]

أمّا فيما يتعلق بالهجرة، فقد أصدرت إسرائيل قانون العودة الذي يحق لكل يهودي بموجبه القدوم إلى إسرائيل والتوطن فيها، كما قامت بطرح أفكار لم تكن مقبولة سابقاً، بل كانت تُعتبر خروجاً عن الفكر الصهيوني، كاستيعاب المهاجرين من غير اليهود في حال قبولهم التهود، إضافة إلى إشراك اليهود في أنحاء العالم بالتصويت للانتخابات، للحد من أي ثقل انتخابي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948.[45] وعملت على توفير مقومات الرفاه الاجتماعي للمهاجرين من خلال مخصصات الضمان الاجتماعي لوقف الهجرة المعاكسة.

الحد من الوجود العربي الفلسطيني

وعلى صعيد الاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من النمو السكاني في «التجمعات العربية» التي تشكل فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1948، فقد اتبعت إسرائيل سياسات التحديث مستندة إلى الادعاء أن «تخلف التنمية» في المجتمعات العربية

Digitized by Birzeit University Library

يرتبط بمعدلات الخصوبة المرتفعة لديها، فشجعت الاستهلاك العالي بداعي تحقيق التنمية، الأمر الذي ساهم مع زيادة مستويات التعليم ومعدلات مشاركة النساء في سوق العمل، في حدوث انخفاض ملحوظ في معدل الخصوبة.[46] كما ركزت وزارة الصحة الإسرائيلية على التجمعات العربية عند تنفيذ برامج تنظيم الأسرة منذ ثمانينيات القرن الماضي، فتشير روضة كناعنة إلى إحجام وزارة الصحة الإسرائيلية عن تنفيذ برامج تنظيم الأسرة في المجتمعات اليهودية في مقابل حرصها على تطبيقها في المجتمعات العربية.[47] ويبدو أن سياسات التحديث هذه أثرت في القرارات الإنجابية في المجتمعات العربية، وساهمت في تحول موقفها من تشجيع الزيادة السكانية كشكل من أشكال المقاومة إلى التجاوب –إلى حد ما– مع برامج تنظيم الأسرة بهدف تقليل عدد الولادات باعتبارها علامة من علامات التحضر والحداثة.[48] في المجمل، أدت هذه السياسات إحصائياً إلى الوصول إلى نموذج ديموغرافي متناقص بين العرب، مماثل للأنماط السائدة في الدول «المتقدمة» على عكس النموذج الديموغرافي في الأوساط اليهودية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن كناعنة تقدم في كتابها «ولادة الأمة» قراءة تحليلية لقضايا الخصوبة والديموغرافيا والتحديث في منطقة الجليل، ولأثر الخطابات والممارسات الإنجابية في التعريفات الإسرائيلية للذات وللآخر الفلسطيني.

أمّا فيما يتعلق بالفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، فقد اتبعت إسرائيل عدة استراتيجيات، منها سياسة الخطوات أحادية الجانب الهادفة إلى التخلص من عبء الكثافة السكانية في بعض المناطق،[49] كما حدث في قطاع غزة سنة 2005، حين تم إخلاء بعض المستعمرات والتخلص من عبء أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين يعيشون على مساحة قليلة من الأرض، بحيث يتم ضمان استمرار الأغلبية الديموغرافية اليهودية في الأراضي التي تقع تحت سيطرتها الكاملة. ويحتل «الترانسفير» موقعاً مركزياً في صلب الاستراتيجيات الصهيونية التي قامت على أساسها منذ سنة 1948، إذ يواجه الفلسطينيون سياسات الترانسفير للضغط عليهم ودفعهم إلى مغادرة وطنهم قسراً أو طوعاً بشتى الوسائل، لتفريغ فلسطين من أكبر

Digitized by Birzeit University Library

عدد ممكن من سكانها،[50] ومن هذه الوسائل استخدام القوة العسكرية والإرهاب النفسي بهدم المنازل والمدارس وتقييد الحصول على تراخيص البناء بقوانين عنصرية، ومخططات نقل التجمعات السكانية لبناء المستعمرات أو توسيعها، والتضييق الاقتصادي بمصادرة الموارد الطبيعية. كما عملت إسرائيل على التضييق على الحياة اليومية للفلسطينيين بتبنّي عدة استراتيجيات كان أهمها بناء جدار الفصل العنصري،[51] وفرض قيود على الحركة من خلال سياسة وضع الحواجز لتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية، وفرض قانون خصخصة الأراضي الذي تتم بموجبه خصخصة أملاك اللاجئين الفلسطينيين التي صادرتها إسرائيل.[52] ونجم عن هذا التضييق دفع الفلسطينيين الذين تتاح أمامهم الفرص إلى اتخاذ قرارات بالهجرة.

وتُعتبر القدس، المدينة الأكثر عرضة لسياسات الترانسفير التي تتم بطريقة أكثر «هدوءاً» من تلك التي نُفذت مع بدايات إقامة إسرائيل، ربما لتفادي إثارة الرأي العام الدولي، وهو ما سماه زريق «الترحيل الصامت».[53] ويقول وايزمن إن خطط بلدية القدس تستجيب لسياسة تهدف إلى الحفاظ على توازن ديموغرافي بنسبة 28٪ للفلسطينيين و72٪ لليهود.[54] ومن المخططات التي طرحت في سنة 2017 لتهويد المدينة، خطة لضم عدد من مستعمرات الضفة الغربية المحيطة بالقدس، مثل معاليه أدوميم وغفعات زئيف إلى بلدية القدس وفصل التجمعات الفلسطينية الواقعة خارج الجدار،[55] بهدف تغيير التركيب الديموغرافي للقدس في اتجاه النسبة المقررة في السياسات الإسرائيلية. كذلك يتم تهديد السكان الفلسطينيين بسحب هوياتهم وعدم إصدار شهاد ولادة لأبنائهم وبناتهم.[56]

ويصب الرفض الإسرائيلي لحق العودة للفلسطينيين في صلب التوجهات الديموغرافية للحد من الوجود الفلسطيني على الأرض. إضافة إلى التقسيم الإسرائيلي للفلسطينيين،[57] فهناك فلسطينيون في الداخل المحتل، وفي الضفة الغربية، وفي القدس، وفي غزة، وفي الشتات. وتخضع تجزئة الشعب الفلسطيني هذه لآليات متعددة في التعامل معها، في مقابل الآليات الهادفة إلى توحيد اليهود متعددي الإثنيات في إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

التوجهات الديموغرافية الاستراتيجية في فلسطين

لقد مرت التوجهات الفلسطينية إزاء المسألة الديموغرافية بمرحلتين رئيسيتين: تتمثل المرحلة الأولى في الموقف الفلسطيني في سنوات الانتفاضة الأولى سنة 1987 وما قبلها، والذي كان واعياً لهذه الفرصة الديموغرافية.[58] وقد اهتم الخطاب الفلسطيني في ثمانينيات القرن الماضي وتسعيناته على المستويين الرسمي والشعبي بالمسألة الديموغرافية، وورد على لسان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية «أن أفضل الأسلحة ضد الصهيونية هو رحم المرأة الفلسطينية،[59]» في تعبير مجازي عن توجه أيديولوجي إيجابي تجاه ارتفاع معدل الخصوبة. كما أن الفلسطينيين، وبغض النظر عن المستوى الاجتماعي والتعليمي لديهم، كانوا يرون أن الازدياد الفلسطيني هو إحدى وسائل المقاومة، وهو ما قد يفسر ارتفاع معدلات الخصوبة خلال فترة الانتفاضة الأولى. ويؤكد ذلك الديموغرافي الفرنسي فيليب فارْغ، الذي بيّن أن التفاعل بين الديموغرافيا والصراع القومي بين الفلسطينيين واليهود، يعد من أهم أسباب «الشذوذ الديموغرافي»،[60] بمعنى أن ارتفاع مستويات التعليم لم يؤدِ إلى خفض الخصوبة لدى الفلسطينيين، إذ كانت تُعتبر الأسر الكبيرة من معززات النضال السياسي الوطني ضد الاحتلال لديهم.

في المرحلة الثانية، فقد هذا الخطاب حدته بعد توقيع اتفاقية أوسلو[61] سنة 1993 وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بموجبها سنة 1994. وربما كان من المتوقع أن تولي السلطة الفلسطينية اهتماماً أكبر بالمسألة الديموغرافية، لمركزيتها التاريخية. وربما كان من المتوقع أيضاً أن يتم صوغ سياسات سكانية وفقاً لفلسفة تأخذ الأبعاد الأيديولوجية –إضافة إلى الأبعاد التنموية– بعين الاعتبار. إلاّ إن تحولاً عميقاً حدث في الموقف الفلسطيني، فخطاب التنمية الذي بدأ بالظهور بعد إقامة السلطة الفلسطينية، ترسخ بعد توقيع الاتفاقيات الاقتصادية، وبعد إقرار خطة الاصلاح والتنمية (2008–2010)، والتي جرى بموجبها التركيز على سياسات الاقتصاد المفتوح لتحقيق النمو الاقتصادي وبناء مؤسسات الدولة وضمان توفير الدعم المالي والفني اللازم لتحقيق التنمية، من دون ربط هذه السياسات

Digitized by Birzeit University Library

باستراتيجيات ديموغرافية واضحة في مواجهة استراتيجيات المشروع الاستعماري الاستيطاني.[62] وفي هذا السياق، يشير آدم هنية إلى ضخامة المساعدات التي كانت تتلقاها السلطة الفلسطينية، مشكّلة بذلك واحدة من أكثر المناطق اعتماداً على التمويل الخارجي، إذ بلغت نسبة المساعدات 49٪[63] في سنة 2002، وظلت مرتفعة لأعوام لاحقة.[64] ويرى هنية أن الارتهان للمساعدات مكّن المؤسسات الدولية والجهات الممولة من طرح برنامجها التنموي وسياساتها الاقتصادية على الفلسطينيين.[65] وكان من أهداف هذه البرامج التنموية تقليل النمو السكاني ومعدلات الخصوبة، بما يضمن تحقيق انتعاش اقتصادي يحصل في إطاره الفرد على دخل أعلى وخدمات أفضل.[66] ولعل في ذلك ما قد يفسر انخفاض معدلات الخصوبة في هذه الفترة في إثر تبدل التوجّه الفلسطيني الديموغرافي من مرحلة تشجيع الازدياد السكاني إلى مرحلة الحد منه.

استندت مراجعة التوجهات السكانية الفلسطينية الراهنة إلى عدد من الوثائق لارتباطها المباشر بالمسألة الديموغرافية، وهي: أولاً، القرارات المنشورة بشأن تشكيل اللجنة الوطنية للسكان التي تشكلت أول مرة بقرار مجلس الوزراء رقم 22 لسنة 2006، وكانت إحدى مهماتها وفق المادة الرابعة من القرار، «إقرار المسألة السكانية كتحد إنمائي وسياسي للشعب الفلسطيني.»[67] تم تعديل هذا القرار في سنة 2012 ثم في الجلسة 85 لسنة 2016، وتم إعادة تشكيل هذه اللجنة بهدف «تهيئة الظروف الملائمة لوضع المسألة السكانية على الأجندة الوطنية، وإقرارها كتحدٍ تنموي للشعب الفلسطيني.»[68] ونستطيع أن نلحظ عدم ورود عبارة «التحدي السياسي» كأحد جوانب المسألة السكانية في هذه المرحلة، ولا يتبيّن إن كانت قد ألغيت، أم إنها لم تظهر في القرار.

واستندت ثانياً، إلى عدة وثائق رسمية وهي: دراسة «فلسطين 2030– التغير الديمغرافي: فرص للتنمية»، الذي أصدرته اللجنة الوطنية للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في سنة 2016، بالتزامن مع القرار المشار إليه أعلاه، ووثيقة «أجندة السياسات الوطنية للأعوام :2017 – 2022 المواطن أولا»،

Digitized by Birzeit University Library

ووثيقة «الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017–2022» المنبثقة منها، و«التقرير السنوي للرعاية الصحية الأولية لعام 2017». وفيما يتعلق بتقرير «فلسطين 2030– التغير الديمغرافي: فرص للتنمية»، فهو يهدف إلى تحليل أثر التغير السكاني في فلسطين في جهود التنمية في القطاعات الرئيسية، كالصحة والتعليم وسوق العمل، وتقديم التوصيات بشأن الفرص والتحديات التي تحملها التغيرات الديموغرافية لتضمينها في خطط التنمية الفلسطينية. ومما ورد في التقرير من أمور ذات علاقة بموضوع الورقة، اعتبار أن معدلات الخصوبة والنمو السكاني في فلسطين ما زالت مرتفعة، وأن التناقص الذي جرى في العقود الأخيرة غير كافٍ مقارنة بالمعايير الدولية وبما تحقق في دول عربية أُخرى. ويسوغ التقرير أطروحته بأن هذه المعدلات (المرتفعة) تشكل تحدياً للاقتصاد الفلسطيني الذي يملك حيزاً محدوداً للنمو، الأمر الذي يفرض ضغوطاً على نظام الدولة تعوق تحقيق التنمية.

وتظهر هذه النظرة الاقتصادية الصرفة للعامل الديموغرافي بوضوح أكبر في ربط انخفاض مؤشر معدل النمو السكاني الذي تم تحقيقه خلال العقدين الأخيرين، بتعزيز دورة النمو الاقتصادي، إذ إن تقليل النمو السكاني يشكل عاملاً مهماً في تقليل الإعالة الاقتصادية للسكان،[69] ويساهم في تحسين الادخارات والاستثمارات، وبالتالي سيكون له تأثيرات إيجابية في تعزيز النمو الاقتصادي إذا ترافق مع سياسات ملائمة.

لذلك، يوصي هذا التقرير بضرورة التركيز على المحددات الاجتماعية والاقتصادية للخصوبة في سياسات المؤسسات الفلسطينية، بما يضمن انخفاضاً أكبر في معدلاتها، ويعتبر أن مستوى التعليم من أهم هذه المحددات وأكثرها تأثيراً باعتباره «المحفز الرئيسي للعصرنة» أو التحديث.[70] كما يوصي بالتركيز على قضايا الزواج المبكر واستخدام موانع الحمل والصحة الإنجابية، إضافة إلى تعليم الفتيات والتحاقهن بسوق العمل، باعتبارها قضايا حاسمة في تمكين المرأة وتعزيز قدرتها على الاختيار، وهو ما يتيح لها فرصة اتخاذ القرار بشأن توقيت الإنجاب وعدد مرات الحمل، وذلك لتحقيق التوقعات المأمولة بخفض معدلات الخصوبة

Digitized by Birzeit University Library

إلى 2.9 في سنة 2030. ويتوقع أن معدل الخصوبة الكلي في فلسطين سينخفض إلى 2.69 في سنة 2035، وإلى 2.17 في سنة 2050، وفق ما ورد في الفصل الثالث بشأن موضوع الصحة الإنجابية.[71] ويلجأ التقرير إلى استخدام خطاب ترويجي لهذه الرؤية التنموية للديموغرافيا، فيصف الانخفاض في المؤشرات السكانية (مثل معدلات النمو السكاني، والخصوبة، ونسبة صغار السن في الهرم السكاني) بأنها «توجهات تدعو للتفاؤل، وتبشر بقرب جني ثمار التحول الديموغرافي، وتوفير فرص سانحة يمكن تسخيرها إلى عائد ديموغرافي[72] يمكّن من الوصول إلى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة والرفاه للمجتمع.»[73]

وفيما يتعلق بوثيقة «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017–2022: المواطن أولاً»، فهي لا تتضمن توجهات واضحة تجاه المسألة الديموغرافية، وإنما تؤكد التزام فلسطين الخطة العالمية للتنمية المستدامة، مبيّنة في الوقت ذاته أن منطلقاتها الاستراتيجية تتمثل بصورة أساسية في إنهاء الاستعمار الاستيطاني وتعزيز الصمود، ومشيرة كذلك إلى أنه يصعب أو يستحيل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية مع استمرار الاستعمار الاستيطاني الذي يعوق فرصة استثمار العائد الديموغرافي.[74]

في ظل هذا التناقض في أجندة السياسات الوطنية يصعب تحديد التوجهات الديموغرافية الفلسطينية الرسمية بشكل جلي، إلاّ إنها تظهر بوضوح في «الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017–2022» المنبثقة من أجندة السياسات.[75] إذ تتضمن الاستراتيجية[76] تدخلات تتعلق بتوفير خدمات تنظيم الأسرة والمباعدة بين الأحمال، إضافة إلى إصدار كُتيبات تثقيفية عن تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية وصحة المرأة والتثقيف الصحي للأزواج الشابة.[77] وينسجم «تقرير وزارة الصحة لعام 2017» مع هذه الخطة مبيناً أن عدد المنتفعات من وسائل تنظيم الأسرة في السنة نفسها بلغ 18.766 امرأة، وشكلت وسيلة حبوب منع الحمل النسبة الأعلى بالنسبة إلى استخدام الموانع. أمّا في مجال التثقيف الصحي فقد شكلت برامج التثقيف في مجال الصحة الإنجابية واحدة من البرامج ذات النسبة الأعلى ضمن البرامج الصحية التثقيفية المنفذة،[78] وتتوقع وزارة الصحة انخفاضاً أكبر في نسبة

Digitized by Birzeit University Library

الخصوبة وتحسناً في مؤشرات الصحة الإنجابية بنسبة 30٪ في سنة 2022.[79]

في ضوء هذه المراجعة، يمكن الاستنتاج أن التوجهات الديموغرافية الفلسطينية تسعى للحد من التزايد السكاني، وقد نجحت فعلياً في خفض معدل الخصوبة بشكل كبير كما تبيّن سابقاً. وفي محاولة فهم الموقف الفلسطيني، يظهر تناقض واضح بين البعدين المحلي والعالمي، أو بين الإقرار بأن فلسطين سلطة منزوعة السيادة تعاني جرّاء الاستعمار الاستيطاني الذي يسعى لتقويض وجودها، والالتزام بالخطط التنموية العالمية بما تتضمنه من أهداف ترتبط بتقليل حجم السكان.

تعظيم المسألة الديموغرافية لدى الإسرائيليين، وإغفالها لدى الفلسطينيين

يتضح من المراجعة السابقة للتوجهات الاستراتيجية أن المسألة الديموغرافية في إسرائيل لها طابع سياسي أيديولوجي، وتؤثر في استراتيجياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كمحور أساسي يرتبط بمستقبل الدولة. ويمكن القول إن صناع القرار في إسرائيل يتفقون، وبغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية، على أهمية المسألة الديموغرافية وإن اختلفت آراؤهم بشأن آليات مواجهتها. ويبيّن أرجون أبادوراي أن لحسابات الأرقام والمنهجيات القياسية الكمية، كالتعدادات والدراسات السكانية، أهمية كبيرة في المشاريع الاستعمارية، لتوظيفها في عمليات السيطرة على السكان.[80] وتفسر أطروحة أبادوراي الأهمية البالغة التي توليها إسرائيل لمتابعة التغيرات الديموغرافية من خلال الدراسات والإحصاءات ومراكز أبحاث السياسات، في إطار سعيها لرفع معدلات الزيادة السكانية لديها، وهي بذلك تشذ عن الاستراتيجيات العالمية للتنمية في الدول المتقدمة التي تنتمي إليها، إذ يقترب معدل الخصوبة في إسرائيل من ضعف معدلات الخصوبة لدى هذه الدول والبالغ 1.7.[81] ومثلما ذُكر سابقاً، لا تكتفي إسرائيل في إدارتها الصراع الديموغرافي مع الفلسطينيين بخططها الهادفة إلى تثبيت اليهود في أرض فلسطين وزيادتهم، ومعالجة مشكلات تركيبتهم الاجتماعية كضعف التجانس بينهم فقط،

Digitized by Birzeit University Library

بل تستهدف أيضاً الوجود الفلسطيني من خلال علاقات القوة التي تكبّلهم في إطار من التبعية.

أمّا في فلسطين، فيبدو الأمر مختلفاً تماماً، إذ يتبيّن أن الموقف الديموغرافي الفلسطيني متضمن في الاستراتيجيات التنموية التي تنسجم مع ما ورد في الخطة العالمية للتنمية المستدامة،[82] التي تشير إلى ضرورة تنفيذ برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإدماجها في البرامج الوطنية للحكومات.[83] وتأثر هذا الموقف بالاتفاقيات الموقعة وسياسات التمويل، التي حوّلت مسألة التنمية إلى عملية فنية حيادية خالية من الأبعاد السياسية، للحصول على الدعم المالي والفني الذي تقدمه المؤسسات الدولية، والتي تشجع الفلسطينيين على تبنّي السياسات التنموية لاستمرار هذا الدعم الذي تعتمد عليه فلسطين ولا تستطيع الاستغناء عنه. وبالتالي، فإن هذه المؤسسات تحصر علاقتها مع الفلسطينيين بتوفير المساعدات وتمويل بعض الخدمات بعيداً عن الصراع السياسي الناتج من استمرار الاحتلال، فتشكّل بذلك واجهة إنسانية تنموية، لا سياسية.[84] ويتبيّن ذلك فيما ورد في أجندة السياسات الوطنية: «فلسطين لا تعاني فقط من الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان بفعل الاحتلال الاستيطاني فحسب، بل إنها تعاني من اجتثاث اقتصادي، ما أدى إلى اعتماد فلسطين على المساعدات الخارجية، وهذا واقع لا نحبّذه، وفي الوقت نفسه لا مجال لنا من تفاديه.»[85] من هنا كان تركيز الخطط التنموية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمسألة السكانية مغفلة البعدين الأيديولوجي والسياسي اللذين قد يشكلان عاملاً مهماً في البقاء الفلسطيني والحفاظ على الهوية الوطنية. ومن هنا أيضاً، اتجهت هذه الخطط نحو خفض معدلات الزيادة السكانية بهدف تحقيق الرفاه الاقتصادي في ظل شحّ الموارد. لذا، نستطيع القول إن المسألة الديموغرافية في فلسطين تأخذ طابعاً تنموياً اقتصادياً صرفاً.

يفسر آدم هنية تبنّي فلسطين النهج الذي يفصل المسألة الاقتصادية التنموية عن أبعادها السياسية، بعدم وجود فهم حقيقي لطبيعة السيطرة الإسرائيلية التي تأخذ شكل الاستعمار الاستيطاني.[86] فالاستعمار الاستيطاني ليس حدثاً موقتاً ينتهي

Digitized by Birzeit University Library

ويتفكك في مرحلة معينة، بل هو بنية تقوم على المحو والإزالة كما يبيّن باتريك وولف،[87] أو يقوم على عملية التطهير العرقي وفق إيلان بابه،[88] ويتعامل مع الآخر – الفلسطيني – على أنه منزوع الإنسانية وبالتالي الحقوق، بما فيها الحق في الحياة كما تقول رونيت لنتين التي تصفه بالعنصرية،[89] وينتهك الحق الإنساني من خلال ما سمته غاسبر بوار «الحق في التشويه»، باعتباره شكلاً من أشكال السيطرة الاستعمارية السياسية–الحيوية التي تستبيح جسد المستعمَر بالقتل والتشويه.[90] وهكذا، يتناقض مفهوم الاستعمار الاستيطاني ضمن هذه الرؤى مع المنطق الحقوقي الإنساني الذي تتبنّاه منظمات الأمم المتحدة، وتسوغ من خلاله أهدافها بما فيها الحد من النمو السكاني. انطلاقاً من هذا الفهم للطبيعة الإحلالية للاستعمار الاستيطاني وعلاقات القوة التي يعمل في إطارها، يمكننا إدراك التعقيد الذي تتصف به الحالة الفلسطينية التي لا تزال في حالة صراع مع عوامل الإزالة والاستغلال في آن واحد.[91] ففي ظل هذه المعطيات ومع عدم وجود دولة مستقلة كاملة السيادة، يصبح إعطاء الأولوية لخطاب التنمية افتراضاً ضمنياً لحالة ما بعد الاستعمار، وأن فلسطين دولة كاملة السيادة تعاني مشكلات تنموية صرفة.

كما يجري، في هذا السياق، افتراض ضمني آخر أن التنمية في فلسطين معطلة بسبب عوامل داخلية كطبيعة البنية الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، وأن الازدياد السكاني فيها لا يستجيب لشروط التحضّر الإنساني الذي يحقق الرفاه، الأمر الذي يتطلب تنظيم الوضع السكاني من خلال تدخلات اقتصادية صرفة بعيدة عن جوهرها السياسي. ولمعالجة هذه العوامل الداخلية المفترضة، لا بد من أن يمر المجتمع بمرحلة من التحديث الاجتماعي والاقتصادي وفق النظرية الكلاسيكية للتحول الديموغرافي، ليتسنى له التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم، الأمر الذي يضمن تقليل معدلات الخصوبة، وبالتالي حل مشكلة نقص الموارد وتحقيق التنمية. وهذا ما تبيّن في التقرير الذي تمت الإشارة إليه سابقاً، والذي يوصي بتعزيز مرحلة «التحديث» للوصول إلى الانخفاض المأمول في معدلات

Digitized by Birzeit University Library

الوفيات والولادات.[92] وفي هذا السياق، لا بد من استذكار وصف سمير أمين لمحاولات تحقيق التنمية من خلال التبعية لآليات الغرب بـ«اللحاق»، ويعني به اتباع النموذج الغربي الذي تقوم مقولته على أن انعدام التنمية في الجنوب مرده إلى أسباب داخلية في هذه المجتمعات، لا إلى عوامل خارجية،[93] كالاستعمار أو الاستغلال، وهو ما يخفي حقيقة السياسات الاستيطانية وأثرها.

تجلى هذا النموذج للتحول الديموغرافي بوضوح في النظام الاقتصادي النيوليبرالي المفتوح الذي بدأ تطبيقه مع خطة التنمية والإصلاح (2008–2010)، والذي وفر للفلسطينيين فرص التمدن والاندماج في حياة عصرية تؤمن لهم درجة من الرفاه، الأمر الذي يؤثر في قراراتهم بتقليل الإنجاب ليتسنى لهم العيش وفق متطلبات الحياة العصرية ذات التكلفة اقتصادياً.[94] فعلى سبيل المثال، وفرت السياسة المالية القروض الميسرة التي أغرقت المجتمع، وجعلته أكثر ارتباطاً بالنموذج الاستهلاكي الذي يتيح له التمتع بسبل الرخاء.[95] وبالتالي، فإن الهيمنة الإسرائيلية التي تسعى لإقناع الفلسطينيين بعدم وجود بديل من دولة محدودة السيطرة ومقطعة الأوصال، تتعزز من خلال الممارسات الاستهلاكية للشعب والتي تعوّض عن التأثير النفسي لحالة اليأس من عدم وجود بدائل، بإعلاء الفردانية وتشجيع التماشي مع شروط تحسين المعيشة بما يعلي قيمة الحس الفردي على حساب الحس الجمعي، ويبعد المجتمع عن التسييس.[96] وهنا أقتبس من آدم هنية مقولته إن النموذج الاستهلاكي هيأ لإسرائيل فرصة «التحكم عن بعد بالفلسطينيين.»[97]

وفيما يتعلق بمقولة الفكر الغربي إن الزيادة السكانية تؤدي إلى الفقر وما يسمى «تخلف التنمية»، وإن التقدم الاقتصادي يرتبط سبباً بعملية السيطرة على الزيادة السكانية، يرفض فريق من خبراء التنمية هذه المقولة، إذ يعتبر أن الفقر هو نتيجة عدم المساواة والسياسات الاقتصادية التي تركز على تراكم رأس المال لدى فئات محددة. فيرى سمير أمين أن النهج التجريدي الذي يربط «التخلف» التنموي بالديموغرافيا يهدف إلى التملص من القضية الجوهرية المتمثلة في استغلال

Digitized by Birzeit University Library

القوى الرأسمالية والمستعمرة وهيمنتها. فالديموغرافيا السكانية لا تفسر التخلف، لأنها لا تعكس واقع الدول وتاريخها الإنتاجي قبل وجود الاستعمار، والمشكلة كما يقول ليست في ضعف الفائض، إنما في طريقة استعماله «استعمالاً غير منتج تبذيري تصديري»[98] وفق مقتضيات العلاقة الاستغلالية بالقوة المهيمنة التي تنهب مواردها.

يدعم بعض التقارير الإحصائية هذا الاعتقاد، ويبيّن أنه وعلى الرغم من ارتفاع عدد سكان العالم خلال القرن الأخير، فإن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ارتفعت بمعدلات أعلى من معدلات النمو السكاني. «فبينما ارتفع الحجم السكاني للعالم 3.87 مرة بين عامي 1900–2000، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.79 مرة خلال نفس الفترة.»[99] وينطبق ذلك على الدول النامية ذات الزيادة السكانية العالية، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر بنسبة 1350٪ بين سنة 1970 وسنة 2015؛ وبنسبة 3350٪ في نيجيريا. الأمر الذي يمكن تفسيره بالفارق بين مفهومي النمو والتنمية.[100] فما حدث في هذه الدول هو نمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي يُستخدم لمقارنة النمو الاقتصادي بين الدول، لكنه لا يبيّن كيفية توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع نفسه. فقد يرتفع الناتج الإجمالي للدولة بينما يتسم توزيعه بغياب العدالة وبتركز تراكمه لدى نسبة قليلة من الفئات المستفيدة، وهو ما يفسر زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي لدى بعض الدول، بينما لا تزال نسب الفقر فيها عالية. أمّا التنمية فهي عملية تؤدي إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية كمية ونوعية، ينتج منها تحسن حقيقي في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع ككل. وقد تتسبب عدم المساواة التي تعود إلى أسباب سياسية واجتماعية وإدارية بإعاقة التنمية، وهو ما قد لا يكون له علاقة مباشرة بالازدياد السكاني.[101]

وبالعودة إلى المجادلة الأساسية، لا أهدف هنا إلى نفي العلاقة بين حجم السكان وقضايا التنمية، كما لا أهدف إلى القول إن على فلسطين العمل على زيادة النمو السكاني، بقدر ما أسعى لمناقشة مدى حتميتها المفترضة كأولوية في السياق

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني، والإشارة إلى أن فهم العمليات السكانية يرتبط بمجموعة واسعة من العوامل العالمية والمحلية المتناقضة التي تتطلب إيجاد حالة من التوازن بين هذه العوامل بأبعادها الاقتصادية والسياسية. فمثلما أن للمسألة الديموغرافية أهمية بالغة في الحالة الفلسطينية لارتباطها بشروط البقاء وبمستقبل الصراع مع الاحتلال، يستطيع المرء أن يجادل في أن المسوغات التي تربط حجم السكان بالتنمية ربما تبدو منطقية أيضاً، لتأثيراتها المحتملة في التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي. فازدياد النمو السكاني يعني استمرار الطابع الفتي للديموغرافيا، وهو ما يجعل نسبة الإعالة في المجتمع عالية، ويؤدي إلى صعوبة توفير الموارد والخدمات الصحية والتعليمية، وخصوصاً في ظل شح الموارد وسيطرة الاحتلال عليها، الأمر الذي يحد من إمكانات استخدام الموارد البشرية، أو ما يسمى الفرصة الديموغرافية. كما إنها ترتبط بالحق الفردي في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب.[102] وأتوقف قليلاً أمام مسألة الإنجاب التي تمثل أحد حقوق المرأة الصحية والاجتماعية التي لا يمكن إنكارها، ويجب أن يكون احترام حقوق الحرية الأساسية للأفراد والأسر وحقهم في الاختيار عنصراً أساسياً في صوغ السياسات السكانية. إلاّ إن الواقع السياسي يشير إلى أن هذه السياسات ليست حيادية مطلقاً، فبيّن ميشيل فوكو عمّا سماه السياسة الحيوية، أن الجوانب الحيوية – كالإنجاب مثلاً– أصبحت أدوات ربما تُستخدم للهيمنة أو للتحرر،[103] فيمكن للدولة الحديثة أن تحول السلوك الإنجابي إلى مسألة اقتصادية أو سياسية. وأقتبس في هذا السياق من روضة كناعنة قولها إن «تسييس الإنجاب ليس فريداً بالنسبة إلى إسرائيل وفلسطين، وقد تم استخدامه في إنشاء العديد من الدول القومية، من الولايات المتحدة بجذورها الاستعمارية إلى باكستان والهند عند تقسيمها»،[104] كما يشير إيليا زريق إلى أن قوة الأعداد شكلت حافزاً للعديد من دول ما بعد الاستعمار لتأكيد شرعيتها من خلال عدد سكانها.[105]

لا شك في أن الموقف الفلسطيني في سعيه المتسارع نحو التحديث، وانخراطه في خطاب بناء الدولة والمؤسسات والحوكمة تأثر أيضاً بتصاعد عمليات العولمة

Digitized by Birzeit University Library

وامتدادها في العقود الأخيرة وارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولا شك أيضاً في أن القضية الديموغرافية في فلسطين متشابكة ومتعددة الأوجه وتحمل العديد من التناقضات في داخلها، وهو ما يجعلها تشكل تحدياً أمام الفلسطينيين لا يمكن وصفه بالسهل أو البسيط، ولا يمكن إنكار علاقات القوة التي يمثلها الاحتلال بسيطرته على الأرض والإنسان والموارد، وتؤثر في القدرة على التعامل مع هذا التحدي. فالتحولات الديموغرافية لا ترتبط فقط بالوجود المادي، بل لها تأثيرها في الطابع الثقافي والاجتماعي والسياسي أيضاً. إذ يبدو أن الانغماس في استراتيجيات التنمية التي تهدف إلى تحقيق درجة من الرفاه الذي يرتبط جدلياً بمعدلات الخصوبة، لا يؤثر سلباً في فكرة الصراع الديموغرافي مع الاستعمار الاستيطاني فحسب، بل إن التجارب الأُخرى في دول الجنوب أثبتت أيضاً أن الاستناد إلى نماذج جاهزة لا تنسجم مع حاجات المجتمعات المحلية، يؤدي إلى تقويض أسس بناء الدولة، وتكريس التبعية واستنزاف الموارد الطبيعية وازدياد التباين بين طبقات المجتمع،[106] وبالنتيجة لا يوفر نمواً اقتصادياً بصورة عادلة، أو تنمية حقيقية. وعليه، فإن الأولوية التي يحتلها الخطاب التنموي لدى الفلسطينيين على الخطاب الأيديولوجي، سيظل محل تساؤل ما لم تتم موازنته مع خطاب سياسي ملائم.

الخاتمة

حاولت الورقة فهم التوجهات الديموغرافية خلال العقدين الأخيرين لدى الفلسطينيين والإسرائيليين وعلاقتها بالوضع السياسي من خلال نظرة تحليلية للخطاب. ويدعم التحليل الذي قدمته الورقة المجادلة الرئيسية في شأن وجود تباين بين الخطاب الإسرائيلي الذي يتبنّى استراتيجيات سياسية تهدف إلى تحقيق تفوق ديموغرافي على الفلسطينيين لضمان استمرار سيطرته الجغرافية وهيمنته السياسية، وبين الخطاب الفلسطيني الراهن الذي يتبنّى استراتيجيات اقتصادية واجتماعية منفصلة عن أبعادها السياسية تهدف إلى تحقيق التناقص السكاني

Digitized by Birzeit University Library

ضمن المساعي الرامية إلى تحقيق التنمية. ويتبيّن من هذه المراجعة أن المرجعيات الدينية والثقافية المؤيدة للازدياد السكاني، إضافة إلى المخاوف الديموغرافية الجيوسياسية ساهمت في تشكيل سياسات إسرائيل السكانية. في حين أغفلت السياسات السكانية الفلسطينية العوامل التاريخية والسياسية، بالإضافة إلى ضعف تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في المجتمع في ظل الانغماس في الحياة الاستهلاكية. وهنا نستطيع القول إن السياسات الإسرائيلية توفر المجال لعمل ممنهج ومنظم وتراكمي لعملية الإحلال الهادئ، في مقابل عوامل الإزالة المادية التي كانت أكثر وضوحاً في بدايات الصراع، في حين أن السياسات الفلسطينية تساهم بصورة غير مباشرة في إسكات الصوت والفاعلية الفلسطينية في مواجهة عمليات الإحلال الاستعماري. وتجدر الإشارة إلى أن تركيز الورقة على تحليل التوجهات الديموغرافية الاستراتيجية خلال العقدين الأخيرين لا يغفل أهمية التعمق في دراسة الآثار المترتبة على تغلغل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحياة اليومية للفلسطينيين خلال هذه الفترة، بما فيها قراراتهم الإنجابية، الأمر الذي يتطلب أبحاثاً مستقبلية بشأن ديناميات الديموغرافيا في المجتمعات الفلسطينية في المدن والقرى والمخيمات والمناطق البدوية، ومدى التباين بينها في سرعة التأثر بعمليات التحديث والتفاوت في درجته.

استناداً إلى التحليل الذي قدمته الورقة، فإن التصور بحيادية المسألة التنموية الهادفة إلى تقليص النمو السكاني، بعيداً عن أبعادها السياسية المرتبطة بالصراع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي تمثل المسألة الديموغرافية جوهره، يزيد في الخطر الديموغرافي على الفلسطينيين، بينما تعزز التوجهات الإسرائيلية، بشذوذها عن هذه القواعد التنموية الداعية إلى تقليص النمو السكاني، قدرتها على مواجهة الخطر الديموغرافي. كذلك تؤدي المعطيات التي توفرها الورقة إلى الاستنتاج أن إيجاد حالة من التوازن بين الاتجاهات السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية المتعارضة، لصوغ السياسات السكانية الفلسطينية ليس بالأمر السهل، وإنما يتطلب قراءة صادقة وشاملة لهذه القضايا وتحديد الأولويات

Digitized by Birzeit University Library

وترتيبها لمواجهة معطيات الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن. وربما يكون من المهم مراجعة المعطيات المحلية ودراستها وتحليلها، إضافة إلى الاهتمام بالتوجهات العالمية لصوغ الموقف الفلسطيني في ظل الرؤى المتناقضة المتمثلة في مركزية الصراع الديموغرافي مع الاحتلال، ودوره في تشكيل علاقات القوة من جهة، والحاجات الملحة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي من جهة أُخرى.

Digitized by Birzeit University Library

المصادر

1 UN, «Views and Policies Concerning Population Growth and Fertility among Governments in Intermediate– Fertility Countries,» «Expert Group Meeting on Completing the Fertility Transition» (New York, 2002), pp. 222– 259.
https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/fertility/fertility–transition.asp

2 معدل الولادات الحية لكل امرأة في عمر الإنجاب.

3 «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» (2017).
http://www.pcbs.gov.ps (Accessed in October 1, 2018)

4 OECD, «Fertility rates» (2018).
https://data.oecd.org/pop/fertility–rates.htm (accessed in November 13, 2018).

5 Alan Macfarlane, *Thomas Malthus and the Making of the Modern World* (California: CreateSpace Independent Publishing Platform, 2013).

6 هاشم نعمة، «النظريات السكانية ونظرية التحول الديمغرافي مثالاً (4)»، «الحوار المتمدن»، العدد 2448 (2008).
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=151577. (Accessed in April 21, 2018)

7 يخضع النمو السكاني من منطلق ديموغرافي لعاملين رئيسيين هما: الزيادة الطبيعية (الولادات في مقابل الوفيات) والهجرة. وتُعتبر الزيادة الطبيعية المسؤولة عن نمو سكان العالم ككل، أمّا الهجرة فهي تزيد النمو السكاني في مكان ما وتنقصه في مكان آخر. منير عبد الله كرداشة، «علم السكان والديموغرافيا الاجتماعية» (عمّان: عالم الكتب الحديث للنشر، 2009).

8 Steven W. Sinding, «Overview and Perspectiv,» In *The Global Family Planning Revolution*, edited by Warren C. Robinson and John A. Ross (Washington, D.C: World Bank, 2007), pp. 1–12.

9 UN, op.cit.

10 Ibid.

11 «الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، وثيقة رسمية (جنيف: المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، 2015).

12 أحمد المغازي، «العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية»، مجلة «رؤى استراتيجية»، العدد 7 (يوليو/ تموز 2014)، ص 62–95.

13 إيليا زريق، «الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 55 (صيف 2003)، ص 42–58.

14 صالح النعامي، «ميكانيزمات ومظاهر تأثير الانتفاضة على الواقع الديموغرافي في إسرائيل»

Digitized by Birzeit University Library

(بيروت: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2006).

15 وأعني بالإحلال التخلص من أكبر عدد من الفلسطينيين في مقابل استجلاب أكبر عدد من اليهود.

16 يوسف كرباج، «إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين/ إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 38 (ربيع 1999)، ص5.

17 Abby Bergren and Ilai Saltzman, «Understanding the Demographics of Israel», *Israel Institute Magazine* (Winter 2017), pp. 6–11.

18 المغازي، مصدر سبق ذكره.

19 النعامي، مصدر سبق ذكره.

20 كرباج، مصدر سبق ذكره.

21 المغازي، مصدر سبق ذكره.

22 OECD, op.cit.

23 «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» (2017)، مصدر سبق ذكره.

24 Rana Barakat, «Writing/Righting Palestine Studies: Settler Colonialism, Indigenous Sovereignty and Resisting the Ghost(s) of History, *Settler Colonial Studies*, vol. 8, no. 3 (2018), pp. 349–363.

25 Devyn Rigsby, «Be Fruitful and Multiply: The Role of Israeli Pronatalist Policy in the Pursuit of Jewish Demographic Dominance in the Holy Land,» *The Yale Review of International Studies*, vol. 8, no. 2 (2018), pp.41–52.

26 Bergren and Saltzman, op.cit.

27 إيلان بابه، «التطهير العرقي في فلسطين» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007).

28 بابه، «تقلبات 1948: تدوين تاريخ إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، المجلد 39، العدد 1 (خريف 2009)، ص 6–23.

29 الياس خوري، «النكبة مستمرة» ، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 89 (شتاء 2012)، ص 37–50.

30 إيليا زريق، «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة»، مجلة «عمران»، المجلد 6، العدد 2 (خريف 2013)، ص 73 – 98 .

31 Sergio DellaPergola, «Jewish Demographic Policies» (Jerusalem: The Jewish People Policy Institute/ JPPI, 2011).

32 يفغينيا بيستروف وأرنون سوفير، «إسرائيل ديمغرافياً 2010–2030: في الطريق نحو دولة دينية»، ترجمة سليم سلامة وتحرير أنطوان شلحت (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011).

33 المصدر نفسه.

34 OECD, op.cit.

35 «مستقبل إسرائيل الديموغرافي بأيدي طائفة الحريديم» (2018). https://data.oecd.org/pop/fertility-rates.htm .(Accessed November 13, 2018).

Digitized by Birzeit University Library

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1040985. (Accessed in November 8, 2018).

36 Alex Weinreb, Dov Chernichovsky, and Aviv Brill, «Israel's Exceptional Fertility» (Nation Report, Jerusalem: Taub Center for Social Policy Studies in Israel, 2018).

37 Ibid.

38 Rigsby, op.cit.

39 Rhoda Ann Kanaaneh, *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel* (California: University of California Press, 2002).

40 Ruth Levush, *Israel: Reproduction and Abortion: Law and Policy* (Washington: Law Library of Congress, 2012).

41 Rigsby, op.cit.

42 Levush, op.cit.

43 DellaPergola, op.cit.

44 Daniel K. Eisenbud, «Current Israeli Birth Rates Unsustainable, Says Expert», *The Jerusalem Post*, February, 21, 2018.

https://www.jpost.com/Israel-News/Current-Israeli-birth-rates-unsustainable-says-expert-543209. (Accessed December 26, 2019).

45 النعامي، مصدر سبق ذكره.

46 Kanaaneh, op.cit.

47 Ibid.

48 Ibid.

49 زريق، «الديموغرافيا والترانسفير ....»، مصدر سبق ذكره، ص 48.

50 سناء حمودي، «قراءات في كتب نور الدين مصالحة»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 48 (خريف 2001)، ص 161-168.

51 في سنة 2002 بدأت حكومة شارون «الإسرائيلية» ببناء جدار على امتداد الضفة الغربية بطول 360 كلم وارتفاع 8 أمتار (بلال الشوبكي، «الجدار الفاصل، الدوافع والآثار» موقع مفتاح، 2005/ 2/ 28، الرابط: http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=2633&CategoryId=3)، بهدف تقييد ومحاصرة الوجود السكاني الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وتقليصه وإخضاعه للسيطرة الإسرائيلية. يتكون الجدار بالإضافة إلى الحائط الأسمنتي من الأسلاك الشائكة والمسارات الرملية ونظام مراقبة إلكتروني وطرق للدوريات ومنطقة عازلة. غانية ملحيس، «جدار الفصل العنصري الإسرائيلي»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 55 (صيف 2003)، ص 66-81.

52 سهاد بشارة، «من نهب إلى نهب: إسرائيل وأملاك اللاجئين الفلسطينيين»، «عدالة»، العدد 64 (أيلول/ سبتمبر 2009).

53 زريق، «الديموغرافيا والترانسفير ....»، مصدر سبق ذكره، ص 42.

Digitized by Birzeit University Library

54 Eyal Weizman, «Demographic Architecture», *Jerusalem Quarterly*, vol. 38 (Summer 2009), pp. 17–20.

55 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). «زيادة ملحوظة في خطر التهجير في القدس الشرقية.» (2017). https://www.ochaopt.org/ar/content/significant–increase–risk–displacement–east–jerusalem–1. (Accessed in May 22, 2018)

56 Nadera Shalhoub–Kevorkian, «The Politics of Birth and the Intimacies of Violence against Palestinian Women in Occupied East Jerusalem,» *British Journal of Criminology* (November 2015), vol. 55, no. 6, pp. 1187–1206.

57 زريق، «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة ....»، مصدر سبق ذكره.

58 بمعنى توفر احتمالات لتفوق سكاني فلسطيني نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة لدى الفلسطينيين مقارنة باليهود.

59 Uri Sadot, «The Politics of Demography and Partition in Israel and Palestine,» *Georgetown Journal of International Affairs* (March 2016).

https://www.georgetownjournalofinternationalaffairs.org/online–edition/the–politics–of–demography–and–partition–in–israel–and–palestine. (Accessed in November 2018)

60 زريق، «الديموغرافيا والترانسفير ....»، مصدر سبق ذكره.

61 اتفاق السلام الذي تم توقيعه بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن في 13/ 9/ 1993، وكانت تسمية الاتفاق بأوسلو نسبة إلى مدينة أوسلو في النرويج التي جرت فيها المفاوضات التي سبقت الاتفاق. وبموجب الاتفاق تمت إقامة سلطة انتقالية فلسطينية، ومجلس تشريعي ينتخبه الشعب الفلسطيني. واعتبر الاتفاق أن الفترة الانتقالية لإتمام المفاوضات والتنفيذ يجب ألاّ تتعدى ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية. إلاّ إن تنفيذ الاتفاقية تعثر حتى وصل مرحلة من الجمود. منير شفيق، «اتفاق أوسلو وتداعياته» (عمّان: المركز الفلسطيني للإعلام، 1994)

62 ليندا طبر وعمر الجعبري، في: «نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري» (رام الله: مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت، 2013).

63 حساب المساعدات على شكل نسبة من إجمالي الدخل القومي.

64 آدم هنية، «التنمية كأداة للنضال» في» نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري» (رام الله: مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت، 2013)، ص 30–48.

65 المصدر نفسه.

66 يوسف كرباج وآخرون، «فلسطين 2030، التغير الديمغرافي: فرص للتنمية» (رام الله: مكتب رئيس الوزراء– اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016).

67 موقع «قانون»، «2006»

http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=1014. (Accessed in November 15, 2018).

68 «مجلس الوزراء الفلسطيني»، 2016.

Digitized by Birzeit University Library

http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/ar/ViewDetails?ID=30693 .(Accessed in October 1, 2018).

69 التلاءم بين فئات المعالين اقتصادياً وفئات السكان الناشطين.

70 كرباج وآخرون، «فلسطين 2030 ....»، مصدر سبق ذكره، ص 115.

71 المصدر نفسه.

72 هو المكسب الاقتصادي والتنموي الناتج من الاستفادة من حجم السكان وبنيتهم العمرية، وخصوصاً فئة الشباب التي تشكل النسبة الأكبر في المجتمع الفلسطيني الفتي، المصدر نفسه.

73 المصدر نفسه.

74 «أجندة السياسات الوطنية: 2017–2022، المواطن أولاً»، وثيقة حكومية (رام الله: مكتب رئيس الوزراء، 2016).

75 المصدر نفسه، المحور الثالث، المتعلق بالتنمية المستدامة.

76 وزارة الصحة الفلسطينية، «الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017–2022»، برنامج الصحة الإنجابية المدرج ضمن الهدف الأول/ الغاية الأولى (2017).

77 المصدر نفسه.

78 وزارة الصحة الفلسطينية، «التقرير السنوي للإدارة العامة للرعاية الصحية الأولية لعام 2017».

79 وزارة الصحة الفلسطينية، «الاستراتيجية الصحية الوطنية»، مصدر سبق ذكره.

80 Arjun Appadurai, «Number in the Colonial Imagination,» in *Orientalism and the Postcolonial Predicament: Perspectives on South Asia*, edited by Carol A. Breckenridge and Peter van der Veer (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1993), pp. 314–339.

81 OECD, op.cit.

https://data.oecd.org/pop/fertility–rates.htm. (Accessed in November 13, 2018)

82 «الخطة العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة» 2015–2030. الغاية السابعة من الهدف الثالث المتعلق بالصحة. (جنيف: المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، 2015).

83 «الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، مصدر سبق ذكره.

84 عمر البرغوثي، «المقاومة كمُكوّن ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً»، في: «نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري»، مصدر سبق ذكره، ص 258 – 270.

85 «أجندة السياسات الوطنية: 2017–2022 المواطن أولاً»، مصدر سبق ذكره، ص 13.

86 هنية، مصدر سبق ذكره.

87 Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387–409.

88 بابه، مصدر سبق ذكره.

89 Ronit Lentin, Jason Bahbak Mohaghegh, Lucian Stone, *Traces of Racial Exception: Racializing Israeli Settler Colonialism* (New York: Bloomsbury, 2018).

Digitized by Birzeit University Library

90 Jasbir K. Puar, *The Right to Maim: Debility, Capacity, Disability* (London: Duke University Press, 2017).

91 وليد حباس، «مفهوم الاستعمار الاستيطاني نحو إطار نظري جديد»، «قضايا إسرائيلية» (2017)، ص 66.

92 كرباج وآخرون، «فلسطين 2030 ....»، مصدر سبق ذكره، ص 44.

93 سمير أمين، «الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين» (بيروت: دار الفارابي، 2002).

94 Kanaaneh, op.cit.

95 هنية، مصدر سبق ذكره. .

96 المصدر نفسه.

97 المصدر نفسه، ص 38.

98 سمير أمين، «التراكم على الصعيد العالمي ونقد نظرية التخلف» بيروت: دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، 1978)، ص 32.

99 عنتر عبد العال أبو قرين، «المخاطر الاستراتيجية للحد من السكان»، «الشروق» 2018.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01072018&id=5cb31f44–cdf3–47f3–9ac2–50712b7760b5. (Accessed November 9, 2018).

100 المصدر نفسه.

101 Alina–Petronela Haller, «Concepts of Economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge,» *Economy Transdisciplinarity Cognition*, vol. 15, no. 1 (2012), pp. 66–71.

102 ريتا جقمان، «السكان والخصوبة: السياسات السكانية وحقوق المرأة والتنمية المستدامة» (رام الله: برنامج دراسات المرأة– جامعة بيرزيت، 1997).

103 Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (New York: Random House, 1979).

104 Kanaaneh, op.cit., pp. 63.

105 زريق، «تشكيل فلسطين عبر ممارسات الرقابة ....»، مصدر سبق ذكره.

106 أمين، «التراكم على الصعيد العالمي ....»، مصدر سبق ذكره.

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

بالعربية

- أبو قرين، عنتر عبد العال. «المخاطر الاستراتيجية للحد من السكان». «الشروق» (2018).

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01072018&id=5cb31f44-cdf3-47f3-9ac2-50712b7760b5. (Accessed November 9, 2018)

- «أجندة السياسات الوطنية: 2017–2022 –المواطن أولاً»، وثيقة حكومية. رام الله: مكتب رئيس الوزراء، 2016.
- «الاستراتيجية الصحية الوطنية: 2017–2022»، وثيقة رسمية. رام الله: وزارة الصحة الفلسطينية، 2017.
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية .(OCHA) «زيادة ملحوظة في خطر التهجير في القدس الشرقية.» (2017).

https://www.ochaopt.org/ar/content/significant-increase-risk-displacemen-teast-jerusalem-1.(Accessed in May 22, 2018).

- أمين، سمير. «التراكم على الصعيد العالمي ونقد نظرية التخلف.» بيروت: دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، 1978.
- _____. «الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين.» بيروت: دار الفارابي، 2002.
- بابه، إيلان. «التطهير العرقي في فلسطين.» بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.
- _____. «تقلبات 1948: تدوين تاريخ إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 1(خريف 2009).
- بشارة، سهاد. «من نهب إلى نهب: إسرائيل وأملاك اللاجئين الفلسطينيين»، «عدالة»، العدد 64 (أيلول/ سبتمبر 2009).

Digitized by Birzeit University Library

- بيستروف، يفغينيا وأرنون سوفير. «إسرائيل ديمغرافياً 2030–2010: في الطريق نحو دولة دينية»، ترجمة سليم سلامة وتحرير أنطوان شلحت. رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011.
- جقمان، ريتا. «السكان والخصوبة: السياسات السكانية وحقوق المرأة والتنمية المستدامة». رام الله: برنامج دراسات المرأة– جامعة بيرزيت، 1997.
- «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» (2017). http://www.pcbs.gov.ps (Accessed in October 1, 2018).
- حباس، وليد. «مفهوم الاستعمار الاستيطاني نحو إطار نظري جديد»، «قضايا إسرائيلية» (2017)، ص 66.
- حمودي، سناء. «قراءات» في كتب نور الدين مصالحة، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 48 (خريف 2001)، ص 161–168.
- خوري، الياس. «النكبة مستمرة»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 89 (شتاء 2012)، ص 37–50.
- زريق، إيليا. «الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 55 (صيف 2003)، ص 42–85.
- ـــــــــ. «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة»، مجلة «عمران»، المجلد 6، العدد 2 (2013)، ص 73–98.
- شفيق، منير. «اتفاق أوسلو وتداعياته». عمّان: المركز الفلسطيني للإعلام، 1994.
- «الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، وثيقة رسمية. جنيف: المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، 2015.
- طبر، ليندا وعمر الجعبري. في: «نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري». رام الله: مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت، 2013.
- «قانون»، (2006). http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=1014. (Accessed in November 15, 2018).

Digitized by Birzeit University Library

- كرباج، يوسف. «إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين/ إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 38 (ربيع 1999)، ص 5.
- كرباج، يوسف وآخرون. «فلسطين 2030، التغير الديمغرافي :فرص للتنمية». رام الله: مكتب رئيس الوزراء– اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016.
- كرداشة، منير عبد الله. «علم السكان والديموغرافيا الاجتماعية». عمّان: عالم الكتب الحديث للنشر، 2009.
- «مجلس الوزراء الفلسطيني»، 2016.
http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/ar/ViewDetails?ID=30693. (Accessed in October 1, 2018).
- المغازي، أحمد. «العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية»، مجلة «رؤى استراتيجية»، العدد 7 (يوليو/ تموز 2014)، ص 62 – 95.
- ملحيس، غانية. «جدار الفصل العنصري الإسرائيلي». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 55 (صيف 2003)، ص66–81.
- النعامي، صالح. «ميكانيزمات ومظاهر تأثير الانتفاضة على الواقع الديموغرافي في إسرائيل». بيروت: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2005.
- نعمة، هاشم. «النظريات السكانية ونظرية التحول الديمغرافي مثالاً (4)»، «الحوار المتمدن»، العدد 2448 (2008).
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=151577. (Accessed April 21, 2018).
- هنية، آدم. «التنمية كأداة نضال». في: «نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري». رام الله: مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت، (2013)، ص30–48.
- وزارة الصحة الفلسطينية، «التقرير السنوي للإدارة العامة للرعاية الصحية الأولية لعام 2017». وثيقة رسمية. رام الله: وزارة الصحة الفلسطينية، 2017.

Digitized by Birzeit University Library

- Appadurai, Arjun. «Number in the Colonial Imagination.» In *Orientalism and the Postcolonial Predicament: Perspectives on South Asia*. Edited by Carol A. Breckenridge and Peter van der Veer. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1993.
- Barakat, Rana. «Writing /Righting Palestine Studies: Settler Colonialism, Indigenous Sovereignty and Resisting the Ghost(s) of History, *Settler Colonial Studies*, vol. 8, no. 3 (2018), pp. 349–363.
- Bergren, Abby and Ilai Saltzman. «Understanding the Demographics of Israel.» Israel Institute Magazine (Winter 2017), pp. 6–11.
- DellaPergola, Sergio. «Jewish Demographic Policies.» Jerusalem: The Jewish People Policy Institute / JPPI, 2011.
- Eisenbud, Daniel K. «Current Israeli Birth Rates Unsustainable, Says Expert.» *The Jerusalem Post*, February, 21, 2018. https://www.jpost.com/Israel-News/Current-Israeli-birth-rates-unsustainable-says-expert-543209. (Accessed December 26, 2019).
- Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. New York: Random House, 1979.
- Haller, Alina-Petronela. «Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge.» *Economy Transdisciplinarity Cognition*, vol. 15, no. 1 (2012), pp. 66–71.
- Kanaaneh, Rhoda Ann. *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*. California: University of California Press, 2002.
- Lentin, Ronit, Jason Bahbak Mohaghegh, Lucian Stone. *Traces of Racial Exception: Racializing Israeli Settler Colonialism*. New York: Bloomsbury, 2018(.
- Levush, Ruth. *Israel: Reproduction and Abortion: Law and Policy*. Washington: Law Library of Congress, 2012.
- Macfarlane, Alan. *Thomas Malthus and the Making of the Modern World*. California: CreateSpace Independent Publishing Platform, 2013.
- OECD. «Fertility rates» (2018). https://data.oecd.org/pop/fertility-rates.htm (Accessed in November 13, 2018).
- Puar, Jasbir K. *The Right to Maim: Debility, Capacity, Disability*. London: Duke University Press, 2017.
- Rigsby, Devyn. «Be Fruitful and Multiply: The Role of Israeli Pronatalist Policy in the Pursuit of Jewish Demographic Dominance in the Holy Land.» *The Yale Review of International Studies*, vol. 8, no. 2 (2018), pp. 41–52.
- Sadot, Uri. «The Politics of Demography and Partition in Israel and Palestine.» *Georgetown Journal of International Affairs* (March 2016).

Digitized by Birzeit University Library

https://www.georgetownjournalofinternationalaffairs.org/online-edition/the-politics-of-demography-and-partition-in-israel-and-palestine. (Accessed in November 2018).
- Shalhoub-Kevorkian, Nadera. «The Politics of Birth and the Intimacies of Violence against Palestinian Women in Occupied East Jerusalem.» *British Journal of Criminology* (November 2015), vol. 55, no. 6, pp. 1187–1206.
- Sinding, Steven W. «Overview and Perspective.» In *The Global Family Planning Revolution*. Edited by Warren C. Robinson and John A. Ross. Washington, D.C: World Bank, 2007.
- Weinreb, Alex, Dov Chernichovsky, and Aviv Brill. «Israel's Exceptional Fertility.» Nation Report. Jerusalem: Taub Center for Social Policy Studies in Israel, 2018.
- Weizman, Eyal. «Demographic Architecture.» *Jerusalem Quarterly*, vol. 38 (Summer 2009), pp. 17–20.
- Wolfe, Patrick. «Settler Colonialism and the Elimination of the Native.» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387–409.
- UN. «Views and Policies Concerning Population Growth and Fertility among Governments in Intermediate-Fertility Countries.» «Expert Group Meeting on Completing the Fertility Transition.» New York, 2002, pp. 222–259. https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/fertility/fertility-transition.asp.

Digitized by Birzeit University Library

الاشمئزاز كآلية استعمارية: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني نموذجاً

أشرف عثمان بدر

تهدف هذه الورقة إلى تفكيك البنية النفسية للمستعمِر الصهيوني عبر توضيح العلاقة بين اشمئزازه من المستعمَر الفلسطيني، واستباحة قتله وسفك دمائه. وتنطلق الورقة من الافتراض أن الاشمئزاز هو آلية من آليات الاستعمار، وذلك للإجابة عن سؤال مركزي، فحواه: كيف انعكس الاشمئزاز من الفلسطيني على البنية النفسية للمستعمر الصهيوني؟ ويتفرع منه عدة أسئلة تفصيلية، أهمها: كيف تحول الاشمئزاز إلى آلية استعمارية؟ ولِمَ تبنّى ضحايا العنصرية والعداء للسامية سلوك وخطاب جلاديهم؟ وتجيب الورقة عن هذه التساؤلات من خلال استخدام منهجية متعددة الحقول، وفي مقدمها منهج التحليل النفسي، بالإضافة إلى تحليل الخطاب، علاوة على استخدام أدوات بحثية تتضمن الإثنوغرافيا والمقابلة.

مدخل

تستند هذه الورقة إلى الافتراض أن الاشمئزاز من الفلسطيني و«استقذاره» هما مظهران من مظاهر التعصب والعنصرية الإسرائيلية.[1] وبالرجوع إلى الأدبيات المنشورة عن ظاهرة التعصب والعنصرية الإسرائيلية؛ نجد كمّاً هائلاً من الأدبيات التي تتناول هذه الظاهرة بشكل ضمني، بينما اكتفى بعض الأدبيات[2] بوصف ظاهرة التعصب والعنصرية الإسرائيلية من دون الغوص في تحليل أسبابها. وذهبت أدبيات أُخرى إلى تحليلها استناداً إلى عدة أطر نظرية، وعدم الاكتفاء بإطار منفرد. ومن هنا، تبرز الصعوبة في مراجعة الأدبيات المنشورة عن ظاهرة التعصب

Digitized by Birzeit University Library

والعنصرية الصهيونية، كونها تُعتبر ظاهرة اجتماعية ونفسية وسياسية. وعلى الرغم من ذلك فيمكننا أن نلاحظ وجود إطار نظري سائد في هذه الأدبيات، ليتم استخدام أحد الأطر النظرية الرئيسية التي تفسر ظاهرة التعصب والعنصرية، وأهمها نظريات: الصراع، والتحليل النفسي، والتعلّم.

لقد غلب على الأدبيات ذات العلاقة استخدام نظريات الصراع بين الجماعات، فذهب معظمها إلى دراسة الجذور التاريخية والأيديولوجية للعنصرية الصهيونية، وذلك في محاولة لقراءة التعصب الصهيوني ضمن الشرطين الاجتماعي والتاريخي، إذ تم الفصل بين تاريخ اليهودية كديانة وتاريخ الصهيونية التي تُعتبر نموذجاً وانعكاساً للقوميات العنصرية الأوروبية، وخصوصاً النموذج العنصري الألماني، الذي اكتوت بناره. فتم التطرق إلى الأسباب الفكرية والجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية كمعاداة السامية، وكيف بُنيت الصهيونية على أفكار دينية عنصرية كشعب الله المختار، والنقاء العرقي اليهودي.[3] إلاّ إن بعض الأدبيات ركز على تناول العنصرية الصهيونية في سياق الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين،[4] من دون أن تحلل هذه الظاهرة بشكل معمق (من منظور نفسي).

برز في التحليل النفسي للعنصرية وأثرها في المُضطهَد مفهوم «الوعي المزدوج» الذي نظّر له دو بوا (Du Bois)، بقوله: «إنه إحساس غريب، هذا الوعي المزدوج، هذا الإحساس دائماً بالنظر إلى الذات من خلال عيون الآخرين، لقياس النفس بنظرة العالم التي تحتوي الازدراء والشفقة المسلية. ويشعر المرء في داخله بوجود ثنائي (أميركي، زنجي). روحان، فكرتان، ثنائية في المساعي التي لم يتم تسويتها؛ ثنائية من المثل العليا المتحاربة في جسد واحد مظلم.»[5] وقد لجأ جان بول سارتر إلى استخدام مفهوم الوعي المزدوج لتفسير سلوك الصهيونيين الشبيه بالسلوك الألماني النازي، في محاولة للتخلص من النظرة الدونية المنبثقة من العداء للسامية. ويستبطن سارتر مفهوم الوعي المزدوج في كتابه «تأملات في المسألة اليهودية»، والذي يجادل فيه أن الصهيونية عبارة عن تجسيد للوجود اليهودي الحر، وأن العربي الفلسطيني (المتمثل في

Digitized by Birzeit University Library

فصائل المقاومة) هو امتداد للمضطهِد الأوروبي، وبالتالي فإن العنف الصهيوني مبّرر، فهو وسيلة للتحرر وخلق الذات اليهودية. وفنّد حاتم الجوهري هذه الادعاءات من خلال استخدام مفهوم «الشعب الترانسدنتالي» (المتعالي) الذي يدفع الآخرين إلى التعالي المضاد بدورهم، عارضاً سمات «القومية الثقافية اليهودية» ودور الاختيارات الذاتية القائمة على محددات الهوية التي شكلت محور الوجود اليهودي عبر التاريخ.[6]

في المقابل استند فرانز فانون (Frantz Fanon) إلى مفهوم الوعي المزدوج لتفسير العلاقة بين المستعمَر الأسود والمستعمِر الأبيض، ونلمس ذلك في مقولته: «يريد الأسود أن يكون أبيض، ويستميت الأبيض لتأكيد وضعه البشري .... الأبيض منغلق في بياضه، والأسود منحبس في سواده.»[7] وبحسب إدعاء فانون فقد تبيّن ذلك في أشكال عديدة، أهمها محاولة المستعمَر حيازة لغة المستعمِر إذ «سيكون الأسود الأنتيلي أكثر بياضاً، أي سيقترب أكثر من الإنسان الحقيقي بقدر ما سيمتلك اللغة الفرنسية»،[8] في سعي من الأسود المستعمَر للتخلص من النظرة الدونية المتبناة من المستعمِر، والتحول من السواد إلى البياض، فإن «المستعمَر سيكون أبيض على قدر ما يُرفض سواده.»[9] إلاّ إننا سنجد صعوبة في إسقاط مفهوم الوعي المزدوج على الحالة الاستعمارية الإسرائيلية، ففي حالة المستعمَر الأسود حدث الوعي المزدوج بسبب السيطرة المباشرة للمستعمِر، لكن في حالة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يوجد تحرر من السيطرة المباشرة للمضطهد المعادي للسامية (وبصورة خاصة الألماني)، وبالتالي من الصعب إسقاط هذا المفهوم على الوعي الصهيوني، ولربما كان تحليل روبرت تريفرز (Robert Trevers) عن الوعي الذاتي هو الأكثر وجاهة في تحليل نفسية الصهيوني.

يتميز تريفرز في تحليله النفسي للصهيونيين باستخدام نظريته عن «الخداع الذاتي»، إذ يجادل في أن المنطق الذي يقوم عليه الخداع الذاتي قائم على استبعاد المعلومات الحقيقية من الوعي الذاتي، وذلك بهدف خداع الآخرين. ويحاجج تريفرز في أن التصديق «الواعي» للكذبة يمكّن الشخص من خداع مَن يقابله،

Digitized by Birzeit University Library

فاعتقاد الشخص بصحة كذبته يمكّنه بشكل أسهل من خداع مَن يقابله. ويتمثل الخداع الذاتي في الحالة الاستعمارية الصهيونية بتبنّي مجموعة من الأكاذيب، بهدف إظهارها كحقائق، يتم من خلالها خداع المجتمع الدولي، من قبيل الحق التاريخي لليهود في فلسطين، وأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وأن العرب يرفضون السلام، وأن حروب إسرائيل هي عبارة عن حروب دفاعية، وأن المهجرين الفلسطينيين غادروا بإرادتهم سنة 1948 من دون حدوث مذابح أو تطهير عرقي.[10] وعلى الرغم من وجاهة تحليل تريفرز فإن تحليله يبقى قاصراً عن إجابة سؤال تقمص الصهيوني ممارسات العداء للسامية، ولربما وجدنا ضالتنا عند رشاد الشامي.

تبرز دراسة الشامي باستخدامها إطار التحليل النفسي، إلاّ إنه يؤخذ عليها اعتبار «التوحد في المعتدي»[11] (وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقاً) سمة من سمات الشخصية اليهودية، بمعنى أن الإنسان الإسرائيلي اتخذ من النازي الألماني مثلاً أعلى، كحيلة نفسية للتغلب على خوفه منه. وأصاب الشامي في استنتاجه أن الإسرائيلي اتخذ من النازي مثلاً أعلى، وربما يكون من أقوى المؤشرات إلى ذلك، ما صرح به شلومو غازيت (مسؤول الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية 1968–1974)، بأنه احتذى نموذج الحكم النازي للنرويج في أثناء إدارته للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة سنة 1967.[12] إلّا إن الشامي افتقر إلى التسلسل المنطقي في تحليله، فكيف لنظرية التوحد مع المعتدي أو التماهي مع المعتدي والتي أصّلت لها آنا فرويد (على اعتبار أنها أداة نظرية لتحليل الشخصية)، أن توصف بأنها سمة للشخصية اليهودية. وفي السياق نفسه نجد عبير مهدي تتخذ من التحليل النفسي أداة لتفسير العنصرية الإسرائيلية، مستندة إلى عقدتي الاضطهاد والشعور بالخوف، لكنها لم تكتفِ بهذا الإطار وتعدته إلى ذكر الأسباب الفكرية المرتبطة بالأيديولوجيا الصهيونية.[13] أمّا دراسة قدري حفني التي استخدم فيها إطار التحليل النفسي، فقد ركزت على نظرية التعلم والتنشئة الاجتماعية، مجادلاً في أن السبب الرئيسي في العنصرية

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيلية يعود إلى التنشئة الاجتماعية والتعلم، سواء في الكيبوتسات أو المدارس الدينية.[14] ويؤخذ على حفني أنه خلط في تفسيره للعنصرية الإسرائيلية بين الأسباب والوسائل؛ فالتنشئة الاجتماعية والتعليم سواء في الكيبوتسات العلمانية أو المدارس الدينية، لم تكن سبباً بقدر ما كانت وسيلة لنقل الفكر العنصري، وإلاّ فكيف يمكن أن نفسر وجود العنصرية عند الصهيونيين المؤسسين الذين تلقوا تعليماً علمانياً في مدارس أوروبا. طبعاً، ذلك لا ينفي تلقي التلاميذ والأطفال في إسرائيل تربية وتعليماً يحثان على زرع العنصرية، وهذا ما أشارت إليه نوريت بيلد في تحليلها المناهج التعليمية الإسرائيلية بقولها: «أطفال إسرائيل يُربون ضمن خطاب عنصري متصلب؛ خطاب عنصري لا يتوقف عند نقاط التفتيش، بل يحكم العلاقات الإنسانية جميعها في هذه البلد.»[15]

تتبع هذه الورقة كيفية تحول الاشمئزاز أو «الاستقذار» إلى آلية استعمارية، مع الإدراك أن الاشمئزاز لا ينحصر في السياق الاستعماري، إنما هو متعلق بالعنصرية التي قد ترتبط بالعرق أو الطبقة أو النوع الاجتماعي أو الدين. ومن خلال استخدام منهجية متعددة الحقول، تتميز الورقة في تأصيلها للظاهرة المبحوثة على مستوى الأسرى، وفي اعتماده على مقابلات مع أشخاص عايشوا تجربة الاحتكاك المباشر مع المستعمر الصهيوني، وهم الأسرى المحررون وعائلاتهم.[16] ومع علمنا بوجود شرائح أُخرى مهمة كشريحة الفلسطينيين العاملين في المصانع وقطاع الخدمات الصهيوني (والتي لا تسمح مساحة الورقة بتناولها). كما سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات والشواهد والممارسات الصهيونية، وكذلك بعض الخطابات والنصوص، إذ تتعاضد هذه المؤشرات بعضها مع بعض لتشكل صورة عن التيار السائد داخل الكيان الصهيوني.

نلاحظ أن الخطاب العنصري الذي يعود في منشئه إلى تفسيرات دينية، تحول في زمن الحداثة إلى خطاب علمي، ففي مرحلة الاستعمار المتزامنة مع الحداثة الأوروبية «العقلانية» الرافضة للخطاب الديني، والمقدسة للعلم، من الصعب التمييز ضد المستعمَرين على أساس ديني. فجاء التبرير العلمي لهذه العنصرية عبر

Digitized by Birzeit University Library

نظرية التطور وتفاوت الأجناس الداروينية. لكن ومع تفنيد هذه النظريات العنصرية التي تدعي علميتها، لم تجد العنصرية الصهيونية من مخرج لتبرير عنصريتها إلاّ بواسطة العامل الثقافي، عبر الادعاء أن المستعمَر الفلسطيني متخلف سلوكياً، وهذا يبرز في قذارته ورائحته الكريهة وعدم اهتمامه بنظافته الشخصية.

تجادل الورقة في أن خطوات نزع صفة الإنسانية عن الفلسطيني المستعمَر تسلسلت من الأخذ بالمقولات الاستشراقية عن انحطاط الشرقي «الفلسطيني»، إلى تنميطه ووصمه بصفات غير بشرية وتشبيهه بالحشرات والجرذان، بهدف الوصول إلى حالة الاشمئزاز من الفلسطيني و«استقذاره»، وبالتالي عدم التعاطف معه، ثم إلى «تأطير» ذهني للفلسطيني (بحسب مفهوم بتلر الذي سنعرضه لاحقاً) يقود إلى استسهال فكرة التخلص منه، كونه من جنس آخر غير البشر الأسوياء؛ فهو يتصف بالقذارة والانحطاط، لذلك من الطبيعي إبادته والقضاء عليه.

أولاً: مدخل نظري ومفاهيمي

قبل الخوض في المفاهيم والإطار النظري نحن ملزمون بالإشارة إلى أن مفهوم العنصرية مبني على أساس التمييز. وجوهر هذا التمييز يتمثل في «الربط بين الخصائص الذاتية لقوم أو لطبقة أو لجنس أو لشخص ومرتبة الدونية العقلية أو الفكرية أو الروحية.»[17] ويجادل ميشيل فوكو في أن العنصرية عبارة عن وسيلة لإحداث قطيعة بين مَن يجب أن يحيا ومَن يجب أن يموت، إذ تم تقسيم الأعراق بين دنيء دوني وجيد راقٍ. وبالتالي، فإن للعنصرية وظيفتين: تجزئة من ناحية، وإقامة علاقة مبدؤها يفيد بأنه إذا أردت أن تحيا يجب أن تميت ويجب أن تتمكن من القتل، من ناحية أُخرى. فكلما اختفت الأنواع الرديئة والدونية أو انقرضت، تم التخلص من الأنواع الفاسدة المنحلة، وهذا يمكّن النوع الجيد الراقي من العيش بشكل مريح. ثم استخدمت العنصرية من الدول الاستعمارية كآلية ضمن السلطة الحيوية (البيوباور)، التي تسمح بإماتة شخص أو أشخاص وإحياء آخرين. ومن هنا نجد أن الدول الاستعمارية خلال سنوات القرن التاسع عشر، أخفت خطابها

Digitized by Birzeit University Library

السياسي العنصري تحت ثوب علمي (بيولوجي).[18]

فيما يتعلق بمفهوم الاشمئزاز والقذارة، تشير الأنثروبولجية ماري دوغلاس إلى أن القذارة في مجتمع ما ناتجة من النظر إلى شيء على أنه خارج المكان المحدد له، والموجود ضمن حدود رمزية يضعها المجتمع، فالدم والحليب والدموع والبراز والعرق تجاوزت حدود الجسد، وبالتالي ينظر إليها على أنها قذرة.[19] وطوّرت جوليا كريستيفا (Julia Kristeva) مفهوم الدناءة (ذلة/ Abjection)؛ استناداً إلى معالجة المحلل النفسي لاكان لموضوع «القذارة»، لتدعي أنه ما يسقط ضمن حدود ما يعرّفه الشخص كموضوع (جزء من نفسه)، والذات (شيء مستقل عن نفسه)، تقع منطقة الدناءة. جزء من ذاتنا كجسدنا مثلاً؛ لكنه في الوقت نفسه خارجنا، لأننا نرفض أن يكون جزء من ذاتنا، كالبول والدم والعرق أو اللعاب، فهي جزء من هوية الشخص التي يرفضها لأنها تتناقض معه، وتهدد الحدود الواضحة لذاته. ومن هنا يأتي شعور الاشمئزاز أو القرف أو الغثيان. وليس السبب في الوصول إلى منطقة الاشمئزاز يعود إلى «الافتقار إلى النظافة (أو الصحة) لكن السبب يعود إلى أن ذلك يهدد الهوية والنظام والترتيب القائم.»[20]

أمّا تهديد الهوية، فقد تطرق إليه إدوارد سعيد في معرض تحليله ظاهرة الاستشراق التي تستند إلى مادة «علمية» مبنية على أفكار التفوق الأوروبي وشتى ألوان العنصرية والإمبريالية. ويجادل سعيد في أن الاستشراق في نهاية الأمر هو رؤية سياسية للواقع، وهذه النظرة الاستشراقية مبنية على تعزيز الفرق بين المألوف (أوروبا أو الغرب أو نحن) الأذكياء/ الموضوعيين/ العقلانيين/ المتحضرين، وبين الغريب (الشرق أو هم) الأغبياء/ غير العقلانيين/ الفاسدين/ غير الموضوعيين/ البدائيين.[21] من هنا، جاء ادعاء المستشرقين أن «الشرق» متخلف ومنحط، وبالتالي لا يجوز مساواته بـ«الغرب» المتقدم المتحضر. وقد بنى المستشرقون مجادلتهم على النظريات المتعلقة بالأسس البيولوجية للتفاوت العنصري، استناداً إلى المدرسة الداروينية التي تحاجج بشكل «علمي» في وجوب تقسيم الأجناس البشرية إلى أجناس متقدمة وأجناس متخلفة. فقد نجد اتفاقاً

Digitized by Birzeit University Library

عاماً بين المستشرقين على ما ذهب إليه داروين في أن الشرقيين يمثلون البقايا المنحطة لعظمة سابقة، وذلك بهدف تبرير احتلال الشرق واستعماره، وهذا ما التقطه منظّرو الصهيونية وبنوا عليه الفكر الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. وبحسب عبد الوهاب المسيري، فقد استندت الصهيونية على نظرية داروين التي تفترض أن هنالك تفاوتاً عرقياً وبيولوجياً وحضارياً بين الأجناس، مع ربطها بنظريته التي تنص على أن البقاء للأقوى، وذلك بهدف تبرير الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية.[22] وبالتالي، نجد تقاطعاً بين الاستشراق الغربي والصهيونية، في النظرة الاستعلائية العنصرية مع إدعاء النقاء والتفوق، والتي أسست بدورها للأيديولوجيا الاستعمارية الصهيونية.

أنتجت البنية المعرفية الاستشراقية صورة نمطية للآخر غير الأوروبي، وتم استخدام هذه الصورة لتبرير الاستعمار الأوروبي بذريعة «تحضير» غير الأوروبيين.[23] ويمكننا القول، إن الصورة النمطية (التنميط أو القولبة) تعني الحكم الصادر على فئة معينة والناتج من وجود فكرة مسبقة شائعة عن بعض أفراد هذه الفئة؛ فيتم إلباسها صفة العمومية، والافتراض أنها تنطبق على جميع أفراد هذه الفئة، ويتم استخدام هذه الصورة النمطية لتبرير التحيز والتعصب ضد هذه الفئة. فانتشار التنميط نابع من اعتقادات المجموعة الاجتماعية نفسها التي يشترك أفرادها في القوالب النمطية نفسها، المتبناة بشكل واعٍ أو غير واعٍ.[24] وهذا ما نلمسه بوضوح في المنظومة الاستعمارية الصهيونية التي عملت عبر وسائل إعلامها ومناهجها التربوية، على تنميط العربي الفلسطيني وتصويره على أنه غير آدمي، (سنجد ذلك لاحقاً في استطلاع أدير كوهين). وهذا ما يؤكده (ط. ع) الذي لاحظ هذا التنميط، قائلاً:

«إن كلمة 'عربي' التي يُعبر بها اليهودي عنا.... هي عنده كلمة مرتبطة بالاحتقار والاشمئزاز. أحياناً عندما كانت تتوثق علاقات الزمالة بيني وبين بعضهم ويتبعها احترام من جهتهم لي .... الغريب أنهم كانوا لا يكادون يستطيعون نطق كلمة عربي عني .... أو يقولونها بلهجة اعتذارية .... سألت مشرفي (في رسالة الماجستير) عن

Digitized by Birzeit University Library

ذلك، فقال لي: إن كلمة عربي عند عموم الصهيونيين مرادفة لكلمة جاهل، حمار، وحش، قذر .... وبالتالي من يشعر باحترام تجاهك يجد أن كلمة عربي تتناقض مع احترامه وزمالته لك.»[25]

يمكننا الإدعاء أن النظرة الاستشراقية للفلسطينيين وما نجم عنها من تنميط؛ ساهم في تأطيرهم. هنا، تجادل جوديث بتلر (Judith Butler) أن الديمقراطيات الليبرالية تبرر الحرب والفظائع التي ارتكبتها في أثناء الحرب، بواسطة تأطير الآخر، إذ تضع وسائل الإعلام إطاراً للعنف بطريقة تسهّل التوزيع غير المتكافئ لردّنا العاطفي عليها، فما هو مؤطر (أو مستبعد من الإطار) يوجّه ماذا وكيف نشاهد، وخصوصاً، ما إذا كنا نحزن أم لا عندما يتم قتل شخص ما، إذ يتم إنتاج هذه الثقافة البصرية من خلال القواعد التي تعامل «موضوعات معينة كأشخاص» يمكن التعرف عليهم بينما تستثني الآخرين.[26] هذه المعايير الليبرالية تخلق موضوعات تتحول فجأة من مبدأ (تقديس الحياة) إلى (التدمير المشروع للحياة) من دون أن تفحص الادعاءات الموجبة لهذا التحول، فيتم فرض معيار للذين يمكن اعتبارهم بربريين وأقل إنسانية وذلك باسم التحضّر والإنسانية. ويتجسّد هذا التأطير في الحالة الاستعمارية الصهيونية عندما يتم وضع الفلسطيني خارج إطار مَن يجب التعاطف معه، وهذا ما نلمسه بوضوح في وسائل الإعلام والأدب الإسرائيلي، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى. ويكفي أن نستذكر الجدل الحاد داخل إسرائيل الذي أحدثه تعليق وزير القضاء تومي ليبد سنة 2004 على هدم بيوت الفلسطينيين في رفح، والذي اعتبر أن المشهد الذي تداولته بعض وسائل الإعلام لعجوز فلسطينية تبحث بين أنقاض بيتها المهدوم عن أغراضها الشخصية، ذكّره بجدته التي قضت على يد النازيين. وقد أثار تعليقه عاصفة في الوسط السياسي ودعاه وقتذاك رئيس الحكومة أريئيل شارون ومجموعة من الوزراء إلى التراجع عن تصريحه، لأنه يضر بدولة إسرائيل.[27] يمكننا تفسير هذا الغضب من تصريح ليبد بواسطة اللجوء إلى مفهوم بتلر للتأطير، فمن المحظور في الخطاب العام الصهيوني إدخال الفلسطينيين في دائرة (إطار) التعاطف الإنساني، مهما يكن المبرر، وهذا المحظور الذي وقع فيه ليبد.

Digitized by Birzeit University Library

علاوة على أن تصريحه يشير ضمنياً إلى تشابه بين الممارسات النازية والصهيونية.

بالاستناد إلى ما سبق، يمكننا الربط بين النظرة الاستشراقية وتنميط الفلسطيني بشكل يدعو إلى الاشمئزاز، والوصول بالتدريج إلى نزع صفة الإنسانية عنه، وبالتالي تأطيره وعدم التعاطف معه، واستسهال فكرة التخلص منه، كونه من جنس آخر غير البشر الأسوياء. فهو يتصف بالقذارة والانحطاط، لذلك فمن الطبيعي إبادته والقضاء عليه. واللافت في الأمر أن اليهود ومنهم الصهيونيون عانوا جرّاء هذا الشكل العنصري من التنميط، وظهر ذلك واضحاً في فترة صعود ألمانيا النازية. من هنا يبرز السؤال: كيف يتبنّى مَن يُفترض أنهم ضحايا العنصرية والعداء للسامية الأوروبيتين سلوكيات جلاديهم؟

أطّر ابن خلدون نظرياً لهذه الظاهرة، في أن المغلوب مولع على الدوام بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك: «أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه. إمّا لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها، حصل اعتقاداً، فانتحلت جميع مذاهب الغالب، وتشبهت به؛ وذلك هو الاقتداء. أو لما تراه—والله أعلم— من أن غلب الغالب لها ليس بعصبية ولا قوة بأس، وإنما هو بما انتحله من العوائد والمذاهب، تغالط أيضاً بذلك عن الغلب، وهذا راجع للأول.»[28]

وقد تعمقت آنا فرويد في الإجابة عن سؤالنا في نظريتها عن التماهي مع العدوان، فالتماهي عبارة عن آلية دفاعية لا شعورية، يكتسب فيها الشخص خصائص لشخص يرتبط معه بمشاعر انفعالية قوية، وذلك بهدف السيطرة على القلق الذي ينتاب المعتدَى عليه، من خلال التمثل (إسقاط) بصفات المعتدي واستدخالها. إذ نجد أن الطفل الذي تألم من خلع إحدى أسنانه يؤدي دور طبيب الأسنان مع الأطفال الآخرين.[29] وبناء على هذه النظرية يمكننا تفسير ما قام ويقوم به المستعمرون الصهيونيون الذين نجوا من براثن النازية تجاه الشعب الفلسطيني في حرب 1948 وما تلاها.

Digitized by Birzeit University Library

ثانياً: السياق التاريخي للعنصرية الاستعمارية

من الصعب بمكان التأريخ للممارسات العنصرية ونشأتها وتطورها، وذلك لتعدد الممارسات العنصرية عبر التاريخ، والتي برزت في الحروب الأهلية الطائفية والقبلية، لذلك سنعرض بعض اللمحات الرئيسية المرتبطة بموضوعنا، ويمكننا أن ننطلق من فترة نشوء المسألة اليهودية في أوروبا في أواسط القرن الخامس عشر. فقد تبلور التحيز ضد اليهود في أوروبا على أساس ديني، وذلك بواسطة إلصاق صفات مثيرة للاشمئزاز باليهودي؛ الذي لا يكفي الماء المقدس لإزالة رائحته الكريهة، فالمسيحيون وحدهم مَن يمتلكون نقاوة الدم (بحسب وجهة نظر المسيحية البيضاء العنصرية)، وما عداهم فهو ملوث.[30] أشار جيل النجار إلى إرهاصات العنصرية البيولوجية، من الأخذ بمراتب «نقاء الدم» التي تعرّف المسيحيين الجدد (converses) (مَن غيروا دينهم أو نسل مَن غيروا دينهم)، إذ تمنعهم من شغل وظائف ومناصب رسمية بسبب عدم «نقاوة دمهم».[31]

تحولت النظرة العنصرية على أساس الدين في اتجاه لون الجلد، فمن الصعب المجاهرة بممارسة العنصرية ضد اليهودي الذي يتحول إلى المسيحية، لكن يمكن ممارستها ضد الأسود حتى لو غير دينه، فلون جلده لن يتغير. وهذا يفسر استساغة الأوروبيين لاستعباد الأفريقي الأسود الذي يعد من وجهة نظرهم، أدنى مرتبة منهم. لنجد أن المشترك بين أدبيات المستعمرين هو نظرتهم الدونية للمستعمَرين ووصمهم بصفات الدونية والتخلف التي تستبطن الاشمئزاز منهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان يتم وصف السكان الأصليين في الجزائر بالعرب «الصفر القذرين».[32] وانعكس هذ الاشمئزاز في استسهال قتل المستعمَرين بعد نزع صفة الإنسانية عنهم واعتبارهم بمنزلة الحشرات. وهذا ما صرح به تشرشل عند تفسيره للعدد الكبير من القتلى في صفوف أنصار الحركة المهدية في السودان، في معركتهم مع الاستعمار البريطاني سنة 1898، والتي سقط فيها أكثر من 26.000 شخص سوداني في مقابل 48 قتيلاً بريطانياً و82 جريحاً، بقوله إن الجنود البريطانيين

Digitized by Birzeit University Library

بفعل تحريض الصحافة كانوا ينظرون إلى أنصار المهدية كـ «حشرات/ مؤذية (vermin) غير جديرة بالعيش.»[33]

ربطت النظرية العنصرية بين الخصائص البيولوجية أو الشكلية والخصائص العقلية والنفسية، وهكذا تم التنظير للعنصرية الاستعمارية بالاستناد إلى الخطاب «العلمي». فبحسب فانون، تعزو مجموعة من الأطباء الأوروبيين شيوع الجريمة في أوساط السكان الأصليين إلى وجود تخلف في نمو قشرتهم الدماغية، وقال آخرون إن الأفريقي لا يستخدم الفصين الجبهيين في دماغه.[34] ووصل الأمر بادعاء أحد الأطباء، عقب مراقبته مئة دماغ لمواطنين أصليين من نيروبي، أن هنالك غياباً لأدمغة مميزة، بخلايا في مرحلة تطورها الأخيرة، مستنتجاً أن هنالك دونية لدى السكان الأصليين تمثل كمياً بـ 14.8٪.[35]

في المقابل بنى هتلر خطابه العنصري ضد اليهود على اعتبارهم أسوأ من البكتيريا التي تجلب الأمراض، وتجسدت هذه النظرة الهتلرية باعتبار الجنس الآري نقياً، بينما الأجناس الأُخرى وعلى رأسهم اليهود ملوثون بالجراثيم والأمراض، وقد عبّر عن ذلك بقوله: «اكتشاف الفيروس اليهودي هو واحد من أعظم الثورات التي حدثت في العالم. إن المعركة التي نخوضها اليوم هي المعركة نفسها التي خاضها باستور وكوخ في القرن الماضي. كم من الأمراض لها أصلها في الفيروس اليهودي.»[36] وهذا ربما يفسر لماذا لجأ هتلر إلى فكرة المحرقة في تخلصه من اليهود والغجر وغيرهم، فهو يعتقد أنهم ملوثون قذرون يحملون جراثيم وأمراض معدية، لذلك يجب التخلص منهم بالحرق.

انعكست الممارسات العنصرية التي تعرض لها اليهود على بنيتهم النفسية، الأمر الذي دفعهم إلى تطوير آليات دفاعية للتغلب على هذا الهاجس، من خلال «التماهي مع المعتدي»، وذلك عبر ممارسات صهيونية عنصرية ضد الفلسطينيين، تتدرج من وصفهم بالصراصير، والتعامل معهم باشمئزاز كما عاملهم العنصريون الأوروبيون، واعتبارهم ملوثي الدم، قذرين، ونَتِني الرائحة، محمّلين بالبكتيريا وجالبين للأمراض.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثاً: مأسسة الاشمئزاز

يستبطن الصهيونيون في فلسطين صورة نمطية مبنية على اعتبار الفلسطينيين قذرين ومنحطين. إذ يبيّن استطلاع للرأي أجراه مركز أبحاث تابع لجامعة حيفا،[37] أن 69٪ من الطلبة اليهود يعتقدون أن العرب ليسوا أذكياء، بينما أعرب 75٪ منهم عن اعتقادهم أنهم غير متحضرين، و74٪ يعتقدون أن العرب غير نظيفين (قذرين).[38] كذلك يُبيّن استطلاع للرأي أجراه أدير كوهين على عينة ممثلة لطلبة المدارس الإسرائيلية في المرحلة الأساسية، أن 75٪ منهم يعتقدون أن العربي خاطف للأطفال ومخرب مجرم، في حين أعرب 80٪ منهم عن اعتقادهم أن العربي له ذيل وشعره أخضر وله ندبة في وجهه.[39] وبحسب تاجفيل (Tajfel) هنالك عدة نظريات لتفسير العنصرية والتعصب، ضمنها نظريات السلوك بين الجماعات المستندة إلى العمليات المعرفية («Cogitative Processes») عند الأفراد، إذ تقوم هذه العمليات بتحديد الأفكار عن الجماعات التي ينتمون إليها (الجماعات الداخلية) والجماعات التي لا ينتمون إليها (الجماعات الخارجية)، لتمتد إلى تصنيفهم إلى فئات بهدف تشكيل الإدراك الاجتماعي القائم على قوالب نمطية، لتفسير التحيز لجماعة دون أُخرى. أي أن هذه النظرية تهتم بالتصورات العقلية عند الأفراد وانطباعاتهم عن الآخرين، والتي توجه سلوكهم المتعصب. فالعنصري أو المتعصب يميل إلى التوحد مع جماعة يتقاسم معها الإحساس بالانتماء إلى هوية مشتركة فيما يمكن تسميته جماعة الـ «نحن».[40]

ورد في أرشيف صحيفة «معاريف» لقاء مع رئيس بلدية القدس السابق تيدي كوليك بتاريخ 10/10/1990، يتحدث فيه عن إنجازاته طوال الثلاثة والعشرين عاماً التي ترأس خلالها البلدية، ويقر كوليك بأنه طوال فترة خدمته لم يقم بأي إنجاز يتعلق بالبنية التحتية في الأحياء العربية شرقي القدس، سوى مشروع إنشاء شبكة مجاري، معللاً ذلك بالضغط الذي تعرض له من السكان اليهود، الذين انتابتهم حالة من الهوس من انتشار مرض الكوليرا (بعدما كُشِفَت بعض الحالات)، فتم تهدئة روعهم من خلال إنشاء هذه الشبكة.[41] ما يهمنا في اعتراف كوليك ليس

Digitized by Birzeit University Library

عنصريته وتمييزه في الخدمات بين الفلسطينيين والصهيونيين، إنما حالة الرعب والهوس التي أصابت الجمهور الصهيوني من انتشار الكوليرا، هذا الرعب الناجم عن افتراض مستبطن وصورة نمطية أن الفلسطينيين جالبون للأمراض، وعلى الرغم من أن هذا الرعب لم يكن مبرراً كما صرح كوليك نفسه، فالحالات المصابة بالكوليرا محدودة، إلاّ إن المؤسسة الصهيونية ممثلة بالبلدية تساوقت مع هذا الهوس، وهو ما يعطي مؤشراً إلى أن الاشمئزاز من الفلسطينيين لا يقتصر على الأفراد، بل تحول إلى إجراءات مؤسسية.

يبرز الاشمئزاز و«الاستقذار» المُمأسس في عدة مواقع وعلى رأسها المؤسسات الصحية. ففي أقسام الولادة في المستشفيات يتم الفصل بين الأمهات العربيات واليهوديات، بل حتى يتم الفصل عن الأمهات اليهوديات من أصل أثيوبي «أفارقة»،[42] وهذا ما وثقه تقرير رسمي صادر عن وزارة الصحة الإسرائيلية.[43] إذ لا يقتصر الاشمئزاز على العربي الفلسطيني، بل يتعداه إلى اليهود من أصول شرقية، وقد برز ذلك في الفضيحة المدوية المتمثلة في إتلاف أكياس الدم التي يتبرع بها اليهود من أصل أثيوبي، تحت مبرر أنها ربما تكون ملوثة بفيروس الإيدز،[44] مع أنه تم فحص الدم ووجد أنه خالٍ من هذا الفيروس.[45] فالعنصرية الصهيونية غير مقتصرة على العربي الفلسطيني، بل هي ممتدة لتشمل الشرقي حتى لو كان يهودياً.

يمكننا تفسير السلوك الإسرائيلي استناداً إلى بعض الدراسات،[46] التي أثبتت وجود علاقة بين الاشمئزاز وانعدام التعاطف. بمعنى أن الاشمئزاز من «الآخر» الناتج من «استقذاره» يؤثر سلباً في التعاطف معه، بينما الانجذاب إليه يؤثر إيجابياً في علاقة التعاطف معه. وقد سعى باحثون لتعميق دراسة هذه العلاقة من خلال استكشاف ارتباطها بالموقف السياسي للأفراد، فتوصل بعض الأبحاث إلى نتيجة فحواها أن هنالك علاقة بين الاشمئزاز والموقف السياسي «الأيدلويوجي».[47] المثير في هذه الأبحاث ما توصلت إليه دراسة فيسك (Fiske) التي اشترك في إعدادها 43 باحثاً وباحثةً وأجريت في 30 دولة، بوجود علاقة بين الاشمئزاز وظهور أنظمة سياسية استبدادية، اعتماداً على نظرية يتم تداولها في

Digitized by Birzeit University Library

علم النفس التطوري يطلق عليها نظرية «التوتر من الطفيليات» (parasite–stress theory)، أو نظرية «الضغط العصبي الناتج من الطفيليات»، والتي تنص على أن البشر الذين يعيشون في بيئة مملوءة بالطفيليات يتصرفون بطريقة تهدف إلى التقليل من احتمال الإصابة بالأمراض، من خلال تجنب الانفتاح على الآخرين والاحتكاك بهم، خشية من الإصابة بأمراض معدية نتيجة انتقال الجراثيم. وتجادل الدراسة في أن الخوف من الجراثيم والمرض يزيد في التوجه نحو «المحافظة» السياسية وظهور أنظمة استبدادية، وهذا ما أظهرته الأبحاث في 30 دولة شملها البحث. وفي سياق متصل نجد دراسات تربط بين الاشمئزاز من «الآخر» و«استقذاره» وبين تجريده من إنسانيته («dehumanization»).[48] إذ تجادل هذه الدراسات في أن «استقذار» الآخرين والاشمئزاز منهم يقود إلى النظر إليهم أنهم ليسوا بشراً، ويستحقون الإبادة والتخلص منهم، والتعامل معهم كما يتم التعامل مع الحشرات.

في سياق الحالة الاستعمارية في فلسطين يمكننا الربط بين نظرية «التوتر من الطفيليات» وسلوك الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين. وعلى اعتبار أن النظام الاستعماري يُعتبر من أعلى أشكال النظم الاستبدادية،[49] يمكننا الربط بين السلوك الاستعماري القائم على الاشمئزاز من المستعمَر، وتنميطه ثم تأطيره، بهدف نزع صفة الإنسانية عنه، عبر وصمه بصفات غير إنسانية، وأحياناً تشبيهه بالحشرات أو الحيوانات، وبين جرائم القتل والمذابح التي ارتكبها الاستعمار بحق السكان الأصليين.

رابعاً: اشمئزاز داخل السجون

يتبيّن ذلك في عدة محطات من بداية الاعتقال مروراً بالتعرض للتفتيش أو النقل من سجن إلى آخر أو إلى المحكمة، وحتى في العيادة أو مستشفى السجن.

أ) الاستقبال

يلمس الأسير الفلسطيني من اللحظة الأولى لأسره تعمّد إذلاله واحتقاره، كجزء من سياسة ممنهجة لتحطيم نفسيته. إلاّ إن حالة الاشمئزاز التي يمارسها السجان

Digitized by Birzeit University Library

الصهيوني تجاهه، لا تحتاج إلى توجيهات من المستويات العليا، فهي متغلغلة في نفسيته وعقله الباطن. ففي المحطة الأولى، وبحسب الأسير المحرر عصمت منصور، يجري السجان التفتيش الشخصي للأسير بواسطة اليد، لابساً قفازاً مطاطياً (latex gloves)، متحاشياً اللمس المباشر لجسد الفلسطيني الملوث،[50] هذا القفاز توفره المؤسسة للسجان، الأمر الذي يشير إلى أن هذا التصرف مؤسسي وليس فردياً، وهو نابع من صورة نمطية عن الفلسطيني قائمة على «استقذاره». أمّا دارين طاطور، الأسيرة المحررة، فقد لاحظت مع بداية اعتقالها في مركز التحقيق، في أثناء إجراء التفتيش العاري الذي يتم مع بداية دخول الأسير إلى المعتقل، نظرات الاشمئزاز، وتعابير الإحساس بالقرف الظاهرة على وجه السجانة المشرفة على عملية التفتيش.

ويروي الأسير المحرر عمر صالح البرغوثي، أن السجانين الصهيونيين في فترة السبعينيات كانوا يستقبلون الأسير بتعريته من ملابسه ورشه بالماء ومواد كيماوية بذريعة «تنظيفه»، ولا يُعرف بالضبط طبيعة هذه المواد الكيماوية، هل هي مادة الدي دي تي (DDT) ، التي تُستخدم كمبيد حشري، أو أنها مادة الزرنيخ السامة التي تُستخدم لإزالة الشعر عن الجسد (كي يصبح نظيفاً)[51] وبالاستناد إلى المقابلات مع الأسرى المحررين يتوزع السجانون الصهيونيون في أصولهم الإثنية على أربع مجموعات أساسية، أكبرها عدداً اليهود الشرقيون، يليهم في الحجم الدروز العرب، ثم الإثيوبيون والروس. كما أن القسم الأكبر من الضباط هم من اليهود الشرقيين مع وجود قلة من اليهود الأشكناز. ويذكرنا هذا السلوك (رش الأسرى بالمبيدات) بما عايشه اليهود الشرقيون من المستوطنين الأوائل في فترة الخمسينيات من إذلال، إذ كان يتم استقبالهم في معسكرات القادمين الجدد (المعبروت) بواسطة رشهم بالمبيدات الحشرية، على افتراض أنهم حاملون للأمراض والحشرات ويجب تنظيفهم.[52] هذه الممارسات أشرف عليها قادة الحركة الصهيونية وقتذاك من اليهود الأشكناز الذين كانوا، ولا يزالوان، ينظرون نظرة دونية استشراقية إلى اليهودي الشرقي. وعلى ما يبدو فإن رش الأسرى بالمواد الكيماوية جاء كردة فعل

Digitized by Birzeit University Library

نفسية على هذا الحدث، فيما يمكن تفسيره بأنه «تماهي مع العدوان».

يشير الأسير المحرر فراس جرار إلى سلوك متطابق للسجانين في مواقع متعددة سواء في سجن عسقلان، أو جلبوع، أو حتى مركز التوقيف في حوّاره، حيث يتم إجبار السجين بعد تفتيشه على تغيير ملابسه واستبدالها بزي السجن البني اللون. ولاحظ جرار أن هذا الزي في كل مرة يكون متسخاً وقذراً ورائحته كريهة، وعندما كان يعترض على ذلك ويطالب بزي نظيف، كان يتلقى إجابة شبه موحدة، «لماذا تعترض، هذا الزي كان يلبسه فلسطيني مثلك، كلكم له نفس الرائحة ونفس القذارة.» ومع أن الجندي في حوّاره لا ينتمي إلى المنظومة الإدارية نفسها، التي ينتمي إليها السجان في جلبوع أو عسقلان، فالأول تابع للجيش، والثاني تابع لإدارة السجون (الشاباص)، إلاّ إن كليهما يتبنّى الفكرة نفسها، والمنطق نفسه، المنتشر في المجتمع الصهيوني، أي أن «الفلسطيني قذر وله رائحة نتنة.» وحتى السجّان الدرزي في سجن جلبوع تحدث بالمنطق نفسه، كأنه يحاول تأكيد انتمائه إلى قيم ومفاهيم المنظومة الاستعمارية التي تشربها من زميله السجان الصهيوني، ويحاول النأي بذاته عن الصورة النمطية للعرب عبر تبنّي خطاب المستعمر.[53] وقد يكون هذا أحد أشكال الوعي المزدوج أو بالأحرى يُمارس هذا السلوك العنصري كـ «تماهٍ مع العدوان» الذي يتعرض له. ونرصد ضمن هذا الإطار عدة حوادث تبرز «استقذار» الصهيونيين للعربي بصرف النظر عن ديانته أو طائفته، حتى لو كان يخدم في الجيش أو الشرطة الإسرائيلية. من هذه الحوادث، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما حدث مع عربيين درزيين أحدهما يخدم في الجيش والآخر في الشرطة الإسرائيلية، إذ تعرضا للاعتداء بالضرب المبرح في أثناء استجمامهما على شاطئ مدينة تل أبيب، فمجرد تحدث أحدهما للآخر باللغة العربية انتبه أحد موظفي الإنقاذ على الشاطئ، فأمرهما بالخروج من المياه والمغادرة، صارخاً بهما «اخرجوا من هنا أيها العرب القذرون»، وعلى الرغم من إيضاحهما للمنقذ بأنهما يعملان في الشرطة والجيش، فإن ذلك لم يشفع لهما، وتعرضا للضرب المبرح على يد مجموعة من المنقذين الإسرائيليين.[54]

Digitized by Birzeit University Library

ب) البوسطة[55] والتفتيش

يلفت جرار الانتباه لصعوبة حصر الممارسات العنصرية في السجون، فهي بالعشرات إن لم تكن بالمئات، لكن وفيما يتعلق بموضوع الورقة أي الاشمئزاز، فهو يستذكر موقفين بارزين عايشهما، الأول كان في أثناء التفتيش، والثاني في البوسطة، عندما عمد أحد الضباط إلى إدخال كلب بوليسي إلى غرف الأسرى، بحجة التفتيش عن هواتف نقالة مهربة، وعندما اعترض جرار على ذلك مبرراً أن الكلب يتشمم ملابس الأسرى وأغراضهم الشخصية، موضحاً أن لعاب الكلب يُعتبر «نجساً» ضمن المنظور الإسلامي، أجابه الضابط «هذا الكلب أنظف منكم.» ويُلاحظ هنا كيف أن هذا الضابط يشمئز من الفلسطينيين إلى درجة أنه يعتبر الكلب أنظف منهم. ويضاف إلى ذلك، وبحسب الأسير المحرر علاء أبو خضر، وخلال تفتيش السجانين غرف الأسرى وملابسهم، وفي حال عدم ارتدائهم القفازات المطاطية فإنهم لا يلمسون ملابس الأسرى بشكل مباشر وإنما يقلبونها بواسطة الهراوات التي يحملونها.[56] ولا يقتصر الأمر على رفض لمس ملابس الأسرى نزلاء السجون، بل يتعداه إلى رفض لمس الملابس التي يجلبها أهالي الأسرى في أثناء الزيارات، فقد لاحظت فاطمة بدر وهي إبنة لأسير، أن السجانين يرفضون لمس أو استلام ملابس الأسرى التي يحضرها الأهل، فيأمرون الأهل بوضع الملابس في حاويات مخصصة للنفايات (تكون نظيفة من داخلها) لتنقل فيما بعد إلى الأسرى.[57]

أمّا في البوسطة فتروي دارين طاطور أنه وفي تعمد لإذلالها، وضع السجانون معها كلباً، في الزنزانة المتنقلة التي استقلّتها إلى المحكمة، وقد تبوّل على الكرسي الحديدي المقابل لها، وعندما اعترضت على الرائحة الكريهة أجابها السجان: «أكيد إنت مبسوطة على هذه الرائحة، أصلاً أنتم عرب عفنون، هذه الريحة تشبه رائحتكم.» كذلك؛ لاحظت طاطور في البوسطة أن السجانين يتعاملون باشمئزاز وقرف مع حقيبة السجناء الأمنيين ويرفضون لمسها أو حملها، بعكس حقائب السجناء المدنيين (الإسرائيليين).

Digitized by Birzeit University Library

ويشير جرار إلى موقف ثانٍ تعرض له يتعلق بامتناع السجانين من القيام بواجبهم الإنساني والقانوني بذريعة اشمئزازهم من الأسرى، ففي إحدى الحالات وفي أثناء عملية النقل في البوسطة سقط جرار على الأرض، نتيجة الإعياء الشديد الناجم عن الساعات الطويلة من السفر والاحتجاز في البوسطة بلا طعام أو شراب، وبقي على الأرض من دون أن يحاول أي من السجانين إسعافه، وسمعهم يتجادلون بشكل حاد بشأن مَن يجب أن يسعفه أو يحمله، وعندما أمرهم الضابط المسؤول بذلك، كانت إجابتهم «أني لو نوجيع بوه» (أنا لن ألمسه)، رفضوا جميعهم لمسه بأيديهم العارية لأنهم يشمئزون ويقرفون من العرب، مع أن الواجب الإنساني والقانوني يلزمهم بذلك. ولولا أن أحد السجناء (المقيد القدمين واليدين) تبرع بحمله لبقي ملقىً على الأرض. يرفض السجانون لمس العربي كوسيلة للتعبير عن الاشمئزاز منه، وفي حال اضطر أحدهم إلى لمس العربي بيديه المجردتين فإنه يسارع إلى تطهير يديه وغسلهما (التوتر من الطفيليات). وهذا ما لاحظته من تجربة شخصية خلال استدعائي لمقابلة ضابط استخبارات المنطقة بهدف الاستجواب، وذلك في مركز عتسيون في سنة 2015، وبعد انتهاء المقابلة اضطر الضابط إلى توديعي بمد يده لمصافحتي. وعندها نادى على أحد الجنود لتوصيلي إلى خارج المقر وأجلسني على كرسي في الممر الواقع بين غرف الاستجواب، بانتظار قدوم الجندي، تأخر الجندي بضع دقائق كانت كافية لكي ألاحظ خلالها أن هذا الضابط توجه إلى مطبخ صغير ملاصق لغرفة الاستجواب، عقب مصافحته لي، وذلك ليغسل يديه وينظفهما بواسطة الصابون.

ينتشر استخدام الصهيونيين عبارة عربي قذر (عرفي ملوخلخ)، أو عربي نتن (عرفي مسريح)، ويكفي أن تبحث بواسطة محرك البحث غوغل لتجد عشرات الحالات، والتي في الغالب يرددونها كردة فعل على عبارة «يهودي قذر»، التي كان يتم وصمهم بها من العنصريين في أوروبا.[58] وكآلية للتماهي مع العدوان يتم وصم العرب بأنهم قذرون. وما يهمنا في الموضوع أن استخدامهم عبارة «عرب قذرين» انعكس في انتهاجهم سلوك الاشمئزاز و«استقذار» الفلسطينيين. فبحسب

Digitized by Birzeit University Library

الأسير علاء أبو خضر، وفي أثناء عملية العد اليومي للأسرى يقف السجانون على باب الغرف ويظهرون اشمئزازهم من رائحة الأسرى بواسطة وضع أيديهم على أنوفهم، في إشارة إلى أن رائحة الغرفة نتنة، وأن الأسرى نتنو الرائحة. وتذكر طاطور كيف تعرضت للإذلال في زنزانة المحكمة، عندما تم وضعها في زنزانة انتظار تفوح منها رائحة كريهة بسبب القاذورات والدماء على الأرض والحائط، وعندما احتجت على ذلك أجابها السجان: «شو بفرق معك؟ إنت والوسخ واحد، إنت عبارة عن عربية قطعة زبالة (عرفياه حتيخات زيبل).» يتكرر هذه السلوك مع أهالي الأسرى في أثناء تفتيشهم خلال الزيارات، وتستحضر فاطمة بدر ما جرى معها في سجن النقب في أثناء تفتيشها الشخصي من جانب إحدى السجانات، وكيف لاحظت أن هذه السجّانة تقوم برش معطر جو عقب الانتهاء من تفتيش كل واحدة من الأهالي، في إشارة إلى أنها تشمئز من رائحتهم «النتنة».

ج) المستشفى والعيادة

لاحظ الأسير المحرر سعيد التميمي في مستشفى سجن الرملة (مراش) أن الممرضين والأطباء الإسرائيليين يتعاملون باشمئزاز مع الأسرى المرضى، إذ إن خدمة الأسرى المقعدين (المصابين في أثناء الاعتقال) يقوم بها زملاؤهم من الأسرى (كتغيير الحفاظات والاستحمام)، بينما يفترض أن يقوم الممرضون الإسرائيليون بذلك، فطوال السنة التي مكثها هناك لم يشاهدهم يقومون بذلك إلاّ مرة واحدة عندما أضرب الأسرى في المستشفى، بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية، وامتنعوا من خدمة زملائهم للضغط على إدارة المستشفى. ويستذكر التميمي حالة الأسير جمعة الكيالي الذي استشهد في الأسر، نتيجة عدة أمراض، ومنها مرض في الجهاز التنفسي لم يتم تشخيصه، إذ امتنع الممرضون والأطباء من الاقتراب منه لأسابيع قبل استشهاده، بذريعة الخوف من انتقال عدوى مرض مجهول.[59] وفي سياق متصل، تذكر الأسيرة المحررة دارين طاطور كيف أن معرفتها باللغة العبرية ساعدتها في التعرف على نفسية الممرضين والأطباء الإسرائيليين خلال وجودها

Digitized by Birzeit University Library

في السجن، ففي عيادة سجن الدامون في سنة 2018، وفي أثناء وجودها مع زميلاتها الأسيرات، سمعت الطبيبة تتناقش مع الممرض، وتقول باشمئزاز وقرف: «كيف سأعالجهم وهم كانوا ينوون قتلنا!» (متقمصة دور القاضي، وفي تجاهل لقسمها كطبيبة بمعالجة المرضى بغض النظر عمّا اقترفوه). لكن عندما اكتشفت الطبيبة معرفة دارين للعبرية تغيرت لهجتها وطريقة تعاملها، لكنها لم تخف اشمئزازها من إحدى الأسيرات عندما كشفت عن وجود تورم جلدي، ولم تكلف نفسها عناء فحصه، بل أشاحت بوجهها عنها عندما كشفت المريضة (السجينة) عن ملابسها.[60]

خامساً: من الاشمئزاز إلى القتل

ترجم كثير من الصهيونيين شعور الاشمئزاز من الفلسطينيين إلى فعل. فقبل قيام دولة إسرائيل وبعده تُرجم هذا الشعور بواسطة قتل الفلسطينيين، ففي تصريح مفعم بالدلالة وفي أثناء حديث، يغآل ألون، أحد قادة البلماخ، عن كيفية سيطرته على منطقة الجليل، يستخدم مصطلح «تنقية» (لتهر)،[61] لوصف عملية طرد السكان العرب الفلسطينيين من الجليل. ويُلاحظ هنا استخدام مصطلح (لتهر) بمعنى تنظيف أو تنقية، في دلالة رمزية نابعة من التنميط الذهني لدى المستعمر الصهيوني، الذي ينظر إلى الفلسطيني كقذارة يجب التخلص منها. لذلك كان استخدام كلمة «تنظيف» انعكاساً لمشاعر الاشمئزاز التي يكنّها المستعمر الإسرائيلي. هذا الشعور تم التأسيس له، كما ذكرنا، بواسطة بُنى معرفية استشراقية، وبرز في الخطاب الديني التلمودي والسياسي الإسرائيلي. ومرة أُخرى من الصعب حصر التصريحات التي تصب في هذا الاتجاه، ولذلك سنورد بعض المؤشرات.

أسس بعض الحاخامات في خطابهم الديني لإمكان، بل ضرورة، قتل غير اليهود المنتمين جميعهم إلى شعب عدو. هذا الخطاب لم يبقَ حبيس الكتب القديمة أو الغرف المغلقة، إذ تم نشره على شكل نصيحة رسمية في كراس نشرته قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال الإسرائيلي سنة 1972. وفي إحدى الرسائل المتبادلة بين أحد الجنود والحاخام شمعون وايزر (التي تم نشرها في

Digitized by Birzeit University Library

الكتاب السنوي لأحد المعاهد الدينية)، يرد الحاخام على استفسار الجندي عن مفهوم «طهارة السلاح»، ليخلص إلى نتيجة فحواها:

«لا يسمح لي [الجندي] في زمن الحرب بقتل كل عربي أو امرأة أصادفهما فحسب، بل من واجبي أيضاً القيام بذلك، إذا كان ثمة ما يدعو إلى الشك في أنهم يساعدون في الحرب ضدنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.»[62]

وتجسدت النظرة العنصرية تجاه الفلسطينيين من خلال تصريحات بعض القادة الإسرائيليين، ومن أبرزها ما تفوه به رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي رفائيل إيتان في معرض وصفه العرب بأنهم «كالصراصير المخدرة»،[63] وها هو رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق شمير يرد على انطلاق انتفاضة الحجارة سنة 1987 بقوله: «سوف نسحقكم كما نسحق الجنادب»،[64] أي أنه يعتبر أن الفلسطينيين حشرات تستحق السحق، لا المعاملة كالبشر. ولم يقتصر نزع صفة الإنسانية على السياسيين الإسرائيليين، بل تعداه إلى الخطاب الديني العنصري، وهذا ما ورد على لسان الزعيم الروحي لحزب شاس الحاخام عوفاديا يوسف في آب/ أغسطس 2004، في أثناء إلقائه أحد الدروس الدينية أمام أتباعه وبثتها الفضائيات الإسرائيلية، إذ قال:

«إن اليهودي عندما يقتل مسلماً فكأنما قتل ثعباناً أو دودة، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن كلاً من الثعبان أو الدودة خطر على البشر، لهذا فإن التخلص من المسلمين مثل التخلص من الديدان أمر طبيعي أن يحدث.»[65]

ولم تمر بضعة أشهر حتى تكرر هذا الوصف من منصة الكنيست الإسرائيلي، وذلك على لسان عضو الكنيست من حزب الليكود اليميني يحائيل حزان عندما وصف العرب بأنهم «ديدان»، في معرض هجومه على فصائل المقاومة التي تقوم بحفر الانفاق.[66]

جذّرت المؤسسة الدينية الصهيونية النظرة العنصرية إلى العرب والفلسطينيين، من خلال إقرار بعض المصنفات الفقهية الملأى بالتحريض على قتل العرب، والتي يعد من أخطرها كتاب «شريعة الملك» لمؤلفه الحاخام يتسحاق شابيرا الصادر سنة

Digitized by Birzeit University Library

2009، الذي يسوّغ قتل العرب وعدم التفريق بين طفل وبالغ. واللافت للانتباه أن هذا الكتاب وعلى الرغم من الجدل الذي ثار بشأنه، فقد أيّد عشرات من الحاخامات ما جاء فيه، ووصل الأمر بعدد من أعضاء مجلس الحاخامية الكبرى (التي تعدُّ أكبر هيئة دينية رسمية في إسرائيل) إلى اعتباره «إبداعاً فقهياً».[67] وبالتالي، لم يتفاجأ كثيرون بفتوى حاخام مستعمرة كريات أربع، دوف ليئور، الذي يُعد من أبرز المرجعيات الدينية لحزب البيت اليهودي، والتي تنص على جواز «إبادة العدو» وعدم الالتفات إلى وقوع ضحايا مدنيين، في أثناء حرب الجرف الصامد سنة 2014، التي شنها الجيش الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة.[68] بل تطور الأمر ليصبح أكثر وضوحاً بتأييد الحاخام ليئور جريمة إحراق عائلة دوابشة (الأب والأم وطفلهما الرضيع) في سنة 2015 في قرية دوما بنابلس على يد المستوطنين.[69]

لم يقتصر تأييد قتل العرب والفلسطينيين على المؤسسة الدينية، بل امتد إلى الجمهور الإسرائيلي، وقد برز ذلك بوضوح في قضية الجندي القاتل أليئور أزاريا، الذي وثّقت إحدى الكاميرات و(التي لم يعلم الجندي بوجودها) إطلاقه الرصاص بهدف القتل، وذلك من مسافة قريبة على رأس الجريح عبد الفتاح الشريف، في حي تل الرميدة بمدينة الخليل بتاريخ 24/ 3/ 2016، بذريعة أن الشريف هاجمه، لكن الفيلم المصور يظهر بوضوح أن الجندي القاتل أطلق الرصاص على رأس الشريف، وهو ملقىً على الأرض ينزف دماً بين يدي المسعفين، من دون أن يشكل أي خطر على حياة أي طرف. وهذا ما يدفعنا إلى الاستنتاج أن الجندي يستبطن في داخله النظر إلى الفلسطيني كحشرة يجب القضاء عليها (وليس كإنسان جريح). وتم احتجاز الجندي القاتل أزاريا بعد انتشار التصوير الذي يثبت جريمته، فما كان من الموقع الرسمي لبلدية بيت شيمش (المدينة التي يقيم بها الجندي)؛ إلاّ أن دعا إلى تظاهرة شعبية لتأييد «البطل القومي» أزاريا. وفي تجسيد لمفهوم التأطير الذي تحدثت عنه بتلر؛ نلاحظ دور وسائل الإعلام الإسرائيلية، إذ بيّن استطلاع للرأي أجراه أحد مراكز الاستطلاعات ونشرته القناة الثانية العبرية، أن 57٪ من المستطلعين اعتبروا أنه لم يكن هنالك داعٍ لاحتجاز الجندي، وفقط 5٪ اعتبروا ما

Digitized by Birzeit University Library

جرى جريمة قتل. في حين أظهر بحث أجرته شركة بوزيلا (Buzzilla) التي تهتم بتحليل محتوى الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، بأن 82٪ من التعليقات تحتوي تأييداً لفعل الجندي القاتل.

علاوة على ذلك انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مجموعات لدعم الجندي القاتل، وصلت إلى أكثر من 20 مجموعة انتسب إليها نحو 13.000 شخص. يضاف إلى ذلك توقيع أكثر من 37.000 شخص (خلال بضعة أيام) عريضة تطالب بالإفراج عن الجندي القاتل.[70] وفي المقابل أظهر استطلاع آخر أجراه صوت إسرائيل أن ثلثي الجمهور الإسرائيلي (66٪) يؤيد الإفراج عن الجندي وإغلاق الملف المفتوح ضده.[71] من المنطقي خروج مثل هذه النتائج لاستطلاعات الرأي، في ضوء نزع صفة الإنسانية عن العرب والفلسطينيين، وتأطيرهم في وسائل الإعلام. فلولا أنه رسّخ في عقل المستعمر الإسرائيلي، أن الفلسطينيين هم في منزلة الحشرات، ويستحقون السحق، لما ظهرت مثل هذه الآراء التي تعتبر قتل إنسان جريح عملاً بطولياً لا يستحق مرتكبه العقاب، ولسان حالهم: كيف لجندي إسرائيلي من العرق «المتفوق» أن يُعاقب لمجرد قتله فلسطينياً في منزلة الحشرة.

خامساً: الخلاصة والاستنتاجات

يمثل اشمئزاز الصهيوني من الفلسطيني حلقة في سلسلة من الخطوات التي تهدف إلى نزع صفة الإنسانية عنه، فيتم بالتدريج من الأخذ بالمقولات الاستشراقية عن انحطاط الفلسطيني «الشرقي»، إلى تنميطه ووصمه بالقذارة وبصفات غير بشرية وتشبيهه بالحشرات والجرذان، بهدف الوصول إلى حالة الاشمئزاز منه، و«استقذاره»، ثم تأطيره بهدف عدم التعاطف معه، واستسهال فكرة التخلص منه.

يمكننا الادعاء أن العنصرية الإسرائيلية مكونة من مركّبين متكاملين يصعب الفصل بينهما، تربط بينهما علاقة ديالكتيكية، أحدهما يحوي المفاهيم الاستشراقية المنصهرة مع المخزون الثقافي الصهيوني، المستند إلى الموروث الثقافي الفقهي اليهودي العنصري، والآخر مركّب ردة فعل على معاداة السامية. في الأول يتمثل

Digitized by Birzeit University Library

المستعمر وفي الثاني تكون حيلة الدفاع عن الذات. فالصهيوني هو مستعمِر مجرم وضحية مقلدة في الوقت ذاته. وتدرج من تبنّي النظرة الاستشراقية إلى سلوك الاشمئزاز من الفلسطيني كآلية استعمارية هدفها الدفاع عن الذات والهوية المتخيلة. لكن في اللحظة التي يظن المستعمر الصهيوني أنه يمارس القمع والقوة والاشمئزاز ويستشعر السيطرة على الفلسطيني، فإنه وبطريقة غير مباشرة يعبّر عن ضعفه وعقدته المزمنة المتمثلة في شعوره بأنه الدوني المحتقر من الأوروبيين، على الرغم من أن بعض الصهيونيين تعود جذوره إلى أوروبا. وبقدر ما يعاني الفلسطينيون جرّاء التنميط الاستشراقي والاستعماري الذي يحط من قيمتهم، فإن المستعمر الصهيوني في المقابل يعاني النظرة النمطية نفسها. فيقوم الصهيوني بتقمص شخصية المستعمر الأوروبي والتماهي مع قيمه وأفكاره لينتج شخصية عنصرية مماثلة، كأنه يصرح بشكل ضمني بواسطة أفعاله وسلوكياته العنصرية: «نحن» مثلكم يا أوروبيين ولسنا «مثلهم». بدليل أننا نتصرف كما تتصرفون، ونشمئز كما تشمئزون.

Digitized by Birzeit University Library

المصادر

1 تستخدم الورقة مفهومي التعصب والعنصرية كمفهومين متقاربين في المعنى، مع الإدراك بوجود اختلاف بينهما؛ فالعنصرية مظهر من مظاهر التعصب.

2 انظر: سليمان العسكري، «في مواجهة ثقافة العنصرية»، «مجلة العربي»، العدد (575) (2006)؛ صفاء عبد العال، «العنصرية والتعصب الصهيوني في المناهج الإسرائيلية»، «مجلة القدس» (2007).

3 انظر: المؤتمر الفكري عن «الصهيونية: الصهيونية والعنصرية»، بغداد، 8 – 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1976 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977)؛ يفجيني يفسييف، «العنصرية جزء لا يتجزأ من الأيدلوجية الصهيونية»، مجلة «الكاتب الفلسطيني» (1978)؛ خالد القشطيني، «الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).

4 انظر: عبد الوهاب المسيري، «العنصرية الصهيونية» (بغداد: وزارة الثقافة والفنون العراقية، 1979)؛ نوال السعداوي، «الصهيونية والعنصرية والجنسوية من منظور نساء عربيات– أميركيات»، مجلة «كنعان» (2001)؛

Hanan Ashrawi, «Racism, Racial Discrimination, Xenophobia, and Related Intolerances.» *Islamic Studies*, vol. 41, no.1(Spring 2002), pp. 97–104;

محمد حسن، «العنصرية الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى» (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002)؛ أحمد صدقي الدجاني، «مع تأسيس المنظمة العربية لمناهضة التمييز: نظرات في العنصرية الصهيونية»، مجلة «القدس» (2004)؛ عباس إسماعيل، «عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)؛ «الصهيونية العنصرية والاستعمار الاستيطاني: تقاطع أم تماثل»، المؤتمر الثالث لرابطة البرلمانيين الدولية لنصرة فلسطين في الذكرى الستين للنكبة (بروكسل/ 13–14–15 أيار/ مايو 2008) (بيروت: باحث للدراسات، 2009)؛ صبري جريس، «يهودية إسرائيل: الخلية العنصرية في الفكر الصهيوني»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 246 (خريف 2011)، ص 36–52.

5 W. E. B Du Bois, *The Souls of Black Folk* (Oxford: Oxford University Press, 2007), p. 8.

6 جان بول سارتر، «تأملات في المسألة اليهودية»، ترجمة حاتم الجوهري (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2016).

7 فرانز فانون، «بشرة سوداء، أقنعة بيضاء»، ترجمة: خليل خليل (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص 8.

8 المصدر نفسه، ص 20.

Digitized by Birzeit University Library

9 المصدر نفسه.

10 Robert Trivers, *The Folly of Fools: The Logic of Deceit and Self–Deception in Human Life* (New York: Basic Books, 2011).

11 رشاد الشامي، «الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية»، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 123.

12 يهودا شنهاف ويائيل بيردا، «الأسس الكولونيالية لحالة الاستثناء»، في: سلطة الأقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، تحرير ساري حنفي وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 408.

13 عبير مهدي، «التعصب في الفكر الصهيوني» (عمّان: دار الجنان، 2012).

14 قدري حنفي، «الإسرائيليون من هم؟ دراسة نفسية»، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988).

15 Nurit Peled–Elhanan, «Legitimation of Massacres in Israeli School History Books,» *Discourse and Society*, vol. 21, no. 4 (July 2010), p. 1.

انظر الكتاب المترجم إلى العربية: نوريت بيلد–إلحنان «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل: الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم»، ترجمة ياسين السيد (رام الله: مدار، 2012).

16 تم إجراء مقابلات شخصية مع 21 من الأسرى والأسيرات المحررين، وهم يتوزعون في انتمائهم التنظيمي على معظم الفصائل ومن عدة مناطق جغرافية (أراضي 48، القدس، جنين، نابلس، رام الله، الخليل)، ولم يستطع الباحث التواصل مع أسرى محررين من قطاع غزة.

17 برهان غليون، «في أصل التمييز العنصري»، مجلة «الدراسات الإعلامية»، العدد 104–105 (2001)، ص 142.

18 ميشيل فوكو، «يجب الدفاع عن المجتمع»، ترجمة الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 245–246.

19 Mary Douglas, *Purity and Danger* (New York: Taylor & Francise–Library, 2001), p. 122.

20 Julia Kristeva, *Powers of Horror: An Essay on Abjection*, translated by Leon S. Roudies (New York: Columbia University Press, 1982), p. 4.

21 إدوارد سعيد، «الاستشراق»، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1978).

22 عبد الوهاب المسيري، «مقدمة لدراسة الصراع العربي – الإسرائيلي» (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص 79.

23 Henri Tajfel, «Social Stereotypes and Social Groups,» in *Intergroup Behavior*, edited by John C. Turner and Howard Giles (Oxford: Blackwell, 1981), p. 144.

24 Milton Kleg, *Hate Prejudice and Racism* (Albany: State University of New York Press, 1993), p. 135.

25 مقابلة شخصية مع (ط.ع) بتاريخ 18/ 10/ 2018 (ط.ع) أسير محرر من سكان القدس، أمضى في السجون الإسرائيلية 8 أعوام؛ حائز درجة الماجستير من الجامعة العبرية.

26 Judith Butler, *Frames of War: When Life is Grievable*? (London: Verso, 2009), p. 6.

27 موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» (واي نت)، 24/ 5/ 2004 (بالعبرية).

Digitized by Birzeit University Library

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2920707,00.html

28 عبد الرحمن ابن خلدون، «مقدمة ابن خلدون»، تحقيق: عبد الله الدرويش (دمشق: دار يعرب، 2004)، ص 283.

29 آنا فرويد، «الأنا وأوليات الدفاع»، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 1983)، ص 101–111.

30 فرانسوا دي فونتيت، «العنصرية»، ترجمة عاطف علبي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999)، ص 46.

31 مقابلة نرمين الشيخ مع جيل النجار بعنوان: «أسئلة الحاضر: اليهودي العربي: تاريخ العدو»، ترجمة رنا بركات وعبد الرحيم الشيخ، مجلة «الكرمل الجديد»، العدد 3–4 (ربيع– صيف 2012)، ص 132.

32 Caroline Elkins and Susan Pedersen, *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies* (New York: Routledge, 2005), p. 205.

33 Mahmoud Mamdani, *Define and Rule: Native as Political Identity* (Cambridge: Harvard University Press, 2012), p. 70.

34 فرانز فانون، «معذبو الأرض»، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (القاهرة: مدارات، ط2، 2015)، ص 35.

35 فرانز فانون، «بشرة سوداء، أقنعة بيضاء»، ترجمة: خليل خليل (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص 32.

36 Norman Cameron and R.H. Stevens, HITLER'S TABLE TALK, 1941–1944: His Private Conversations (New York: Enigma Books, 2000), Internet Archive, 2016, p. 332. https://archive.org/details/HitlerTableTalk/page/n3/mode/2up

37 أُجري الاستطلاع بواسطة مركز تربية السلام التابع لكلية التربية في جامعة حيفا، في الفترة الزمنية 2004–2005، وشملت العينة 1600 طالب يهودي وعربي ينحدرون من 22 مدرسة ثانوية مختلفة.

38 حاجي كوبرمنيتس وآخرون، «صورة الآخر لدى الشبيبة اليهود والعرب في إسرائيل، 2004–2005» (مركز أبحاث تربية السلام: جامعة حيفا، 2007). (بالعبرية)

39 برنامج الخط الأخضر، تلفزيون العربي، 29/ 9/ 2018. https: / /bit.ly /2yQx8BB

40 Henri Tajfel, «Social Psychology of Intergroup Relations,» *Annual Review of Psychology*, vol. 33, no.1–39 (February 1982).

41 أرشيف صحيفة «معاريف»، مقابلة مع تيدي كوليك «رئيس بلدية القدس» بتاريخ 10/ 10/ 1990. (بالعبرية)

42 كُشفت القضية أول مرة في سنة 2006، ثم تكرر الحديث عنها سنة 2012، وفي سنة 2016 أثار تصريح مسؤولة الولادة في مستشفى هداسا عاصفة، عندما سئلت هل تفصلون الأمهات بعضهن عن بعض في المستشفى فأجابت: «طبعاً نفصلهم».
http://jpress.org.il/Olive/APA/NLI_heb/SharedView.Article.aspx?href=MAR%2F1990%2F10%2F10&id=Ar01400&sk=8BE9AFF7

Digitized by Birzeit University Library

43 وزارة الصحة الإسرائيلية، تقرير: «تحسين المساواة في الصحة من خلال القضاء على العنصرية في المنظومة»، الصادر في أيار/ مايو 2018، ص 47 (بالعبرية).
https://www.health.gov.il/PublicationsFiles/Elimination_of_racism.pdf

44 المصدر نفسه، ص 45.

45 كُشف عن القضية سنة 1996، عندما تبيّن وجود تعليمات غير معلنة من وزارة الصحة بإتلاف وحدات الدم المتبرع بها بواسطة اليهود من أصل إثيوبي، وبعدما أثيرت ضجة بشأن الموضوع أعلن التخلي عن هذه السياسة، لكن الموضوع أثير من جديد سنة 2013 عندما تم رفض التبرع بالدم لنائب في الكنيست الإسرائيلي من أصل إثيوبي، في اليوم الذي خُصص للتبرع بالدم لأعضاء الكنيست، بذريعة عدم قبول تبرعات الأشخاص المولودين قبل سنة 1977.

46 Yoel Inbar, Joshua Knobe, David Pizarro, and Paul Bloom, «Disgust Sensitivity Predicts Intuitive Disapproval of Gays,» *Emotion*, vol. 9, no. 3 (June 2009), pp. 435–439;

Gary D. Sherman, and Jonathan Haidt, «Cuteness and Disgust: The Humanizing and Dehumanizing Effects of Emotion,» *Emotion Review* , vol. 3, no. 3 (July 2011), pp. 245 – 251.

47 Susan T. Fiske, ed., «Parasite Stress and Pathogen Avoidance Relate to Distinct Dimensions of Political Ideology across 30 Nations,» *Proceedings of the National Academy of Sciences* (*PNAS*), vol. 113, no. 44 (November 2016);

Florian van Leeuwen, Joshua M. Tybur, Amber Dukes, and Justin H. Park, «Disgust Sensitivity Relates to Moral Foundations Independent of Political Ideology,» *Evolutionary Behavioral Sciences*, vol.11, no. 1 (2017), pp. 92–98.

48 Sherman, and Haidt, op. cit; Erin E. Buckels, and Paul D. Trapnell, «Disgust Facilitates Outgroup Dehumanization,» *Group Processes & Intergroup Relations*, vol. 16, no. 6 (2013).

49 قد يجادل البعض في وجود اختلاف بين تعريف النظام الاستعماري والنظام الاستبدادي، وهذا صحيح. لكن المقصود هنا هو الربط بين النظامين من ناحية مفاهيمية، إذ يكون تشاركهما في الجوهر؛ سواء بالاستئثار بالموارد أو بممارسة العنف والإكراه.

50 مقابلة شخصية مع الأسير المحرر عصمت منصور من قرية دير جرير برام الله بتاريخ 15/ 10/ 2018. أمضى في السجون 20 عاماً.

51 مقابلة مع الأسير المحرر عمر البرغوثي من قرية كوبر برام الله بتاريخ 12/ 10/ 2018. أمضى في السجون 27 عاماً.

52 Yair Sheleg, «It Wasn't the DDT; It Was the Humiliation,» *Haaretz*, 14/10/2002. https://www.haaretz.com/1.5117767

53 مقابلة مع الأسير المحرر فراس جرار من الجديدة في جنين بتاريخ 17/ 10/ 2018. أمضى في السجون 17 عاماً.

54 موقع «يديعوت أحرونوت» (واي نت)، 29/ 8/ 2001 (بالعبرية).

Digitized by Birzeit University Library

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-1065689,00.html

55 مصطلح يطلق على السفر بواسطة حافلات حديدية مكتظة مغلقة كالصناديق في أثناء الانتقال من سجن إلى آخر، أو خلال الانتقال من السجن إلى المحكمة وبالعكس.

56 مقابلة مع الأسير المحرر علاء أبو خضر من سكان نابلس بتاريخ 18/ 10/ 2018. أمضى في السجون 18 عاماً.

57 مقابلة مع فاطمة بدر في مدينة الخليل بتاريخ 12/ 10/ 2018.

58 عطا القيمري، «مظاهر العقلية العنصرية في إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 8 (خريف 1991)، ص 313.

59 مقابلة مع الأسير المحرر سعيد التميمي من قرية النبي صالح (رام الله) بتاريخ 20/ 10/ 2018، أمضى في السجون 21 عاماً.

60 مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 29/ 1/ 2019، مع الأسيرة المحررة دارين طاطور من سكان الناصرة والتي اعتقلت في الفترة 2015 إلى 2018.

61 بني موريس، ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947–1949 (تل أبيب: منشورات شعب عامل)، ص 169 (بالعبرية).

62 إسرائيل شاحاك، «الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود»، ترجمة حسن خضر (القاهرة: سينا للنشر، 1994)، ص 139.

63 «Rafael Eitan,» TheTelegraph, 25/11/2004. https://bit.ly/2PuglxR

64 «Shamir Promises to Crush Rioters,» *The New York Times* (April 1, 1988). https://nyti.ms/38JpYR7

65 «عوفاديا يوسف عندما يتحول الحاخام إلى داعية كراهية»، موقع الجزيرة نت، 7/ 10/ 2013، انظر: http://bit.ly/1leH7I3

66 «حزان بالكنيست: العرب ديدان»، موقع واي نت، 13/ 12/ 2004 (بالعبرية). https://bit.ly/36I7MFn

67 صالح النعامي، «الحاخامات و'فقه' التوحش المسكوت عنه»، الجزيرة نت، 1/ 1/ 2016، انظر: http://bit.ly/1Ombgjc

68 «فتوى الراف دوف ليئور تسمح باستهداف الأبرياء في غزة»، «هآرتس»، 22/ 7/ 2014 (بالعبرية). https://bit.ly/2rMCNJM

69 النعامي، مصدر سبق ذكره.

70 «بيت شيمش: مظاهرة تأييد للجندي مطلق النار»، موقع ماكو، 28/ 3/ 2016 (بالعبرية). https://bit.ly/2M25TeS

71 «نتائج استطلاع رأي»، موقع تويتر، 22/ 4/ 2016 (بالعبرية). https://bit.ly/2syHqac

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

بالعربية

- أرشيف صحيفة معاريف، مقابلة مع تيدي كوليك «رئيس بلدية القدس». بتاريخ 10/ 10/ 1990. (بالعبرية) http://jpress.org.il/Olive/APA/NLI_heb/SharedView.Article.aspx?href=MAR%2F1990%2F10%2F10&id=Ar01400&sk=8BE9AFF7
- إسماعيل، عباس. «عنصرية إسرائيل/ فلسطينيو 48 نموذجاً». بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.
- «بيت شيمش: مظاهرة تأييد للجندي مطلق النار». موقع ماكو، 28/ 3/ 2016 (بالعبرية). https: / /bit.ly /2M25TeS
- جريس، صبري. «يهودية إسرائيل: الخلية العنصرية في الفكر الصهيوني». «مجلة شؤون فلسطينية»، العدد 246 (خريف 2011)، ص 36–52.
- حسن، محمد. «العنصرية الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى». أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002.
- «حزان بالكنيست: العرب ديدان». موقع واي نت، 13/ 12/ 2004 (بالعبرية) https://bit.ly/36I7MFn
- حفني، قدري. «الإسرائيليون مَن هم؟ دراسة نفسية». القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988.
- الدجاني، صدقي. «مع تأسيس المنظمة العربية لمناهضة التمييز... نظرات في العنصرية الصهيونية». «مجلة القدس» (2004).
- دي فونتيت، فرانسوا. «العنصرية». ترجمة عاطف علبي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- سارتر، جان بول. «تأملات في المسألة اليهودية». ترجمة:حاتم الجوهري. القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2016.

Digitized by Birzeit University Library

- السعداوي، نوال. «الصهيونية والعنصرية والجنسوية من منظور نساء عربيات- أميركيات». مجلة «كنعان» (2001).
- سعيد، إدوارد. «الاستشراق»، ترجمة كمال أبو ديب. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1978.
- شاحاك، إسرائيل. «الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود»، ترجمة حسن خضر. القاهرة: سينا للنشر، 1994.
- الشامي، رشاد. «الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية». الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.
- شنهاف، يهودا ويائيل بيردا. «الأسس الكولونيالية لحالة الاستثناء». في: «سلطة الإقصاء الشامل». تحرير ساري حنفي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- «الصهيونية العنصرية والاستعمار الاستيطاني: تقاطع أم تماثل»، المؤتمر الثالث لرابطة البرلمانيين الدولية لنصرة فلسطين في الذكرى الستين للنكبة (بروكسل/ 13–14–15 أيار/ مايو 2008) (بيروت: باحث للدراسات، 2009).
- عبد العال، صفاء. «العنصرية والتعصب الصهيوني في المناهج الإسرائيلية». «مجلة القدس» (2007).
- العسكري، سليمان. «في مواجهة ثقافة العنصرية» ، «مجلة العربي»، العدد 575 (2006).
- «عوفاديا يوسف عندما يتحول الحاخام إلى داعية كراهية». موقع الجزيرة نت، 7/ 10/ 2013، انظر: http://bit.ly/1leH7I
- غليون، برهان. «في أصل التمييز العنصري». «مجلة الدراسات الإعلامية»، العدد 104–105(2001). برنامج الخط الأخضر، تلفزيون العربي، 29/ 9/ 2018 https://bit.ly/2yQx8BB
- فانون، فرانز. «بشرة سوداء، أقنعة بيضاء». ترجمة: خليل خليل. بيروت: دار الفارابي، 2004.
- ———. «معذبو الأرض». ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي.

Digitized by Birzeit University Library

القاهرة: مدارات، ط2، 2015.
- فتوى الراف دوف ليئور تسمح باستهداف الأبرياء في غزة. «هآرتس»، 22/ 7/ 2014 (بالعبرية) https://bit.ly/2rMCNJM
- فرويد، آنا. «الأنا وأوليات الدفاع»، ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة، 1983.
- فوكو، ميشيل. «يجب الدفاع عن المجتمع». ترجمة الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة، 2003.
- القشطيني، خالد. «الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.
- القيمري، عطا. «مظاهر العقلية العنصرية في إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية». العدد 8 (خريف 1991)، ص 313.
- كنفاني، غسان. «في الأدب الصهيوني». بيروت: كركي، 2015.
- كوبرمنيتس، حاجي وآخرون. «صورة الآخر لدى الشبيبة اليهود والعرب في إسرائيل، 2004–2005». مركز أبحاث تربية السلام: جامعة حيفا، 2007. (بالعبرية).
- المسيري، عبد الوهاب. «العنصرية الصهيونية». بغداد: وزارة الثقافة والفنون العراقية، 1979.
- ـــــــــــ. «مقدمة لدراسة الصراع العربي – الإسرائيلي». دمشق: دار الفكر، 2003.
- مقابلة نرمين الشيخ مع جيل النجار بعنوان: «أسئلة الحاضر: اليهودي العربي: تاريخ العدو». ترجمة رنا بركات وعبد الرحيم الشيخ، «مجلة الكرمل الجديد»، العدد 3–4 (ربيع – صيف 2012)، ص 132.
- مهدي، عبير. «التعصب في الفكر الصهيوني». عمّان: دار الجنان، 2012.
- «المؤتمر الفكري حول الصهيونية، الصهيونية والعنصرية». بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.
- موقع «يديعوت أحرونوت» (واي نت)، 29/ 8/ 2001 (بالعبرية) https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-1065689,00.html

Digitized by Birzeit University Library

- موريس، بني. «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947–1949». تل أبيب: منشورات شعب عامل. (بالعبرية).
- ـــــــــــ. موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» (واي نت)، 24/ 5/ 2004 (بالعبرية).

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2920707,00.html

- نتائج استطلاع رأي، موقع تويتر 22/ 4/ 2016 (بالعبرية). https: / /bit. ly /2syHqac
- النعامي، صالح. «الحاخامات وفقه التوحش المسكوت عنه»، الجزيرة نت، 1/ 1/ 2016. انظر: http: / /bit.ly /1Ombgjc
- وزارة الصحة الإسرائيلية، تقرير: «تحسين المساواة في الصحة من خلال القضاء على العنصرية في المنظومة». الصادر في أيار/ مايو 2018، ص 47 (بالعبرية).

https://www.health.gov.il/PublicationsFiles/Elimination_of_racism.pdf

- يفسييف، يفجيني. «العنصرية جزء لا يتجزأ من الأيدلوجية الصهيونية». «مجلة الكاتب الفلسطيني» (1978).

بالأجنبية

- Ashrawi, Hanan. «Racism, Racial Discrimination, Xenophobia, and Related Intolerances.» *Islamic Studies*, vol. 41, no.1(Spring 2002), pp. 97–104.
- Buckels, Erin E. and Paul D. Trapnell. «Disgust Facilitates Outgroup Dehumanization.» *Group Processes & Intergroup Relations*, vol. 16, no. 6 (2013).
- Butler, Judith. *Frames of War: When Life is Grievable?* London: Verso, 2009.
- Cameron, Norman and R.H. Stevens, HITLER'S TABLE TALK, 1941–1944: His Private Conversations. New York: Enigma Books, 2000. Internet Archive, 2016. P. 332. https://archive.org/details/HitlerTableTalk/page/n3/mode/2up
- Douglas, Mary. *Purity and Danger*. New York: Taylor & Francis e–Library, 2001.
- Du Bois, W. E. B. *The Souls of Black Folk*. Oxford: Oxford University Press. 2007.
- Elkins, Caroline and Susan Pedersen. *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies*. New York: Routledge, 2005.

Digitized by Birzeit University Library

- Fiske, Susan T. ed. «Parasite Stress and Pathogen Avoidance Relate to Distinct Dimensions of Political Ideology across 30 Nations.» *Proceedings of the National Academy of Sciences* (*PNAS*), vol. 113, no. 44 (November 2016).
- Inbar, Yoel, Joshua Knobe, David Pizarro, and Paul Bloom. «Disgust Sensitivity Predicts Intuitive Disapproval of Gays.» *Emotion*, vol. 9, no. 3 (June 2009), pp. 435–439.
- Kleg, Milton. *Hate Prejudice and Racism*. Albany: State University of New York Press, 1993.
- Kristeva, Julia. *Powers of Horror*: *An Essay on Abjection*. Translated by Leon S. Roudies. New York: Columbia University Press, 1982.
- Peled-Elhanan, Nurit. «Legitimation of Masscares in Israeli School History Books.» *Discourse Society*, vol. 21, no. 4 (July 2010).
- «Shamir Promises to Crush Rioters,» *The New York Times*, April 1, 1988. https://nyti.ms/38JpYR7
- Sheleg, Yair. «It Wasn't the DDT; It Was the Humiliation,» *Haaretz*, 14/10/2002.
https://www.haaretz.com/1.5117767
- Sherman, Gary D. and Jonathan Haidt. «Cuteness and Disgust: The Humanizing and Dehumanizing Effects of Emotion.» *Emotion Review*, vol. 3, no. 3 (July 2011), pp. 245 – 251.
- «Rafael Eitan,» *The Telegraph*, 25/11/2004. https://bit.ly/2PuglxR
- Tajfel, Henri. «Social Stereotypes and Social Groups.» In *Intergroup behavior*. Edited by John C. Turner and Howard Giles. Oxford: Blackwell, 1981.
- _____. «Social Psychology of Intergroup Relations,» *Annual Review of Psychology*, vol. 33, no.1–39 (February 1982).
- Trivers, Robert. *The Folly of Fools*: *The Logic of Deceit and Self–Deception in Human Life*. New York: Basic Books, 2011.
- Van Leeuwen, Florian, Joshua M. Tybur, Amber Dukes, and Justin H. Park, «Disgust Sensitivity Relates to Moral Foundations Independent of Political Ideology,» *Evolutionary Behavioral Sciences*, vol. 11, no. 1 (2017), pp. 92–98.

Digitized by Birzeit University Library

المقابلات

- مقابلة مع الأسير المحرر عمر البرغوثي من قرية كوبر برام الله، بتاريخ 12/ 10/ 2018. أمضى في السجون 27 عاماً.
- مقابلة مع فاطمة بدر في مدينة الخليل بتاريخ 12/ 10/ 2018.
- مقابلة مع الأسير المحرر عصمت منصور من قرية دير جرير برام الله بتاريخ 15/ 10/ 2018. أمضى في السجون 20 عاماً.
- مقابلة مع الأسير المحرر فراس جرار من الجديدة في جنين بتاريخ 17/ 10/ 2018. أمضى في السجون 17 عاماً.
- مقابلة مع الأسير المحرر علاء أبو خضر من سكان نابلس بتاريخ 18/ 10/ 2018. أمضى في السجون 18 عاماً.
- مقابلة مع (ط.ع) بتاريخ 18/ 10/ 2018. (ط.ع) أسير محرر من سكان القدس، أمضى في السجون الإسرائيلية 8 أعوام؛ حائز درجة الماجستير من الجامعة العبرية.
- مقابلة مع الأسير المحرر سعيد التميمي من قرية النبي صالح (رام الله) بتاريخ 20/ 10/ 2018، أمضى في السجون 21 عاماً.
- مقابلة مع الأسير المحرر جلال رمانة من مخيم الأمعري بتاريخ 21/ 10/ 2018. أمضى في السجون 14 عاماً.
- مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 29/ 1/ 2019 مع الأسيرة المحررة دارين طاطور من سكان الناصرة، وقد اعتقلت في الفترة بين 2015 إلى 2018.

Digitized by Birzeit University Library

حظر التجول والإغلاقات العسكرية: اعتقال الزمكان الفلسطيني وتحريره

قَسَم الحاج

تنطلق هذه الدراسة من فكرة فحواها أن الصراع بين الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والفلسطينيين هو صراع مستمر على الوجود، يسعى الاستعمار خلاله للسيطرة على الزمان والمكان الفلسطيني (الزمكان)، وتجريد الفلسطيني من حريته في تحديد شكل وجوده، وفاعليته في الزمان والمكان الخاصين به. وتعدّ سياسة فرض قوانين حظر التجول على الفلسطينيين، وقوانين الإغلاقات العسكرية لمختلف المناطق، فيما عُرف باسم «إعلانات المناطق المغلقة»، من أهم الأمثلة لمحاولات السلب الاستعماري للوجود الفلسطيني. ولذا، تهدف هذه الدراسة، من جهة، إلى فهم وتحليل ديناميات السياسة الاستعمارية القانونية في السيطرة على الزمكان الفلسطيني من خلال الأوامر العسكرية وقوانين فرض حظر التجول على الفلسطينيين وإغلاق مناطقهم المتعددة. وتهدف، من جهة أُخرى، إلى تقصي أزمان المقاومة الشعبية الفلسطينية، بمستوياتها المتعددة، واستراتيجيات البقاء وتحدّي استعمار الزمكان الفلسطيني واستعادة الفاعلية فيه. وتعتمد الدراسة على تحليل مواد قانونية وتقارير حقوقية ومرويّات المقاومة الفلسطينية، مثل: الأوامر العسكرية الصهيونية الخاصة بفرض حظر التجول على السكان وإعلانات المناطق المغلقة والمنبثقة ذاتها من أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945)؛ ومختلف التقارير الحقوقية التي وثقت انتهاكات الاستعمار الصهيوني للزمكان الفلسطيني وتحديداً خلال انتفاضة سنة 2000؛ والمرويّات الفلسطينية التي تحيل على أزمنة المقاومة الفاعلة في استعادة وتحرير أزمنة وأمكنة الفلسطينيين الفردية والجماعية،

Digitized by Birzeit University Library

كأزمنة الاشتباك المسلح، والمطاردة، والسجن، والزمن الصفري.

المقدمة

ليس المكان وحده ما يهدف الاستعمار الاستيطاني، أينما كان، إلى السيطرة عليه، فالزمان أيضاً يعدُّ أساساً للكينونة الحيّة، وبفقدانه يفقد الكائن الحيّ وجوده وكينونته. فيسعى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، بعجزه عن محو الوجود الفلسطيني الأصلاني، للإحلال الكامل للمستعمِرين مكانه، لتحويل الوجود الفلسطيني إلى وجود غير مرئي في الفضاء الخاضع للسيطرة الاستعمارية. وهكذا، فهو ينتهج مسالك عديدة، منها السيطرة على المكان– والزمان للمستعمَر الفلسطيني، كوسيلة مزدوجة لسلب الفلسطيني وجوده وفاعليته في وطنه وتحويله إلى «شيء» وتابع غير ممتلك لذاته ولا وجوده، وخاضع للآلة العسكرية الاستعمارية التي تسيّره وترسم له حدوده: جسداً ومكاناً وزماناً. ومن هذه المسالك: فرض حظر التجول والإغلاق العسكري التام لمختلف المناطق. هذه الحدود المشتبكة هي ساحة كبرى للمقاومة ضد الحرب المفتوحة التي يشنها الصهيونيون، وتصبح مواقع للمقاومة والرفض الفلسطيني. وتحلّل هذه الدراسة أساليب قانون الاستعمار الصهيوني وديناميّاته في استعمار الفضاء الزماني والمكاني الفلسطيني، والكيفيات التي اجترحها الفلسطينيون لمقاومة هذا المسعى الاستعماري لتعليق فضائهم الزماني والمكاني عن العمل واستعماره، بمختلف نشاطاتهم الوطنية وأزمنة مقاومتهم.

تحاول المنظومة العسكرية الصهيونية إعادة هندسة الزمان الفلسطيني لا المكان والمشهد الجغرافي فقط، ولذا فهي تهدف إلى إخضاع الزمان الفلسطيني من خلال سياستيْ حظر التجول والإغلاقات العسكرية، التي تتجاوز السيطرة المادية– المرئية إلى إعلان السيطرة والسيادة على المجال الفلسطيني غير المرئي، وهو الزمن. ذلك أن السيطرة على الزمن تقود إلى تجريد الفلسطيني من فاعلية وجوده والتدريب الاستعماري على إخفائه ومحوه، وإنْ مجازياً بسلبه حريته وإن بشكل محدود وموقت في الظهور والوجود في الفضاء الخاضع للسيطرة الاستعمارية.

Digitized by Birzeit University Library

ذلك بأن وجود أي كائن مرتبط أساساً بوجوده في زمن ومكان ما، وفقدان هذه الفاعلية الظهور في المكان تعني أن الزمن عند الكائن متوقف، وبالتالي فهذا ينبئ باختفائه، إذ إن «استحضار الأنا في الزمن» دليل على الوعي بالزمن وهذا شكل من أشكال الوجود.[1]

وعليه، تموضع الدراسة تحليلها في قراءة حالة الاستثناء في السياق الفلسطيني، والتي أوجدها بشرعية قانونية أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945) وتتوسّل تحليل الأوامر العسكرية الصهيونية الخاصة بقوانين حظر التجول وإعلانات المناطق المغلقة والكيفيات الاستعمارية التي تتخفى وراء فرضها على الفلسطينيين، بالإضافة إلى تحليل التقارير الحقوقية التي توثّق استغلال الاستعمار الصهيوني للقوانين الاستعمارية خلال فرض منع التجول والإغلاقات من أجل القيام بالانتهاكات الإنسانية والوجودية ضد الفلسطينيين خلال انتفاضة سنة 2000، وبالإضافة إلى تقديم قراءة في مرويّات المقاومة الفلسطينية لاستعادة سيطرتها على فضائها الزماني والمكاني (الزمكان) والتحكم فيه. وبالتالي، تجادل الدراسة في شأن وجود علاقة مركبة بين المستعمِر الصهيوني والمستعمَر الفلسطيني تتعلق بمحاولة السيطرة الاستعمارية على وجود الفلسطيني عن طريق فرض قرارات عسكرية لمنع التجول والإغلاق التام لمناطق محددة، وهو ما يهدف إلى اعتقال الزمكان اللحظي والمستقبلي، وتعليق جريان زمن الفلسطيني عن العمل، وهذا مؤداه تعليق فاعلية الوجود الفلسطيني بمكوناته المركزية: الزمان والمكان. بالإضافة إلى السعي لجعل الوجود الفلسطيني غير مرئي ومهدد، وذاك بمنع الفلسطيني من إظهار كينونته (زماناً ومكاناً) داخل الحاضر الذي يعيشه، والبقاء في حالة ارتياب وتوتر مستمرة من فجائية فرض القوانين العسكرية الاستثنائية، أو فرض العقاب الاستعماري على اختراقها. وتجادل الدراسة أيضاً في أنه، في المقابل، يكرّس الفلسطيني ويستدعي أزمان مقاومة هائلة التنوع وبمختلف الطرق والوسائل لتقويض سياسات استعمار فضائه المكاني والزماني، ويكيّف هذه الأساليب تبعاً لاختلاف الممارسة الصهيونية ليتفوق عليها، وهو ما يضطر السياسات الصهيونية إلى تكييف أساليبها الاستعمارية

Digitized by Birzeit University Library

في السيطرة من جديد في ضوء أساليب المقاومة الفلسطينية.

درست أدبيات عديدة أساليب الهندسة الاستعمارية الصهيونية للفضاء الفلسطيني وسيطرتها عليه، من السيطرة على الأرض وإنتاج وإعادة إنتاج المكان الفلسطيني في فضاءات العولمة الرأسمالية، كما عند مفيد قسوم، إلى السيطرة على الفضاء الجوي والسيطرة على الجسد الفلسطيني كحدّ مادي فيزيائي، كما عند إيال وايزمن في أطروحته عن فضاءات الهندسة الاستعمارية والمعمارية للمشهد الفلسطيني منذ سنة 1967، ودور البنى المتعددة، كالبنى القانونية والرأسمالية والمعمارية وغيرها.... في هندسة وترسيخ السيطرة عليه،[2] إذ تنوعت هذه التمثيلات من فرض الحواجز على الطرق، سواء كانت ثابتة أو متنقلة، ونقاط التفتيش، التي تقود إلى التدمير الممنهج للمكان بحسب نورهان أبو جدي،[3] والتي أيضاً تؤدي إلى تفتيت مفهوم الزمان الاعتيادي إذ لا تصبح المسافة الفيزيائية هي المؤشر إلى المسافة بين نقطة وأُخرى، بل تصبح وتيرة جريان الزمن مرهونة بوجود حاجز عسكري أو نقطة تفتيش مفاجئة، أو انعدامها. ولعل سياسة احتجاز جثامين الشهداء في الثلاجات أو دفنهم في مقابر الأرقام من أكثر الأمثلة المؤلمة لتعليق الزمان الفلسطيني وتوقيفه، إذ يتجمد زمن الموت وتتكرس حالة الانتظار لدى العائلات ما دامت جثة الشهيد غائبة.[4] لكن هذه الدراسة تسعى للمساهمة في تقديم قراءة عن استعمار الفضاء الزماني والمكاني للفلسطينيين بغية تجريدهم من أكثر الحدود الضرورية لوجودهم الفيزيائي والذهني وانفعالهم فيه. فهي بحث متخصص بمفهوم «اعتقال» الزمكان الفلسطيني المتمثل في سياسة فرض حظر التجول ومنع حركة الفلسطينيين، وفي المقابل تدرس الرد الفلسطيني وآليات مقاومته لهذا العنف الاستعماري.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يعالج المحور الأول نشوء حالة الاستثناء في السياق الفلسطيني المستعمَر عن طريق فرض أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945)، مع التركيز على القوانين العسكرية الصهيونية التي صدرت من الحاكم العسكري منذ النكبة حتى سنة 1976 والتي تضمنت إعلان أوامر حظر التجول والإغلاقات

Digitized by Birzeit University Library

العسكرية. في حين يركز المحور الثاني، تطبيقياً، على آليات السيطرة الصهيونية على الزمكان الفلسطيني خلال انتفاضة سنة 2000. أمّا المحور الثالث، فيُركز على أزمنة المقاومة، ويُعلي الصوت للفلسطيني المقاوم الذي يرفض حالة اللامرئية التي يفرضها الصهيونيون عليه بحظر التجول والإغلاقات، ويركز بصورة خاصة على فترتي الانتفاضة الأولى سنة 1987 والانتفاضة الثانية سنة 2000. ولا تغفل الدراسة عن نقاش أزمنة مقاومة أوسع تاريخياً، تنوّعت بين أزمنة اشتباك عسكرية، وأزمنة تخفٍّ ومطاردة، وأزمنة هدم للسجن ذهنياً ومادياً، وأزمنة الصفر، وهي كما تفسرها الدراسة هنا، أزمنة المواجهة المسلحة بالعمليات الفدائية الاستشهادية التي تتقارب فيهما الحياة والموت على مستوى واحد.

أولاً: أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945): خلفية تاريخية

فرض الاستعمار البريطاني قرارَ حظر التجول على سكان مدينة عكا في سنة 1930، وأُعلنت المدينة منطقة عسكرية مغلقة. كما أغلقت الصحف في كل فلسطين من تاريخ 7 حزيران/ يونيو– 23 حزيران/ يونيو 1930 كي لا تشارك في تأجيج عواطف الفلسطينيين ضد حكومة الاستعمار البريطاني بعد تنفيذ حكم الإعدام بشهداء ثورة البراق سنة 1929: محمد جمجوم وفؤاد حجازي وعطا الزير في 17 حزيران/ يونيو من السنة نفسها، إذ صنّفهم القانون الاستعماري البريطاني مجرمين عقوبتهم الإعدام.[5] وفي أعقاب ثورة 1936 فُرض حظر التجول، مرة أُخرى، على الفلسطينيين من أجل إحكام السيطرة عليهم وضبط حركتهم ومنعهم من التجمع والحدّ من تواصلهم وتشكيل مجموعات مقاومة شعبية.

وهكذا، فقد هدف فرض منع التجول على السكان بقوة السلاح إلى تجميد الفلسطيني في زمانٍ ومكانٍ محدَّدَيْن، وسلبه فاعليته وقدرته على استخدامهما بالطريقة التي يشاء. وفي هذا السياق، كان حظر التجول وسيلة عسكرية هدفها التحرّز

Digitized by Birzeit University Library

من أي فعل مقاوم جماعي، وأداتها فرض العقوبة الجماعية على الفلسطينيين. يورد غسان كنفاني في تحليله ثورة 1936 أنه قد تم حظر التجول في أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين. في شباط / فبراير 1939 تم تفتيش 39 قرية ومنع التجول في 3 مدن، ثلاثَ مرات. واستمر ذلك حتى سنة 1939– الحرب العالمية الثانية.[6] وقد أتاح نظام الطوارئ للانتداب البريطاني آنذاك القيام بإعلان حالة الطوارئ على الفلسطينيين ومنع حظر التجول على السكان في أي منطقة يشاء من خلال المادة رقم 124، إضافة إلى إعلانه في المادة رقم 125 قانون إغلاق بعض المناطق بحيث لا يُسمح بالدخول والخروج منها إلاّ بإذن خطي من السلطات المعنية.[7] إلاّ إن الاستعمار البريطاني في سنة 1948 ألغى أنظمة الدفاع (الطوارئ) وجميع مراسيم المندوب السامي في فلسطين، وحينها، وبعد نكبة 1948 وانضمام الضفة الغربية إلى الحكم الأردني تم العمل بالقانون الأردني الذي سُمي «قانون الدفاع عن شرق الأردن» لسنة 1935 وهو أيضاً قانون أعاد العمل ببعض القوانين البريطانية ما لم تتعارض مع قانون الدفاع الأردني. وفي سنة 1968 أصدرت إسرائيل القرار رقم (224) الذي نص على «إن تشريع الطوارئ الذي كان ساري المفعول في المنطقة بعد تاريخ 5 أيار 5708 (14 أيار 1948) يستمر ساري المفعول اعتباراً من اليوم المحدد (بالكسر) فصاعداً، وكأنه سن كتشريع الأمن، إلاّ إذا أُلغي صراحة مع التنويه باسمه كما ذكر في المادة 2 (ب)، قبل اليوم المحدد (بالكسر) أو بعده.»[8] ولعل هذا يدلل على عدم وضوح في طبيعة العمل القانوني بنظام الطوارئ البريطاني، ذلك بأنه لم يصدر أمر صريح ومباشر بإلغائه أو بسريان العمل به سواء في أنظمة القوانين الأردنية أو بالنظام العسكري الصهيوني، وبقيت الإشارة إليه ضبابية بعبارة «ما لم يتعارض» مع القوانين السائدة.

وقد استخدم الحكم العسكري الصهيوني منذ النكبة حتى سنة 1966 خمسة أوامر فقط من أنظمة الطوارئ الانتدابية من مجموع 162 أمراً، وهي الأوامر رقم: (110؛111؛ 124) التي مكّنت الحكم العسكري من التحكم في حرية التنقل للمواطنين، والأمران رقم: (109؛ 125) اللذان شَرعا للحاكم العسكري منعَ

Digitized by Birzeit University Library

المواطنين من الدخول إلى الأماكن التي تُعلن مناطق مغلقة. وبعد توقف العمل بالقانون العسكري في سنة 1966 نُقلت إلى إسرائيل صلاحية فرض الأنظمة على السكان، لكن لم يُلغَ بصراحة العمل بقوانين الطوارئ.[9]

تنص أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945) في الفصل الثالث عشر المُعنون: «تنقلات الأشخاص وحركات المرور»، وفي المادة رقم (124) منه على قانون منع التجول الذي ينص على أنه: «يجوز لأي قائد عسكري أن يعلن، بأمر يصدره، أية منطقة أنها منطقة محظورة أو أي مكان أنه مكان محظور إيفاءً بالغايات المقصودة من هذه المادة، وكل من دخل أو غادر تلك المنطقة أو ذلك المكان خلال مدة العمل بذلك الأمر في تلك المنطقة أو ذلك المكان دون الحصول على تصريح خطي بذلك صادر من القائد العسكري أو بالنيابة عنه يُعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لهذا النظام.»[10] كما يُعلن في المادة رقم (125) أن من حق أي قائد عسكري أن يُعلن أي منطقةٍ منطقةً محظورة ويمنع الحركة فيها والدخول إليها أو الخروج منها إلاّ بتصريح خطي صادر عن القائد العسكري أو من ينوب عنه.[11]

ولذلك، يمكن الاستنتاج أن أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945) قد شكّلت الأساس للقانون الاستعماري الصهيوني، اللاحق لها والمستند إليها، إذ يرى مفيد قسّوم أن الحكم البريطاني في فلسطين سعى لإعادة إنتاج الفضاء الفلسطيني كتمثيل لديالكتيك العلاقات العالمية الرأسمالية وتعزيز المخططات الاستعمارية الإمبريالية في فلسطين.[12] ولا يثير الاستغراب أن يعكس هذا القانون صورة استبداد قوانين الاحتلال وعنصريتها ولا-شرعيتها، واستخدامها كوسيلة للتضييق على الفلسطينيين ودفعهم إلى مغادرة أراضيهم وأماكن سكنهم، وتكون النتيجة المنتظرة من أرضية قانونية كهذه، هي تشييء الفلسطيني وسلبه فاعلية وجوده.

وإذا كان تحليل جورجو أغامبين لحالة السيادة في النظام السياسي الحديث هو تحديد وتقرير مَن يموت ومَن يعيش، فإن السياسة الاستعمارية البريطانية والصهيونية في إعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجول هي أيضاً تحدد، وبشكل رمزي، مَن يعيش ومَن يموت، لأن حرمان الإنسان من استخدام جسده في الحيّز

Digitized by Birzeit University Library

الزماني والمكاني الذي يملكه يعني إيقاف حياته.[13] وعلى الرغم من اختلاف السياق الذي عالجه أغامبين، بشأن الدولة القومية الحديثة في أوروبا عن السياق الاستعماري الفلسطيني، فإن إمكان استدامة حالة الاستثناء وعدم قابليتها للإلغاء، كما يقدم لها أغامبين، تتلاءم مع تحليل السياسات الاستعمارية القائمة خلف إعلان الأوامر العسكرية وفرضها على الفلسطينيين.[14]

إن حالة الطوارئ، عند ميّ جيّوسي، هي الشكل الطبيعي للدولة الاستعمارية،[15] فقد قسّم الانتداب البريطاني منطقة الجليل إلى 54 منطقة مغلقة، وتم منح التصاريح للخروج منها فقط إلى العمل وتحصيل شؤون المعيشة، إضافة إلى فرض منع التجول الدائم الذي كان الحجة التي استخدمها الجيش الإسرائيلي في تبرير مذبحة كفر قاسم. وفي سنة 1948 شرع الاستعمار الصهيوني بإجراء تعداد سكاني للفلسطينيين وبعدها قام بفرض حظر التجول مدة سبع ساعات على العرب والذي عدّه المستوطنون إشارة إلى سيادتهم وسلطتهم المطلقة، بينما لم يعرف ثلث الفلسطينيين أي شيء عن التعداد في ذلك الوقت،[16] وقد كان هذا سبباً في طرد الفلسطينيين ممن لم يتم إحصاؤهم في التعداد السكاني، ولم يتم منحهم المواطنة الإسرائيلية بعد النكبة في سنة 1948، وبالتالي تم الاستيلاء على أراضيهم وأملاكهم.[17] كذلك استخدمت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945) في شرعنة استبدادها وتنكيلها بالفلسطينيين الذين تحولوا إلى أقلية عربية في دولة إسرائيل الاستعمارية بعد النكبة، والتي تعرّف ذاتها بأنها دولة يهودية، إذ عانى الفلسطينيون الباقون في الأراضي المحتلة آنذاك جرّاء ويلات هذه الأنظمة، التي أتاحت لإسرائيل استغلالها من أجل مصادرة أراضي العرب والتنكيل بهم وتحديداً في منطقة الجليل.[18] وهكذا، كانت الأنظمة، ولا تزال، أداة في يد الدولة الاستعمارية الصهيونية لخدمة أهدافها التوسعية والإحلالية للأرض وساكنيها. ومذبحة كفر قاسم[19] التي تُعتبر أول وأبرز مذبحة فلسطينية غطاها المستعمر الصهيوني بالغطاء القانوني لأنظمة حالة الطوارئ، وهي مثال واضح للكيفية التي يُستباح فيها وجود الفلسطيني وقتله بطريقة «شرعية» وقانونية

Digitized by Birzeit University Library

بالمنطق الاستعماري الصهيوني.

وبناء على ذلك، فإن قانون الطوارئ كبنية تحتية للقوانين العسكرية التي اعتمدت عليه يقوم بعكس الجريمة الاستعمارية ويخفيها لمصلحة المستعمِر، بحيث يجرَّم المستعمَرون–الضحايا ويدانون إذا ما تجاوزوا القانون الاستعماري، والذي صُمّم في الأصل لإدانتهم والسيطرة عليهم. كما يقوم بتحويل حالة الاستثناء الطارئة إلى حالة يومية اعتيادية، ولعل هذا ينعكس على خلق مشهد اعتيادي للوجود الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المستعمَرة، فيُصوّر الوجود الفلسطيني على أنه هو الطارئ والاستثنائي، لا المستعمِر نفسه. فعلى سبيل المثال، فإن الفلسطيني الذي بقيَ في أراضي 1948 سواء في المثلث أو في الجليل أو مناطق غيرها، واجه صراعاً على الزمن، وليس فقط صراعاً على الأرض والوجود عليها. وهو صراع يمكن قراءته على أنه ناجم عن حالتين: تعبّر الأولى عن حالة الوجود في المكان الفلسطيني ذاته، لكن بسيادة استعمارية، ومستعمِرين جدد مع تهجير وطرد للسكان المحليين. وهذا يولّد الحالة الأُخرى التي تعكس واقعاً زمانياً مختلفاً يفقد فيه الفلسطيني امتلاكه لزمانه ومكانه الخاصّيْن، ومَن لا زمان له لا وجود له. ولذا، فقد كان التحدّي أمام أهل الجليل ومنطقة المثلث بُعيْد النكبة، تحدياً متوتراً ومقلقاً، ولم يعد تعريف الزمان والمكان يأتي تلقائياً بمحض الوجود الإنساني، بل أصبح ساحة للصراع والمقاومة.

الاستثناء الدائم: الأوامر العسكرية

إعلان للسيادة الاستعمارية

ينص المنشور رقم 1 من سلسلة الأوامر العسكرية التي كانت تصدر عن الحاكم العسكري تحت اسم «منشورات، أوامر، تعيينات»، والذي صدر في 7 تموز/يوليو 1967 على أن: يتولى القائد العسكري إدارة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية للأراضي المحتلة.[20] أمّا الأمر العسكري رقم 2 فجاء في المادة الثالثة منه بأن كل صلاحيات الحكم أو التشريع أو التعيين والإدارة يتولّى أمرها قائد

Digitized by Birzeit University Library

المنطقة أو من ينوب عنه. وتم العمل بقانونين تشريعيين داخل الأراضي المحتلة سنة 1967، أحدهما مخصص للمستوطنين الذين يعيشون في مستعمرات هناك والذين يخضعون للقوانين والتشريعات الصهيونية، والآخر مخصص للفلسطينيين المحتلين.[21] كما أنه لم يُلغَ العمل بقوانين الحكم العسكري داخل أراضي 1948، بعد احتلال الأراضي الفلسطينية في سنة 1967، بل تم نقل صلاحيات فرض نظام الطوارئ إلى الشرطة.[22]

كان العديد من الأوامر والتشريعات العسكرية المتعلقة بحظر التجول أو إعلانات الإغلاقات العسكرية للمناطق عرضة للتعديل والإلغاء. وقد تتبعت هذه الدراسة الأوامر العسكرية الصهيونية التي صدرت عن الحكم العسكري والإدارة المدنية من سنة 1948 حتى سنة 2002، أي حتى نهاية انتفاضة الأقصى، وفق ما تم جمعه من مكتبة جامعة بيرزيت. وقد لاحظت الباحثة أن الأوامر العسكرية الخاصة بحظر التجول والإغلاقات ازدادت وبكثافة في الفترة 1967– 1976، إذ وصلت خلالها أوامر حظر التجول والإغلاق مجتمعة إلى 58 أمراً عسكرياً. وقلّت بعدها هذه الأوامر بشكل ملحوظ حتى منتصف الثمانينيات، لكنها عادت وازدادت منذ تطبيق سياسة القبضة الحديدية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تميزت هذه الأوامر العسكرية بأنها اتخذت صيغ أوامر إدارية لم تكن خاضعة للمراجعة من جانب المحاكم، وهذا ما كُرّس منذ فرض الحكم العسكري على الأراضي المحتلة في سنة 1948.[23] وفي بداية انتفاضة 1987 عادت وبكثافة سياسة منع التجول في الأراضي المحتلة، فأُغلقت الضفة الغربية وقطاع غزة وعدد كبير من القرى والمخيمات الفلسطينية مدة ثلاثة أيام متتالية في ذكرى يوم الأرض في 30 آذار/ مارس.[24]

إن مجموع الأوامر العسكرية الخاصة بالمساحات المغلقة فقط التي صدرت خلال الفترة الممتدة بين 1967– 1975 يساوي 37 أمراً، منها 28 أمراً لم تُذكر أسبابها. ويقول رجا شحادة في أوامر المساحات المغلقة خلال الفترة ذاتها: «أمّا التبرير القانوني الذي كان يُعطى لإصدار أوامر الإغلاق فقد كان حتى عام 1970 يستند إلى

Digitized by Birzeit University Library

نصّ المادة 2 (2) والمادة 70 من المنشور رقم 3 بشأن تعليمات الأمن والتي تمنح لقائد المنطقة حق ممارسة ومباشرة كافة الصلاحيات المخولة إلى قائد عسكري بشأن كل مساحة أو مكان في المنطقة وتكون الأفضلية في التطبيق لأي أمر يصدر عن قائد المنطقة. كما يجوز لقائد عسكري أن يعلن في أمرٍ أنّ كل مساحة أو مكان هي مساحة مغلقة ومن يدخل هذه المنطقة أو يخرج منها دون تصريح صادر عن قائد عسكري يُعتبر بأنه ارتكب جرماً.»[25]

وعليه، يمكن الاستنتاج أن أوامر المساحات المغلقة تبقى رهن قرار أي قائد عسكري ومن دون ذكر لأسباب هذا الإغلاق، وفيها إشهار وإعلان واضحين بشأن هوية مَن يملك السيادة على هذه الأماكن وهوية مَن يخضع لها. ونظراً إلى صيغتها العسكرية، فقد فُرضَت هذه الأوامر العسكرية دائماً بالقوة: إشهاراً واستعراضاً، وتطبيقاً. وتحمل هذه السيادة في معانيها إقراراً بتبعية المستعمَر وخضوعه واستلاب مكانه وزمانه وحريته على التحرك فيهما.

وفي الغالب ما أرفقت خريطة توضح المساحات المقصودة والمستهدفة بإعلان حظر التجول أو الإغلاق مع الأوامر العسكرية الخاصة بذلك، فمثلاً في الأمر العسكري رقم 488 لسنة 5733– 1972 وهو معنون باسم «أمر بشأن تقييد التنقل والنقل ومنع التجول (غور الأردن) (الضفة الغربية)» أُرفقت معه خريطة بمقياس 1:100.000 توضح المساحات المقصودة في هذا الأمر الذي يقرّ بدوره بأن هذه الخريطة جزء لا يتجزأ منه.[26] إن استخدام الخرائط واقترانها بالأوامر العسكرية يفصح عن إعلان للسيادة والسيطرة على المكان الفلسطيني وإعادة هندسته وتصميمه ورسمه بعيْن استعمارية، فالخرائط وترسيمها يدلان بحسب بندكت أندرسن، على أمرين: أحدهما، أن تمثيل الخريطة يشكل إعلاناً لسلطة الأوروبي وسيادته (في الدولة الكولونيالية) بطرق شبه قانونية، والآخر، عبارة عن تمثيل «خطاب خرائطي جديد» يعمل على إعادة بناء وتشكيل المكان بمنطق الأوروبي.[27] وانطلاقاً من ذلك، وارتباطاً بعملية السيطرة الاستعمارية على الفضاء الفلسطيني– زماناً ومكاناً، فإن عملية إعادة الترسيم الاستعماري الصهيوني للمكان الفلسطيني بخرائطَ جديدة

Digitized by Birzeit University Library

وقد ترافقت مع أوامر حظر التجول والإغلاقات، تمثل إعلاناً لسيادة الصهيوني وسيطرته على هذا الفضاء. ولعل إعلان هذه السيادة من خلال فرض السيطرة على الزمان والمكان الفلسطيني تشكل وجهاً واحداً للعملة، يكمّلها وجه آخر يتجّه نحو تكريس منطق إلغاء الوجود الفلسطيني من خلال إدخال هذه الأوامر ومضامينها حيّزَ التطبيق القانوني على أرض الواقع.

ثانياً: اعتقال الزمكان الفلسطيني خلال انتفاضة سنة 2000

شرعت دولة الاستعمار الاستيطاني – إسرائيل، ومنذ النكبة ومن خلال شرعية قانونية متمثلة في أنظمة الدفاع (الطوارئ لسنة 1945)، في محاولة حصار الفلسطينيين المتبقين في الأراضي المحتلة سنة 1948 وسنة 1967، واستعمار فضاءاتهم الزمانية والمكانية وتقييد حريتهم من استخدامها والعيش فيها كما يحلو لهم، بل تجريدهم من الشعور بالأمان والحرية في أكثر الأماكن التي من المفترض أن تكون آمنة، وهي البيت. وسيركز هذا المحور على تحليل التقارير الحقوقية والقانونية التي وثّقت انتهاكات الجيش الصهيوني، ومن خلال القانون الاستعماري، لزمكان الفلسطينيين خلال انتفاضة سنة 2000 من خلال قوانين حظر التجول وإغلاق المناطق الفلسطينية. كما يسعى المحور لتحليل سياسة الحصار الزمكاني في ضوء تحليل شيرين رزاق لاستخدام المستعمِر القانون في اضطهاد جسد المستعمَر وإقصائه عن فضاء المدينة المستعمَرة.

وثّقت العديد من التقارير القانونية والحقوقية كثيراً من الانتهاكات الصهيونية خلال الانتفاضة الثانية سنة 2000، والتي استهدفت تحديداً حصار الفضاء المكاني–الزماني الفلسطيني وتعليق فاعليته. فقد أظهرت التقارير الحقوقية لـ«الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان–ديوان المظالم» تنوع سياسات الحصار والإغلاق للفضاء الفلسطيني والتي تمثّل بعضها في سياسة العقاب الجماعي على الفلسطينيين، إذ

Digitized by Birzeit University Library

تنوّعت ما بين حظر تجول يُمنع فيه مغادرة البيوت وأماكن الإقامة بشكل كامل، وبين إغلاق المناطق ومداخل العبور إليها والخروج منها. وقد تنوّعت الأضرار الناجمة عن هذه الانتهاكات بين أضرارٍ معنوية ومادية، أثّرت في الجوانب النفسية والتعليمية والصحية والاقتصادية، وأضرارٍ وجوديّة تمثلت في قتل الفلسطينيين.

فخلال انتفاضة سنة 2000 أمعنت السياسة الاستعمارية الصهيونية في عقاب الفلسطينيين جماعياً، إذ فرضت حكومة الاستعمار حصاراً وإغلاقاً شاملين على الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدت سياسة منع التجول والإغلاق العسكري إلى حصار الفلسطينيين في بيوتهم ومنعهم من التواصل بالعالم الخارجي. وقد قاد هذا، مثلاً، إلى حرمان الأسرى من زيارة ذويهم فترات زمنية طويلة، ففي معظم أيام سنة 2003 حُرم الأسرى زيارة أهاليهم الذين كانوا يقبعون في ظل الحصار ومنع التجول المشددين.[28]

إن سياسة حصار الفلسطينيين زماناً ومكاناً والتحكم في حريتهم بفضاءاتهم الخاصة ينطوي على جريمة استعمارية تستبطن منطق الدولة الحديثة، فهي تستهدف تعليق حياة السكان عن العمل، وبالتالي إماتتهم معنوياً ووجودياً وبأدوات غير عسكرية ودموية في بعض الأحيان، إذ يوثق بعض التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة حدوث وفيات عديدة بين الفلسطينيين بسبب منعهم من الوصول إلى المستشفيات والعيادات الطبية لتلقي العلاج في الوقت الملائم. كما تشير إحصاءات وأرقام صادرة عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة إلى أنه خلال سنة 2002 ازدادت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التفاوت في النِسَب بين كل منطقة وأُخرى، حتى وصلت إلى ما يزيد على 50٪ من مجمل الاقتصاد الفلسطيني بسبب سياسة الحصار والإغلاق ومنع التجول التي حالت دون وصول الأغلبية العظمى من الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في المؤسسات والمنشآت والمصانع، بالإضافة إلى خسارة العمال الفلسطينيين عملهم داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، وهو ما أدى إلى تسريح عدد كبير منهم من العمل وفقدان مصدر دخلهم الرئيسي وارتفاع نسبة الفقر لديهم نظراً إلى عدم قدرة السكان على التحرك بحرية والبحث

Digitized by Birzeit University Library

عن عمل بديل يوفّر لهم أدنى حاجاتهم الغذائية.[29] وقد اعتمد هذا التقرير في إحصاءاته على أرقام وبيانات مستمدة من جهاز الإحصاء الفلسطيني، ويقرّ التقرير بأن هذه البيانات ما دون الأرقام الحقيقية، ذلك بأن موظفي جهاز الإحصاء أيضاً كانوا خاضعين كبقية السكان لحظر التجول ولم يتمكنوا من الوصول إلى كثير من الأماكن التي كانت محاصرة، وبالتالي شكّل ذلك نقصاً في الإحصاءات.[30] كما تم تعطيل العملية التعليمية فترات طويلة حالَ فيها منعُ التجول وإغلاق المدن والقرى والمخيمات وعزلها بعضها عن بعض، دون وصول الطلبة والأساتذة إلى مدارسهم.[31]

ومن جهة أُخرى، عانت المناطق الفلسطينية وتحديداً في الضفة الغربية إغلاقاً محكماً وشديداً خلال سنة 2002 أطلق عليه الصهيونيون عملية «السور الواقي» التي تم خلالها اجتياح مدن الضفة الغربية ومحاصرتها. وقد كان لمدن جنين ونابلس ورام الله نصيب كبير من سياسات تضييق الخناق على الفلسطينيين. وهذا لا شك في أنه مرتبط بتركز خلايا ومجموعات المقاومة الفلسطينية في هذه المدن ومخيماتها، إذ يذكر التقرير الثامن للهيئة المستقلة لحقوق المواطن الفلسطيني أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أعلنت أن الهدف من عملية «السور الواقي» هو مطاردة ناشطي الانتفاضة الفلسطينية،[32] وقد استُهدفت المخيمات الفلسطينية بصورة خاصة؛ ففي 29 آذار/ مارس تم اجتياح مقر المقاطعة في رام الله وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وبعدها تم اجتياح مختلف المدن الفلسطينية. وترافق هذا الاجتياح مع فرض حظر التجول على السكان وإغلاق مناطقهم وقصفها، واستمر ذلك حتى 10 أيار/ مايو 2002. وتلت «السور الواقي» عملية أُخرى سُميت «الطريق الحازم» أعادت فيها القوات الصهيونية، خلال حزيران/ يونيو 2002 احتلال المناطق الفلسطينية التي سبق وانسحبت منها خلال أيار/ مايو من السنة نفسها. وقد استمر حصار المناطق الفلسطينية وإغلاقها أكثر من ستة أشهر متواصلة، بتباينات زمنية في مختلف المناطق.[33]

ومن المهم الإشارة إلى أن فرض حظر التجول على الأماكن الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

ترافق مع الاستخدام العسكري للمعدات الحربية المتعددة، كالدبابات وناقلات الجند المدرعة المعززة بالطائرات المروحية الحربية،[34] ولم يكن هذا التعزيز العسكري من دون هدف، فقد استُخدم وبنجاعة استعمارية فائقة في التشديد على صرامة أوامر منع التجول بحيث تتبعها عواقب مكلفة لمن يخترقها، تصل إلى الموت في كثير من الأحيان، إذ يوثق التقرير الثامن- السنوي سنة 2002 حالات استشهاد لفلسطينيين حاولوا اختراق حظر التجول والذهاب إلى أماكن عملهم، أو حتى كانوا خارج منازلهم في أثناء الحظر. ومن الأمثلة لذلك: استشهاد ثلاثة أطفال في مدينة رام الله كانوا خارج منازل أهاليهم خلال الحظر، وذلك يومي 18–19 نيسان/ أبريل 2000.[35]

إن هذا الانتهاك الصريح لحرية الحركة الفلسطينية يعد تطبيقاً واضحاً للسياسة الاستعمارية الصهيونية في حصار الفضاء المكاني والزماني الفلسطيني ولربما ليس من قبيل الصدفة أن تأتي تسمية عمليات الاجتياح الصهيونية بـ «السور الواقي» و«الطريق الحازم»، بمعانيها التي تحيل مباشرة على السيطرة المحكمة على المكان- المرئي، ثم تتعداها إلى السيطرة على الزمان- غير المرئي. ويمكن قراءة هذه الأدلة بمعنيين أمنيين، أولهما أنهما، وبتضمينٍ عن المكان المراقَب والمحاصَر، يشيران إلى إحكام القبضة العسكرية وتضييق الخناق على المكان الفلسطيني بما يوحي بأن لا مهربَ من هذا الإحكام والحصار، وأن مجموعات المقاومة ستكون في مدى رؤية ومراقبة المستعمِر وفي مدار سيطرته. ويظهر الآخر من خلال ديالكتيك المقابَلة بين المستعمِر والمستعمَر، وتحديداً من خلال المكان «الحصين» الذي يمكن قراءته على أنه يقابِل بين حيّز المستعمِر وحيّز المستعمَر، إذ يتبدّى أن الحيّز الأول غير قابل للاختراق والاقتحام وأنه مكان آمن، بينما الحيّز الثاني مخترَق ومحاصَر ومستلَب أيضاً. فالدولة الاستعمارية، بحسب شيرين رزاق، تسعى لتكريس عنفها على أجساد المستعمَرين أنفسهم والتعامل معهم على أنّهم بشر من درجةٍ ثانية (Sub-humans) أو أنهم «بقايا» بشر (Remnants) أو أجساد تعيش بين الحياة والموت ومصيرها ينطوي على تجريدها من قدرتها على التمرئي

Digitized by Birzeit University Library

والوجود بكل الحالات، وهو ما يبرر لها إقصاء الأصلانيين بشكل عنصري عن فضاء المدينة المستعمَرة وممارسة تشديدات عليهم لدخولها، ومنعهم من العيش ومن الموت فيها.[36]

وعطفاً على ذلك، فإذا كانت بغية الاستعمار الصهيوني هي إماتة الفلسطيني والتخلص منه، فإن أوامر فرض حظر التجول على السكان، وبسياق عدم القدرة على محو الوجود الفلسطيني فيزيائياً في الفضاء المستعمَر، تدلّلُ على الرغبة القصوى في إبعاد الفلسطيني قدر الإمكان عن الفضاء الاستعماري ومنعه من الظهور فيه وتعليق وجوده عن الفاعلية، فيكون الإلغاء المعنوي لوجود المستعمَر في هذه الحالة، والحضور السلبي له، محاولة ودُربة على الإلغاء الفعلي والوجودي له.

إن قراءة البيانات التي أوردتها تقارير بعض المؤسسات الحقوقية بشأن الانتهاكات الصهيونية في أوامر حظر التجول وإغلاقات المناطق يمكن تحليلها ضمن ثنائية المرآة (أي أنه لكي تَرى نفسك في المرآة يجب أن تظهر في المرآة وتكون موضوعاً للرؤيا أيضاً). وعليه، فإن الوجود الاستعماري الصهيوني في الفضاء الفلسطيني وفرضه السيطرة الفيزيائية والمعنوية عليه وعسكرته، تجعل العدو الصهيوني أيضاً عرضة للمراقبة والرؤية من جانب المستعمَر. ولذا تأتي سياسة حظر التجول على الفلسطيني، كوسيلة لإخفائه عن مدى رؤية المستعمِر فلا يتبادلان الرؤية، كآلية استباقية لإبعاد حالة التهديد الوجودي التي يشعر بها العدو المستعمِر تجاه الفلسطيني المستعمَر. وبالتالي فهذه السياسة تهدف إلى فرض حالة التوتر والشعور بالخطر الدائم على الفلسطيني فتصبح متلازمة الخوف قرينة به بدلاً من أن تكون قرينة بالمستعمِر لوجوده في فضاء ومكان وزمان لا يخصانه. فقد أصدرت مؤسسة بتسيلم تقريراً في سنة 2002 يوثق انتهاكات الاستعمار الصهيوني في انتهاك حرية الفلسطينيين من خلال سياسة حظر التجول وإغلاق مناطقهم، إذ تظهر المقابلات التي وفرّها هذا التقرير مع بعض الجنود الصهيونيين أن سياسة حظر التجول ليست ذات هدف أمني فحسب، بل تتعداها إلى عرض أشكال متعددة

Digitized by Birzeit University Library

لقمع الفلسطينيين واضطهادهم عن طريق فرض العقاب الجماعي عليهم، والتسبب بقتلهم. وقد وثّق هذا التقرير حالات عديدة لقتل فلسطينيين خرقوا حظر التجول حتى لو كانوا لا يعلمون بفرضه بسبب الضبابية المتعمدة من جانب الاحتلال في إعلانه وتعميمه على جميع السكان. وهذا انتهاك آخر لأمن الفلسطيني لعدم وجود أوامر وتشريعات واضحة متعلقة بساعات فرض حظر التجول أو رفعه، ففي بعض الأحيان كان يتم عبر مكتب الارتباط إخبار الجهات الفلسطينية بإعلان حظر التجول وتحديد ساعاته، وبالطريقة ذاتها يتم التبليغ عن رفع الحظر. والجهات الفلسطينية الرسمية كانت، بدورها، تعمم هذه الأوامر عن طريق وسائل الإعلام أكان ذلك عن طريق التلفاز والقنوات الرسمية أم الراديو. لكن الإشكال الكبير الذي كان يواجه الفلسطينيين هو انقطاع التيار الكهربائي وخطوط الهاتف التي ترافقت في كثير من الأحيان مع فرض حظر التجول، وهذا ما كان يحول دون تعميم ذلك على السكان ودون معرفتهم بفرض أوامر حظر التجول.[37] وقد أدى ذلك إلى ارتقاء ما يزيد على 15 شهيداً خلال سنة 2002 في أماكن متعددة من الضفة الغربية، بسبب وجودهم خارج منازلهم أو في الشوارع في أثناء فرض الأوامر العسكرية بحظر التجول.

إن عدم الإعلان الواضح من جانب جيش الاحتلال عن ساعات فرض حظر التجول إنما هدفه جعل الفلسطيني يعيش في حالة من التوتر والترقب المستمر الذي يصحبه انعدام الشعور بالأمن والخوف من الفرض الفجائي لمنع التجول وهو ما قد يعرضه وعائلته لخطر القتل أو مهاجمة الجنود له في أحسن الأحوال. وفي هذا الإطار، توثق بتسيلم، وبشهادة للناطق بلسان الجيش في سنة 2002، وجود قوانين للجيش تسمح باستخدام القوة في فرض أوامر حظر التجول على السكان الذين لا يخضعون ولا يذعنون لهذه الأوامر، فإمّا يتم اعتقالهم أو فتح النار عليهم.[38] وهذا يعدّ نوعاً من أنواع الإبادة الجماعية، تبعاً لتقرير جنائي وقانوني صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم: «ويمكن تصنيف الإغلاق الإسرائيلي المستمر منذ 29/ 9/ 2000 على أنه جريمة إبادة جماعية وفقاً

Digitized by Birzeit University Library

لنص المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي نصت على أنه: «لغرض هذا النظام الأساسي تعني الإبادة الجماعية أيَّ فعل من الأفعال التالية التي ترتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه إهلاكاً كلياً أو جزئياً .... إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يُقصد بها إهلاكها كلياً أو جزئياً.»[39]

وعليه، تقوم العلاقة ما بين الأصلاني والمستعمِر، بحسب شيرين رزاق، على أساس التواصل العنيف والمنتظم، وهي العلاقة التي يتم فيها التعامل مع جسد الأصلاني على اعتبار أنه حدّ (frontier)، أي أن الأماكن التي يوجد فيها جسد الأصلاني تُعتبر حداً فاصلاً يشرعَن فيها غياب قانون الدولة الاستعمارية، كما تستطيع أجهزة الشرطة أن تمارس فيها نشاطاتها في تعنيف السكان الأصلانيين مع حصانة قانونية.[40] هذه العلاقة، كما توضح رزاق، تكرس الهرميّة العنصرية (Racial Hierarchy) التي ترى جسد الأصلاني المستعمَر جسداً بلا قيمة.[41] وفي الحالة الفلسطينية، وتحديداً في موضوع حظر التجول على الفلسطينيين فإن الأمر لا يتعلق بهرمية عنصرية فحسب، بل أيضاً بسياسة استعمارية مستمرة في مصادرة واستعمار الزمكان الفلسطيني مع إبقائهم فيه. أي محاولة إلحاق العجز الكبير بالفلسطينيين كجماعة وأفراد وإدخال الارتياب والخوف المستمر والموت المعنوي إلى نفوسهم، عن طريق منعهم من حرية العيش في أزمنتهم وأمكنتهم الخاصة، وحصارهم فيها وتعليق شؤون حياتهم عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى إماتتهم معنوياً من دون قتلهم. ويشير استخدام مثال المرآة في بداية هذا المحور، إلى أن مرآة سياسة المستعمِر هي المستعمَر ذاته، بمعنى أن السياسة الاستعمارية على الرغم مما تظهره من شدّة وصرامة، فإنها تنطوي في الغالب على الشعور بالخوف من المستعمَر، ومن أشكال مقاومته. وبهذا يمكن تفسير سياسة حظر التجول هنا في رغبة الصهيوني في إخفاء الفلسطيني وتجريده من حريته على الظهور في زمكانه الخاص، لكي يشعر المستعمِر نفسه بنوع من الأمن، فيقوم بعكس حالة المرآة (ألاّ تَرى فلا تُرى).

Digitized by Birzeit University Library

ثالثاً: تحرير الزمكان المحاصر: المروي والمجرّب الفلسطيني

قاوم الفلسطيني سياسات السيطرة والاستحواذ الاستعمارية القانونية على فضائه المكاني والزماني الخاص، وكان لمقاومته الدور المهم في جعل المستعمر الصهيوني مضطراً على الدوام إلى تطوير أساليبه في السيطرة على الزمكان ليواكب فيها أساليب مقاومة الفلسطيني، وهذا مثلاً ما قصر عنه تحليل أغامبين في حالة الاستثناء حين أبرز المحكومين كأنهم خاضعون تماماً لصاحب السيادة وقوانينه.[42] وتتبدّى أشكال هذه المقاومة، كما تناولها هذه الدراسة، في أربعة أزمنة سعى المقاوم الفلسطيني خلالها لتحرير زمكانه المستعمَر واستعادة حريته فيه، وهي: زمن المواجهة؛ زمن المطاردة؛ زمن السجن؛ الزمن الصفر: زمن المواجهة المسلحة متمثلاً في العمليات الاستشهادية التي يفجر فيها المقاوم جسده.

وسيركز هذا المحور بشكل أكبر على زمن المواجهة، إذ سيتناول أولاً تجارب متنوعة في المقاومة الفلسطينية، ثم سيركز بصورة أكثر تحديداً على انتفاضتي 1987 و2000، وهو ما يبين أشكال المقاومة الفلسطينية لاستعمار الزمكان الفلسطيني، وتحديداً في سياسة فرض أوامر حظر التجول وإغلاق فضاءات الفلسطيني. بينما، وبشكل أقل تركيزاً، سيناقش المحور أزمنة المقاومة الفلسطينية الأُخرى التي تمتد على فترات تاريخية متنوعة من تاريخ المقاومة الفلسطينية وتجاربها المتعددة في انتزاع حرية الزمن الفلسطيني وتفكيك الزمن الاستعماري. واعتمدت الباحثة على هذا التقسيم لهذا المحور، انطلاقاً من فكرة أن أزمان المقاومة الفلسطينية متعددة، لكنها متكاملة وغير منفصلة بعضها عن بعض، إذ لا يوجد تجربة مقاومة فلسطينية واحدة ومصقولة في تحرير الزمان والمكان الفلسطيني، بل هي مجموع تجارب عديدة، ابتنت بعضها على بعض، بما يشكل فسيفساء هوية المقاومة الفلسطينية الجماعية في تكريس الزمن الفلسطيني المقاوم، والتمرد على الزمن الاستعماري بكل ما يشتمل عليه.

Digitized by Birzeit University Library

يتجلى زمن المواجهة الفلسطيني قبالة زمن الاستعمار الصهيوني للفضاء الزمكاني في نماذج تاريخية متعددة تنوعت بين المواجهة المباشرة باستخدام الكفاح المسلح، أو المواجهة غير المباشرة؛ فمنذ النكبة وفرض الحكم العسكري على فلسطينيي الأرض المحتلة في سنة 1948، جرت محاولات عديدة من الفلسطينيين لرفض قوانين الحكم العسكري الجائرة عليهم، إذ يشير منصور نصاصرة[43] إلى أن بدو منطقة بئر السبع قاوموا بشكل غير مباشر وباستخدام استراتيجيات البقاء والصمود اليومية والدقيقة قوانينَ الحاكم العسكري ورفضوا الخضوع لها. فمثلاً تذكر رسالة في أرشيف الجيش الإسرائيلي، موجّهة من عشيرة الصانع في غربي النقب إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي آنذاك ميخائيل نيقبي، يذكر فيها شيخ العشيرة أنه تم طردهم في سنة 1950 من أراضيهم الواقعة غربي النقب إلى منطقة مغلقة أُخرى، ثم فُرض حظر التجول على منطقة النقب مدة عشرة أيام وهو ما حال دون عودة عشائر البدو إلى بيوتهم، الأمر الذي أدى إلى خسارة أملاكهم وبيوتهم في آنٍ واحد.[44]

ويشير نصاصرة إلى أن مثل هذه الرسائل التي كان يوجهها شيوخ عشائر بدو بئر السبع إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي في السنوات الأولى من الحكم العسكري، ومقابلته في أحيان أُخرى، اتخذت أشكال مطالبات للعودة إلى أراضيهم وشكاوى بشأن طردهم منها، لتأكيد ملكيتهم للأرض، والمطالبة بعودتهم إليها، كما فعل أيضاً شيخ عشيرة العزازمة بعد النكبة في سنة 1950، إذ بعث برسالة إلى الحاكم العسكري يطالبه فيها إمّا بالسماح لهم بالعودة إلى أراضيهم وأملاكهم، أو دفع المال.[45] هذا بالإضافة إلى مقاومتهم عمليات نقلهم إلى أراضي غيرهم. وليس ذاك فحسب، بل إنهم عمدوا في هذه الرسائل إلى تسمية أملاكهم بـ «ديارنا» تشديداً على أحقيتهم لها وعدم تنازلهم عنها.[46] وقد نجح بعض هذه العشائر في العودة إلى أراضيه في الخمسينيات على الرغم عن القوانين العسكرية التي صنفتهم على أنهم متسللون، لكن ذلك لم يحلْ دون استمرار تنقلهم بين حدود فلسطين وبين الدول العربية المجاورة، إذ أخذ عبور الحدود لدى بعض القبائل شكلَ نمط حياة يومي وضرورة اقتصادية واجتماعية، مثل قبيلة العزازمة التي كان أفرادها يتنقلون بين

Digitized by Birzeit University Library

الحدود مع مصر وفلسطين، والحدود بين الأردن وفلسطين، وخلال هذا التنقل كان يتم «تهريب» البضائع والمنتوجات التي تعينهم على صعوبة العيش، ضاربين بعرض الحائط الأوامر العسكرية الصهيونية وإغلاق الحدود.[47]

ومن الطبيعة الترحالية لدى البدوي الفلسطيني في عبوره حدودَ دياره المستعمَرة والمسيّجة، خطّ الفلسطينيون نماذج أُخرى للمقاومة العسكرية المباشرة في أثناء ترحالهم القسري بين الدول العربية بعد سنة 1948 وخصوصاً بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1964. ففي سنة 1982 قاومت الكتيبة الطلابية- كتيبة الجرمق[48] العدو الصهيوني في قلعة شقيف فاقترن خلالها زمن الاشتباك المسلح بالزمن الصفري الذي تساوت فيه الحياة بالموت. وذلك على الرغم من حصار العدو للقلعة وعدم توازن القوى العسكري بين المقاتلين فيها الذين لم يتجاوز عددهم 37 مقاتلاً، في مقابل 1200 جندي صهيوني. يشكّل زمن المواجهة المسلّح في قلعة شقيف، مثالاً من أمثلة عديدة تبرز فيها روح المستعمَر ورغبته العميقة في الخلاص وتحرير نفسه زماناً ومكاناً، من الحصار والعبء الاستعماري.

أمّا خلال فترتيْ الانتفاضة الفلسطينية في سنة 1987 وسنة 2000، فقد كثّف الجيش الصهيوني فرض حظر التجول والإغلاقات المتكررة لمختلف المناطق الفلسطينية. فمع تنامي العمل المقاوم للقوات الضاربة (ق.ض) واللجان الشعبية الفلسطينية، طوّر الجيش الصهيوني في انتفاضة 1987 ثلاث استراتيجيات للسيطرة على الفلسطينيين، هي: منع التجوّل؛ الحرب الاقتصادية؛ سياسة تكسير العظام. ويقول حسين البرغوثي: «ومع تصاعد الانتفاضة في كانون الثاني/ يناير، أعلنت السلطات الإسرائيلية ثلاث سياسات 'جديدة' في محاولة لإخمادها: بدأ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دان شمرون، يرى في منع التجول سلاحاً يُستخدم ضد الانتفاضة، بينما أعلن مسؤوله، وزير 'الدفاع' الإسرائيلي يتسحاق رابين، حربه الاقتصادية وسياسة 'تكسير العظام' لإنهاء الانتفاضة.»[49] وخاض الفلسطينيون، بدورهم، تجارب عديدة من أجل فضّ التحكم الصهيوني في الزمكان الخاص بهم ومقاومة السياسة الصهيونية الهادفة إلى التحكم في زمانهم ومكانهم عن طريق

Digitized by Birzeit University Library

فرض أوامر حظر التجول والحدّ من حريتهم في التنقل بإغلاق المناطق الفلسطينية، ومن هذه التجارب: إعلان المناطق المحررة؛ إعلان السيطرة على الأثير؛ صناعة الأمكنة البديلة؛ حظر التجول المعكوس.

لقد ابتكر الفلسطينيون وسائل جديدة لكسر حصرية الاستعمار في السيطرة عليهم –زماناً ومكاناً، فلجأوا من خلال اللجان الشعبية والقوات الضاربة إلى إعلان ما سُمي «العصيان المدني» الذي تضمن: عدم الخضوع للأوامر العسكرية وفرض الإضراب التجاري الشامل على جميع مرافق الحياة الاقتصادية وحركة المواصلات والتنقل، في معاكسة صريحة لرغبة الجيش الصهيوني، الذي كان يخاف من الإضرابات الفلسطينية لأنها ستوفر الوقت والمقوّمات للتشكلات الجماعية التي قد تنشأ للقيام بأعمال مقاومة ضده. وكما يوثّق حسين البرغوثي، وجدت القوات الضاربة في إعلان الإضراب الشامل مركز قوة للمقاومة والصمود، فأعلنت إضراباً شاملاً استمر ثلاث سنوات متواصلة. وحالَ هذا الإغلاق الفلسطيني للطرق بواسطة السواتر الترابية والحجارة دون وصول الجيش إلى القرى والمدن والمخيمات. وليس هذا فحسب، بل أُعلن العديد من القرى مناطقَ محرّرة، لا مغلقة كما اعتاد الجيش تسميتها، ورُفع فيها العلم الفلسطيني، الذي عُدّ رفعه حينذاك جريمة، وذلك كإعلان عن سيادة الفلسطيني على أمكنته كما جرى في قرى نابلس وقرى الخليل كبني نعيم والشيوخ في سنة 1988.[50] ويقول البرغوثي: «وعنى مصطلح 'المناطق المحررة' عدم تمكن الجيش من دخولها، ورفع الأعلام الفلسطينية [المحظورة في حينه بصفتها علم منظمة التحرير الفلسطينية أو 'ديغل آشف'] باستمرار، وأن النظام الاجتماعي هو في يد القوات الضاربة للانتفاضة.»[51] ولا بد هنا، في هذا الدفق، من تذكُّر «جمهورية» الشهيدة دلال المغربي،[52] التي أقامت ورفاقها الفدائيين الجمهورية الفلسطينية المحررة، وإن بشكل رمزي شديد الكثافة، في حافلة للمستوطنين استطاعوا السيطرة عليها في مدينة تل أبيب في سنة 1978، فيما عُرف باسم عملية الشهيد كمال عدوان.

في المقابل، وكردة فعل على المقاومة الشعبية الفلسطينية في انتفاضة 1987،

Digitized by Birzeit University Library

ومن أجل كسر القرار الشعبي بالإضراب الموحد، اعتمد الجيش الصهيوني حينها تكتيكاً يقتضي فرضَ حظر التجول على السكان، ورفعه مدة ثلاث ساعات خلال فترة الظهيرة، للتضييق على السكان وكسر إضرابهم من خلال دفعهم إلى الخروج خلال ساعات رفض حظر التجول لقضاء حاجاتهم المعيشية، لأنه وبغير هذه الساعات الثلاث لن يستطيع الفلسطينيون الخروج من بيوتهم. لكن هذا التكتيك باء بالفشل إذ كان الفلسطينيون يفضلون البقاء في البيوت والجوع على أن يكسروا قرار الإضراب الموحد.[53]

وكما يرسّخ أميلكار كابرال، في توجيه قوله إلى المقاتل بألاّ يطالب بانتصارات سهلة،[54] فقد ابتكر الفلسطينيون انتصاراتهم بأيديهم من خلال وسائلهم الخاصة في تطوير التواصل الاجتماعي بينهم خلال فترات الحصار ومنع التجول. وكان تطويع الأثير لمصلحة الفلسطيني المحاصَر وسيلة ناجعة لكسر الحصار الصهيوني واستعادة رمزيّة وواقعيّة للسيادة الفلسطينية على الأمكنة والأزمنة. فقد ساهمت المنشورات السرية وبيانات القيادة الموحدة للانتفاضة بشكل عظيم في التحريض على الاحتلال وحث الفلسطينيين على المقاومة ورفض السياسات العنجهية والاستبدادية للمحتل، وكانت هذه المنشورات تُبَثّ للجمهور الفلسطيني على الأثير عن طريق استخدام سماعات المساجد أو السماعات المتنقلة أو حتى عن طريق أجهزة اللاسلكي التي انتشرت حينذاك. وكانت هذه المنشورات والبيانات توجّه الفلسطينيين تجاراً وعمالاً وطلبة وأساتذة وغير ذلك، وتحدّد لهم: أيام الإضراب الذي تميزت به انتفاضة 1987؛ وأيام التظاهرات؛ وأيام التضامن مع الأسرى؛ وأيام المواجهة.[55] وقد طور الفلسطينيون طرقاً لنشر هذه المنشورات السريّة والبيانات لتصل إلى أكبر عدد ممكن من السكان خارج الإطار المحلي، إذ كانت تذاع مضامين هذه المنشورات من سورية بواسطة إذاعة القدس التي تشرف عليها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة.[56] وعلاوة على ذلك، كان يتم استخدام هذه الوسائل من أجل طلب المعونة والنجدة من القرى المجاورة، أو لتنبيه المواطنين بوجود المستوطنين أو الجيش في منطقة ما، أو حتى لإشعار

Digitized by Birzeit University Library

الآخرين بمداهمة مكان ما أو فرض الإغلاق أو حظر التجوّل عليه.[57]

كانت هذه الوسائل بمثابة برقيات سريعة لنشر الأخبار في الأثير حتى لو كان هناك حصار مكاني أو فرضٌ لمنع التجول، إذ يكفي أن يحمل شخص ما من مكان وجوده مكبراً للصوت ويخاطب من خلاله الآخرين أو يذيع لهم خبراً مهماً وما إلى ذلك، من دون حاجة إلى التحرك في المكان المحاصَر. وهذا يضاف إلى غيره من الأدوات كأجهزة اللاسلكي والهاتف النقال وغيرهما. وهنا، يتحول الأثير إلى فضاء للتحدي والمقاومة والحركة والزمان، وخصوصاً أنه فضاء مجرّد لا يُرى ولا يمكن الإحساس الفيزيائي به ولا لمسه أو السيطرة المادية عليه، بل يحتاج إلى مستوىً مختلف من المواجهة التقنية غير المرئية لذبذبات الصوت الأثيرية. وهذا ما لا يمكن أن يتحقق بسهولة حتى لو قطع الاحتلال مصدر الكهرباء عن السكان، ذلك بأن هذه الأدوات لا تحتاج إلى مصدر كهربائي دائم، إذ يكفي أن تكون بطارية الشحن مملوءة لتعمل هذه الأدوات التقنية من كل مكان.

وقد استخدم الجيش الصهيوني أيضاً هذه الوسائل في محاولة فرض سيطرته وسيادته على الفلسطينيين، فاستخدم مكبرات الصوت لإعلان حظر التجول في بعض الأحيان ولتحذير الفلسطينيين من العقاب إذا ما تعاملوا مع جهات إحداث «الشغب»، أي التشكيلات الشعبية المقاومة. واستخدمها في أحيان أُخرى في إطار الحرب النفسية لإعلان أسماء المطاردين وبث إعلانات بضرورة تسليمهم أنفسهم. واستخدم الجيش السياسة ذاتها خلال حصاره الخانق لمخيم جنين في سنة 2002 من أجل بث الإشاعات المحبطة للسكان، وقد شكّل الأثير من خلال مكبّرات الصوت مساحة أُخرى للاشتباك بين المقاومين والعدو الصهيوني. ويذكر الحاج علي الصفوري في شهادة ميدانية له على تجربة المقاومة في مخيم جنين كيفية استخدام المقاومين مكبرات الصوت، من جهة، في تعزيز ودعم الحالة النفسية للمقاتلين ورفع معنوياتهم ومعنويات أهل المخيم، ودحض ادعاءات العدو وشائعاته الهادفة إلى تحطيم نفسيات المقاتلين ودفعهم إلى الاستسلام. ومن جهة أُخرى، استخدام مقاومة مخيم جنين الأثير في الرد المباشر على الجيش

Digitized by Birzeit University Library

الصهيوني ورسائله إلى المقاتلين، عن طريق الطلب من الجنود الاستسلام والابتعاد عن المخيم، إذ يقول الصفوري في شهادته: «... وعندما بدأ العدو حصار المخيم واستخدم مكبرات الصوت لديه ليطلب من المخيم الاستسلام وتسليم أسلحة المقاتلين، بدأنا نرد عليهم بالمثل، فما إن ينهي الجندي الإسرائيلي جملتَه حتى نبدأ نحن بالطلب منه الاستسلام ورمي سلاحه الـ إم–16 وتسليم نفسه..»[58]

وكذلك الأمر يوثّق وليد دقة من قلب الأسر شهادة أُخرى لمحمد عبد الرحمن الزبيدي، أحد مقاتلي مخيم جنين، يذكر فيها نجاعة مكبّرات الصوت في التأثير النفسي في العدو، يقول فيها: «وأذكر هنا أن أحد الشباب (يقصد زكريا زبيدي وإياد السلفيتي) قد أمسك مكبّر الصوت وبدأ يتحدث بالعبرية مع الجنود وقال.. تعليمات.. تعليمات وعندها توقف كل شيء من قصف وإطلاق نار وقد ظن الجيش أن الصوت من قبل قيادتهم.. وأكمل وقال لهم، أنتم في مخيم الاستشهاديين فهل تظنون أنكم سوف تستطيعون اقتحامه.. على الفور بدأ إطلاق النار بكل اتجاه وجُنَّ جنون الجنود وقد حاولوا أن يصلوا إلى مكبرات الصوت لكنهم لم يستطيعوا ذلك.»[59]

لقد جسّد الفلسطينيون تجارب مهمة في محاولتهم استعادة فضائهم الزماني والمكاني من السيطرة الاستعمارية، إذ سعوا لإيجاد البدائل التي تمكنهم من تجاوز الحصرية الزمكانية التي فُرضت عليهم وإعادة هندسة زمكانهم المحاصَر وصناعة بدائل منه. وهناك طريقتان استخدمهما الفلسطينيون في هندسة الزمكان الخاص بهم في أثناء فترات الحظر الصهيوني. تتعلق الطريقة الأولى بإيجاد الأمكنة البديلة من الأماكن التي يفرض عليها منع التجول والحصار أو الإغلاق العسكري، وقد شكلت جامعة بيرزيت أحد هذه النماذج التي سعت لإيجاد البدائل وصناعتها لاستمرارية عملها، ففي ظل الإغلاقات المتكررة والطويلة التي تعرّضت لها الجامعة خلال سنوات 1973– 1992 ولأسباب متعددة، سعت الإدارة والمدرّسون بشكل حثيث لإيجاد الأماكن البديلة للتعليم وتطوير أنظمة لتبليغ الجميع بمكانها. ودائماً ما كان هنالك وسائل للتعامل مع الأوضاع المحيطة من إغلاقات ومنع تجول وحواجز تحول دون استمرار العملية التعليمية.[60] وأيضاً أدى الإغلاق العسكري للمدارس خلال انتفاضة 1987 إلى ظهور

Digitized by Birzeit University Library

اللجان الشعبية التعليمية التي أخذت على عاتقها مهمة التعليم غير الرسمي للطلبة في أماكن مخفية عن القوات الصهيونية، أو في البيوت والجوامع وغيرها.[61]

أمّا الطريقة الأُخرى، فتتعلق بإعادة تطويع وهندسة الزمكان المحاصَر ذاته، أيْ إعادة تعريف الزمكان المحاصَر من خلال اختراق «حالة الحصار» واستغلالها في الفعل المقاوم. ولعل كسر حصار مخيم جنين في سنة 2002، حين تعرض لأبشع وأشد حالات الحصار والاجتياح، يزودنا بمثال نموذجي لذلك. فخلال الحصار والقصف واستغراق المقاومين في عملهم لم يعد المقاومون يشعرون بالزمن، إذ يورد جمال حويل، أحد قادة معركة مخيم جنين الأسطورية، شهادة له في هذا السياق، فيقول: «في تلك اللحظات لم يعد الإحساس بالزمن مجدياً، فثمة مهمة واحدة نريد إنجازها ثم نتفرغ لمعرفة الأيام: تلك هي مهمتنا، الانتصار على العدو.»[62] إن عدم الإحساس بجريان الزمن بسبب الاستغراق الكامل في تحقيق أقصى انتفاع وجدوى منه يُعتبر عملية تحرير للزمن ذاته من كل ما يقيده، ويمنح الزمن الفلسطيني معنى آخر على الرغم من الحصار الفيزيائي الذي يفرضه العدو الصهيوني على المكان.

ولعل من أكثر تجارب المقاومة الفلسطينية إثارة للاهتمام هي تجربة فرض حظر التجول المعكوس، فخلال حرب إسرائيل على غزة في سنة 2014، أعلنت كتائب القسام على لسان ناطقها أبو عبيدة فرضَ حظر التجوّل على الأراضي المحتلة في سنة 1948، وعلى المستعمرات في نطاق غزة. وتم ذلك في اليوم الخامس والأربعين لمعركة «العصف المأكول» بتاريخ 20 آب/ أغسطس 2014، ونصّ الخطاب على: حظر رحلات الطيران الجوّي العالمي من مطار بن –غوريون وإليه، ومنع أي تجمّعات كبيرة للعدو، ومنع المستوطنين في غلاف قطاع غزة والمدن القريبة من العودة إلى بيوتهم. وفي النهاية «يظل كل ما سبق ساري المفعول حتى إشعار رسمي آخر من القائد العام لكتائب الشهيد عز الدين القسام.»[63] يتبدّى الصراع على الزمكان مع العدو الصهيوني جلياً في هذا المثال، فقد حاكَت المقاومة الفلسطينية تكتيكات مقاومة شعبية وعسكرية سلكت النهج ذاته الذي تسلكه السياسة الصهيونية الاستعمارية في استعمارها للزمكان الفلسطيني، وقامت بعكسها. وفي

Digitized by Birzeit University Library

ذلك تأثير مهم على صعيدين، هما الصراع النفسي والصراع الوجودي. وأمّا الصراع النفسي مع العدو الذي، وبعُقَد تفوّقه الاستعماري على المستعمَرين بتضمينٍ من فرانز فانون، يظن أنه صاحب السيادة والقرار، وهو الذي يحوز القوة ويمتلك الزمن وقوة حرمان الآخرين منه، لكن جرّدته المقاومة الفلسطينية، ها هنا، من هذا الامتياز وجرّدت ذاته من استعلائيتها وحوّلته إلى موضوع مسيطَر عليه ومتحكَّم فيه؛ بينما يتجسّد الصراع الوجودي بين المستعمِر والمستعمَر بإعلان الفلسطيني سيادته على أزمنته وأمكنته الخاصة منتصراً، وإن بقَدَر، على العدو الصهيوني ومشكّلاً تهديداً حقيقياً له في قلب، ما كان يظن أنها مناطق أمان له.

أمّا زمن المطاردة والمراوغة فهو الزمن المستغرق بديناميات مركبة، فالفلسطيني المطارَد، من جهة، يقاوم ويتخفّى ويراوغ عين المراقبة الصهيونية لئلا يقع في أسرها فتعلّق زمانه ومكانه في السجن، ومن جهة أُخرى تخلق حالة المطاردة نوعاً آخرَ من التعامل مع الزمان والمكان برتابتهما وبتوتر الملاحقة القلِق المرافق لهما.[64] فيبدو الزمكان في تجربة المطارد زمكاناً متعلقاً باللحظة الراهنة وبالهدف الأسمى وهو ألاّ يقع المطارد في قبضة الجيش الصهيوني. وكل لحظة في المطاردة تشكل لحظة انتصار لعدم انتصار العدو وتحقق السجن أو الاستشهاد خلالها. ففي تجربة وسام رفيدي الاستثنائية، في المطاردة والاختفاء مدة 9 سنوات، يرى أن تجربة الاختفاء هي نتاج ضرورة وطنية لئلا يقع المطارد في الأسر وتتقيّد فاعليته بزمن السجن الرتيب،[65] وعليه فإن المطاردة ليست عملية هروب بل هي عملية البحث المستمرة عن الحياة بأزمنتها وأمكنتها المتعددة، ورغبة عارمة لدى المطارَد في الحفاظ على زمانه حرّاً من مصادرة الاستعمار الصهيوني له، ولذا فهو يهرب إلى الحياة ولا يهرب منها .. فأحمد الزعتر في قصيدة محمود درويش لا ينتظر الحصار فحسب، بل إنه أيضاً «يفرك الساعات في الخندق»، ويقاوم.[66]

والشهيدان باجس أبو عطوان «أبو شنار» ومحمد مصلح الأسود «غيفارا غزة»، من النماذج المؤسسة في ذاكرة المطاردة الفلسطينية منذ فترة الحكم العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديداً في ستينيات القرن العشرين، والتي اعتمدت

Digitized by Birzeit University Library

على المبدأ الثوري الماوي في الحرب الشعبية، في إشراك الجماهير في الثورة والمقاومة. فأبو عطوان الفدائي الفلسطيني المطارَد لسبع سنوات، بدعم وحماية شعبية من الناس، وطلب حثيث من الحاكم العسكري للقبض عليه في جبال وأودية دورا في الخليل .. كان قد انضم في سنة 1967 إلى أحد الخلايا الفدائية التابعة لحركة «فتح» التي كان قائدها الشهيد علي أبو مليحة وتسلّم قيادة الخلية بعد استشهاده. وهما المطاردان اللذان غنّت عنهما فرقة العاصفة أغنية «طوّق يا عدوّ طوّق»[67] رداً على تطويق الجيش الصهيوني بلدية دورا لعدة أشهر بحثاً عنهما. كما كتب الشاعر الفلسطيني الراحل معين بسيسو رواية عن حياة أبو عطوان «عاش البطل مات البطل»،[68] التي تحاكي سيرة المطارَد الشهيد الذي أُغتيل في سنة 1974 في مخبئه، في أحد مُغُر جبال الخليل.[69] في حين أن غيفارا غزة قد طورد على مدى أربع سنوات، استمر خلالها مع رفاقه عبد الهادي الحايك وكامل العمصي في تنفيذ العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني ملحقين به خسائر باهظة، حتى اغتيالهم في سنة 1973.[70] وتشكل هذا الأمثلة بين الاختفاء والمطاردة، عينة من أزمنة المقاومة الفلسطينية الساعية لاستيلاد الزمان الفلسطيني الحر.

وإذا انتهت تجربة المطاردة بالأسر، وليس بالاستشهاد، يدخل الأسير في السجن مضمار تجربة قاسية أُخرى، لكنها مشتبكة بشكل مباشر مع العدو، فيتحول مفهوما الزمان والمكان من كونهما مطاردَيْن، متوترَيْن، ترحاليَيْن، إلى مفهومَيْن مجمّدَيْن ومعلّقَيْن عن الجريان، ويصبحان سؤالاً مفتوحاً على الانتظار واحتساب الأيام والساعات.[71] وثّقت العديد من أدبيات الحركة الأسيرة تجربة السجن والانتظار فيه،[72] وكيفية تحويله من زمن دائري رتيب إلى «زمن مجدٍ»، يتيح للأسير، وبصراعات نفسية كثيفة، التحررَ الذهني والمعرفي من السيطرة الفيزيائية الاستعمارية على زمكانه وجسده. و«سجن السجن»[73] بتعبير الأسير المحرر عصمت منصور، الذي أمضى عشرين عاماً في الأسر، و«برنامج الحياة المجدية»[74] كما عند الأسير المحرّر حاتم شنّار لَهما من أعقد مراحل التفوق على العدو الصهيوني ومواجهته من داخل السجن، ومواجهة منظومة السيطرة والتحكم

Digitized by Birzeit University Library

خاصته وإحدى عقد تفوقه. فقد استطاعت الحركة الأسيرة أن تحرّر الزمكان الفلسطيني المعتقل في السجون عن طريق استثمارها فيما يمتلكون من وقتٍ سجنٍ معلّق ومفتوح على التكرار والرتابة، في تكثيف الإنتاج الفكري والمعرفي فيه، وأن يكون الأسرى فيه منتجين للمعرفة لا مستهلكيها فقط، وتحديداً المعرفة عن الزمن الفلسطيني وزمن السجن الموقوف. وسيركز هذا المحور على تجربتين من داخل الأسر، إحداهما عن التحرر الذهني من السجن وزمنه الموازي، بحسب تعبير وليد دقة؛ وثانيهما عن تجربة استطاعت التحرر الفيزيائي من السجن والتفكيك المادي والفعلي لجدرانه وأرضياته والهرب منه بغير مشيئة السجان.

«أكتب حتى أتحررّ من السجن، على أمل أن أحرّره مني»[75] هذه مقولة بليغة للأسير وليد دقّة، تتجاوز الحدود الزمكانية الراهنة التي يعيش فيها الأسير في معتقله وتسمو عليه. فعلى الرغم من أن الجسدَ أسيرُ زمن دائري رتيب وبطيء، يتحول الذهن حينها من «عقرب قادرة على لدغ نفسها»،[76] إلى نافذة أمل مفتوحة على العالم الخارجي وفي إمكانها فكرياً نقل الأسير إليه. ففي السجن تبرز أبلغ المقولات النظرية في مفهوم الزمن المسجون، كمفهوم «الزمن الموازي» داخل السجن، عند وليد دقّة والمقابل للزمن الاجتماعي خارج السجن، حيثما يعش الأسير في زمنيْن ومكانيْن، الأول الزمكان الراهن، المتكرر في السجن، والآخر الزمن السريع والديناميكي خارج السجن.[77] ولعل هذا النوع من المقاومة الذهنية والمعرفية أو ما يمكن أن نسميه «الزمن الذهني» هو أحد تقنيات الأسرى في الصمود في الزنازين وفي أقبية التحقيق، وغرف العزل الانفرادي، وفي السجن بصورة عامة،[78] وهو ما يمكن أن يحقق «شعوراً بالانتصار على العدوّ في أكثر الأماكن تفوقاً للعدو.»[79] وما تجربة التعليم الجامعي من داخل الأسر والنتاجات الفكرية والأدبية الصادرة عن الأسرى إلاّ أدلة وإشارات إلى عمق التجاوز الذهني للزمكان الأسير.

أمّا عن تجربة الهروب من زمكان السجن فتتنوع بين تهريب مواد، واحتمالات حياة، وتهريب/ فرار ذاتي، فالأولى شائعة وسط الأسرى بتهريبهم لمتعلقات عديدة،

Digitized by Birzeit University Library

كالمال والهواتف المحمولة وبعض مستلزماتٍ قد يطلبونها من الأهل، وهذه تتنوع. أمّا الثانية فهي تهريب/ تحرير النطف، التي قد تتحول إلى حياة كاملة، وقد نجح العديد من الأسرى في ذلك بعدما شقّ هذا الطريق الأسير عامر الزبن في سنة 2012، أمّا الثالثة وهي الأشد صعوبة، فتكمن في فرار الأسير من السجن واستعادة حريته وإنقاذ زمانه من زمان الأسر والاعتقال وسطوة السجان وآليات مراقبته العسكرية في السجن. ويخطّ الأسير الفارّ الملاكم حمزة يونس، من قرية عارة في منطقة المثلث والواقعة جنوبي حيفا، درساً عملياً مهماً في ذلك بهروبه من السجن ثلاث مرات اخترق فيها منظومة الأمن الصهيونية بين السنوات 1964 و1973.[80] فقد هرب يونس في المرة الأولى من سجن عسقلان في سنة 1964 عن طريق مباغتة السجان عند فتحه باب السجن، والركض مع ابن عمه مكرم يونس بسرعة كبيرة نحو أسوار السجن وحريتهما الكامنة وراءها وتخفيا حتى وصلا إلى غزة؛ وفي المرة الثانية اعتُقل في سنة 1967 بعد إصابته في قدمه إصابة بليغة، إذ مكث في المستشفى الإنكليزي إلى أن سنحت له فرصة الهرب منه بعد تماثله للشفاء إذ تنكر بملابس مدنية بمساعدة من أصدقائه صالح وكايد الغول وشكري الخالدي وزياد الشوبكي حتى وصل إلى عمّان ثم بيروت وانخرط في تشكيل خلايا المقاومة المسلحة؛[81] أمّا المرة الثالثة فكانت في سنة 1973 بعد اعتقاله في سجن الرملة في سنة 1971 والحكم عليه بالمؤبد، وهذه المحاولة هي أخطر المحاولات التي نفذها في الهروب من سجن الرملة الأكثر تحصيناً، إذ كانت تحتاج إلى تخطيط ومخاطرة عالية المستويات إذ هرب هو ورفيقه محمد قاسم من نافذة المغسلة حتى وصلا إلى لبنان، مطاردين ومتخفيين، وانخرطا مع الفدائيين هناك، «فليس الهرب هو مجرد الخروج من السجن، بل يمتد إلى وصول برّ الأمان.»[82]

إن هذه التجارب المقاوِمة في تحدي منظومات السيطرة الصهيونية وتقويضها من داخل السجن، وتحرير الفضاءات الذهنية والزمانية لدى الأسرى على الرغم من شحّ الإمكانات وانعدامها في أحيان كثيرة، واجتراحهم وسائل مقاومتهم المبتكرة الخفية والمعلنة ليشير إلى أعلى مراتب انتزاع حرية الإنسان التي لا يمكن أن توجد

Digitized by Birzeit University Library

إلاّ بوجود ضدها ونقيضها. وبعديد هذه الطرق كرّس الأسير الفلسطيني نظرياته المنطوقة والمنجزة في انتزاع زمنه من فم الصياد الاستعماري، في سبيل تحرير مكانه أيضاً.

في حين أن «الزمن الصفر»، هو ما جسدته العمليات الفدائية الاستشهادية، التي توسّلت تفجير الجسد ذاته بحيث لا يبقى منه بعد المواجهة شيء يمكن السيطرة عليه. وهو عند الاستشهادي اللحظة التي يحقق فيها لحظة انتصاره وتفوّقه الأكبر على العدو، وهي تحرير جسده، طواعية، من إمكان السيطرة عليه حياة وموتاً. وهذا يحرّره من سلب العدو لجسده بعد موته، وتعليقه عن التحقق، في احتجاز جثمانه بعد الاستشهاد أو دفنه في مقابر الأرقام المجهولة باسم مجهول أو احتجازه في ثلاجات الموت البارد، وتعليق زمن عائلته ومنع تحقق طقوس العزاء الكاملة. وتتحقق في زمن الاشتباك الصفري كامل الحرية والطواعية للاستشهادي بتقرير زمانية ومكانية موته، وتحرير جسده الكامل من السيطرة الاستعمارية، وإعادته إلى بداية الخلق.[83] وفي العمليات الاستشهادية التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون وتحديداً خلال انتفاضة 2000 مثال صارخ لذلك، فعندها يتساوى الماضي مع الحاضر، ويتجمد الزمن ويكون الفدائي لحظتها هو سيد مكانه وزمانه ومصيره، متحرراً من كل العنف الاستعماري الواقع عليه، ومحرراً جسده، فيما بعد الموت، من إمكان الاستيلاء عليه. عند لحظة الصفر هذه يعادُ الجسد المتفجر إلى ذرّاته الأولى، ويكون حينها الفدائي خالق لحظته وفانيها.

خاتمة

بالعودة إلى إشكالية الدراسة بشأن الكيفيات والأبعاد التي تجلّى فيها الصراع الفلسطيني –الصهيوني على المكان والزمان الفلسطيني في ضوء عسكرة سياسة حظر التجول والإغلاقات العسكرية، يتبيّن أمران:

أولاهما: أن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في سعيه نحو السيطرة والاستحواذ على الزمان والمكان الفلسطيني، يهدف إلى شرعنة استعماريته واستخدام القانون

Digitized by Birzeit University Library

والقوة والسيطرة العسكرية من أجل تحقيق أمرين هما: ردع الفلسطينيين عن القيام بأي عمل مقاوم من خلال حصارهم في زمان ومكان محدّد ومراقب عسكرياً؛ جعل الفلسطيني «شيئاً» غير مرئي، وفاقداً للمكان والزمان، ليس فيزيائياً فحسب، بل ذهنياً أيضاً. بمعنى آخر، تسعى هذه الاستراتيجيا الاستعمارية لصناعة زمن فلسطيني سالبِ الجدوى والقيمة، وهي تقوم على فكرة تقييد قدرة الفلسطيني على التمرئي في مدى رؤية الاستعمار وسيطرته والرغبة في إخفائه واختراق وتهديد، واستلاب الزمكان الفلسطيني، وهذا يتجاوز السيطرة على المكان والأرض والجسد كأماكن للصراع والمقاومة إلى إماتة شعور الفلسطيني وإحساسه بزمنه حتى يتساوى الزمن الماضي مع الحاضر، ويجمّد المستقبل، وبالتالي إماتته معنوياً وذهنياً مع تزامن الإشهار العسكري للمستعمِر صاحب السيادة. كما أن استخدام القوانين العسكرية من أجل فرض السيطرة على الزمكان الفلسطيني في إطار شرعية قانونية، والتعامل مع الجسد الأصلاني للمستعمَر كحدّ، كما أوردت شيرين رزاق، يباح فيه انتهاك حياته بمباركة قانونية بحسب المنطق الاستعماري. وهذا المنطق هو ما تعتمد عليه الدولة الاستعمارية الحديثة كدولة الاستعمار–إسرائيل التي تسعى لضبط المستعمَرين والتحكم فيهم تارة بإشهار القوة العسكرية، وتارة أُخرى بالقوة الخفية والناعمة التي تعتمد أساساً على عنصرية القانون الاستعماري والذي عن طريقه يتم التحكم اليومي في حياة المستعمَرين وفي زمانهم كسياسة حظر التجول وإغلاق فضاءات الفلسطيني في محاولات حثيثة لتعنيفهم وتجميد حياتهم من دون اضطرار إلى إراقة دمائهم.

والآخر، أن الفلسطيني في سياق مقاومته لعدوه الصهيوني يكرّس أزمان مقاومة شعبية متعددة ومبتكرة، ويصر من خلالها على إعلان سيادته وسيطرته على أحياز الأمان الخاصة به بكل ما يتوفر له من وسائل لاستعادة حريته في أزمنته وأمكنته المتنوعة. وأزمان المقاومة الفلسطينية تتعدد بين أزمة الاشتباك والكفاح المسلح، وأزمنة المطاردة وأزمنة السجن ومحاولات التحرر منه ذهنياً وفيزيائياً عن طريق تهريب النطف المحررة، أو عن طريق تهريب متعلقات المعيشة اليومية

Digitized by Birzeit University Library

أو عن طريق هرب الأسرى منه، والتفكيك الفعلي لفضاء السجن الحصين، وأزمنة المقاومة الصفر، والتي ترتبط بشكل خاص بلحظات تساوي الحياة مع الموت عند الاستشهاد أو تفجير الجسد الفدائي، الذي يتجاوز من خلال هذا الفعل الفدائي أزمان الاستعمار الصهيوني، وخلق زمن حرّ لا يمكن السيطرة عليه لا بالقوة العسكرية ولا بالقوانين أو التشريعات، ولا بأدوات الضبط والتحكم، ويمكن تسميته زمن العبور، الذي لا يهمّ إلى أين بقدر ما يهمّ أنه أداة للتخلص من عنف الزمن الاستعماري.

وعليه، فقد تنوعت وسائل مقاومة الفلسطيني كما تنوعت في إثرها وسائل سيطرة الصهيوني على الفضاء الفلسطيني في عملية غير منتظمة على نسق واحد. هذه التبادلية في التأثير والتأثر بين المستعمِر الصهيوني والفلسطيني في الصراع على الفضاء الزماني والمكاني تشير إلى أمرين متعاكسين: أولاً: المقاومة الحثيثة الفلسطينية لجميع أساليب الاستعمار الصهيوني في إخضاع الزمكان الفلسطيني وتهديده أو إعادة تشكيله، وهذا يشكل إصراراً فلسطينياً على التمظهر/ التمرئي وإعلان الوجود بإحداث أثر وليس فقط بإعلان الوجود السلبي؛ ثانياً: الاستراتيجيات العسكرية لدى المستعمر الصهيوني في السيطرة على الزمكان الفلسطيني ليست ثابتة بل معقدة وانسيابية في الوقت ذاته، وفي إمكان الفعل الفلسطيني المقاوم أن يوجهها ويسيطر على تحديد أشكالها التي تكون في كثير من الأحيان مهندسة لتتفوق على فعل المقاومة ذاته ولتسيطر عليه، وبالتالي فهي تنضوي في إطار محاكاته، إذ إن المنظومة الأمنية الاستعمارية هي المنظومة الخائفة والتي تسعى لمواكبة فعل المقاومة الفلسطيني لردع أشكاله المتعددة. وعليه يمكن القول إنه ليس كل عنف يقابَل بالمقاومة، بل كل مقاومة تقابل بالعنف، وهذا سؤال آخر.

Digitized by Birzeit University Library

المصادر

1 أمل جمال، «الصراع على الزمن وقوة 'المؤقت': اليهود والفلسطينيون في متاهة التاريخ»، في: «رجال في الشمس: حزيران/يونيو-أيلول/ سبتمبر 2009 (كتالوج)»، تحرير طال بن تسفي وحنّا فرح، ترجمة: رؤى ترجمة ونشر (هرتسليا: متحف هرتسليا للفن المعاصر، 2009)، ص 8، 20.

2 لمزيد انظر:

إيال وايزمن، «أرض جوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي»، ترجمة باسل وطفة (بيروت؛ القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث والنشر؛ مدارات للأبحاث والنشر، 2017)؛ نورهان أبو جدي، «حالات الاستثناء في الفضاءات الفلسطينية وديناميات الصمود للتدمير الممنهج للمكان: نابلس كدراسة حالة»، في: «حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي»، تحرير ساري حنفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 229، 266؛ سهاد ظاهر-ناشف، «الاعتقال الإداري للجثامين الفلسطينية: تعليق الموت وتجميده»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 107 (صيف 2016)، ص19، 36؛

Mufid Qassoum, «Glocal Dialectics in the Production and Reproduction of the Palestinian Space,» Ph.D. dissertation (Chicago: University of Illinois at Chicago, 2004).

3 أبو جدي، مصدر سبق ذكره، ص 229.

4 ظاهر-ناشف، مصدر سبق ذكره.

5 رنا بركات، «مجرمون أم شهداء؟ فلندع المحكمة تقرّر! الإرث الاستعماري البريطاني في فلسطين وتجريم المقاومة»، «عمران»، العدد 6 (خريف 2013)، ص 55- 72؛ ص 17- 18.

6 غسان كنفاني، «ثورة 36- 39 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل» (القاهرة: دار العلم والمعرفة، ط1، 2016)، ص32.

7 لمزيد انظر: «نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945»، «الوقائع الفلسطينية (الانتداب البريطاني)»، العدد 1442، ص 1338-1399. تاريخ النشر: 27/ 9/ 1945.

8 رجا شحاده، «قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية». ترجمة محمود زايد. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، 1990)، ص 9؛ «الأمر التفسيري (تعليمات إضافية) (رقم 5) (الضفة الغربية)، (رقم 224) لسنة 1968»، «المناشير والأوامر والتعيينات (الاحتلال الإسرائيلي - الضفة الغربية)»، العدد 12، بتاريخ 16/ 6/ 1968، ص466.

9 يثير بويمل، «الحكم العسكري» في: «الفلسطينيون في إسرائيل»: «قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع»: ص48-57. تحرير نديم روحانا وأريج صباغ -خوري (حيفا: مدى الكرمل

Digitized by Birzeit University Library

للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، 2011)، ص 49، 54.

10 «نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945»، مصدر سبق ذكره.

11 المصدر نفسه. ولمزيد انظر:

Shira Robinson, *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State* (California: Stanford University Press, 2013).

12 Qassoum, op.cit., p.4.

13 جورجو أغامبين، «حالة الاستثناء: الإنسان الحرام (2، 1)»، ترجمة ناصر إسماعيل (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015)، ص 48.

14 المصدر نفسه، ص 26.

15 مي الجيوسي، «تشكل الذات وحالة الاستثناء: الجسد كموقع للمقاومة»، في: «حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي»، تحرير ساري حنفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 83-106.

16 عادل مناع، «نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (1948- 1956)» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016).

17 Shira, op.cit., p. 73.

18 مناع، مصدر سبق ذكره.

19 وقعت مذبحة كفر قاسم في اليوم الأول لبدء العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1956 عندما أُعطيت الأوامر بشكل مفاجئ من القائد العسكري في منطقة المثلث «ميلينكي» بفرض حظر التجول على المنطقة من الساعة الخامسة عصراً، بينما كان من المعروف أن هناك عمالاً من قرية كفر قاسم يعودون دائماً من عملهم خارج القرية بعد الساعة الخامسة. وتزامن قرار ميلينكي بفرض حظر التجول على السكان مع قراره بقتل من يخرق هذا القرار حتى لو لم يكن يعرف بذلك على الرغم من أن مختار القرية حينذاك أخطر حرس الحدود بشأن العمال الذين لم يعودوا بعدُ من عملهم، والذين، بالضرورة، لن يكونوا على علم بأمر حظر التجول. وفي المحصلة كانت النتيجة استشهاد 49 شخصاً من كفر قاسم، و13 جريحاً.

20 عبد الجواد صالح، «الأوامر العسكرية الإسرائيلية»، (جمع وتصنيف)، مجلد 4 (عمّان: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1986)، ص 10.

21 رجا شحاده، «إعلان المبادئ والنظام القانوني في الضفة الغربية» (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994)، ص 31، 34.

22 بويمل، مصدر سبق ذكره، ص 54.

23 Nasasra, «Two Decades of Bedouin Resistance and Survival under Mansour Israeli Military Rule, 1948–1967,» *Middle Eastern Studies*, vol. 56, no.1 (2020), 64-83. pp.

24 شحاده، «قانون المحتل ....»، مصدر سبق ذكره، ص 215.

Digitized by Birzeit University Library

25 رجا شحاده وآخرون، «الأوامر العسكرية الصادرة في الضفة الغربية من 7/ 6/ 1967 وحتى آذار 1994.» مجلد 3، القدس: الطواقم الفنية والاستشارية، 1994، ص 246.

26 «المناشير والأوامر والتعيينات (الاحتلال الإسرائيلي-الضفة الغربية)»، العدد 30، ص 1190-1193، تاريخ النشر: 1/ 12/ 1972.

27 بندكت أندرسون، «الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها»، ترجمة ثائر ديب (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 278.

28 «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2004: التقرير السنوي العاشر: 1 كانون ثاني- 31 كانون أول 2004» (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2004)، ص 70.

29 «The Impact of Closure and Other Mobility Restrictions on Palestinian Productive Activities: 1 January 2002 - 30 June 2002» (UNSCO Report: Office of the United Nations Special Co-ordinator, 2002), pp.7-8.

30 Ibid.

31 «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2000: التقرير السنوي السادس: 1 كانون ثاني 2000- 31 كانون أول 2000» (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2000)؛ «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2001: التقرير السنوي السابع: 1 كانون ثاني 2001- 31 كانون أول 2001» (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001)، ص 39.

32 «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2002: التقرير السنوي الثامن: 1 كانون ثاني 2002- 31 كانون أول 2002» (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2002)، ص 5.

33 المصدر نفسه.

34 المصدر نفسه، ص 1، 35.

35

36 Sherene H. Razack, *Dying from Improvement: Inquests and Inquiries into Indigenous Deaths in Custody* (Toronto: University of Toronto Press, 2015).

37 Lethal Curfew: The Use of live Ammunition to Enforce Curfew (Jerusalem: BTSELEM: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2002).

38 Ibid, pp. 13.

39 داوود درعاوي، «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى» (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001)، ص 104- 105.

40 Razack, op.cit.

41 Ibid.

42 أغامبن ، مصدر سبق ذكره.

Digitized by Birzeit University Library

43 Nasasra, op.cit.

44 Ibid., p.73.

45 Ibid.

46 Ibid., p.72.

47 Ibid., p.77.

48 الكتيبة الطلابية-كتيبة الجرمق في الجنوب اللبناني، وهي الطليعة الطلابية المقاتلة داخل قوات العاصفة التابعة لحركة «فتح»، والتي كان اسمها في الأصل السرية الطلابية قبل الانتقال إلى الجنوب اللبناني في سنة 1976.

49 حسين جميل البرغوثي، «حُفاة في مواجهة الجيبات العسكرية: الانتفاضة الأولى في القرى»، ترجمة وتقديم عبد الرحيم الشيخ، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 113 (شتاء 2018)، ص 135- 149، 140.

50 المصدر نفسه، ص 141، 143.

51 المصدر نفسه، ص 141.

52 لمزيد انظر: الفيلم الوثائقي، «تحت المجهر-جمهورية دلال»، https://www.youtube.com/watch?v=jFqvdwaMoe0 (استرجع بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر، 2020).

53 سيمون بيتون، «وقائع من زمن حظر التجول»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 6 (ربيع 1991)، ص 252- 271.

54 أميلكار كابرال، «لا تكذب ولا تطالب بانتصارات سهلة»، ترجمة هند بطة، https://itijah.ps/2017/11/ (استُرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).

55 بيتون، مصدر سبق ذكره.

56 جيفري أرونسون، «سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة»، ترجمة زينة حسني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 340.

57 أحمد الديك، «مجتمع الانتفاضة» (بيروت: دار الآداب، 1993)، ص 244.

58 وليد دقة، «يوميات المقاومة في مخيم جنين 2002» (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004)، ص 45.

59 المصدر نفسه، ص 110- 111.
لمزيد انظر: جمال حويل، «معركة جنين: الصورة والأسطورة» (جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير غير منشورة، 2012).

60 عايدة عودة (تحرير)، «جامعة بيرزيت: قصة مؤسسة وطنية»، ترجمة جمانة كيالي (بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2010)، ص 58؛ 80.

61 بيتون، مصدر سبق ذكره.

62 حويل، مصدر سبق ذكره، ص 98.

Digitized by Birzeit University Library

63 «القسام تفرض حظر جوي على إسرائيل»، https://www.youtube.com/watch?v=x7ioZTeq2Rs، (استُرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).

64 لمزيد انظر: زكريا زبيدي، «الصياد والتنين: المطاردة في التجربة الوطنية الفلسطينية، 1968–2018» (بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2021 (يصدر قريباً).

65 وسام رفيدي، «الأقانيم الثلاثة» (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1998).

66 محمود درويش، «ديوان محمود درويش»، مجلد 1، ط 14 (بيروت: دار العودة، 1996)، ص609–625.

67 «طوّق يا عدو طوّق»، https://www.youtube.com/watch?v=c1gJt0LMOjk (استرجع بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر، 2020). لمزيد انظر: قَسَم الحاجّ، «عندما كان صوت الثورة عالياً: إذاعة صوت العاصفة ومعسكرات الصوت»، https://babelwad.com/ar/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%A5%D8%B0%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%AA 7-9-2020 (استرجع بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر، 2020).

68 معين بسيسو، «باجس أبو عطوان، مات البطل عاش البطل» (بيروت: دار الفارابي، ط 2، 2014).

69 عيسى عبد الحفيظ، «الذاكرة الوفية: باجس أبو عطوان»، http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=29f6dd2y44002770Y29f6dd2-4-24 2015 (استرجع بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).

70 «64 عاماً على استشهاد غيفارا غزة الذي دوّخ موشيه ديان» https://mubasher.aljazeera.net/news/miscellaneous/2019/03/10/46-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D8%B4%D9%8A-%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%86-10-3-2019 (استرجع بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).

71 لمزيد انظر: عبد الرحيم الشيخ، «الزمن الموازي في فكر وليد دقة»، «المجلة العربية للعلوم الإنسانية»، المجلد 39، العدد 155 (2021)، ص 271 – 308.

72 لمزيد انظر:

أحمد سعدات، «صدى القيد» (بيروت: دار الفارابي، 2017)؛ حاتم شنار، «خمس نجوم تحت الصفر: خلاصات في مقاومة الأسر، عسقلان 1969 – 1985»، (رام الله: وزارة الثقافة، ط 1، 2010)؛ عبد الرحيم الشيخ، «الزمن الموقوت: نكبة فلسطين ومسارات التحرير»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 118 (ربيع 2019)، ص16–26؛ عصمت منصور،

Digitized by Birzeit University Library

«سجن السجن» (رام الله: وزارة الثقافة، 2011)؛ مروان البرغوثي، «ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي» (رام الله: دار الشروق، 2011)؛ وليد دقة، «الزمن الموازي وأمور أخرى-أشتاق لمشهدين ... الأطفال والعمال»، «فصل المقال» (2005).

73 منصور، مصدر سبق ذكره.

74 انظر: شنار، مصدر سبق ذكره؛ عبد الرحيم الشيخ، «سنوات الرصاص الفلسطينية: حاتم الشنار، برنامج الحياة المجدية»، جريدة «الأيام»، 30/ 4/ 2013
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=c29cee3y204066531Yc29cee3

75 وليد دقة، «حكاية سرّ الزيت» (رام الله: مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، 2018).

76 حسين البرغوثي، «الضوء الأزرق» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 2004).

77 الشيخ، «الزمن الموازي في فكر وليد دقة»، مصدر سبق ذكره.

78 لمزيد انظر: وليد دقة، «حرّر نفسك بنفسك»، صحيفة «الحدث»، 16/ 4/ 2020.
https://www.alhadath.ps/article/118850/%D8%AD%D8%B1%D9%91%D9%90%D8%B1-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D9%82%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D9%82%D8%A9-

79 البرغوثي، «ألف يوم في زنزانة ....»، مصدر سبق ذكره، ص 59.

80 لمزيد عن تاريخ الهروب من السجن.. انظر:
«تاريخ مختصر للهروب من السجن في فلسطين (1)»، «باب الواد» 19/ 4/ 2017.
https://www.babelwad.com/ar/houroub-men-elsejen (استرجع بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
«تاريخ مختصر للهروب من السجن في فلسطين (2)»، «باب الواد» 27/ 4/ 2020؛
https://babelwad.com/ar/houroub-men-elsejen-part-2 (استرجع بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
«زيّ اللي بنقر جبل بإبرة: الهروب من سجن كفار يونا (3)»، 23/ 5/ 2020؛
https://babelwad.com/ar/houroub_men_elsejen_3 (استرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
«نعمان وصالح والهروب إلى الحرية»، «باب الواد»، 15/ 7/ 2020.
https://www.babelwad.com/ar/%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A9%D9%8A%D8%A9%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

(استرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).

Digitized by Birzeit University Library

81 حمزة يونس، «الهروب من سجن الرملة» (الجزائر: دار أسامة، ط 2، 1999).

82 المصدر نفسه، ص 75.

83 لمزيد عن الجسد والعمليات الاستشهادية:
طلال أسد، «عن التفجيرات الانتحارية»، ترجمة فاضل جتكر (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2008)؛ بلال عوض سلامة، «العمليات الاستشهادية الفلسطينية: تطور الجسد كأداة مقاومة»، «المستقبل العربي»، العدد 441 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)، ص65-88.

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

بالعربية

- أبو جدي، نورهان. «حالات الاستثناء في الفضاءات الفلسطينية وديناميات الصمود للتدمير الممنهج للمكان: نابلس كدراسة حالة». في: «حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي». تحرير ساري حنفي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- أرونسون، جيفري. «سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة». ترجمة زينة حسني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.
- أسد، طلال. «عن التفجيرات الانتحارية». ترجمة فاضل جتكر. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2008.
- أغامبين، جورجو. «حالة الاستثناء: الإنسان الحرام 2، 1». ترجمة ناصر إسماعيل. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015.
- أندرسون، بندكت. «الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها». ترجمة ثائر ديب. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- البرغوثي، حسين جميل. «الضوء الأزرق». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 2004.
- ـــــــــــ. «حُفاة في مواجهة الجيبات العسكرية: الانتفاضة الأولى في القرى». ترجمة وتقديم عبد الرحيم الشيخ. «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 113 (شتاء 2018)، ص 135– 149.
- البرغوثي، مروان. «ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي». رام الله: دار الشروق، 2011.
- بركات، رنا. «مجرمون أم شهداء؟ فلندع المحكمة تقرّر! الإرث الاستعماري

Digitized by Birzeit University Library

البريطاني في فلسطين وتجريم المقاومة». «عمران»، العدد 6 (2013)، ص 55– 72.
- بسيسو، معين. «باجس أبو عطوان، مات البطل عاش البطل». بيروت: دار الفارابي، ط 2، 2014.
- بويمل، يئير. «الحكم العسكري» في: «الفلسطينيون في إسرائيل»: «قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع». تحرير نديم روحانا وأريج صباغ –خوري. حيفا: مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، 2011.
- بيتون، سيمون. «وقائع من زمن حظر التجول». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 6 (ربيع 1991)، ص 252– 271.
- جمال، أمل. «الصراع على الزمن وقوة 'المؤقت': اليهود والفلسطينيون في متاهة التاريخ»، في: «رجال في الشمس: حزيران/ يونيو–أيلول/ سبتمبر 2009 (كتالوج)»، تحرير طال بن تسفي وحنّا فرح. ترجمة: رؤى ترجمة ونشر. هرتسليا: متحف هرتسليا للفن المعاصر، 2009، ص 8، 20.
- الجيوسي، مي. «تشكل الذات وحالة الاستثناء: الجسد كموقع للمقاومة». في: «حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي». تحرير ساري حنفي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2004: التقرير السنوي العاشر: 1 كانون ثاني– 31 كانون أول، 2004». رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الفلسطيني، 2004.
- «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2000: التقرير السنوي السادس: 1 كانون ثاني– 31 كانون أول، 2000». رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الفلسطيني، 2000؛ «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2001: التقرير السنوي السابع: 1 كانون ثاني– 31 كانون أول». رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الفلسطيني، 2001.
- «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2002: التقرير السنوي الثامن: 1 كانون ثاني– 31 كانون أول، 2002». رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الفلسطيني، 2002.
- حويل، جمال. «معركة جنين: الصورة والأسطورة». جامعة بيرزيت: رسالة

Digitized by Birzeit University Library

ماجستير غير منشورة، 2012.
- درعاوي، داوود. «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى». رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001.
- درويش، محمود. «ديوان محمود درويش»، مجلد 1. بيروت: دار العودة، ط 14، 1996.
- دقة، وليد. «يوميات المقاومة في مخيم جنين 2002». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004.
- الديك، أحمد. «مجتمع الانتفاضة». بيروت: دار الآداب، 1993.
- رفيدي، وسام. «الأقانيم الثلاثة». القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1998.
- روحانا، نديم وأريج صباغ –خوري. «الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع». حيفا: مدى الكرمل للدراسات الإجتماعية والتطبيقية، 2011.
- زبيدي، زكريا. «الصياد والتنين: المطاردة في التجربة الوطنية الفلسطينية، 1968–2018». بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2021 (يصدر قريباً).
- سعدات، أحمد. «صدى القيد». بيروت: دار الفارابي، 2017.
- سلامة، بلال عوض. «العمليات الاستشهادية الفلسطينية: تطور الجسد كأداة مقاومة». «المستقبل العربي»، العدد 441 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)، ص65–88.
- شحاده، رجا. «قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية». ترجمة محمود زايد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، 1990.
- ـــــــــ. «إعلان المبادئ والنظام القانوني في الضفة الغربية». القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994.
- شحاده رجا وآخرون، «الأوامر العسكرية الصادرة في الضفة الغربية من 7/ 6/ 1967 وحتى آذار 1994». مجلد 3، القدس: الطواقم الفنية والاستشارية، 1994، ص 246.

Digitized by Birzeit University Library

- شنار، حاتم. «خمس نجوم تحت الصفر: خلاصات في مقاومة الأسر، عسقلان 1969 – 1985». رام الله: وزارة الثقافة، ط 1، 2010.
- الشيخ، عبد الرحيم. «الزمن الموقوت: نكبة فلسطين ومسارات التحرير». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 118 (ربيع 2019)، ص16–26.
- ـــــــــــ. «الزمن الموازي في فكر وليد دقة». «المجلة العربية للعلوم الإنسانية»، المجلد 39، العدد 155 (2021)، ص 271 – 308.
- صالح، عبد الجواد. «الأوامر العسكرية الإسرائيلية». (جمع وتصنيف) مجلد 4. عمّان: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1986.
- ظاهر–ناشف، سهاد. «الاعتقال الإداري للجثامين الفلسطينية: تعليق الموت وتجميده». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 107 (صيف 2016)، ص19، 36.
- عودة، عايدة (تحرير). «جامعة بيرزيت: قصة مؤسسة وطنية». ترجمة جمانة كيالي. بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2010.
- عرابي، ساري. «تحولات الأيديولوجيا والسياسة في الحركة الوطنية الفلسطينية: الكتيبة الطلابية نموذجاً». رسالة ماجستير غير منشورة. بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2015.
- كنفاني، غسان. «ثورة 36– 39 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل». القاهرة: دار العلم والمعرفة، 2016.
- «المناشير والأوامر والتعيينات (الاحتلال الإسرائيلي – الضفة الغربية)»، العدد 12، تاريخ النشر: 16/ 6/ 1968، ص 466.
- ـــــــــــ، العدد 30، ص 1190–1193، تاريخ النشر: 1/ 12/ 1972.
- مناع، عادل. «نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (1948–1956)». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016.
- منصور، عصمت. «سجن السجن». رام الله: وزارة الثقافة، 2011.
- «نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945»، «الوقائع الفلسطينية (الانتداب البريطاني)»، العدد 1442، ص 1338–1399. تاريخ النشر: 27/ 9/ 1945.
- وايزمن، إيال. «أرض جوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي».

Digitized by Birzeit University Library

ترجمة باسل وطفة. بيروت؛ القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث والنشر؛ مدارات للأبحاث والنشر، 2017.

- يونس، حمزة. الهروب من سجن الرملة. الجزائر: دار أسامة، ط 2، 1999.

بالأجنبية

- Lethal Curfew: The Use of live Ammunition to Enforce Curfew. Jerusalem: BTSELEM: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2002.
- Nasasra, Mansour. «Two decades of Bedouin Resistance and Survival under Israeli Military Rule, 1948–1967», *Middle Eastern Studies*, vol .56, no.1 (2020), pp. 64-83.
- Qassoum, Mufid. «Glocal Dialectics in the Production and Reproduction of the Palestinian Space,» Ph.D. dissertation. Chicago: University of Illinois at Chicago, 2004.
- Razack, Sheren H. *Dying from Improvement: Inquests and Inquiries into Indigenous Deaths in Custody*. Toronto: University of Toronto Press, 2015.
- Robinson, Shira. *Citizen strangers: Palestinians and the birth of Israel's Libral Settler State*. California: Stanford University press, 2013.
- «The Impact of Closure and Other Mobility Restrictions on Palestinian Productive Activities :1 January 2002 - 30 June 2002». UNSCO Report: Office of the United Nations Special Co-ordinator, 2002, pp.7-8.

المواقع الإلكترونية:

- أميلكار كابرال، «لا تكذب ولا تطالب بانتصارات سهلة»، ترجمة هند بطة، https://itijah.ps/2017/11/15–11–2017 (استُرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).
- «تاريخ مختصر للهروب من السجن في فلسطين (1)»، «باب الواد» 19/ 4/ 2017. https://www.babelwad.com/ar/houroub–men–elsejen (استرجع بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
«تاريخ مختصر للهروب من السجن في فلسطين (2)»، «باب الواد» 27/ 4/ 2020. https://babelwad.com/ar/houroub–men–elsejen–part–2 (استرجع بتاريخ

Digitized by Birzeit University Library

8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
«زيّ اللي بنقر جبل بإبرة: الهروب من سجن كفار يونا (3)»، 23/ 5/ 2020. https://babelwad.com/ar/houroub_men_elsejen_3 (استرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
- «تحت المجهر–جمهورية دلال». فيلم وثائقي. https://www.youtube.com/watch?v=jFqvdwaMoe0 (استرجع بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر، 2020).
- حاتم الشنار، برنامج الحياة المجدية، جريدة «الأيام»، 30/ 4/ 2013 https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=c29cee3y2040665311Yc29cee3
- «طوّق يا عدو طوّق»، https://www.youtube.com/watch?v=c1gJt0LMOjk (استرجع بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر، 2020).
- عيسى عبد الحفيظ، «الذاكرة الوفية: باجس أبو عطوان»، http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=29f6dd2y44002770Y29f6dd2 24/ 4/ 2015 (استرجع بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).
- «64 عاماً على استشهاد غيفارا غزة الذي دوّخ موشيه ديان»، https://mubasher.aljazeera.net/news/miscellaneous/2019/03/10/46-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%91%D8%AE 10-3-2019
- «القسام تفرض حظر جوي على إسرائيل»، https://www.youtube.com/watch?v=x7ioZTeq2Rs، (استُرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).
- قَسَم الحاج، «عندما كان صوت الثورة عالياً: إذاعة صوت العاصفة ومعسكرات الصوت»، https://babelwad.com/ar/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%A5%D8%B0%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%AA

Digitized by Birzeit University Library

D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%AA 7-9-2020 (استرجع بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر، 2020).
- محمود درويش، «أحمد الزعتر»، https://www.aldiwan.net/poem6697.html (استرجع بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر، 2020).
- «نعمان وصالح والهروب إلى الحرية»، «باب الواد»، 15/ 7/ 2020.
- https://www.babelwad.com/ar/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/%D9%86%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9
(استرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
- وليد دقة، «حرّر نفسك بنفسك»، صحيفة «الحدث»، 16/ 4/ 2020.
- https://www.alhadath.ps/article/118850/%D8%AD%D8%B1%D9%91%D9%90%D8%B1-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D9%82%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D9%82%D8%A9

Digitized by Birzeit University Library

أبعاد الهوية الفلسطينية
في سير ذاتية ومذكرات من نابلس (1948 - 1967)

علي موسى

ترصد هذه الدراسة وتحلل الأبعاد الهوياتية المتعددة، التي عبّر عنها أفراد ذوو مكانة وموقعية متباينة، من أهالي مدينة نابلس وسكانها وجوارها نشروا سيراً ذاتية أو مذكرات تناولت، ضمن حقب أُخرى، الفترة ما بين 1948 و1967. ولا تقصر الدراسة مفهوم الهوية على بعد واحد، بل تحاول إعادة بنائه على نحو متعدد ومركب، ساعية للمساهمة في فهم الهوية الفلسطينية، الثقافية والسياسية، لمدينة نابلس وجوارها في الحقبة المدروسة، وتحليل طرق تبلورها والتعبير عنها. ولا تغفل الدراسة تأثير اللحظة التاريخية في التفاعل مع الأحداث في زمنها الفعلي وفي زمن الكتابة. كما تسعى الدراسة للاستفادة من مختلف المحاور التي تبرزها الأدبيات ذات العلاقة، والبحث عن الفجوات والتناقضات التي اشتملت عليها، في سبيل الوصول إلى رسم صورة أوضح لموضوعة الهوية من خلال السيَر الشخصية والتجارب الذاتية، انطلاقاً من الفردي إلى الجماعي ومن الخاص إلى العام. وتخلص الدراسة إلى وجود إحساس عام بتمايز الهوية الفلسطينية في حقبة الحكم الأردني للضفة الغربية (1948– 1967)، على الرغم من الأشكال المتعددة لمشاركة بعض الفلسطينيين في الحياة السياسية الأردنية، الأمر الذي ساهم في تسارع تبلور الهوية الفلسطينية والتعبير عنها خلال الفترة المدروسة، ولا سيما عبر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1964 وصولاً إلى بلورة الميثاق الوطني الفلسطيني سنة 1968.

Digitized by Birzeit University Library

أولاً: مقدمة

تبحث الدراسة في كيفية تعبير كتّاب السيَر الذاتية والمذكرات التي تتناولها عن الأبعاد المتنوعة والمتداخلة للهوية الفلسطينية. وتفترض أنهم عبّروا عن أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية استُخدمت للتعبير عن هويتهم الفلسطينية تحت الحكم الأردني. وقد كان هذا الاستخدام متداخلاً على نحو نجح في تجاوز التحديات السياسية في تلك الحقبة، بحيث أعاد صوغ نفسه في أبعاد هوياتية، سواء كانت طبقية أو مكانية أو جندرية. وتشكل الدراسة فرصة لتناول موضوع الهوية كموضوع جماعي أو مجتمعي انطلاقاً من نصوص وأصوات فردية يمكن أن تشكل بمجموعها مؤشراً إلى الحالة العامة، بدلاً من الانطلاق من خطابات عامة لفهم التصورات الفردية، انتصاراً لأهمية التجربة الفردية والصوت الفردي في فهم السياق العام، وتركيزاً على فاعلية الفرد كمنطلق وأساس لفاعلية جامعة.

تتناول الدراسة مذكراتٍ وسيَراً ذاتية لتسعة أشخاص من أهالي وسكان مدينة نابلس وجوارها تغطي، ضمن حقب أُخرى، الفترة الواقعة بين 1948–1967، وهم: إبراهيم صنوبر،[1] إحسان النمر،[2] إلهام أبو غزالة،[3] حسني الخُفَش،[4] ريموندا الطويل،[5] علي الخليلي،[6] غازي الخليلي،[7] فدوى طوقان،[8] يوسف الحاج محمد.[9] تُظهر هذه النصوص صعوبة الفصل بين مدينة نابلس وريفها ومَن وفد إليها، لجهة تعريف المقصود بنابلس مكانياً واجتماعياً، إذ يشكّل نصا حسني الخفَش ويوسف الحاج محمد[10] مثالين للتفاعل بين نابلس وريفها، ويُعتبر نصا إلهام أبو غزالة[11] وريموندا الطويل،[12] مثالين لنصوص الوافدين إلى المدينة.

لم يرتبط اختيار المادة البحثية بخيارات أخلاقية أو أكاديمية فحسب، بل كان أيضاً خياراً سياسياً– بحثياً إن صح القول، بمعنى الانتصار لرواية الناس وتجربتهم، والسعي لرؤية الأمور كما كانت، لا كما نتمناها. وبناء على ذلك، تنوعت النصوص التي تتناولها هذه الدراسة جندرياً وطبقياً، وكذلك من حيث الفئة العمرية لكتّابها خلال الحقبة المدروسة (1948– 1967)، وهذا التنوع كفيل بالابتعاد

Digitized by Birzeit University Library

عن النمط التقليدي للتأريخ من خلال الاعتماد الحصري على صوت الذكور وطبقة الإقطاعيين أو المُلّاك (الأعيان)، وكبار السن ذوي التجربة الناضجة والخبرة العريقة المفترضة.

لا تفترض الدراسة أن الهوية الفلسطينية نشأت بعد نكبة سنة 1948، ولا ترى أن الاحتكاك بالحكم الأردني قاد إلى نشأتها، لكنها تفترض أن هذه السياقات عززت وسرعت تبلور هذه الهوية ونموها. كما أنها تحاول أن تدخل مكوناً مكانياً جديداً في دراسة تبلور الهوية الفلسطينية ونموها، وهو الضفة الغربية، بما فيها مدينة نابلس هنا كنموذج، بينما هناك نظرة مختلفة لهذا الموضوع عادة فحواها أن الهوية الفلسطينية تبلورت حصراً في مخيمات الشتات، وتحديداً في قطاع غزة، حيث كثافة اللجوء العالية. بكلمات أُخرى، تحاول الدراسة توسيع وتنويع النطاقات الجغرافية– المكانية لبلورة الهوية الفلسطينية وتطورها، ليظهر لنا أن كل فلسطين والفلسطينيين انشغلوا بسؤال الهوية وآثاره العملية في تفكيرهم وحياتهم اليومية، في مختلف أماكن وجودهم ولجوئهم.

من الإشكاليات التي واجهت اعتماد هذه الدراسة على السيَر الذاتية والمذكرات، اعتماد الأخيرة، بنسب متفاوتة، على ذاكرة كتّابها. ولعل هذا يثير إشكالية جديّة في مسألة الذاكرة، فيما يتعلق بأهميتها ونجاعتها وفاعليتها وموضوعيتها. لكن الدراسة تبحث عن خطابات وتصورات فردية تؤسس وتُبنى عليها الفكرة التي تتناولها: أبعاد الهوية الفلسطينية في حقبة وحيز محددين، من دون أن تبحث عن معلومات أو بيانات، بالمعنى التقليدي لعمل المؤرخ، ربما تحتاج إلى دقة قد لا تتيحها النصوص المبنية على الذاكرة.

تبلورت الدراسة عبر ثلاث مراحل معرفية، هي: بلورة التصور العام للهوية الفلسطينية عبر رصد أربعة أنماط فكرية أو مفاهيمية توخت معالجتها؛ مراجعة السيَر الذاتية والمذكرات مع تركيز خاص على الحقبة التي تهتم بها الدراسة فيما يتعلق بالهوية الفلسطينية؛ إيجاد حوار بين التصور العام ومادة الدراسة، أي السيَر الذاتية والمذكرات، من دون تنميط أو تبسيط. وقد تم تناول فكرة علاقة الهوية

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية بنصوص السيَر والمذكرات في الدراسة ضمن المحاور التالية:

1. العلاقة بين فلسطين والأردن، تقاطع هويتين.
2. تفاعل الناس مع الحكم الأردني للضفة الغربية.
3. مداخل اجتماعية وطبقية لفهم الحقبة التاريخية.
4. إعادة تعريف العمل السياسي كمفتاح لفهم الهوية: تجارب فردية.

وقبل الانتقال إلى أقسام الدراسة التالية، لا بد من توضيح السياق الجغرافي التاريخي الذي يبرر اختيار هذه النصوص حصراً: مكانياً وزمانياً.

ثانياً: السياق الجغرافي- التاريخي

لقد شكلت الفترة بين 1948 و1967 حاضنة مهمة لتبلور الهوية الفلسطينية والتعبير عنها، الأمر الذي لم يخلُ من تحديات ومعوقات. وكانت مدينة نابلس وجوارها في هذه الفترة، كجزء من الضفة الغربية، تحت الحكم الأردني. وهكذا، فإن دراسة هذه المذكرات والسيَر الذاتية تساهم في إعادة بناء إطار عام للتاريخ الاجتماعي في تلك الحقبة، الأمر الذي من شأنه إلقاء الضوء على طبيعة الهوية الوطنية وأبعادها من خلال أصوات أولئك الأفراد، على اختلاف مواقعهم، لا أصوات المؤسسات وخطاباتها الرسمية ولا صوت الجماعة الفلسطينية بصورة عامة، إضافة إلى تتبع آثار الاستعمار في الهوية الوطنية المحلية، في حقبة خرجت فيها الضفة الغربية من استعمار أجنبي إلى حكم بلد عربي مجاور لم يكن تخلّص من حكم الاستعمار ذاته بعد، بالتزامن مع محاولات بلورة هوية خاصة بفلسطينيي الضفة الغربية، والفلسطينيين عامة. ولعل من أسباب أهمية هذه الحقبة الزمنية التباين الكبير في تعريفها وتوصيفها، من حيث اعتبارها استمراراً وإعادة إنتاج لاحتلال أجنبي، أو تمهيداً لاحتلال أجنبي آخر، أو تجربة وحدوية عربية لم تكتمل.

على الرغم من أهمية هذه الفترة في بلورة بذور الحركة الوطنية الفلسطينية، مروراً بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وصولاً إلى أبرز لحظات تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بإعلان الميثاق الوطني الفلسطيني سنة 1968، فإنها

Digitized by Birzeit University Library

لم تحظَ حتى الآن بالاهتمام الكافي من الباحثين الفلسطينيين، فيما يتعلق بدراسة الحكم الأردني للضفة الغربية.

ويعود اختيار مدينة نابلس لتكون إطاراً مكانياً لهذه الدراسة، نظراً إلى أهميتها السياسية والاجتماعية كمركز لمنطقة مهمة من فلسطين، هي جبل نابلس. وهي منطقة تمتعت فترات طويلة، بميزة الحكم الذاتي شبه المستقل في إطار الدولة العثمانية وولاياتها المتعددة التي انضوت تحت إطارها. كما يعود اختيار هذه المدينة إلى أهميتها في التصدي للاحتلالين البريطاني والإسرائيلي عبر مختلف المراحل، هذا بالإضافة إلى التحديات السياسية المتعددة في إبان الحكم الأردني وحقبة السلطة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ما سبق، فثمة خصوصية لعلاقة نابلس بشرق الأردن منذ العهد العثماني، من حيث التبادل التجاري، وتقاطعات العائلات والعشائر، وتأثير نخبها في الحياة السياسية والاقتصادية الأردنية، وهو الأمر الذي شهد تطوراً ملحوظاً في الفترة التي تتناولها الدراسة، إذ شكلت نابلس رافداً أساسياً للحياة السياسية والحزبية الأردنية، بشقيها الموالي للحكم والمعارض له. وأخيراً، فإن قلة الدراسات التي تناولت مدينة نابلس مقارنة بمدن فلسطينية أُخرى، كانت حافزاً آخر على هذا الخيار البحثي.

ثالثاً: الهوية الفلسطينية عبر السيَر الذاتية والمذكرات

ثمة أربعة مداخل لفهم الحكم الأردني للضفة الغربية، وتأثيره في الهوية الفلسطينية كما تبيّن في النصوص الأساسية المدروسة من سيَر ذاتية ومذكرات. وقد تم التوصل إلى هذه المداخل عبر مراجعة طيف متنوع من الأدبيات التي تناولت مقاربات متنوعة لفهم العلاقة بين الأردن وفلسطين وتحديداً من خلال: العلاقة بين الهويتين الفلسطينية والأردنية؛ تفاعل الناس مع الحكم الأردني للضفة الغربية؛ مداخل اجتماعية وطبقية لفهم تلك الحقبة؛ إعادة تعريف العمل السياسي كمفتاح لفهم الهوية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

1. العلاقة بين فلسطين والأردن، تقاطع هويتين

يركز يزيد صايغ[13] على العلاقة بين الأردن وفلسطين كعلاقة بين بلدين، على الرغم من تأكيده أن دراسته تهدف إلى فهم علاقة الأردن بالفلسطينيين كشأن أردني داخلي. والتركيز على تحليل العلاقة بين بلدين أمر غير كافٍ لأنه سيخفي الصورة التفصيلية للحياة اليومية بتفاعلاتها من خلال صورة كلية تحجب التباينات والتفاعلات بين مكونات الجانبين. من جهة أُخرى، هناك أدبيات[14] تُدخِل الفلسطينيين في السياق الأردني وتجعلهم جزءاً منه، وأُخرى[15] تحاول فهم تأثير مشاركتهم في السياسة الأردنية، وموقع فلسطين منها، وثالثة[16] تسعى لفحص مسألتي وجود فلسطين عبر نفي صفتها الأردنية، ومساعي «أردنة» القضية الفلسطينية، في سياق العلاقة بين الأردن وفلسطين، ورابعة[17] تتناول التفاعل بين فلسطين والأردن عبر الاقتصاد والحدود والتشكل الطبقي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وفي حين يبحث عصام سخنيني[18] في العلاقات المركَّبة بين الحكم الأردني وتبلور الهوية الفلسطينية، التي ساعدت عليها الأوضاع المستجدة اجتماعياً وسياسياً وأمنياً وعسكرياً، ينفي وهيب الشاعر[19] وجود هوية وطنية أردنية جوهرانية قبل الحقبة الاستعمارية، ويؤكد أن تبلورها إنما كان نتيجة تفاعل الهويتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية في فلسطين والأردن، أو التفاعل مع الدول المجاورة وأهمها فلسطين.[20] وأكثر من ذلك، يذهب جوزيف مسعد[21] إلى اعتبار الهوية الأردنية، كغيرها من الهويات خارج المركز الاستعماري الغربي، نتيجة التقسيمات الاستعمارية الخالصة.[22]

صحيح أن مفردة فلسطين قد طُمست إلى حد ما بعد توحيد أو ضم الضفتين، وأن هذا الطمس قاد شاباً من حركة القوميين العرب، يدعى غازي الخليلي، إلى التعريف عن نفسه في دمشق في مطلع الستينيات بقوله: أنا أردني من نابلس،[23] لكن مقاربة طمس الهوية لا تُظهر الجزء الآخر من الصورة الذي تلخّصه تساؤلات عن موقف مَن تتم محاولة طمس هويتهم، وإمكان خضوعهم أو مقاومتهم لذلك،

Digitized by Birzeit University Library

وعلاقة ما سبق بالسياق التاريخي.

تحضر مفردة فلسطين ومفهومها في مذكرات علي الخليلي،[24] شقيق غازي الخليلي، بصفتها مفتاحاً للوعي المستجد بالعالم: وعي بالفقد والحرمان من البلد وخيراته، ووعي بالانقسام الاجتماعي بين ابن البلد (المقيم) واللاجئ أو المهاجر، ووعي بالخصوصية: فلسطين في مقابل العالم. ومن هنا، تبدو صورة العالم لدى الخليلي في هذه المرحلة الطفلية من حياته منقسمة إلى قسمين: فلسطين بمعاناتها وهمومها، في مقابل باقي العالم. وقد كانت تجاربه من الاستماع السري إلى إذاعة صوت العرب المصرية، ذات التوجهات القومية الناصرية، على الرغم من تحذيرات الأهل بسبب الحظر الحكومي المفروض على الاستماع إليها؛ إلى تجربة اعتقاله وهو في الرابعة عشرة من عمره تقريباً، ولمدة يوم واحد بعد اختراقه نظام حظر التجوال الذي فرضته السلطات الأردنية، بينما كان ذاهباً للاطمئنان على شقيقيه العاملين في فرن[25] العائلة .... تجارب مهمة في إدراك هويته الفلسطينية المختلفة في ظل الواقع العربي المضطرب.[26]

في السياق ذاته، لم تكن هوية الخليلي الثقافية، بصفته فلسطينياً، ثابتة أو متحجرة. فبين السابعة عشرة والثامنة عشرة من عمره تتضح لديه الأبعاد العربية والإسلامية والأممية المتقاطعة مع هويته الفلسطينية التي كان يزداد حضورها وتبلورها لديه. ويعكس ما سبق، نوعاً من التعدد في الهوية الثقافية لعلي الخليلي طفلاً وفتىً في معمعان الاضطراب العربي سياسياً وحزبياً وفكرياً، وهو اضطراب حميد يعكس تنوع وتلون وتباين العوامل المؤثرة في تبلور الهوية الوطنية والثقافية، بالمعنى الأشمل، في أوضاع ما بعد النكبة في الجزء غير المحتل بعد من فلسطين.

2. تفاعل الناس مع الحكم الأردني للضفة الغربية

يصف سميح حمودة[27] حراكاً سياسياً عاماً في الضفة الغربية مناهضاً لسياسات الحكومة الأردنية الداخلية والخارجية. ويعتمد في ذلك على مصادر ثانوية رسمية من دون الرجوع إلى مصادر أولية تعبّر عن الناس العاديين بمختلف فئاتهم،

Digitized by Birzeit University Library

وهو ما يحول دون سماع صوتهم من خلال هذه النوعية من الأعمال.[28] وفي سياق مشابه، يتناول كلينتون بايلي[29] (Clinton Baily) حالة عدم الثقة بين الفلسطينيين والحكم الأردني للضفة الغربية، كما يشير موشيه شيمش[30] (Moshe Shemesh) إلى التحولات في علاقة الضفة الغربية بالحكم الأردني عقب مجزرة السموع في سنة 1966 تحديداً.

في هذا السياق، يروي يوسف الحاج محمد في مذكراته قصة شهدها بنفسه سنة 1957 وهو في الحادية عشرة من عمره، فحواها اقتحام قوات الأمن الأردني بقيادة ضابط فلسطيني قريته جالود، التي تتبع مدينة نابلس، بحثاً عن معارض سياسي مطلوب لها. وحين فشلت مهمة القوة واقتنعت بعدم وجود المطلوب في القرية، قام أهالي القرية بإعداد الطعام لعناصر القوة قبل انصرافها.[31] ولعل هذا المشهد، على بساطته، يعكس تعقيد العلاقة بين الأهالي وسلطة الحكم المستجد وعدم إمكان تصنيفها ببساطة ضمن علاقة واحدة وثابتة. وتتكرر في مذكرات الحاج محمد ومذكرات غازي الخليلي[32] مشاهد تعكس تذبذب العلاقة بين الأهالي وسلطة الحكم الجديدة صعوداً وهبوطاً، قمعاً أو اكتفاءً بالمراقبة، تبعاً لاختلاف الأوضاع السياسية محلياً وعربياً.

بالنسبة إلى الحاج محمد[33] يختلط الخاص بالعام، اختلاط مشاهد الحياة في قريته جالود والقرية المجاورة قريوت ونابلس، وصولاً إلى عمّان، حيث احتجزته الاستخبارات الأردنية خلال مشاركته في تظاهرة داخل حرم الجامعة الأردنية التي كان يدرس فيها عقب مجزرة السموع. وباستثناء ذلك، فإنه يحاول تقديم صورة عامة عن إدراك الناس لواقع الحكم الأردني وتعاملهم معه على نحو مغاير لما تعاملوا به، مثلاً، مع حركتهم الوطنية الفلسطينية. وفي المقابل، يروي الحاج محمد اهتمام عائلته وقريته والقرى المجاورة بإنجاح مرشح للبرلمان من قرية تلفيت المجاورة هو عبد القادر الصالح، الذي شغل لاحقاً عدة وزارات منها وزارة الدفاع. ومن المواقف المشابهة، احتفاء معارف الحاج محمد بمناسبة حضرها على شرف زيارة ملك الأردن الراحل حسين بن طلال إلى نابلس، ونوال

Digitized by Birzeit University Library

فرصة مصافحته. وفي حادثة أُخرى، يصف الكاتب جندياً من قريته قضى بانفجار لغم على الحدود الأردنية- السورية بـ «الشهيد»، على الرغم من تأكيده فظاظة تعامله مع مَن يقع بين يديه من معتقلين.

لا تعكس المواقف المذكورة نفاقاً اجتماعياً أو اضطراباً في الرؤيا، بقدر ما تعكس تعقيد صورة حياة الفلاح الفلسطيني واضطراره إلى الجمع بين المتناقضات في سبيل مواجهة شظف العيش الذي يعبّر عنه الحاج محمد بما يشابه «عصر الإنسان الأول». وهي مواجهة ربما يقبل المرء في سبيلها التخلي عن بيئته ومسقط رأسه في أوضاع مؤاتية كالتي تحمست فيها والدة الحاج محمد للنزوح إلى عمّان، عقب نكسة حزيران/ يونيو 1967.

من جهة أُخرى، يقدم الحاج محمد ما يمكن أن نسميه رؤية الإسلام السياسي الاسترجاعية لبعض الأحداث والمواقف، إذ يحاكمها بناء على الإطار الناظم لتفكير الاتجاه الإسلامي الذي انتمى إليه منذ تسعينيات القرن الماضي (حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين)، وهنا لا نجد صوت الحاج محمد أو بيئته المباشرة فيما يتعلق بالأحداث والمواقف المذكورة، وإنما صوت أيديولوجي يحاكم الأمور بأثر رجعي بناء على مرجعية سياسية وأيديولوجية.

شكّلت السنوات 1953– 1957، فترة نشاط سياسي معارض أخذ بعداً جماهيرياً في مدن الضفة الغربية، لعدة أسباب منها الاحتجاج على الاعتداءات الإسرائيلية على مواقع متعددة وفي فترات متفاوتة، وعلى تزوير الانتخابات البرلمانية لمصلحة مرشحي النظام، وعلى نية الحكم الأردني الانضمام إلى حلف بغداد الاستعماري، وقد كانت هذه الأحداث بالنسبة إلى فتىً كغازي الخليلي قاعدة لتفتح الوعي الهوياتي والسياسي، ومقدمة للنشاط السياسي الفعلي لاحقاً.[34]

في هذا السياق، تبرز مسألة مهمة في مذكرات كل من غازي الخليلي وحسني الخفش هي قضية الالتحاق بالحرس الوطني الذي أسسه الأردنيون. إذ التحق الخليلي[35] وزملاء له بهذا الحرس على الرغم من مشاركتهم قبلها وبعدها في تظاهرات مناوئة للحكم الأردني وسياساته، ولا سيما بعد العدوان الثلاثي على

Digitized by Birzeit University Library

مصر، وتكرار الاعتداءات الصهيونية كأحداث كفر قاسم وقلقيلية سنة 1956. ونجد صورة قريبة في مذكرات الخفّش، فعلى الرغم من الملاحقات المستمرة للحركة العمالية وصولاً إلى إغلاق جميع فروع جمعية العمال العربية الفلسطينية، فإن الجمعية شجعت العمال على الانضمام إلى الحرس الوطني الذي أنشأه الأردن.[36]

قد يظهر الحرص على الالتحاق بالحرس الوطني وأحداث أُخرى، كالاحتفاء الهائل بالملك حسين لدى زيارته نابلس سنة 1956، عقب رفضه الانضمام إلى حلف بغداد وتعريبه الجيش وإلغائه المعاهدة البريطانية، والذي تمثل في استقبال الجماهير الحاشدة له وحملها سيارته، حقيقة الخلاف مع الحكم الأردني كونه خلافاً على البرامج والأولويات وليس خلافاً على وجوده وهويته. بمعنى أن الفلسطينيين، بهويتهم الوطنية الناشئة والهشة إلى حدّ ما، كانوا مرنين في تقبّل الانضواء ضمن نظام حكم بلد عربي مجاور، بشرط أن يكون ذا برنامج تحرري معادٍ للاستعمار، يراعي تطلعاتهم الوطنية التحررية. وربما تعكس هذه التوجهات أيضاً براغماتية سياسية، بمعنى معارضة الحكم الأردني، وفي الوقت عينه تقبّل بعض برامجه وخطواته والسعي للاستفادة منها.

تبرز في مذكرات علي الخليلي[37] ذكرى طفولية من بدايات الحكم الأردني في نابلس، محورها المشنقة التي علقها الأردنيون لأحد «الجواسيس»، إذ تدلت جثته من الحبل الذي شُنق به مدة يوم كامل في وسط نابلس، ولا تتيح مذكرات الخليلي فكرة عن التهمة التي أُدين بموجبها هذا الشخص. وفي موضع آخر،[38] ينقل الخليلي حواراً بين والده وركاب حافلة كانت تقلهم إلى مدينة طول كرم فحواه مسببات التوتر السياسي ونتائجه، والحنين إلى البطولات الفلسطينية الغابرة كمعركة بلعا في إبّان الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936 وغيرها، واسترجاع الخيبات المرافقة لفترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

في شهادة أُخرى، يظهر إبراهيم صنوبر[39] صورة لانتقال السيطرة الإدارية في نابلس بالتدريج من سلطات الانتداب البريطاني إلى الإدارة العراقية الموقتة، التي عينته مديراً للمعارف في فلسطين، قبل أن يستتب الأمر للحكم الأردني العسكري

Digitized by Birzeit University Library

ثم المدني. وقوام هذه الصورة لديه هي الشعور بأن نابلس أو ما تبقى من فلسطين غربي نهر الأردن أصبح تابعاً للأردن، على الرغم من أن الجيش العراقي هو الذي كان على الأرض أولاً في نابلس ومدن أُخرى مجاورة قبل انتقال السيطرة الإدارية والعسكرية إلى الأردن. ومع أن صنوبر أصبح وكيلاً لوزارة المعارف وعضواً في مجلس الأعيان، إلاّ إنه لم يعتبر نفسه من أصدقاء الحكومة الذين جيء بهم إلى مجلس الأعيان بعد استقالة أعضائه، وهو أحدهم.

أمّا ريموندا الطويل وزوجها، فقد وصلا إلى نابلس في اليوم الذي شهد الانقلاب العسكري/ الثورة على الحكم الملكي الهاشمي في العراق وتحول النظام فيه إلى الحكم الجمهوري، في 14 تموز/ يوليو 1958. ومن بين أمور أُخرى، تصف الطويل[40] مشهد التظاهرات التي صادفتها في اليوم الأول لوصولها إلى مدينة نابلس، دعماً لحركة الجيش في العراق وانتقاداً للحكم الأردني، حليف النظام البائد في العراق. ولم تكن هذه الحادثة البارزة الوحيدة التي أتت عليها الطويل في وصف علاقة نابلس وأهاليها بالحكم الأردني، فالحادثة البارزة الثانية هي التظاهرات التي أعقبت الاعتداء الصهيوني على قرية السموع، وما تلاها من قمع أمني أردني للمحتجين والمتظاهرين خلّف شهداء وجرحى ومعتقلين وحظراً للتجوال استمر أسابيع.

بين الحدثين المذكورين، تتناول الطويل تجربتها كشابة حديثة الزواج قادمة إلى نابلس من مدينة إربد الأردنية، التي عاشت فيها حيث كان يعمل زوجها، وذلك بعد مغادرتها عكا عبر بوابة مندلباوم وتخليها عن الجنسية الإسرائيلية. وهي التجربة التي أثرت فيها السمة المحافظة العامة لمدينة نابلس، ولا سيما عندما تقارنها الطويل بأجواء الانفتاح والتعايش والاحترام المتبادل بين العرب واليهود في مدرستها في عكا. ولم تكن المحافظة الاجتماعية، التي لا تختلف كثيراً عن تلك السائدة في مدينة إربد الأردنية كما تقول، المشكلة الوحيدة التي عرقلت أو أخرت انخراط الطويل في الحياة العامة، ثقافياً وسياسياً، إذ إن السلطات الأردنية كانت تتدخل في كل كبيرة وصغيرة كما تقول، فحتى ترخيص بلدية نابلس لحفل موسيقي

Digitized by Birzeit University Library

حاولت الاستخبارات الأردنية منعه.

وتشير الطويل إلى نقطة مهمة فحواها السمات العامة للحكم الأردني في التعامل مع الجيل الصاعد بصورة خاصة، من دون تفريق بين أردني أو فلسطيني، وعبر أدوات أمنية كان عمودها الفقري حرس البادية، المعروف بولائه المطلق للنظام وما يقتضيه ذلك الولاء من صرامة في تطبيق السياسيات على الأرض. ولذا، تعكس مذكرات الطويل، في شقها النابلسي، ما بين النكبة والنكسة على الأقل، حالة من تبلور الهوية بين التأكيد المستمر على فلسطينيتها، وإصرار الفلسطينيين على الاستقلال وتوجههم نحو التطور والتحرر، وفي الوقت نفسه حنيناً إلى التعايش والاحترام المتبادل مع الزملاء اليهود في مدرستها في عكا، بحسب وصفها.

3. مداخل اجتماعية وطبقية لفهم الحقبة التاريخية

أدت نكبة فلسطين في سنة 1948 إلى انعكاس في مسار العلاقة الاقتصادية بين الضفتين الغربية والشرقية، بعد أن شهدت حقبة ما قبل النكبة اعتماداً اقتصادياً كبيراً للضفة الشرقية وقواها العاملة على الاقتصاد الفلسطيني.[41] وقد جرى هذا أساساً بسبب تركيز النشاط الصناعي والدعم الحكومي له في الضفة الشرقية ضمن سياسة تمييز إقليمي.[42] وبالتزامن مع تنامي الاتجاهات الحزبية القومية والأيديولوجية، أصبح من الصعب توصيف الأحزاب والقوى السياسية طبقياً، وذلك لاختلاط المناحي الطبقية والأيديولوجية والسياسية، وعدم وضوح الشعارات والمبادئ الاجتماعية الاقتصادية لمعظم القوى الناشئة.[43]

ربما لا يوجد مثال أهم لفهم الحقبة المدروسة من مدخل اجتماعي طبقي، انطلاقاً من منطقة نابلس، في سياق السيَر الذاتية والمذكرات من مذكرات النقابي حسني الخفش التي تتناول، في قسم كبير منها، هذه المرحلة.[44] ففي هذه الفترة تحوّل العمل النقابي البحت إلى عمل سياسي كفاحي مباشر إلى حد كبير، مع مقدمات لذلك تعود إلى الفترة التي تلت صدور قرار التقسيم وسبقت أحداث النكبة، عندما أصبح الخفش، وهو ناشط عمالي نقابي أساساً، أمين سر اللجنة

Digitized by Birzeit University Library

القومية للواء نابلس ومسؤول الدفاع المدني والأمن فيها. وقد جاء ذلك بعد صراع مع اللجنة القومية القديمة التي قادها البورجوازيون المحتكرون للقوت والوقود، بحسب تعبيره، وتدخّل جيش الإنقاذ لمصلحتهم أولاً، ثم انحيازه لاحقاً إلى فئة العمال، جمعية العمال العربية تحديداً، ومطالبهم.

بعد النكبة، تحوّل همّ جمعية العمال العربية الفلسطينية ومجلس النقابات في نابلس، إلى الحفاظ على وجودهما ومنع حلهما من السلطات العراقية فالأردنية، إضافة إلى رفض عمل الفلاحين والعمال بالسخرة في نشاطات مدنية وعسكرية لمصلحة الجيش الأردني بقيادته البريطانية. وقد استمرت نشاطات الحركة العمالية الفلسطينية وتصاعدت وأصبحت نابلس مقراً موقتاً لها بعد حيفا. كما استمر هذا النضال العمالي عبر اتحاد عمال الأردن، ثم من خلال الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي تأسس في القاهرة وكان من أهدافه «إبراز الشخصية الفلسطينية».[45]

عقب تأسيس هذا الاتحاد، توسّعت نشاطات الخفش إلى اتحاد العمال العرب واتخذه وسيلة للدعاية للقضية الفلسطينية والتشديد على الشخصية الفلسطينية المستقلة، ولا سيما خلال جولاته الخارجية إلى الاتحاد السوفياتي والصين. وتنامت فروع الاتحاد العام لعمال فلسطين فشملت مصر وغزة ولبنان وألمانيا الغربية والعراق والكويت، وبقي الاتحاد يعمل بعض الوقت ضمن اتحاد العمال العرب قبل أن يستقل عنه، مع الحفاظ على هوية عربية وإطار عالمي لعمال فلسطين لا يتعارضان مع التركيز على شخصيتهم وهويتهم الفلسطينية، ودورهم الحيوي في تمثيل فلسطين والفلسطينيين، الأمر الذي استمر لاحقاً عبر انضمام الاتحاد إلى منظمة التحرير الفلسطينية حديثة الولادة، وتمثيله في مجلسها الوطني، وامتداد نشاطه عبر مؤسساتها إلى دول جديدة.

تظهر مذكرات الشقيقين الخليلي[46] مظاهر متعددة للقضية الطبقية وتأثيرها في تكوين الهوية لدى طفلين شقيقين في هذه المرحلة. ولد الشقيقان في عائلة كثيرة الأبناء والبنات لوالد محدود، أو بحسب تصنيفه متوسط، الدخل. وتورد مذكراتهما ملامح من معاناتهما وبقية الأسرة جرّاء الفقر وضيق ذات اليد والتنافس

Digitized by Birzeit University Library

على الموارد المحدودة للأسرة، ولا سيما في السنوات التي تلت النكبة مباشرة، وهو ما قاد بعد ذلك أكبر شقيقين لهما إلى السفر للعمل في الكويت مساهمة في تحسين دخل الأسرة، وسعياً من كليهما للزواج وتأسيس أسرة خاصة.

ولعل الأمر اللافت في حالة والدهما، فتح الله الخليلي، أنه من أبناء المدينة وليس لاجئاً، لكنه فقير، وإن صنّف نفسه متوسط الدخل، يملك عملاً خاصاً، لكن دخل هذا العمل لا يكفي لمتطلبات الأسرة المتزايدة. وتعكس هذه المحددات تركيب بنية الهوية وتركيب إدراكها، فهذه الأسرة تتقاطع مع مدينة نابلس مكانياً، ومع فقرائها اجتماعياً، ومع اللاجئين اقتصادياً، إلى الدرجة التي لام بها الخليلي الأب نفسه ذات مرة كونه لم يسجل أسرته مع اللاجئين عندما تم إحصاؤهم أول مرة. ولعل من مظاهر التقاطع مع حالة اللاجئين وأوضاعهم، حرص الوالد على تعليم أبنائه، وهو حرص كان يشوبه السخط أحياناً، فيلقي بكتبهم ودفاترهم وحقائبهم، أو بالأحرى أكياس كتبهم، في تنّوره مبدياً رغبته في بقائهم إلى جانبه لتطوير عمله ومساعدته فيه لمصلحة الأسرة. ولعل في هذا كله ما يشي بصراع على الزمن والأولويات، فالتعليم استثمار على المدى البعيد والعمل مع الوالد استثمار في القريب والملموس.

لقد أثر البعد الطبقي في الشقيقين الخليلي بصورة مباشرة ظهرت في مذكراتهما، إذ تكرر في نصيّهما ذكر مظاهر التعيير بالفقر من زملاء المدرسة أحياناً والمدرّسين، الذين كان بعضهم يبدي اشمئزازاً من الفقراء وأوضاعهم ويستكثر عليهم حتى تحصيل الدرجات الدراسية الجيدة.

على عكس هذه الصورة التي يقدمها نصّا الأخوين الخليلي، يمكن الحصول على مقابل طبقي وجندري إلى حد ما في مذكرات إلهام أبو غزالة.[47] ففي مقابل فتيين من نابلس ومن عائلة متوسطة الحال، همها تأمين قوتها ومتطلباتها الأساسية، هناك فتاة من عائلة ميسورة الحال همها تنمية مواهب أطفالها وتأمين مستقبلهم عبر التعليم والتثقيف المستمرين. وعلى الرغم من أن الشقيقين الخليلي يصفان تفتح وعيهما الثقافي والسياسي في الفترة ذاتها التي تشير إليها أبو غزالة تقريباً،

Digitized by Birzeit University Library

فإن هناك فوارق في هذا السياق. وبالإضافة إلى اختلاف توجهات وخلفيات ومدى أو شكل تشجيع الأهل، هناك فرق كبير بين من يضطر إلى استعارة الكتب والمجلات من متاجر بيع الكتب في مقابل مصروفه الزهيد، أو يحصل على كتب وصحف ومجلات ممزقة بين الأوراق التي يشتريها والده لإذكاء نار تنوره، وبين مَن يحصل على الكتب الجديدة أو حتى المستعملة بتشجيع ودعم مادي ومعنوي من الأهل.

هناك نقطة لافتة، ربما تعاكس كثيراً من التصورات السائدة عن تعليم الفلسطينيين بعد النكبة، فمذكرات أبو غزالة تظهر إصرار الأهل على تعليم الأبناء تعليماً مدرسياً وجامعياً يؤمّن مستقبلهم بعد ضياع الأملاك في يافا، فالأمر لم يقتصر على اللاجئين المعدمين مادياً، أو فقراء المدينة، بل يبدو أنه أصبح ظاهرة عامة. من جهة أُخرى، حظيت إلهام أبو غزالة وشقيقاتها بتعليم لم يُتَحَ لشقيقات غازي وعلي الخليلي ربما نتيجة اختلاف الوضع المادي للأهل وتوجهاتهم بشأن تعليم الفتيات وأدوارهن الاجتماعية المتوقعة حاضراً ومستقبلاً.

يشترك الطرفان، الشقيقيان الخليلي وأبو غزالة، في توجه أساسي نحو اللاجئين أو المهجّرين،[48] وهو اعتبار وجودهم في المدينة وجوداً موقتاً مثيراً للشفقة والتعاطف، وخصوصاً في بدايته وقبل أن يتحول وجودهم إلى مشهد أساسي من مشاهد الحياة في المدينة، بعد تأسيس مخيمات اللاجئين. في وعي أبو غزالة الطفلة كان هذا الوجود مهدّداً لاستمرار حياتها «الطبيعية» ولا سيما فيما يتعلق بالخروج من البيت والذهاب إلى المدرسة، وخصوصاً بعد أن تعطلت الدراسة في المدارس بسبب إيواء اللاجئين فيها وفي أماكن أُخرى في بداية لجوئهم إلى نابلس. لكن الأهم أن عائلة أبو غزالة اعتبرت وجود اللاجئين في الشوارع وعلى الأرصفة خطراً يستدعي حظر أو ترشيد خروج الفتيات. إذ أصبح هؤلاء «الأغراب» مصدر الخطر، بعد أن كان الإنكليز، في يافا والقدس، هم من يحملون دمغة الغريب والخطر! وهذا قد يعود إلى بعد جندري، كون التركيز على هذا «الخطر» كان موجهاً إلى الفتيات حصراً.

Digitized by Birzeit University Library

4. إعادة تعريف العمل السياسي كمفتاح لفهم الهوية: تجارب فردية

تتنوع الأدبيات التي تناولت الحقبة المدروسة من حيث تناولها المحور الأساسي للعمل السياسي ضمنها: العائلات الفلسطينية النافذة سياسياً واقتصادياً وتحولات أدوارها وتفاعلاتها مع الحكم الأردني،[49] النخبة السياسية ودورها في الحقبة الأردنية وكونها امتداداً لنخب الحقب السابقة،[50] العمل الحزبي في الضفة الغربية، في الفترة 1950– 1957، كامتداد لأحزاب عربية،[51] ذات صبغة عقائدية قوامها فكرة تحرير فلسطين،[52] انخراط فلسطينيي الضفة الغربية في العمل السياسي الحزبي لتأكيد هويتهم الفلسطينية في مقابل الهوية الأردنية.[53] لكن النصوص التي تتناولها الدراسة تظهر صوراً جديدةً ومختلفة للعمل السياسي، وإن تقاطعت جزئياً مع هذه المحاور، ولا سيما خلال الفترة عندما تم حظر الأحزاب السياسية بعد سنة 1957، إذ تظهر النصوص المدروسة فاعلية الناس في مقابل السلطة الحاكمة، وكيفية مساهمة الفعل السياسي اليومي في بلورة هوية فلسطينية، فردية وجماعية، متنامية بناء على تجربة وكفاح شخصي ومجتمعي.

وعلى الرغم من أن معظم العمل السياسي الحزبي لم يكن مرحباً به تحت الحكم الأردني، فإن فترة حظر الأحزاب (1957– 1967) يمكن أن تُظهِر مناحٍ متعددة لهذا العمل، من حيث إعادة تعريفه وتبيان حدوده: ما يشمل وما لا يشمل، ومن حيث ظهور فاعلية الأفراد والمجتمع ودخولهم على خطوط العمل السياسي والاجتماعي السري والعلني بصورة مختلفة. كما ظهر في هذه الفترة دور العلاقات التقليدية، كشبكات القرابة والصداقة وعلاقات العمل، في العمل السياسي وتحولها إلى أدوات تخدم تكتيكاتٍ سياسية ونشاطات غيرَ تقليدية، بشكل لا يمكن فصله عن تطور التعليم، والحياة الثقافية، والصحافة، والتعبئة الأيديولوجية السابقة للأحزاب والمتزامنة معها.

يورد إبراهيم صنوبر[54] حادثة قيام الحكومة الأردنية بتعيينه وكيلًا لوزارة المعارف بعد عزل مصطفى الدباغ من هذا المنصب، وعندما سأل عن سبب عزل

Digitized by Birzeit University Library

الدباغ وأُخبِر أن هناك شبهة بكون الأخير شيوعياً، كلّف شخصين بحزم أمتعة الدباغ وترتيب أمور سفره إلى بيروت ومرافقته إلى المطار، مستبقاً بذلك اقتحام الأمن الأردني منزل الدباغ لاعتقاله. وتعكس هذه الحادثة أثر علاقات الصداقة والزمالة في مقابل علاقات المصلحة أو التماهي مع الحكم وأجهزته الإدارية، لكن الأهم أنها تعكس سيولة التصنيفات في ذلك الوقت وعدم حدتها، أو على الأقل عدم قدرة أجهزة الأمن على الانتباه لتوجهات وكيل وزارة مستجد قدم مساعدة لشخص أصبح يُعتبر معارضاً لنظام الحكم.

من ناحية أُخرى، تُظهِر مذكرات فدوى طوقان نشاطاً سياسياً لها من خلال إيواء المطلوب للسلطات الأردنية عبد الرحمن شقير في بيتها مدة أحد عشر يوماً، ومساعدة كمال ناصر خلال اختفائه في القدس ورام الله، على الرغم من أنها لم تكن ذات انتماء أو نشاط سياسي بالمعنى المباشر آنذاك.[55] كما تورد في مذكراتها نشاطات من قبيل التواصل مع الناشطين السياسيين وتوزيع البيانات بصفته مشاركة في فعل النضال السياسي. أمّا إلهام أبو غزالة فقد كانت تساعد إحدى صديقاتها بإيصال الطعام إلى شقيقها الشيوعي المطلوب للسلطات الأردنية خلدون عبد الحق، كما قامت بمساعدة أصدقاء «حزبيين» لها بتوزيع منشورات حزبية.[56] لقد كان هذا النوع من النشاطات، إضافة إلى المشاركة في التظاهرات، يتم كجزء من الحياة اليومية وكسر المألوف والتقاليد في الوقت عينه، والقيام بما هو مغامرة وخرق للمعتاد، وخصوصاً من جانب الفتيات.

وتقدم فدوى طوقان خلال مذكراتها[57] أيضاً صورة صراع بين الخاص والعام أكثر منه بين أي مكونات هوياتية أُخرى، فهي الخارجة حديثاً من قيود المحافظة الاجتماعية والحجاب كما تصف، لم تكن قد تعودت بعد على الانخراط التام في الفعل الجماعي، الذي ظل بالنسبة إليها أمراً متفاوتاً يتراوح بين مد وجزر، ليس من قبيل اللامبالاة أو الانعزال النخبوي، بل نتيجة تنشئة معزولة عن المجتمع إلى حد كبير وخاضعة لمحددات اجتماعية محافظة صارمة، ونتيجة مجتمع مارس القمع المكثف والطويل ضد النساء فترات طويلة، لذلك انحصرت نشاطات طوقان، التي

Digitized by Birzeit University Library

يمكن وصفها بنشاطات سياسية أو حتى ثقافية، في إطار الموقت.

ربما يمكن اعتبار حدث النكبة حدثاً مؤسساً لاستقلالية شخصية طوقان وهويتها الشعرية المنحازة إلى فلسطين وقضيتها، كما أن النكسة علامة أُخرى مهمة على الطريق، لكن الصراع المستمر بين الذاتي الفردي والموضوعي الجماعي بقي قائماً. ويبدو للقارئ أن تحديات المرحلة وتطوراتها السياسية والميدانية وتفاعلها معها وتأثيرها في مكونات هويتها وشخصيتها، كانت تمر عبر عدسات آخرين من أصدقاء وملهمين لها في تعاملها مع الحياة العامة والشأن العام.

أمّا المؤرخ إحسان النمر،[58] وعبر عرض حياته وتجاربه في الحقبة الأردنية، فقد قدم صورة متنوعة لنشاطاته ومساهماته في الحياة اليومية والثقافية محلياً وعلى مستوى البلد (الأردن- الضفة الغربية)، بالإضافة إلى بعض الاتصالات العربية. فنجده في بداية الحقبة معترضاً على اندماج الضفة الغربية بالأردن مطالباً بضمهما أحدهما للآخر ضماً اتحادياً، ثم لاحقاً نجده يوقّع رسائله بعنوان (نابلس- الأردن). وهو بين هذا وذاك يلتقي الحاج أمين الحسيني في بيروت وينصح له الكف عن معارضة الشقيري، ويصبح عضواً في لجنة استشارية للإخوان المسلمين[59] في نابلس.

يواصل النمر خلال هذه الحقبة الكتابة والنشر في الصحف والمجلات المحلية والعربية وتأليف الكتب ومراسلة المسؤولين في بلدية نابلس والحكومة الأردنية وفي دول عربية أُخرى في موضوعات تتراوح بين الاعتراض على نشاط محلي ما، والدعوة إلى استعادة أسماء الألوية بحسب التقسيم الإداري العثماني قبل أن يحولها الانتداب البريطاني إلى أسماء توراتية، والتنبيه إلى انقراض أصناف زراعية، أو ضرورة العناية بالآثار، أو أهمية ترجمة سجلات المحاكم الشرعية والطابو من التركية إلى العربية، أو نصيحة نظام الثورة المستجد في مصر بتشكيل أسطول بحري يحمي حدود البلد. وبالتوازي مع كل هذا نجده مهتماً بقضايا عائلية تخص أملاك عائلته وموارِدها وأوقافها وما يتعلق بها من قضايا ومحاكم، ينجح تارة في ذلك، ويفشل تارة أُخرى.

Digitized by Birzeit University Library

يشكل هذا القسم من مذكرات النمر صورة حية لفلسطيني نابلسي، من عائلة ذات نفوذ سابق، عاصر الحكم الأردني للضفة الغربية وهو بين العقدين الخامس والسابع من عمره، يحاول مقاومة التغيير السياسي والثقافي وتراجع وضع العائلات التقليدية وبروز قوى سياسية واجتماعية أُخرى. وهو يقوم بذلك في ظل حقل سياسي اجتماعي ثقافي رخو ومتحول محلياً وقُطرياً وعربياً وعالمياً، يشارك فيه ويقاومه ويعتزله، يسخط عليه ويرضى عنه في الوقت عينه.

رابعاً: خاتمة

تخلص الدراسة إلى أن نصوص السيَر والمذكرات التي تناولتها أظهرت تنوعاً وتكاملاً في أبعاد، وتعبيرات الهوية الفلسطينية تجاه الحكم الأردني للضفة الغربية (1948– 1967). وينبع التنوع من تباينات طبقية وجندرية وعمرية، وأُخرى تتعلق بالموقعية السياسية– الاجتماعية لكتّاب هذه النصوص. أمّا التكامل، فيظهر من خلال التبلور المتنامي لهوية فلسطينية صاعدة سرعت في تجسّدها وتطورها الهزيمة العربية أمام الكيان الصهيوني الوليد سنة 1948، وصقلتها الاحتكاكات المتتالية مع الحكم الأردني، وغذّتها التيارات المتنامية في فلسطين ومحيطها العربي، التي نشأت أو تعزز حضورها، بتأثير كبير لمحاولة الإجابة عن سؤال فلسطين وهزيمة العرب فيها، وتنوعت بين تيارات قومية ويسارية وإسلامية، وجدت كلها أو معظمها صدىً في النصوص التي تناولتها الدراسة.

وهكذا، تكون هوية الفلسطينيين الصاعدة في تلك الفترة هوية تحررية عروبية إنسانية منفتحة على كل الخيارات والاحتمالات فيما يتعلق بسؤال الخلاص من تبعات الهزيمة، والانطلاق نحو خلق وتثبيت دعائم كيانية فلسطينية معنوية وثقافية أولاً، قبل أن تصبح مادية وسياسية لاحقاً عبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964 وبلورة ميثاقها الوطني سنة 1968.

لا شك في أن السيَر الذاتية والمذكرات تساهم في فهم الهوية الفلسطينية بعيداً عن الأطر النظرية العامة الجاهزة، وذلك من خلال محاولة إيجاد أطر فهم خاصة بها

Digitized by Birzeit University Library

تعتمد على قراءة أدبيات فلسطينية، وعن فلسطين، بين النكبة والنكسة 1948–1967. وعلى تواضع هذه المحاولة واقتصارها على حدود زمنية ومكانية ضيقة نوعاً ما، ومادة محدودة كذلك، إلاّ إنها تشكل نواة تفكير بمشروع أكبر تتقاطع فيه ثلاث أفكار أولية: فكرة الهوية الفلسطينية بعموميتها، والنصوص الذاتية بخصوصيتها، وإطار مفاهيمي أو نظري يمكن العمل على توسيع أفقه ومحاوره عبر التبحر في الأدبيات ذات الصلة وفتحها على ممكنات جديدة.

يمكن تخيل أهمية هذا المشروع إذا أطلقنا المحددات الزمانية والمكانية والنظرية/ المفاهيمية لهذه الدراسة على اتساعها، لتشمل عقوداً طوالاً كتب فيها فلسطينيون وفلسطينيات سيَراً ذاتية ومذكرات عبر امتداد الجغرافيا الفلسطينية الكاملة، والمنافي الفلسطينية العالمية، في نصوص بحاجة ربما إلى التقاط ناظم يجمعها: فكرة فلسطين ومفهومها، بمحدداتها ومتغيراتها عبر الزمان والمكان، انطلاقاً من رؤى ذاتية ونصوصٍ حميمة.

Digitized by Birzeit University Library

المصادر

1 إبراهيم محمود صنوبر (1904– 1995). معلم وتربوي من نابلس. عمل في عدة وظائف في مجال التربية والتعليم ما بين سنتي 1920 و1980، في حقب الانتداب البريطاني والحكم الأردني والاحتلال الإسرائيلي. أصبح في العهد الأردني وكيلاً لوزارة المعارف الأردنية وعضواً في مجلس الأعيان.

2 إحسان نجيب النمر (1905– 1985). كاتب ومؤرخ وسياسي من نابلس. تلقى تعليمه في نابلس ولبنان، وألف نحو خمسين كتاباً. شارك في هبّة البراق سنة 1929 وتعرض للاعتقال، أسس حزب التقدم العربي الفلسطيني سنة 1945.

3 إلهام نايف أبو غزالة، (1939–). أكاديمية وأديبة وناشطة نسوية. من مواليد يافا، استقرت عائلتها في نابلس قبيل النكبة. تحمل شهادة دكتوراه في اللغويات من الولايات المتحدة الأميركية، وعملت في التدريس في جامعة بيرزيت حتى تقاعدها.

4 حسني صالح الخُفَش (1917– 1972). نقابي فلسطيني من قرية مردة التي تتبع محافظة سلفيت حالياً. انتخب أميناً عاماً لنقابات العمال في نابلس سنة 1950. لوحق لنشاطه السياسي تحت الحكم الأردني للضفة الغربية. حُكم غيابياً بالسجن بعد حظر الأحزاب سنة 1957، فانتقل إلى سورية، ثم إلى مصر حيث توفي ودفن فيها. أصبح عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني.

5 ريموندا حوا الطويل (1940–). كاتبة وصحافية من مواليد مدينة عكا، استقر بها الحال في مرحلة من مراحل حياتها في مدينة نابلس.

6 علي فتح الله الخليلي (1953– 2013). أديب وصحافي من نابلس، ألف نحو خمسين كتاباً. تلقى تعليمه في نابلس وبيروت. عمل فترة قصيرة في السعودية وليبيا، ثم في صحيفة «الفجر» الفلسطينية، ساهم في تأسيس الاتحاد الفلسطيني للكتّاب والأدباء ونقابة الصحافيين الفلسطينيين. مع إنشاء السلطة الفلسطينية أصبح وكيلًا مساعداً لوزارة الثقافة حتى تقاعده سنة 2005.

7 غازي فتح الله الخليلي (1940–). كاتب وناشط سياسي من نابلس. تلقى تعليمه في نابلس ودمشق، وعمل مدرساً في نابلس. انتمى شاباً إلى حركة القوميين العرب وأصبح لاحقاً عضواً في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. غادر نابلس سنة 1967، وعاد إلى فلسطين سنة 1994، واستقر في رام الله حيث عمل في وزارة العمل إلى حين تقاعده سنة 2005.

8 فدوى عبد الفتاح طوقان (1917– 2003). شاعرة وكاتبة من نابلس، لُقبت بشاعرة فلسطين. حازت بعض التعليم في مدينة نابلس، ثم أكملت تعليمها على يد شقيقها الشاعر إبراهيم طوقان، كما ثقفت نفسها ذاتياً، نظراً إلى المحاذير الاجتماعية التي كانت تحول دون استكمال تعليم الفتيات آنذاك.

9 يوسف عارف الحاج محمد (1946– 2013). مدرس وناشط نقابي وسياسي من قرية جالود

Digitized by Birzeit University Library

بمحافظة نابلس. تلقى تعليمه في قرية قريوت المجاورة، وفي نابلس وعمّان. عمل مدرساً في السعودية، ثم في نابلس. انضم شاباً إلى حركة «فتح»، ثم إلى حركة الجهاد الإسلامي بعد اتفاق أوسلو، وأصبح من قادتها، واعتقل عدة مرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

10 يوسف عارف الحاج محمد، «من مخزون الذاكرة (1952– 2012)» (غزة، فلسطين: مؤسسة مهجة القدس، 2014)؛ حسني الخفش، «مذكرات حسني صالح الخفّش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية» (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973).

11 إلهام أبو غزالة، «العنقاء أبداً، الخروج من يافا بدءاً» (رام الله: أوغاريت، 2009).

12 Raymonda Hawa Tawil, *My home My Prison* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1979).

13 يزيد يوسف صايغ، «الأردن والفلسطينيون» (لندن: دار رياض الريس، 1987)، ص 9–27، 81.

14 Shaul Mishal, *West Bank/ East Bank: The Palestinians in Jordan*, 1949– 1967 (New Heaven and London: Yale University Press, 1978).

15 Clinton Baily, «The Participation of the Palestinians in the Politics of Jordan,» Ph.D diss. (Columbia University, 1966).

16 Sheila Ryan, and Muhammad Hallaj, *Palestine is, but not in Jordan* (Belmont, Mass.: AAUG Press, 1983).

17 Roger Owen, ed., *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (Carbondale and Edwardsville: Southern Illinois University Press, 1982); Eugene L. Rogan, *Frontiers of State in the late Ottoman Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

18 عصام سخنيني، «ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن، 1948– 1950»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 40 (كانون الأول/ ديسمبر 1974)، ص 56– 83؛ عصام سخنيني، «محاولة أولى في أطروحة: شرق الأردن الفلسطينية»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 49 (أيلول/ سبتمبر 1975)، ص 22–27؛ عصام سخنيني، «محاولة ثانية في أطروحة: شرق الأردن الفلسطينية»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العددان 53/ 54 (نيسان/ أبريل 1976)، ص 226– 239.

19 وهيب الشاعر، «الأردن .. إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

20 Nur Koprulu, «Consolidation of Jordanian National Identity: Rethinking Internal Unrest and External Challenges in Shaping Jordanian Identity and Foreign policy,» Ph.D diss. (Ankara: Middle East Technical University, 2007).

21 Joseph A. Massad, *Colonial Effects: the Making of National Identity in Jordan* (New York: Columbia University Press, 2001).

22 لا أتفق بالضرورة مع رأي مسعد في كون الهوية الأردنية كانت نتاج صناعة استعمارية خالصة، بالمعنى الذي قد يوحي بوجود خطة استعمارية مسبقة من نوع ما لصناعة هوية وطنية معينة لأغراض استعمارية خالصة، كون هذا التوجه ينفي الفاعلية عن المجتمعات المعنية بهذا التوصيف. صحيح

Digitized by Birzeit University Library

أن الوضع الاستعماري، بما يتضمن المخططات الاستعمارية ومواجهتها، قد يسرع ويكثف نمو وتبلور ونضوج هوية وطنية ما، لكنه لن يتمكن بحال من صناعتها بشكل تام بعيداً عن إرادة وفعالية الناس، وهذا ما يتضح في السياق الفلسطيني بشكل أوضح.

23 غازي الخليلي، «من أوراق العمر» (عمّان: دار الشروق، 2011).

24 علي الخليلي، «بيت النار (المكان الأول- القصيدة الأولى)» (عمّان: دار الشروق، 1998)، ص 164– 170.

25 بمعنى مخبز.

26 الخليلي، «بيت النار ...»، مصدر سبق ذكره، ص 176– 180.

27 سميح حمودة، «رام الله في العهد الأردني»، دراسة غير منشورة.

28 سميح حمودة، «اللاجئون الفلسطينيون لمخيم قدورة في رام الله خلال الحقبة الأردنية (1948– 1967)»، مجلة «إضافات»، العددان 36/ 37 (2017)، ص 282– 302.

29 Clinton Baily, «Changing Attitudes toward Jordan in the West Bank,» *Middle East Journal* , vol. 32, no.2 (Spring 1978), pp. 155–166. http://www.jstor.org/stable/4325737.

30 Moshe Shemesh, «The IDF Raid on Samu': The Turning–Point in Jordan's Relations with Israel and the West Bank Palestinians,» *Israel Studies* (2002), vol. 7, pp. 139–167.

31 الحاج محمد، مصدر سبق ذكره، ص 53– 54.

32 الخليلي، «من أوراق العمر»، مصدر سبق ذكره.

33 الحاج محمد، مصدر سبق ذكره، ص 53– 126.

34 الخليلي، «من أوراق العمر»، مصدر سبق ذكره، ص 71– 72.

35 الخليلي، المصدر نفسه، ص 88– 91.

36 الخفش، مصدر سبق ذكره، ص 62.

37 الخليلي، «بيت النار ...»، مصدر سبق ذكره.

38 المصدر نفسه، ص 138– 139.

39 إبراهيم صنوبر وعلي الجرباوي ولبنى عبد الهادي، «تذكرات إبراهيم صنوبر» (بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1992)، ص 31– 39.

40 Tawil, op.cit., pp. 60–88.

41 سمير عبد الله صالح، «سياسة النظام الأردني الاقتصادية تجاه المناطق المحتلة» (القدس: الملتقى الفكري العربي، 1988).

42 هاني حوراني، «التطور الاقتصادي والصناعي في الأردن وأثره على تشكيل الطبقة العاملة (1950– 1957)»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العددان 87/ 88 (1979)، ص 110– 130؛ هاني حوراني، «الظروف الاقتصادية والمعيشية للعمال والشغيلة في الأردن (1950– 1957)»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 91 (1979)، ص 30– 43؛ جميل هلال، «الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948– 1974)» (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1974)؛ عادل

Digitized by Birzeit University Library

سمارة، «اقتصاديات الجوع في الضفة الغربية وقطاع غزة» (د.م.، د.ن، 1979)، ص 4 – 11.

43 إبراهيم أبو كامش، «التركيب الطبقي في الضفة والقطاع، 1948 – 1967» (القدس: مركز الزهراء، 1991)، ص 52– 102، 126– 135.

44 الخفش، مصدر سبق ذكره، ص 55 – 103.

45 المصدر نفسه، ص 69.

46 الخليلي، «من أوراق العمر»، مصدر سبق ذكره؛ الخليلي، «بيت النار ...»، مصدر سبق ذكره.

47 أبو غزالة، مصدر سبق ذكره، ص 91 – 177.

48 ما زال بعض أهالي نابلس يستخدمون مفردة «مهاجرين»، بتسكين الميم والجيم، رديفاً لمفردة «لاجئين».

49 باميلا آن سميث، «فلسطين والفلسطينيون»، ترجمة إلهام بشارة الخوري (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991).

50 حمودة، «اللاجئون الفلسطينيون ...»، مصدر سبق ذكره.

51 أمين عودة مهنا، «تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950– 1957): دراسة مقارنة»، مجلة «مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية»، مجلد 7، عدد 4 (1992)، ص 13– 35.

52 محمد المصالحة، «التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة بين تجربة الخمسينات والتسعينات» (عمّان: دار وائل، 1999)، ص 39 – 45.

53 أمنون كوهين، «الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، 1949 – 1967»، ترجمة خالد حسن (القدس: مطبعة القادسية، 1988)، ص 346 – 350.

54 صنوبر والجرباوي وعبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص 33.

55 فدوى طوقان، «رحلة جبلية رحلة صعبة» (عمّان: دار الشروق، 1985)، ص 142 – 150.

56 أبو غزالة، مصدر سبق ذكره، ص 122.

57 طوقان، مصدر سبق ذكره، ص 137 – 237.

58 إحسان النمر، «مذكرات المؤرخ الأستاذ إحسان النمر» (نابلس: مطبعة الفرج، د. ت)، ص 158– 242.

59 يذكر الشقيقان غازي وعلي الخليلي في مذكراتهما أمراً متقارباً هو محاولة استقطابهما من جانب الجماعة، التي كان لها مقر علني ومرخص في مدينة نابلس، وتحديداً من خلال النشاط الرياضي. لكن يبدو أن أفكار الجماعة لم تجتذبهما، على الرغم من انتمائهما إلى وسط متدين تقليدي ومرتبط بمشايخ إحدى الطرق الصوفية ودراويشها، أو ربما بسبب هذا الانتماء.

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

بالعربية

- أبو غزالة، إلهام. «العنقاء أبداً، الخروج من يافا بدءاً». رام الله: أوغاريت، 2009.
- أبو كامش، إبراهيم. «التركيب الطبقي في الضفة والقطاع، 1948– 1967!». القدس: مركز الزهراء، 1991.
- الحاج محمد، يوسف عارف. «من مخزون الذاكرة (1952– 2012)». غزة، فلسطين: مؤسسة مهجة القدس، 2014.
- حمودة، سميح. «رام الله في العهد الأردني». دراسة غير منشورة.
- ـــــــــــ. «اللاجئون الفلسطينيون لمخيم قدورة في رام الله خلال الحقبة الأردنية (1948– 1967)». مجلة «إضافات»، العددان 36/ 37 (2017)، ص 282– 302.
- حوراني، هاني. «التطور الاقتصادي والصناعي في الأردن وأثره على تشكيل الطبقة العاملة (1957–1950)». مجلة «شؤون فلسطينية»، العددان 87/ 88 (1979)، ص 110– 130.
- ـــــــــــ. «الظروف الاقتصادية والمعيشية للعمال والشغيلة في الأردن (1950– 1957)». مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 91 (1979)، ص 30– 43.
- الخفش، حسني. «مذكرات حسني صالح الخفَش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية». بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.
- الخليلي، علي. «بيت النار (المكان الأول– القصيدة الأولى)». عمّان: دار الشروق، 1998.
- الخليلي، غازي. «من أوراق العمر». عمّان: دار الشروق، 2011.
- سخنيني، عصام. «ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن، 1948– 1950». مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 40 (كانون الأول/ ديسمبر 1974)، ص 56– 83.

Digitized by Birzeit University Library

- ـــــــــــ. «محاولة أولى في أطروحة شرق الأردن الفلسطينية». مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 49 (أيلول/ سبتمبر 1975)، ص 22– 27.
- ـــــــــــ. «محاولة ثانية في أطروحة شرق الأردن الفلسطينية»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العددان 53/ 54 (نيسان/ أبريل 1976)، ص 226– 239.
- سمارة، عادل. «اقتصاديات الجوع في الضفة الغربية وقطاع غزة». د.م.: د.ن، 1979.
- سميث، باميلا آن. «فلسطين والفلسطينيون». ترجمة إلهام بشارة الخوري. دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991.
- الشاعر، وهيب. «الأردن .. إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- صالح، سمير عبد الله. «سياسة النظام الأردني الاقتصادية تجاه المناطق المحتلة». القدس: الملتقى الفكري العربي، 1988.
- صايغ، يزيد يوسف. «الأردن والفلسطينيون». لندن: دار رياض الريس، 1987.
- صنوبر، إبراهيم وعلي الجرباوي ولبنى عبد الهادي. «تذكّرات إبراهيم صنوبر». بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1992.
- طوقان، فدوى. «رحلة جبلية رحلة صعبة». عمّان: دار الشروق، 1985.
- كوهين، أمنون. «الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، 1949– 1967»، ترجمة خالد حسن. القدس: مطبعة القادسية، 1988.
- المصالحة، محمد. «التجربة الحزبية السياسية في الأردن دراسة تحليلية مقارنة بين تجربة الخمسينات والتسعينات» (عمّان: دار وائل، 1999)، ص 39– 45.
- مهنا، أمين عودة. «تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950– 1957): دراسة مقارنة»، مجلة «مؤتة للبحوث والدراسات– سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية»، مجلد 7، عدد 4 (1992)، ص 13– 35.
- النمر، إحسان. «مذكرات المؤرخ الأستاذ إحسان النمر». نابلس: مطبعة الفرج، د. ت.
- هلال، جميل. «الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948– 1974)». بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1974.

Digitized by Birzeit University Library

- Baily, Clinton. «The Participation of the Palestinians in the Politics of Jordan». Ph.D diss. Columbia University, 1966.
- ———. «Changing Attitudes toward Jordan in the West Bank,» *Middle East Journal*, vol. 32, no.2 (Spring 1978), pp. 155–166. http://www.jstor.org/stable/4325737.
- Hawa Tawil, Raymonda. *My home My Prison*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1979.
- Koprulu, Nur. «Consolidation of Jordanian National Identity: Rethinking Internal Unrest and External Challenges in Shaping Jordanian Identity and Foreign policy,» Ph.D diss. Ankara: Middle East Technical University, 2007.
- Massad, Joseph A. *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*. New York: Columbia University Press, 2001.
- Mishal, Shaul. *West Bank/East Bank: The Palestinians in Jordan*, 1949–1967. New Heaven and London: Yale University Press, 1978.
- Owen, Roger. ed. *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Carbondale and Edwardsville: Southern Illinois University Press, 1982.
- Rogan, Eugene L. *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Ryan, Sheila and Muhammad Hallaj. «Palestine is, but not in Jordan» (Information Paper). Belmont, Mass.: AAUG Press, 1983.
- Shemesh, Moshe. «The IDF Raid on Samu': The Turning–Point in Jordan's Relations with Israel and the West Bank Palestinians,» *Israel Studies* (2002) vol. 7, pp. 139–167.

Digitized by Birzeit University Library

صور الفاعلية في الكتب المدرسية الفلسطينية

أسماء الشرباتي

تسعى هذه الورقة لفهم كيفية استخدام الصور في المناهج الفلسطينية الصادرة في سنة 2017، والمتعلقة بمجال العلوم الإنسانية،[1] وتحليلها من خلال تتبع الكيفية التي يتم فيها تمثيل صورة الفلسطيني وشكل العلاقة مع دولة الاستعمار الاستيطاني–إسرائيل. وتعتمد الورقة على مقاربتَي الثقافة البصرية وتحليل النص متعدد الوسائط بتوجهاتهما القائمة على تحليل الخطاب. وتكمن أهميتها في تركيزها على بُعد قلما التُفت إليه على صعيد الكتب المدرسية الفلسطينية، وهو تحليل الخطاب الكامن في الصورة، إذ تركِّز على كيفية تمثيل الفلسطيني بصرياً وتتوقع شكلاً لتفاعل الطالب معه وفق أدوات التحليل المرصودة. كما تقوم بدراسة الفاعلية الفلسطينية وشكل تمثيل الاحتلال الصهيوني بصرياً، كذلك، بهدف فهم الأدوات التي تعتمدها السلطة الفلسطينية للتحكم في علاقات القوة في محاولة لإعادة إنتاج ذاتها من خلال الجهاز التعليمي.

المقدمة

لا شك في أننا نعيش عصراً أصبح فيه استخدام الصور في الكتب والإعلانات والمطبوعات يضاهي النص في أهميته، وأحياناً يسبقه. فما كان يصل إلى الناس من خلال نصوص في الإعلان والجريدة والصحافة الإلكترونية والمجلات الأكاديمية، أصبح يصل إليهم الآن من خلال صورة منشورة وإعلانات ملونة لافتة، ووسائل لا حصر لها تتضافر فيها الصورة مع مكونات أُخرى للتأثير ولفت النظر.

وبعد الانتشار الكبير للصورة وشيوع استخدامها في التكنولوجيا الحديثة

Digitized by Birzeit University Library

وتقنيات طباعة الكتب ومجال الإعلام كناقل للمعلومة ومكمل للنص، بل كبديل منه في كثير من الأحيان، لم يعد كافياً التركيز على تحليل النص والخطاب المتعلق به من دون الوقوف عند الصورة والبحث عن أدوات تحليلية تتلاءم وحجم التطور القائم على استخدامها الحالي.[2] وعلى الرغم من انتشار استخدام الصور مجتمعياً وإعلامياً في السياق الفلسطيني، فإنها على صعيد الدرس الأكاديمي ما زالت في طور النشوء. إذ قلّما يقوم الباحثون العاملون على تحليل المناهج المدرسية بتسليط الضوء على وسائل التواصل البصرية. وإن قام بعض الباحثين بدراسة الصورة وأثرها، فإن دراستهم تبقى في الغالب حبيسة تحليل المحتوى، أو تأخذ المنحى الوصفي. هذا، وتتناول كثير من الدراسات النص المكتوب وتبذل جهوداً متفاوتةً في تحليله، والوقوف على معانيه، ومحاولة رصد البنى الأيديولوجية الكامنة فيه .... من دون الاهتمام بالصور المستخدمة.

ولذا، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الكيفية التي تم فيها استخدام الصورة في الكتب المدرسية الصادرة عن السلطة الفلسطينية المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية كوسيلة للتعبير عن رؤى سياسية وأيديولوجية تتحكم فيها علاقات القوة المسؤولة المنتجة لهذه الكتب.[3] وتتناول هذه الدراسة على وجه التحديد: كتاب «التربية الوطنية والحياتية» لطلاب الصفين الأول والثاني الأساسي، وكتاب «التنشئة الوطنية والاجتماعية» لصفي الثالث والرابع، وكتاب «الدراسات الاجتماعية» لصفي الخامس والسادس، وكتاب «الدراسات الاجتماعية» الذي تم اعتماده ابتداء من سنة 2017. وهي الكتب المخصصة للمرحلة الأساسية (من الصف الأول وحتى الصف السادس) وتُدرَّس في المدارس الفلسطينية الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وذلك لخصوصية هذه الفئة العمرية التي تعتمد على الفهم مستخدمة الصورة بشكل يفوق بقية المراحل الدراسية.

على الصعيد النظري، يؤكد أبل (Michael Apple) ضمن دراساته المتعددة عن علاقة المعرفة بالسلطة أن أحد أبرز أشكال محاولة فهم التعقيدات القائمة في علاقة السلطة بالتعليم إنما يتمُّ من خلال البحث في سياسات المعرفة. فحاول

Digitized by Birzeit University Library

تعديل السؤال المطروح عن «ما هي المعرفة المهمة؟» إلى سؤال مختلف يركز على «معرفة ما هي المعرفة المهمة أو المشروعة؟»[4] إذ إنه ومن العديد من المعارف المنتجة، تستمر في الظهور والوضوح معرفة محدودة وطرق تنظيم وترتيب خاصة لها، يظهرها على أنها معرفة «مشروعة» أو «رسمية» أو تستحق الدراسة. ويختزل أبل المسألة في مقولته: «شئنا أم أبينا فإن حديث المنهاج هو حديث السلطة»[5] أو ما انتصر منها.

في ضوء ذلك، تحاول هذه الورقة الإجابة عن التساؤلات الآتية: كيف تقوم الصورة بتمثيل الفرد والفضاء الفلسطيني، والعلاقة بدولة الاحتلال الإسرائيلي، والفاعلية الفلسطينية؟ ما هي الرسالة التي يسعى معدّو الكتاب المدرسي إلى إيصالها من خلال انتقاء الصورة الموجودة في الكتب المدرسية؟ ما هي الاستراتيجيا المستخدمة في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للتعامل مع النصوص متعددة الوسائط واستخدام الصور والتصاميم في الكتاب المدرسي؟ وهل تم اختيار الصور والتصاميم عشوائياً، أم وفق منهجية محددة تأخذ بعين الاعتبار إمكان قراءة الكتب المدرسية من منظور ثقافة الصورة؟

ولمقاربة هذه الأسئلة، ثمة العديد من الأدوات المنهجية التي تساهم في فهم الكيفية تُقرأ من خلالها الصور في الكتاب المدرسي، والرسالة التي تحملها، والكيفية التي تتشكل من خلالها المعاني.[6] ولذا، تعمد هذه الورقة إلى تحليل الخطاب في الكتب المدرسية وعلاقات القوة باستخدام تحليل النص متعدد الوسائط والثقافة البصرية، بتوجهاتهما القائمة على تحليل الخطاب لدراسة نصوص وصور الكتب المدرسية المتعلقة بالدراسات الإنسانية الاجتماعية للصفوف الأولى، وذلك للوقوف على شكل تمثيل الفلسطيني فيها ومعرفة الفاعلين الاجتماعيين في المشهد الفلسطيني.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، بالإضافة إلى نبذة تاريخية مقتضبة عن تأسيس المناهج الفلسطينية. يناقش القسم الأول المسارات العامة لكيفية استخدام الكتب المدرسية للصور في السياق الفلسطيني. أمّا القسم الثاني، فيتتبع الكيفية التي

Digitized by Birzeit University Library

يسعى فيها الكتاب لبناء علاقة اجتماعية رمزية بين المشاهِد (الطالب)،[7] والعناصر الأُخرى من: أشخاص، وأماكن، وأشياء. ولأهمية الفصل بين هذه المكونات، تم استخدام عبارات «الأشخاص الممثلين في الصورة»، و«الأشياء الممثلة في الصورة»، و«الأماكن الممثلة في الصورة». أمّا القسم الثالث، فيتناول كيفية التفاعل بين هذه العناصر الممثلة في الصورة، مع تركيز خاص على الفاعلية الفلسطينية.

المنهاج الفلسطيني: نبذة تاريخية

منذ سنة 1967، ولقرابة ثلاثة عقود، اعتُمدت في مدارس فلسطين المناهج الأردنية في الضفة الغربية والمناهج المصرية في قطاع غزة، وخضعت في الحالتين لرقابة إسرائيلية مشددة وأُلحقت بما كان يُعرف بـ«الإدارة المدنية.» ومنذ سنة 1990 انطلقت مبادرات تعليمية فلسطينية تسعى، تحضيراً لتأسيس السلطة الفلسطينية، للتفكير في منهاج فلسطيني موحد لأبنائها يتجاوز القيود الإسرائيلية التي فُرضت على ما يتعلّمه الطلبة الفلسطينيون في «المناطق المحتلة» لقرابة ثلاثة عقود. أمّا في سنة 1994 فقد أُسس «مركز تطوير المناهج الفلسطينية» مع تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وفي سنة 1995 تم تكليف الراحل إبراهيم أبو لغد مع فريق عمل من الباحثين والأكاديميين الفلسطينيين لإعداد «الخطة الشاملة» للمنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام.[8] وقام الفريق بدراسة المناهج السابقة وتحليلها وتقييمها بهدف رسم سياسات خاصة بالسياق الفلسطيني «الجديد». وبعدئذ، اعتمدت وزارة التربية والتعليم الخطة المنجزة في سنة 1998 تحت مسمى «خطة المنهاج الفلسطيني الأول»، بعد إقرارها من المجلس التشريعي.[9]

أمّا عملية إصدار المناهج، فقد جاءت على مراحل ابتداء من الفترة 1998–2000 للمرحلة الأولى التي تخصصت بكتب الصفين الأول والسادس الأساسيين، واستمر المركز على هذه الوتيرة حتى أُنجز المنهاج للمراحل كلها في سنة 2007.[10] ومنذئذ، قام مركز المناهج بتغيير الكتب المدرسية، بالكامل، وللمرة الثانية في سنة 2017 محدثاً تعديلات على أسماء الكتب ومحتواها وطريقة

Digitized by Birzeit University Library

إخراجها، ومستدركاً العديد من الأخطاء، استجابةً للانتقادات التي تعرضت لها المناهج من المجتمع المحلي والمؤسسات، ومتحرِّزاً من نوع آخر من النقد، وهو النقد الخارجي المنحاز إلى إسرائيل وكل ما يتعلق بها في المناهج.

فمنذ سنة 2000، سُلطت الأضواء على المناهج الفلسطينية باهتمام كبير على الصعيد العالمي، وتحديداً بعد التقرير الذي صدر عن «مركز مراقبة تأثير السلام» (Center of Monitoring the Impact of peace /CMIP).[11] فقد أشار إلى معلومات تؤكد «غياب إرادة السلطة لإحقاق السلام بين الطرفين والتحريض على نشر الكراهية والعنف تجاه المواطنين الإسرائيليين وإلغاء شرعية الوجود الإسرائيلي.»[12] وقد أثارت تقارير هذا المركز، ومؤسسات وجهات أُخرى، كثيراً من المتاعب لمركز المناهج الفلسطيني، وللسياسة الفلسطينية بصورة عامة، علماً بأن المناهج الإسرائيلية، التي ليس محل نقاشها هذا المقام، هي التي تغصُّ بالمحتوي العنصري تجاه الفلسطينيين.

لقد كان لهذا التقرير صدى واسع على الصعيد السياسي، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. وأصبح المرجع الأساسي لأي تقرير يناقش موضوع المناهج باللغة الإنكليزية، وأصبح مرجعاً للدوائر الرسمية والخطابات الرئاسية. وبنيت العديد من القرارات السياسية على التقرير مع عدم الرجوع إلى الكتب الفلسطينية التي أثارت كل هذا اللغط.[13] كما استندت إليه العديد من قرارات المانحين ومواقفهم تجاه دعم المناهج الفلسطينية. وقد شمل الأمر برلمانيين أوروبيين حاولوا التأثير في حكوماتهم بصورة خاصة، وفي الاتحاد الأوروبي بصورة عامة لاتخاذ موقف من تلك المناهج. كما أصبح مادة تُنتقد في الأمم المتحدة.[14]

في المقابل، ظهرت سجالات أُخرى محلية بشأن المناهج الفلسطينية. وظهر العديد من الخلافات الداخلية والنقد الفلسطيني لما تضمنته. وتعرّض للدراسة والانتقاد من مؤسسات محلية ثقافية ومن بعض الأحزاب السياسية وبعض الباحثين الذين كانوا جزءاً من النظام التعليمي الفلسطيني نفسه.[15] وفي ظل كل هذه

Digitized by Birzeit University Library

التعقيدات، لم تكن مهمة السلطة الفلسطينية سهلة حين أعدت المنهاج الفلسطيني الأول، وخصوصاً قدرتها على تمثيل الهوية الفلسطينية وكتابة التاريخ، في علاقته بالاستعمار الصهيوني، على نحو يستجيب لتطلُّعات الفلسطينيين، بينما يواجه تحدِّي «الالتزام السياسي باتفاقيات أوسلو»، جغرافياً وديموغرافياً وثقافياً.

المنهاج الفلسطيني واستخدامات الصورة فيه

على الصعيد الفلسطيني، لا يوجد دراسات متخصصة بتحليل المكونات البصرية في الكتب المدرسية.[16] فقد بُذلت جهود واضحة في تصميم الكتب المدرسية الفلسطينية لإدخال الصور، وتحويل النصوص المدرسية إلى نصوص متعددة الوسائط. وهذه النصوص غير الكتابية (الصور) تتفاوت في نوعها: فأحياناً تبدو كرتونية مرسومة، وأُخرى فوتوغرافية حقيقية، مع العديد من الخرائط المتعلقة بفلسطين وما يجاورها من دول عربية. وفي كتابي الصفين الأول والثاني الأساسيين تتفوق الصور في وجودها على النصوص إلى حد كبير، إذ تم صوغ التمارين الدراسية التفاعلية معنونة بـ «أتأمل وأناقش»،[17] أو «ألصق صور تدل على الآتي.»[18] وتستمر في اهتمامها بالتعامل مع الصورة بشكل يكافئ النص، ويعتمد عليه، وصولاً إلى الصف السادس والذي مع تبادلية العلاقة فيه بين النص والصورة بشكلها الأولي، تُستخدم أغلبية الأسئلة الواردة في الكتاب كالتالي: «نلاحظ ونتأمل ونستنتج» أو «نقرأ ونتأمل ونستنتج»،[19] وهو تغير جديد في طريقة التعامل مع الصورة، واستخدامها لاستنتاج المعلومة، وجد في المناهج الفلسطينية السابقة (2006–2017). لكن لم يتم الاعتماد عليه كثيراً كأداة لاستنباط المعلومات كما هو الأمر حالياً.

هناك توجهان تم استخدامهما في تصميم الكتب المدرسية في السياق العالمي من حيث شكل الاعتماد على الصورة كمصدر للمعلومات: الأول يعتمد على النص ويضيف الصورة كتزيين جمالي لجعل النص أكثر مقبوليةً؛ وأمّا التوجه الآخر، فيبني الكتاب المدرسي على الصورة بتصميم خاص تضاف إليه النصوص إضافة

Digitized by Birzeit University Library

إلى تشكل الصورة الأساس.[20] وفي الكتب المدرسية الفلسطينية لا يبدو أي هذين التوجهين هو البارز. فهي لا تمثل التوجه الأول، إذ إنها تبني أغلبية تمارين الكتاب ونصوصه على أسئلة متعلقة باستنباط المعلومة من الصورة قبل الإجابة، أو استنتاج المعلومة بصيغتها النهائية. وهي، أيضاً، لا تمثل التوجه الآخر، وإنما تختار المراوحة بين النص والصورة بشكل متكافئ وعلاقة تُعتبر مبدئياً علاقة تكاملية، تتضافر الصور فيها لمساعدة الطالب في استنتاج المعلومة، ثم تذيّل هذه الجهود بأطر صغيرة في نهاية كل مجموعة من التمارين تحمل «الخلاصة لما تم استنتاجه من معلومات.» وفي بعض الكتب، تُختزل هذه الخلاصة، فيبقى استنتاج الطالب للمعلومة من الصورة أساسياً من دون أن يُذيل بتثبيت هذه المعلومة مع التعويل على دور المعلم الفاعل في استكمال ما نقص بالتعاون مع الطلاب وفق ما يمليه «دليل المعلم.»

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أنني لست بصدد تقييم جدوى هذه الطريقة التعليمية أو فاعليتها، وإنما أهدف إلى إيضاح الأهمية التي أولتها الكتب المدرسية الفلسطينية للصور والمساعدات البصرية على نحو يجعل عملية إعادة قراءة هذا الاستخدام ذات أهمية بحثية خاصة.

فلا يبدو أن النص والصورة في الكتب المدرسية الفلسطينية للمستويات الدراسية الستة الأولى يتبعان منهجية خاصة، بقدر ما يغلب على العلاقة بينهما طابع العشوائية والارتجال. فأحياناً تتغلب الصورة في حضورها، وأحياناً يغيب أثرها لضعف جودتها،[21] أو لعدم القدرة على استخدامها بشكل يحقق الهدف من هذا الاستخدام.[22] وبصورة عامة، فإن استخدام الصور في الكتب المدرسية الفلسطينية منخفض الجودة، وألوان الطباعة تعاني إشكاليات الصفاء وضعف الألوان، وهناك إشكال واضح في طريقة استخدام الخرائط، ومدى انسجامها مع النصوص المصاحبة لها، تحتاج هذه وحدها إلى وقفة وتساؤل وبحث خاص عن أسباب هذا الخلل. فعلى الرغم من تسليط الضوء على أهمية الصورة في تصميم الكتاب المدرسي، فإن الأمر لا يبدو كأولوية في الحالة الفلسطينية إذا قورن عدد

Digitized by Birzeit University Library

المصممين، على سبيل المثال، بمؤلفي النص. فكل كتاب مدرسي، تقريباً، يكتبه عشرة مؤلفين، أمّا مهمة التصميم لهذا النص المعتمد في أسئلته وتمارينه على الصور وإسقاطاتها، فيعتمد على مصمم فقط، وأحياناً يكلف هذا المصمم بتصميم عدة كتب في آنٍ واحد.

لا تتبع الكتب في تصميمها منهجية ثابتة لكيفية الإخراج، أو معايير موحدة للشكل العام. فكتب الصف الرابع يختلف شكلها عن كتب الصف الخامس وغيره من الصفوف. فنجد، مثلاً، أن الخرائط الذهنية والمفاهيمية لتلخيص المعلومات تظهر في كتب معينة وتختفي في أُخرى وفق تفضيلات المصممين، وليس وفق توجه معدِّي النص أو المنهجية المتفق عليها.[23] أحياناً ثمة اختلافات ملحوظة بين الفصل الأول والثاني للمستوى الدراسي نفسه، مثل كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي.[24] أمّا كتاب التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الثالث في جزئه الأول، فلم يظهر فيه اسم المصمم وأرفق بدلاً من اسمه مفردة مبهمة «سكاي». وفي ظل غياب منهجية واضحة للتصميم، وخلل في تسلسل الارتباط بين المعلومات وشكل الصفحات،[25] فإننا نجد صعوبة في اعتماد الصفحتين المتقابلتين في الكتاب المدرسي كوحدة قياس، لا يمكن اعتماد الصفحة مفردة كوحدة قياس. وعليه، لا بد من الوقوف على التوجه العام للصور وتتبع المعنى فيها، مع انتقاء صور معينة لا تمثل فقط ذاتها، وإنما تمثل جملة من الصور في شكل استخدامها. هنا، لا بد من الإشارة إلى أهمية تحليل شكل العلاقة الاجتماعية الافتراضية القائمة بين الطالب والفرد الفلسطيني المجسد في الصورة.

تمثيل الفلسطيني بصرياً

يطرح فان ليون قبل البدء بدراسة الصور ضمن الكتب المدرسية أو الجرائد أو الإعلانات سؤالين محوريين لفهم الهدف من استخدامها: الأول، كيف يتم تصوير الناس داخل الصورة وكيف يراهم المشاهد؟ والآخر: ماذا يفعلون؟[26] سيتناول هذا القسم من الورقة السؤال الأول، بينما يتناول القسم التالي السؤال الآخر، إذ ستتم

Digitized by Birzeit University Library

دراسة الفاعلين الاجتماعيين في الكتب المدرسية الفلسطينية وشكل العلاقة الرمزية بين عناصر الصورة والطالب المشاهد لها. عادة ما يتم تمثيل الفاعلين الاجتماعيين في الصور من خلال ثلاثة أبعاد، هي: المسافة المتجسدة في الصورة والتي توحي بالقرب أو البعد؛ وزاوية التصوير وتوحي بتراتبية القوة والخضوع أو التكافؤ؛ وشكل التفاعل من خلال النظر. وفي هذه الأبعاد الثلاثة يجب التأكيد أن العلاقة رمزية تخيلية وليست حقيقية، فالصورة ومستخدمها تجعلنا نرى الناس كأنهم غرباء أو أصدقاء، أعلى منا مكانة أو أقل، متفاعلين معنا أم أنهم كيان مختلف ننظر إليه وندرسه وفق هذه الأبعاد الثلاثة.[27]

أولاً: المسافة الاجتماعية بين الممثلين في الصورة والطالب

في واقع الحياة المعاش، تحدد العلاقة الاجتماعية طبيعة المسافة بين الأفراد، وتجسد شكلاً للعلاقة بينهم. فالمسافة بين الأصدقاء أو الأقارب (المسافة الشخصية) أقصر من المسافة بين الغرباء (المسافة الاجتماعية)، أو الذين تتسم علاقتنا بهم بطابع الرسمية (المسافة الرسمية). وقد تذوب المسافات إلى درجة كبيرة تصل إلى حد الالتصاق في العلاقات التي تفوق مستوى الصداقة في القرب، كعلاقة الأم بطفلها، أو الأزواج (المسافة الحميمية)، فتبدو المسافات كأنها فقاعات غير مرئية متداخلة نسمح لبعض الأشخاص باختراق بعضها ونُبقي الآخرين على حدودها.[28]

في صناعة السينما أيضاً، يقوم المخرج بالتركيز على المسافة بين الممثلين والمشاهدين للتعبير عن شكل العلاقة بينهم في المشهد. فالمسافة تبدو أحياناً قريبة جداً أو قريبة أو متوسطة أو بعيدة. وفي كل مسافة يقرر المخرج إنشاءها بين الطرفين يهدف إلى «اقتراح» علاقة متخيلة معينة بين الممثل والمشاهد، وطول المسافة أو قصرها يحدد هذه العلاقة وطبيعتها فتقترب الكاميرا من الممثل في لحظات التأثر والانفعال بشكل يدفع المشاهد إلى التعاطف معه، وتبتعد في أحيان أُخرى ليبدو المشهد أقل انفعالية. في قرب الكاميرا ترى منه الوجه والكتف، وفي مسافة أبعد تراه حتى منتصف جسده «الخصر»، وفي مرحلة أبعد وأكثر رسمية يبدو ظاهراً

Digitized by Birzeit University Library

كله، ثم تأتي درجات مختلفة من البعد فيظهر وتظهر معه زوايا المنزل وتفصيلات المكان بدرجة ذلك البعد.[29]

أمّا في الكتب المدرسية فتحمل المسافة معنى البعد أو القرب على الصعيد الرمزي.[30] إذ على الرغم من عدم وجود أي علاقة شخصية بين المشاهد (الطالب) وبين مَن هم داخل صور الكتب (العناصر الممثلة) فإن هناك علاقة اجتماعية رمزية يغلفها إحساس بالراحة أو القرب أو الألفة تنشأ بين شخصيات معينة ممثلة وبين المشاهد، ولا تنشأ مع أشخاص آخرين في صور أُخرى. فالصورة التي تلتقط لمجموعة من الأشخاص عن بعد، يبدو الأفراد فيها غرباء عنا ومختلفين، أمّا الصورة التي تلتقط لهم عن قرب ومسافة قليلة يبدون أصدقاءً، أو جزءاً منا نحن وليسوا آخرين.

وفي أثناء السعي لإظهار قضية اللجوء بصورة عامة واللجوء الفلسطيني بصورة خاصة في الكتب المدرسية الفلسطينية، تبرز أغلبية الصور المتعلقة بهذا الموضوع على نحو متشابه. فيتم تصويرهم على شكل جماعات، عددها كبير وملامح وجوه أفرادها غير واضحة. وهذه الصور لا يتم إرفاقها، في أغلبيتها، بتوضيح بشأن المكان الموجودين فيه أو الذي أخرجوا منه. ولا يتم توضيح السياق الزماني أيضاً. ما يظهر فقط أن هذه هي «الحالة الحالية» التي تعايشها هذه المجموعات. وتولّد المسافة الكبيرة بين العناصر الممثلة في الصورة وبين الطالب إحساساً بأن المطلوب أن تحول الأشخاص داخل الصورة إلى «حالات» يتم دراستها أو «مشكلات» يتم تحليلها، وليسوا أفراداً في المجتمع يمثلونه ويشكلون بالنسبة إليه الأب والأخ والجار والرفيق ....

في الصورة رقم (1) يتم إفراد «سؤال للمناقشة» للطالب يبحث فيه القضايا المتعلقة باللاجئين وانتهاك حقوق الإنسان بصور مرفقة تأخذ حيزاً كبيراً من الصفحة. وتظهر الصور مجموعة من الأفراد هم أطفال، في معظمهم، في أثناء لجوئهم أو تعرضهم لممارسات جائرة، وقد التقطت الصورة التي في أعلى اليمين لمجموعة من الشبان والأطفال ـ من دون توضيح للمكان الذي أخذت فيه وإن

Digitized by Birzeit University Library

التَّنفيذ:

- نَنْقَسِمُ في مجموعات.
- نَصِفُ ما نشاهدُهُ في الصُّوَرِ السّابقة.
- نَسْتَنْتِجُ حقوقَ الإنسانِ التي تمّ انتهاكُها في الصُّوَرِ السّابقة.
- نَرْبِطُ هذِهِ الحقوقَ بما يتعرّضُ له الفِلَسطينيّونَ مِنَ الاحتلالِ الصّهيونيّ.
- نَذْكُرُ حقوقًا أُخرى يجبُ أنْ يحصلَ عليها الإنسان.
- يَعْرِضُ مُمَثِّلٌ كلِّ مجموعةٍ ما تَوَصَّلت إِلَيْه مجموعته.

٧٣

(1) المسافة: صورة أُخذت من كتاب «الدراسات الاجتماعية»، الصف الخامس، الجزء الأول، ص 73

كانت الصورة تقترب من الأوضاع التي مرت بها غزة في أثناء إحدى حروبها_ وهم يجلسون على أنقاض منازلهم وملامح الحزن والصدمة تظهر عليهم على الرغم من عدم وضوح ملامح وجوههم. إضافة إلى صورتين تمثلان في الغالب حالة من حالات اللجوء السوري وإن لم يذكر الكتاب ذلك ووضعها كحالة عامة. الأولى لامرأة تسير في اتجاه معاكس لملتقط الصورة تبدو من مسافة ليست قريبة ومعها طفلها، وهي تسير في اتجاه مخيم للاجئين لم يُذكر اسمه وأين يقع، وأُخرى لثلاثة أطفال يلتفون حول علبة معدنية أشعلوا داخلها ناراً طلباً للدفء في العراء والثلج. والملاحظ في الصور هذه جميعها هو وجود مسافة كبيرة بين الطالب المشاهِد وبين

Digitized by Birzeit University Library

نشاط (٤): نُلاحظ، ونُناقِش،

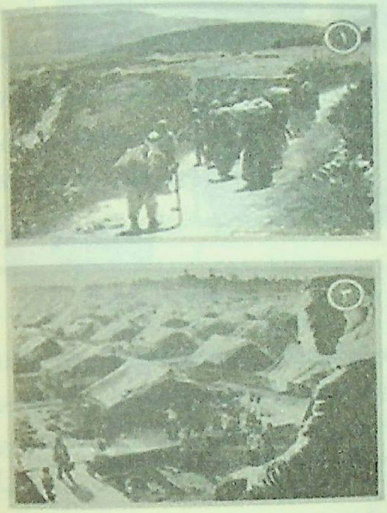

(2) المسافة:
صورة أخذت من كتاب «الدراسات الاجتماعية»، الصف الخامس، الجزء الثاني، ص 32

اللاجئين (الأشخاص الممثلين في هذا النشاط). وهذا البعد في المسافة المتخيلة لا يجعل الصور تقترح أي شكل من أشكال الترابط الاجتماعي أو الإلفة. أي أن الكتاب لم يتمكن من تمثيل «الأنا» الفلسطينية أو العربية بقدر ما كان يمثل «هم». و«هم» فئة تعيش كحالة موجودة خارج الزمان والمكان، وتحتاج من الطالب، وهو ينظر، إلى دراسة وتأمل وكتابة ملاحظات عن مشكلاتهم هم أكثر مما تمثله أو تمثل واقعه وواقع نسبة كبيرة من أبناء شعبه.

أمّا الصورة رقم (2)، ففيها استخدام مختلف للمسافة ومعناها في سياق استخدام صور تمثل قضية اللاجئين فلسطينياً. الصورة في الأسفل يظهر فيها أحد اللاجئين بمسافة توحي بالقرب بعض الشيء مع نظرته المتوجهة نحو الطالب، بشكل يمثل «اتصالاً» خفياً بينهما. هناك رابط ما يجعل من الرجل في الصورة قادراً

Digitized by Birzeit University Library

على تشكيل إحساس بالقرب، هو قريب لدرجة تسمح بالسلام أو تقبيل اليد أو التربيت على الكتف، أو التعاطف أو القدرة على بناء جسر إنساني يعجز عن تمثيله الأفراد في الصورة العليا، وهم بعيدون، لا ينظرون ويسيرون في اتجاه معاكس، ينظر الطالب إليهم، عن بعد، يدرس حالتهم ولا يشعر أنه جزء من واقعهم. صورة الرجل الناظر نحو الطالب سواءً في قربها أو شكل التواصل البصري مع الطالب تعطي نموذجاً لأهمية استخدام مثل هذه الصور في تمثيل العلاقة. ومن الجدير بالذكر أن هذا النمط من الصور لم يُستخدم في الكتب المدرسية الفلسطينية التي تم تحليلها إلاّ في هذه الصورة فقط، بل إن أغلبية الصور المستخدمة تأتي كالموجودة في الصورة (1) والقسم العلوي من الصورة رقم (2)، مجموعات بعيدة مشيحة بوجهها عنه، يتأمل الطالب حالتها، ثم يقوم بتدوين ملاحظاته بشأنها.

ينسجم استخدام الصور بهذه الكيفية مع الاستراتيجيات التي أشار إليها فان ليون عن الكيفية التي يتم بها تمثيل الأشخاص بشكل سلبي بصرياً.[31] وقد كانت أهم استراتيجيا هي في إقصاء وتجاهل ذكر أشخاص أو مجموعات وسنتطرق إلى هذه الملاحظة لاحقاً. أمّا الاستراتيجيا الأُخرى، فهي في ذكرهم مع تعريفهم كأشخاص غير فاعلين أو مؤثرين بقدر ما يظهرون كمتأثرين، أو مظلومين. ولعل في الإمعان في تصويرهم بهذا الشكل ما لا يؤدي إلى إظهار قضيتهم بشكل «إيجابي» (مظلمة سياسية) بقدر ما يظهرها ببعد سلبي (مظلمة إنسانية فحسب)، وهو ما يغيّب عنهم إمكان الفاعلية أو القدرة على الإنجاز أو القدرة على التغيير.

إن طبيعة الاستخدام لصور اللاجئين والمنكوبين في السياق الفلسطيني والعربي بهذه الصيغة ينسجم أيضاً مع الواقع السياسي الذي تعالج فيه السلطة الوطنية الفلسطينية ملف اللاجئين الفلسطينيين. وهو أحد الملفات المجمدة الذي لم تتمكن السلطة من تحقيق أي إنجاز سياسي فيه ضمن اتفاقيات أوسلو، ولم تعطه أولوية في برامج عملها وأبقته واحداً من «قضايا الحل النهائي». وبالتالي وبشكل يتناقض مع العديد من التصريحات التي تتحدث عن أهمية حق العودة وتصعيد قضية اللاجئين على المستوى الدولي، تأتي الكتب المدرسية وصور

Digitized by Birzeit University Library

اللاجئين فيها بصفتهم معزولين، مضطهدين، وغير قادرين على التغيير .... لتشير إلى حقيقة واقعهم «كمشكلة» أو «حالة» أو «قضية معاصرة» بحاجة إلى نقاش وتأمل، لا كقضية تقتضي حلولاً تستجيب للحقوق السياسية والإنسانية لهؤلاء اللاجئين.

إن قراءة لغة المسافة داخل الصور لا تتوقف فقط عند الأشخاص الممثلين داخلها كما يشير كريس وليون، وإنما الطبيعة، والأشياء، والمباني، والأماكن. فاقتراب الصورة من شيء ما على الطاولة، كالقلم مثلاً، يجعل المسافة بينه وبين الطالب المشاهد قريبة إلى درجة يتمكن من خلالها من الإمساك بهذا الشيء في خياله. وكلما ابتعدت المسافة داخل الصورة فقد الطالب هذا الإحساس. والشيء ذاته يحدث في تمثيل المباني داخل الصور، فإن اقتربت الصورة لجزء من المبنى أو لمدخله، تجعل الطالب يشعر بقربه وتقنعه بمدى ارتباطه بذلك المكان، بينما

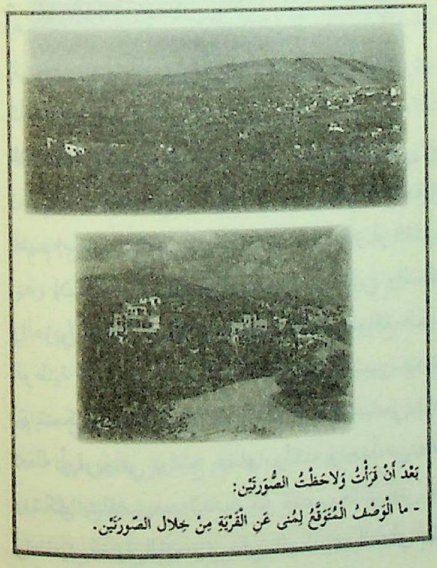

بَعْدَ أَنْ قَرَأْتُ وَلاحَظْتُ الصُّورَتَيْن:

- ما الْوَصْفُ الْمُتَوَقَّعُ لِمُنى عَنِ الْقَرْيَةِ مِنْ خِلالِ الصّورَتَيْن.

(3) المسافة: كتاب «التنشئة الوطنية والاجتماعية»، الصف الرابع، الجزء الأول، ص 22

Digitized by Birzeit University Library

المسافة المضافة إلى المشهد تجعل المبنى يظهر بالكامل تغيراً من اعتبارات الرؤية. أمّا إن بعد المبنى لدرجة تظهر تفصيلات ما حوله يفقد تلك الخصوصية بينه وبين المشاهد، فتمثيل بيت أو خيمة أو مكان ما من مسافة بعيدة، يقلل من حجم ارتباط المشاهد عاطفياً به.

من السمات العامة في الكتب المدرسية الفلسطينية المسافة البعيدة التي تمثلها الصورة للأشياء والأبنية والأماكن داخل فلسطين. النص يتحدث عن فلسطين، مدنها وقراها وباديتها، أمّا الصور المتلاحقة عن هذه الأماكن، فهي دوماً خالية من الناس. وتظهر الصورة (3) كتمثيل للقرية الفلسطينية ويسبقها في الكتاب أُخرى تمثل المدن ويتبعها ثالثة تمثل البادية في الصورة (4)، وتجتمع في الصور جميعاً المكونات ذاتها، المسافة البعيدة وخلو المكان من ساكنيه. فالفلسطيني كما يبدو للطلاب موجود دوماً في خلفية الصورة من بعيد، أو غير موجود، أمّا مدنهم وقراهم وصحراؤهم فهي دوماً حاضرة إلاّ إنها بعيدة خالية. ويجدر التذكير مجدداً بأن الحديث هنا لا يدور عن هذه الصورة فحسب، وإنما عن صور أُخرى كثيرة تحمل الطابع ذاته، إلى أن أصبحت وغيرها تمثل ملمحاً عاماً في هذه الكتب.[32] ولا يملأ الفلسطيني الشوارع ولا البيوت ولا المؤسسات، وهي حالة يصعب تفسيرها، ما لم نفكر بانعكاس طبيعة الاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية كاتفاقية أوسلو، ودورها في تقسيم الأماكن والأراضي إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج» بما في هذه الاتفاقية من أثر في فصل لهذه التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، فأغلبية المدن تصنف مناطق «أ»، بينما تصنّف خارج المدن في القرى «ب» أو «ج» ومعظم التجمعات البدوية في مناطق «ج»، وهكذا. وهذه الاتفاقية تلقي بظلالها على طريقة تعبير الكتب المدرسية عنها أيضاً: فهي، كما تشير الصور، مناطق مجزأة ومتناثرة جغرافياً كل منها يعبّر عن نفسه ولا شيء يربطه بالآخر، وهذا ما يسلط الضوء على الحدود الجغرافية وإمكانات الحكم أكثر من أثر الفلسطيني الذي يقيم بداخلها وحجم فاعليته داخل الحيّز العام الذي يُدعى «فلسطين».

Digitized by Birzeit University Library

نشاط (٢): نُلاحِظُ، وَنَسْتَنْتِجُ، وَنُجيب:

بَدْوٌ في مِنْطَقَةٍ صَحْراءِ النَّقَب　　بَدْوٌ قُرْبَ القُدْس　　بَدْوٌ في مِنْطَقَةِ أريحا

(4) المسافة: كتاب «التنشئة الوطنية والاجتماعية»، الصف الرابع، الجزء الأول، ص 47

أمّا الصورة (4) فلا تظهر فقط الأماكن الفلسطينية الخالية من الحياة والحركة والساكنين، بل تظهر أيضاً حجم البعد النفسي بين الطالب والبدو الفلسطينيين بصورة عامة. وتم تصنيف البدو الفلسطينيين، مثل اللاجئين الفلسطينيين، كمجموعات موجودة وغير فاعلة أو مؤثرة، بل معزولة إلى أبعد الحدود. فلا شيء في الكتاب يسعى لجسر هوة العلاقة بهم إلاّ التعاطف عن بعد، إذ هم دوماً مجموعات نشير إليها من بعيد في الطرقات، كما في الكتب المدرسية.

ثانياً: العلاقة الاجتماعية بين الأشخاص الممثلين في الصورة والطالب

أسلوب آخر يمنح الصورة القدرة على بناء علاقة «متخيلة» بين العناصر الممثلة فيها والطالب وهي زاوية التصوير. فطالما أن الصورة تستخدم منظوراً معيناً في أثناء أخذها، فإنها تمثل الأشخاص والأماكن والأشياء من زاوية أفقية، وأُخرى عمودية.[33] هذه الزاوية في التصوير تشير إلى الصعيد العمودي، وهل الصورة تجعلنا نرى الأشخاص من أعلى، من أسفل، أو على مستوى العين. فالبعد العمودي للنظر يشير إلى علاقات القوة أو السلطة التي يمتلكها المشاهد. فإذا كانت زاوية التصوير العمودية قد التقطت الصورة من أعلى، فهذا يوحي بأن مَن في الصورة أقل من مستوى الطالب المشاهد، والطالب يمتلك قوة تجاه الأفراد فيها بصورة عامة، كسلطة المحاضر مثلاً في أثناء إلقاء المحاضرة من منصة عالية، أو

Digitized by Birzeit University Library

أسلوب السياسي الذي كان يلقي خطابه من مكان أعلى من الجمهور، فهو يمتلك سلطة عليه، وينظر إليهم وهم أسفل منه. أمّا إن كانت الصورة قد التقطت من أسفل، فهذا يعني أن المشاهد ينظر إلى الأشخاص داخل الصورة وكأنهم أعلى منه منزلة. أمّا النظر إلى الصورة من منظور مساوٍ لمستوى الأشخاص فيها فيشعره بالتكافؤ والمساواة.[34]

وقد ظهرت في الكتب التي تم تحليلها فروقات من حيث زاوية التصوير بين فئات المجتمع. بل إن فئات خاصة كالشرطة أو رجال الأمن أخذت بعداً تصويرياً مختلفاً، ولا يوحي بالتكافؤ أو المساواة مع بقية الفئات في المجتمع. فقد سعت لإظهارهم بشكل يوحي بالقوة والحظوة والفاعلية، ويشير إلى حالة من التميز من غيرهم من الفئات.

في الصورة رقم (5)، والتي تم تذييلها بعبارة «لا يستطيع الإنسان العيش منفرداً»، استخدمت الصور لتعبّر عن أهمية العمل الجماعي من خلال الأمثلة: كمشاركة الطلاب الجماعية في تنظيف الشارع، وعمل الشرطة الفلسطينية، والمشاركة الأسرية في قطف الزيتون كعمل خلية النحل بتماسك وقوة. لكن بالتأمل في زاوية التصوير،

الفقرة الثانية: نلاحظ، ونناقش، ونستنتج:

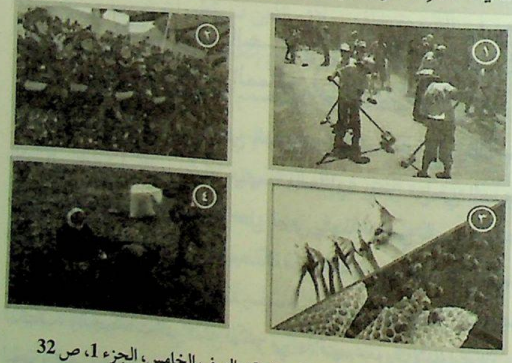

(5) زاوية التصوير: كتاب «الدراسات الاجتماعية»، الصف الخامس، الجزء 1، ص 32

Digitized by Birzeit University Library

نرى أن صورة الأطفال في أثناء عملية التنظيف، والعائلة في أثناء قطف الزيتون، أُخذت من بعد عمودي يجعل المشاهد ينظر إليهم «من أعلى» ويوحي هذا الفعل بأن مَن في الصورة نسبياً أقل من مستوى الطالب المشاهد، وما يقومون به هو مجموعة من الأعمال على الطالب النظر إليها وتقييمها في دفتر ملاحظاته.

أمّا الصورة التي في أعلى اليسار، صورة القوى الأمنية الفلسطينية، فلا تظهر فيها زاوية التصوير حيادية، وإنما أُخذت من زاوية عمودية تجعل الطالب ينظر من أسفل، وبالتالي يتسرب إليه شعور بأنهم «أعلى منزلة» ولديهم «سلطة» رمزية عليه. هذا النوع من الصور التي تشعر الطالب بأنه أقل منزلة لا تظهر في الكتب المدرسية إلاّ في حالات قليلة كلها احتوت على صور رجال الأمن والشرطة. ومن الواضح أن أغلبية انتقاءات الكتب المدرسية المبحوثة في هذه الدراسة للصور المعبّرة عن هذه الفئة هي الأقوى حضوراً في إظهار قوتها وقدرتها على أن تكون فاعلة ومؤثرة، وهي حالة لا ترد كثيراً في تمثيل بقية أفراد المجتمع كفاعلين. وبالتالي، تمثل الصورة (رقم 5)، بما تحمله من أبعاد مركبة متعلقة بالمسافة وزاوية التصوير، اختلاف علاقات القوة في المجتمع، فهناك من لدينا سلطة رمزية عليهم، وهناك من يملكون سلطة علينا.

ثالثاً: التواصل البصري والتفاعل الاجتماعي بين الأشخاص الممثلين في الصورة والطالب

للتواصل العيني بين مَن في الصورة والمشاهد أثر في حالة من التواصل الإنساني المتخيل الذي يتشكل بينهما. فالمشاهد يعتبر مَن في الصورة قريباً منه ويتواصل معه. أمّا في غياب التواصل العيني بينهما فيوحي بالبعد، أو اعتبار من في الصورة مختلفاً وغريباً.[35] وهذه مسألة مهمة للغاية على الصعيد العالمي في كيفية تمثيل الجماعات في الكتب المدرسية، الجماعات التي تمثل المؤسسة المنتجة للكتاب، والجماعات التي تمثل الآخر في علاقتهم معه، كالأبحاث التي قام بها فان ليون وكريس عن المواطنين والمهاجرين في هولندا ولاحقاً في أستراليا، والفارق

Digitized by Birzeit University Library

بينهم في شكل التمثيل في الكتب المدرسية بهدف الإيحاء بمن هو المقبول ومن هو المرفوض ضمنياً.[36] وقد وضعت نوريت – بيلد إلحنان جهداً بحثياً لافتاً في تحليل الكتب المدرسية التي يدرّسها الاحتلال الصهيوني في مدارسه والأسلوب الذي تحاول من خلاله الصور المنتقاة التمييز بين اللاجئين اليهود إلى دولة الاحتلال واللاجئين الفلسطينيين المهجرين منها، والكيفية التي أظهرت فيها اللاجئين اليهود بشكل إيجابي حين مثلتهم بعدد قليل وتواصل بصري قريب مع الطالب ووضوح في الملامح بخلاف الصور التي مثلت الفلسطينيين بمجموعات متجانسة بعيدة لا تمايز بين أفرادها وتفتقر إلى أي صيغة تواصل رمزي مع الطالب.[37]

إن عدم وجود اتصال بصري بين الأشخاص الممثلين في الصورة والطالب في الكتب المدرسية الفلسطينية، مع بُعد المسافة في أثناء التصوير، يوحي باعتبار من في الصورة من فئات المجتمع مجرد «حالات» نقوم بدراستهم أو معاينتهم أو تحليل وضعهم «كمشكلة» يجب المساعدة في حلها، من دون إنشاء أي رابط نفسي بين الطرفين.[38] ولذا، لا يشعر الطالب بأن مشكلة اللاجئين أو المخيمات أو الأسرى مشكلة تمسه بصورة مباشرة وشخصية.

الصورة رقم (6) يغلق الطالب في المدرسة عينيه بكفَّيه باكياً على زميله الشهيد الغائب، ويظهر في الصورة خلفه زملاؤه الذين لم يقطعوا تواصلهم مع الصورة، وإنما ينظرون إليها بمسافة بصرية مقبولة تتيح إمكان التواصل الرمزي بين الطالب الذي يشاهد ومَن يشارك الحدث، إلاّ إن المصمم قام بتعتيم وجه الأطفال احتراماً لخصوصيتهم. لكن هذا التعتيم على وجوههم ساهم في قطع التواصل البصري بين الطالب وبين «زميله» الذي في الصورة، و«زميله» الشهيد. وفي الصورة التي تعلوها يكرر المصمم التصرف ذاته في تعتيم وجه الطفل اللاجئ، وبمسافة تجعل العلاقة بينه وبين المشاهد ضعيفة، إذ إن الكاميرا كانت قريبة منه، لكن إخفاء ملامح وجهه على الرغم من قربها قد أضعف أثر المسافة بقلة التواصل بصرياً بين الطالب والطفل الذي في الصورة. وإلى جانب هذا المشهد صورة ثلاثة شبان فلسطينيين قُطعت ساق كل منهم في أثناء الحروب على غزة، يسيرون معاً وسط

Digitized by Birzeit University Library

نشاط (٦): الفَعّاليّةُ الأولى: نلاحظُ، ونُناقِشُ، ونَسْتَنْتِج:

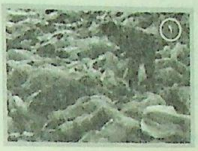

التَّنفيذ:

- نَتَقَسِمُ في مجموعات.
- نلاحظُ الصُّوَرَ، ونَتناقَشُ في مضمونِها.
- نناقشُ أثرَ الحروبِ والاحتلالِ على الشَّعبِ الفِلَسطينيّ.
- يَعْرِضُ مُمَثِّلُ كلِّ مجموعةٍ ما تَوَصَّلَتْ إِلَيْه مجموعتُه.

٥٠

(6) التواصل البصري: كتاب «الدراسات الاجتماعية»، الصف الخامس، الجزء 1، ص 50

الركام. وقد أُخذت هذه الصورة وهم يشيحون بوجوههم عنها، ولم يتم استخدام صور تظهر القرب وتقرأ العيون وتقرب فيها ألم الفقد واللجوء وبتر الأطراف. ولذا، ففي الكتب المدرسية الفلسطيني دائماً حاضر وموجود، لكن الإشكال يظهر في ضعف تمثيل معاناته من خلال التركيز أكثر على انتقاء مكونات الصورة وفق المسافة والتواصل البصري. فهو موجود دائماً بشكل منقوص وعاجز عن التواصل. هو شخص بعيد، مظلوم، مبتور الأطراف، مبعد وأسير، وهو إضافة إلى كل ذلك مطأطئ الرأس حزين.

الفاعلية الفلسطينية بين الحضور والإقصاء

الصور عادة لا تقوم فقط بطرح «اقتراح» لشكل العلاقة بين المشاهد والعناصر الممثلة في الصورة من أشخاص وأشياء وأماكن، بل تقوم أيضاً بطرح شكل العلاقة

Digitized by Birzeit University Library

بين العناصر نفسها. فالمصور كما يشير فان ليون لا يقوم بتمثيل الواقع من خلال الصورة فحسب، بل يقيم لها واقعاً خاصاً بها.[39] والحديث هنا لا يدور عن المصور أو ملتقط الصورة، بل عن المصمم الذي قام باختيارها بين طيف واسع من الإمكانات الحاضرة لتوصيف المشهد. فهو اختار صوراً معينة لتوصيف الحالة، وسواء أكان مدركاً لحيثيات كل صورة وأبعادها أم لا، يبقى لاختياره معنى وأثراً في الطلاب يستحق الدراسة والتمحيص.

وفي هذا الصدد، قامت شركة كانون (Canon) في سنة 2015 بإجراء تجربة عمّا يؤثر في معنى الصورة، المشاهد أم المصور. وقد طلبت من ستة مصورين، كلّ على حدة، أن يقوموا بتصوير شخص ما بحيث يظهروا شخصيته الحقيقية، إلاّ إنهم أعطوا وصفاً لمهنته مغايراً في كل مرة: فقيل للأول إنه مليونير، وللثاني إنه سارق خارج من السجن، وهكذا. وعليه، فقد بنيت التجربة على تصوير الشخص نفسه من ستة مصورين يحملون ستة اعتبارات مختلفة حول مَن يكون. وقد عرضت نتيجة التجربة عبر ست صور فوتوغرافية للشخص ذاته، وبدت الصور مختلفة الواحدة عن الأُخرى في كيفية التمثيل، فظهرت صورة المليونير أكثر قرباً ووضوحاً وإلفة، بينما مثل مدمن المخدرات بزاوية تقلل من شأنه، وهكذا. وقد تغيرت في كل مرة زاوية التصوير والمسافة بين المصور والشخص، إضافة إلى أسلوب التمثيل الخاص لعلاقته بالمكان والأشياء المحيطة إلى حد جعلنا ننظر في الصور الست كأنها صور لشخصيات مختلفة تماماً وليست للشخص ذاته.[40]

هنا يظهر دور المصور (أو منتقي الصورة) لتمثيل الواقع، وأهمية هذا الانتقاء، وأبعاده على المشاهدين. ولذا، فإن أهمية دور المصمم في الكتب المدرسية المعتمدة على الصور كأسلوب في الدراسة والمناقشة تستدعي الوقوف والتأمل والنقد في المناهج الفلسطينية. وفيما يلي نقاش لأسلوب تمثيل الكتاب المدرسي للفلسطيني من خلال دوره كفاعل-سلبي، حاضر-غائب، فردي-جماعي، وطبيعة الأدوار التي تم تمثيله من خلالها.

إن تحليل الخطاب النقدي للنصوص والصور والتحليل متعدد الوسائط يركز

Digitized by Birzeit University Library

على أن التمثيل من خلال الصور كما النص لا يكون محايداً، وهو يحمل أيديولوجية صاحبه وتوجهه السياسي.[41] ولذا، يتفاوت شكل إظهار الفاعلين والمؤثرين في أي مجتمع في الصور في الكتب المدرسية ضمن عدة استراتيجيات، أبرزها ثنائية الحضور–الإقصاء. فالصور حين تضم فئات متعددة لا يبدو تمثيلها متكافئاً، فهناك إظهار لفئات معينة في وجودهم خدمة لوجود السلطة التي أشرفت على إنتاج الكتب المدرسية وإقصاء آخرين لا يبدو إظهارهم يخدمها أو يساهم في إعادة إنتاج أفكارها. وبين الإظهار القوي لفئات خاصة والإقصاء لفئات أُخرى استراتيجيات عديدة تسعى السلطة من خلالها لتمييز وجود بعض المجموعات أو إضعافه وفق رؤيتها الخاصة وإن أظهرتهم. كما يحدث في تميز الأشخاص ضمن ثنائية القوي–الضعيف، أو المؤثر–السلبي، في إظهار الأفراد كضعفاء ومحتاجين وغير فاعلين أكثر من إظهار قوتهم ونتائج أفعالهم. أو ثنائية الفرد–الجماعة، حين يتم التركيز على الإظهار الجمعي للأشخاص من دون تمييز، وتجاهل إظهارهم كأفراد لهم دور بارز أو خصوصية. إن هذه الاستراتيجيات، كما يؤكد فان ليون، تهدف إلى إضعاف هذه الفئات أو على الأقل تهميش دورها أمام المشاهد.[42] وكمثال لهذه العلاقة يستشهد بتمثيل جنود التحالف ضد العراق في أثناء حرب الخليج في الجرائد والصحف الأسترالية التي قام بدراستها. فقد تعمد المراسلون الحربيون التقاط صور الجنود بشكل فردي يوحي بقوتهم، بينما تم تصوير الجنود العراقيين على شكل مجموعات، بعيدة وملامح غير واضحة في رسالة مؤدَّاها أنهم سواء، لا فرق بينهم، ولا أهمية لهم كأفراد.[43]

وفي هذا السياق، تشير الكتب المبحوثة في أثناء الحديث عن الاحتلال الصهيوني إلى وجود فئتين أساسيتين تسعى لتمثيلهما: المستعمِر الصهيوني والمستعمَر الفلسطيني. والجدير بالذكر أن ثمة تفاوتاً ملحوظاً في إظهار قوة حضور الفئتين: فالفلسطينيون، بصورة عامة، يظهرون كمجموعة متجانسة بلا فوارق فردية أو تمايزاً بينهم، وخصوصاً في الصور التي تجمعهم بالاحتلال. أمّا جنود الاحتلال الصهيوني، فيظهرون بعدد قليل وأسلحة حاضرة.

Digitized by Birzeit University Library

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الجندي الصهيوني يظهر، عادة، في الكتب المدرسية الفلسطينية كعامل معوق للتقدم الفلسطيني، فيتم تمثيله في صور تظهره بسلاحه أمام مجموعة من الأطفال على حاجز أو يقطع عليهم الطريق، أو يؤثر في أعمال الناس وحياتهم اليومية.[44] وفي توصيف الكتب المدرسية لهذا الوجود الاحتلالي لن تجد فصلاً كاملاً يتحدث عن الاحتلال وأثره، وإنما هو الفقرة الأخيرة والصورة الأخيرة التي تأتي بعد أي مشكلة في السياق الفلسطيني، سواء كانت معوقة لتطور المدن، أو البيئة، أو القطاع الزراعي، وهو ما يجعلها تتمثل كمشكلة من مشكلات الحياة اليومية أكثر من كونها مشكلة سياسية كبرى.[45] وفي أثناء هذه المهمة التي يقوم بها الكتاب لتوصيف طبيعة علاقة الجندي المحتل بالفلسطينيين، وطالما أن توصيف الفاعلية مرتبط بعلاقة مكونات الصورة بعضها بالبعض الآخر، يظهر أن الجندي الصهيوني في المشهد هو الفاعل الأبرز والأقوى. وبمعنى آخر، تقوم الصور بتصوير الاحتلال باعتباره «مشكلة» من المشكلات، بينما وفي الوقت ذاته تضخم قوة جندي الاحتلال كفاعل، إذ هو حاضر في الصورة بشكل بارز ويحمل سلاحاً وتوحي ملامحه بالقوة والحسم.

تشير الصورة رقم (7) إلى أثر الاحتلال والمشكلات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بسببه. وبقليل من التأمل لموقع الصورتين، يمكن استنتاج خلاصة التمثيل للفلسطيني قبالة عدوه الصهيوني في ثنائية ضعيف–قوي وسلبي–فاعل. فالصورة في الأعلى هي صورة الاحتلال ويده العاتية تظهر بعدد محدود من الجنود وآلاتهم الحربية التي تبطش. أمّا الصورة في الأسفل فهي صورة التفصيلات الأُخرى التي تعزز حالة الضعف وهي أثر الاحتلال بكل ما فيه من دمار حتى في سيارات الإسعاف. أمّا الفلسطينيون، فيظهرون من بعيد كمجموعة تقف صامتة مراقبة بعدد كبير، تتلقى الأثر من دون أي فاعلية فيه. إن تكرار هذا النمط من الصور يجسّد مكونين متواترين: قوة الفاعل الصهيوني على الرغم من قلة عدده، وضعف فاعلية الفلسطيني على الرغم من كثرته. وعلى الرغم من صدقية تمثيل هذا النمط من الصور للواقع اليومي الفلسطيني وتفصيلات العدوان الصهيوني المتواصل على

Digitized by Birzeit University Library

(7) الفاعلية: كتاب «الدراسات الاجتماعية»، الصف السادس، الجزء الأول، ص 81

الشعب الفلسطيني، فإنه يجب الانتباه إلى عدم تكريس هذه الحالة كأمر واقع يطبّع عدم فاعلية الفلسطيني في واقعه.

إن الإقصاء الملحوظ في الكتب المدرسية لفئات معينة، كالمقاومين للاحتلال على اختلاف أنواع المقاومة في الحياة الفلسطينية، وتهميش العديد من الفواعل السياسية الفلسطينية، يجعل السمة الوحيدة الحاضرة في تمثيل الشعب الفلسطيني أمام الاحتلال هي في كونه ضعيفاً وسلبياً ومقهوراً. وفي حين تتكرر مشاهد الاحتلال بشكل فاعل ومؤثر،[46] لا تستطيع أن ترى أي شكل من أشكال الفاعلية الفلسطينية في مشاهد أُخرى مناهضة لوجوده.

وهنا يجدر التنويه أنه خلال استخدام تحليل الخطاب النقدي كمنهجية، أو استخدام التحليل متعدد الوسائط، لا يكفي الوقوف عند الكيفية التي تم بها تمثيل

Digitized by Birzeit University Library

فئات المجتمع فحسب، بل يجب طرح سؤال آخر وهو «لِمَ؟» لِمَ تقوم السلطة الفلسطينية بتمثيل الأفراد والجماعات من الفلسطينيين بشكل متفاوت وغير متكافئ؟ ولماذا تمنح القوة والسلطة الرمزية لفئات خاصة كرجال الشرطة والأمن، وتجرد منها فئات أُخرى؟ لماذا تم تمثيل اللاجئين بصيغة سلبية جردتهم من فاعليتهم كأفراد وجماعات، واكتفت بتمثيلهم كمجموعة من المظلومين والمنكوبين؟ لِمَ أظهرت جماعات وقامت بتغييب أُخرى؟

يشير هوفزبيان[47] إلى أن أحد الأسئلة الشائكة التي واجهت السلطة الفلسطينية تحدياً في الإجابة عنها في أثناء إعدادها النظام التعليمي بعد اتفاقيات أوسلو كان أي نوع من الهوية الفلسطينية تسعى السلطة لتشكيله؟ هل ستركز على الهوية المقاومة التي عاصرت الحروب والنكبات واستمرت في مقاومة الاحتلال وصولاً إلى حقبة الانتفاضة بملامحها وأهدافها وأساليبها وتاريخها؟ أم الهوية الوطنية المبنية على البرامج البراغماتية العملية التي تتعامل مع واقع سياسي سريع التغير، والتي تسعى للتركيز على مقومات بناء الدولة وتشكيلها فلسطينياً؟ وقد اختارت السلطة الهوية الفلسطينية القائمة على معايير الدولة والسيادة على المناطق ولغة بناء المؤسسات. بل سعت للعمل على جعل الكتب المدرسية تركز في مضمونها على حمل المهارات والصفات التي يجب على المواطن امتلاكها وممارستها لخدمة الدولة، ولتطوير المستوى الاقتصادي، بوسائل تهيئ الأفراد على التركيز على الدخل الفردي والازدهار الاقتصادي للدولة ومؤسساتها ودخلها القومي الفلسطيني.

وبما أن السلطة الفلسطينية تسعى، منذ تأسيسها، للتعامل مع النظام التعليمي بصورة عامة والكتاب المدرسي بصورة خاصة كوسيلة أساسية لتشكيل هوية وطنية فلسطينية تتلاءم في ملامحها مع مشروع بناء الدولة الفلسطينية، فقد ركّزت في المناهج على ما يخدم هذا التصور، واستثنت ما يؤثر سلباً فيه. ولعل في هذا ما يساعدنا على تفسير الأدوار الفلسطينية التي أُتخمت بها الصور داخل الكتب المدرسية. فالفاعلية الفلسطينية تنحصر في شكل مبادرات يقوم بها مجموعة من الفلسطينيين لتنظيف الشوارع[48] وتعبيد الطرقات وزراعة الأشجار،[49] والمشاركة في الانتخابات

Digitized by Birzeit University Library

وإحياء ذكرى النكبة،[50] من دون فتح المجال لخيارات أُخرى ظهرت خلال الانتفاضتين الكبريين، كالعمل المسلح، أو المشاركة في المسيرات، أو إلقاء الحجارة، أو تحدي الجنود على الحواجز، أو تسجيل موقف يحيل على تحدي الاحتلال ومقاومته فيزيائياً.

الخاتمة

من الجدير بالذكر أنه منذ نكبة فلسطين في سنة 1948 وانتهاءً بسنة 2000 لم يدرس الطلبة الفلسطينيون كتباً مدرسية فلسطينية. فقد درس طلاب الضفة الغربية المناهج الأردنية، ودرس طلاب قطاع غزة المناهج المصرية، في حين خضعت هذه المناهج لرقابة إسرائيلية احتلالية شديدة. وكان من الصعب على أي طالب فلسطيني بعد هذه الرقابة التمكن من رؤية اسم فلسطين في كتابه، أو حتى القدرة على رؤية أي خصوصية متعلقة بوجوده وحياته اليومية. أمّا في سنة 2000، فقد صدر المنهاج الفلسطيني الأول، وامتلأت صفحات كتب التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية بتدريبات صفيّة لرسم العلم، ودراسة الرموز التراثية الوطنية، ابتداء بالأواني الفخارية وانتهاء بالثوب المطرز. وأُتخمت برامج افتتاحية اليوم المدرسي بأغاني الفداء وحب الوطن. وعلى الرغم من احتواء المناهج على جزء مهم من تاريخ فلسطين وتراثها وأهازيجها، وطيف مهم من شرائح مجتمعها، فما زال هناك العديد من الجوانب والأدوار الفلسطينية المهمشة.

وقد سعت هذه الورقة لدراسة الكتاب المدرسي مع التركيز على تحليل الصورة وطبيعة علاقتها بالنص. ودراسة قدرة هذه الكتب وصورها على تمثيل الفلسطيني وحياته اليومية في الفضاء الفلسطيني. وفهم طبيعة العلاقة الرمزية المتشكلة بين الطالب والفئات الفلسطينية المتنوعة التي يتعرف عليها من خلال صور كتابه المدرسي. ولعله من المثير للاهتمام أن نرى اعتماد جزء كبير من الكتاب على الصور في إيضاح الأفكار واستنتاج المعلومات، إلاّ إن هذا التوجه ما زال يشكو من اضطراب بالغ فيما يتعلق باستراتيجيات الاستخدام والتمثيل. فالصور،

Digitized by Birzeit University Library

بصورة عامة، تفتقر إلى الدقة والوضوح، وتحتاج إلى كثير من التدقيق بالنسبة إلى الأبعاد الجمالية البصرية. ويضاف إلى ذلك كله، على المستوى الكمي، قلة عدد المصممين مقارنة بمؤلفي النصوص المناهجية.

فيما يتعلق بتمثيل الفلسطيني وعلاقته بالطالب، فقد حددت المسافة داخل الصورة، وشكل التواصل البصري ومستوى النظر عمودياً الكثير من الأبعاد. فلم تكن الصور التي تعبّر عن الفئات التي تتعرض للظلم والإقصاء قادرة على استثمار الصورة في إظهار ألمها ومعاناتها، وذلك باختيار صور تبالغ في استخدام المسافة وتظليل الوجه. كما تعزز هذا الضعف في التواصل من خلال التقاط صور من النادر أن تتمكن من بناء حالة من التواصل البصري بين الأفراد داخل الصورة والطالب، وهو أيضاً ما قد يوحي بكون هذه المجموعات الفلسطينية أو الأفراد مهمين كحالة دراسية أكثر من كونهم نموذجاً يمثل معاناة الطالب الجمعية كفلسطيني. وبطبيعة الحال، يُستثنى من هذه القاعدة تمثيل قوى الشرطة وأجهزة الدولة الضبطية والتي أظهرتها الصور دوماً كفئة قوية وفاعلة ومؤثرة.

أمّا فيما يتعلق بالفاعلية الفلسطينية، فهناك حالة من التناقض حاضرة في تمثيل الكتاب للفلسطيني والمحتل الصهيوني. فخلال محاولات الكتاب المدرسي بصورة عامة لإظهار ظلم المحتل وأشكال قمعه للشعب الفلسطيني، عجز عن تمثيل الفلسطيني بفاعليته كناشط سياسي أو مناهض للاحتلال أو مقاوم له، واكتفى بإظهاره بصورة نمطية سلبية تشير إلى ضعفه وتعرضه للقهر والظلم. فهو القابع في زاوية الصورة: أسيراً، أو جريحاً، أو شهيداً. وعلى الرغم من أن تمثيل العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، وتبيان أثر الاحتلال في حياة الفلسطيني وتفاقم إشكالاته مسألة مهمة، فإن ثمة غياباً لجانب آخر من حياة الشعب الفلسطيني، وهو الجانب الفاعل والمقاوم، والمدافع عن حقوقه بالحجر والبندقية.

نسخة محفوظة بجامعة بيرزيت

Digitized by Birzeit University Library

قائمة الصور

1 المسافة: أخذت من كتاب «الدراسات الاجتماعية»،
الصف الخامس، الجزء الأول، ص 73.....ص 205

2 المسافة: صورة أخذت من كتاب «الدراسات الاجتماعية»،
الصف الخامس، الجزء الثاني، ص 32.....ص 206

3 المسافة: كتاب «التنشئة الوطنية والاجتماعية»،
الصف الرابع، الجزء الأول، ص 22.....ص 208

4 المسافة: كتاب «التنشئة الوطنية والاجتماعية»،
الصف الرابع، الجزء الأول، ص 47.....ص 210

5 زاوية التصوير: كتاب «الدراسات الاجتماعية»،
الصف الخامس، الجزء 1، ص 32.....ص 211

6 التواصل البصري: كتاب «الدراسات الاجتماعية»،
الصف الخامس، الجزء 1، ص 50.....ص 214

7 الفاعلية: كتاب «الدراسات الاجتماعية»،
الصف السادس، الجزء الأول، ص 81.....ص 218

Digitized by Birzeit University Library

المصادر

1 انظر: إيمان البدارين وآخرون، «التربية الوطنية والحياتية للصف الأول الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017)؛ «التربية الوطنية والحياتية للصف الثاني الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017)؛
خالد دعوس وآخرون، «الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017)؛ خالد دعوس وآخرون، «الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017)؛ منير القريوتي وآخرون، «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الثالث الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017)؛ منير القريوتي وآخرون، «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الرابع الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017).

2 تحدث عن ذلك بإسهاب :
Theo Van Leeuwen, «The Schoolbook as a Multimodal Text,» *Internationale Schulbuchforschung*, vol. 14, no. 1 (1992), pp.35–58.

3 الجهاز التعليمي هو أحد الأجهزة الأيديولوجية التي تستخدمها السلطة الحاكمة في فرض هيمنتها كما يرى ألتوسير.
See More: Louis Althusser, «Ideology and Ideological State Apparatuses,» in *Lenin and Philosophy and other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971), pp. 127–161.

4 Michael W. Apple, *The State and the Politics of knowledge* (New York and London: Routledge Falmer, 2003), p.7.

5 Ibid.

6 انظر، على سبيل المثال:
Gunther Kress and Theo Van Leeuwen, *Reading Images: The Grammar of Visual Design* (New York: Routlege, 2006); Gunther Kress and Theo Van Leeuwen, «Critical Layout Analysis,» *Internationale Schulbuchforschung*, vol. 17, no.1 (1995), pp. 25–43; Theo Van Leeuwen, «Critical Analysis of Multimodal Discourse,» in *The encyclopedia of Applied Linguistics*, edited by Carol A.Chapelle (New Jersey: Wiley – Blackwell Publishing Ltd, 2013), pp. 1–6; Leeuwen, *Introducing Social Semiotics* (New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2004). Leeuwen, «The Schoolbook as a Multimodal Text,» op.cit., pp.35–58.

7 أستخدم في البحث كلمة الطالب وأعني في هذه الدراسة دور الطالب في أثناء قراءة الكتاب كونه متلقياً للمعلومات و«مشاهداً» للصور.

Digitized by Birzeit University Library

8 هديل قزاز، «فاقد الشيء هل يعطيه؟ قراءة نقدية لدور معدي الخطط والبرامج التعليمية الفلسطينية»، في: «المنهاج الفلسطيني إشكالات الهوية والمواطنة»، تحرير عبد الرحيم الشيخ (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008)، ص 217–230؛ إبراهيم أبو لغد، وآخرون، «المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام: الخطة الشاملة» (رام الله: مركز تطوير المناهج الفلسطينية، 1996).

9 Fouad Moughrabi, «The Politics of Palestinian Textbooks,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 31, issue 1 (2001), pp.5–19.

10 Ibid.

11 Nathan Brown, «Democracy, History, and the Contest over the Palestinian Curriculum,» *Adam Institute* (2001), p.3.

12 Nubar Hovsepian, *Palestinian State Formation: Education and the Construction of National Identity* (Newcastle: Cambridge Scholars, 2008), p. 159; Moughrabi, op.cit., p. 8.

13 André Elias Mazawi, «Which Palestine Should We Teach? Signatures, Palimpsetes, and Srtuggles over School Textbooks,» *Studies in Philosophy and Education*, vol. 30 no. 2 (Springer) (2011), pp. 169–183; Nathan Brown, «Palestine: The Unseen Conflict over the Hidden Curriculum,» in *Multiple Alterities*, edited by Elie Podeh and Samira Alayan (Washington D.C: Pulgrave Macmillan, 2018), pp. 55–76; Moughrabi, op.cit., p.8.

14 Moughrabi, op.cit.; Brown, «Palestine: The Unseen Conflict …,» op.cit., p. 3.

15 Brown, «Palestine: The Unseen Conflict …,» op.cit.; Brown, «Dimocracy, History …,» op.cit.; Mazawi, op.cit.

16 غاب عن الأبحاث الفلسطينية المنشورة والمهتمة في تحليل المناهج الفلسطينية استخدام «الصورة» والتصميم للتحليل. وإن كان هناك بعض المحاولات كما فعل مزاوي في إقامة ورقة تحاول قراءة الصورة وشكل تمثيل المجموعات الفلسطينية والفضاء الفلسطيني بقطاعاته في المدينة والقرية والبادية في كتب التربية الوطنية والمدنية القديمة..

Mazawi, op.cit, pp.169–183.إضافة إلى ما قامت به سميرة عليان بمحاولات التوقف عند بعض الخرائط المستخدمة في الكتب المدرسية، والرموز التي قامت السلطات الإسرائيلية بإلغائها من الكتب التي تُستخدم للتدريس في شرقي القدس.

Samira Alayan, «Zionism as the other in Curricula and Textbooks of the Palestinian National Authority,» in *Multiple Alternities*, edited by E. Podeh and S. Alayan (Washington D.C.: Pulgrave Macmillan, 2018), pp. 77–97.

17 «كتاب التربية الوطنية والحياتية للصف الأول الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017)، ص 12.

18 المصدر نفسه، ص 13.

19 «كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي» (رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز

Digitized by Birzeit University Library

المناهج، 2017).

20 Leeuwen, «The Schoolbook as a Mutlimodal Text,» op.cit., p.35.

21 مثل الصورة الواردة في «كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي»، الجزء الأول، 2017، ص 35 وليس للحصر.

22 مثل الصورة الواردة في «كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي»، الجزء الأول، 2017، ص 7.

23 تظهر مثلًا، في «كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي»، 2017.

24 المصدر نفسه.

25 كأن تحوي صفحة على تمرين لاستنتاج معلومة معينة، ويأتي استنتاج المعلومة والخلاصة في الصفحة التي تليها، من دون أن يعمد التصميم إلى جعل الصفحتين متقابلتين لتشكيل أبعاد بصرية أكثر انسجاماً مع فهم الطالب، وتسهيل ترتيب الأفكار في أثناء بناء المعرفة.

26 Leeuwen, «The Visual Representation of Social Actors,» in *Discourse and Practice*, edited by Theo van Leeuwen (New York: Oxford University Press, 2008), p. 137.

27 Ibid., pp.136–148.

28 وهو مجال تم تحليله كثيراً في مجال الاتصال والتواصل في مجالات إدارة الأعمال والتسويق والتواصل الشخصي، وبنيت عليه برامج تدريبية كثيرة شكل فيها بيز مرجعاً أساسياً.

Allan Pease, *Body Language: How to Read others' Thoughts by their Gestures* (London: Sheldon Press, 1981).

أما في التحليل الاجتماعي والمجال البحثي الأكاديمي فقد شكل فان ليون وكريس في مؤلفاتهما مرجعاً أساسياً.

انظر:

Leeuwen, «The Visual Representation …,» op.cit.

29 Kress and Leeuwen, op.cit.

30 Ibid., p. 138.

31 Leeuwen, «The Visual Representation …,» op.cit., pp.142–143.

32 القريوتي وآخرون، «كتاب التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الرابع الأساسي»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص 43، 49، 23، 34، 92؛ دعوس وآخرون «الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي، الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص 29، 30، 35.

33 Leeuwen, «The Schoolbook as a Mutlimodal Text,» op.cit.

34 Leeuwen, «The Visual Representation …,» op.cit., p.139.

35 Ibid.; Ibid.

36 Leeuwen, «The Schoolbook as a Mutlimodal Text,» op.cit; Kress and Leeuwen, «Critical Layout Analysis,» op.cit.

37 نوريت بيلد-إلحنان، «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل: الأيديولوجيا والدعاية في التربية

Digitized by Birzeit University Library

والتعليم» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012)، ص 218.

38 Leeuwen, «The Schoolbook as a Mutlimodal Text,» op.cit.

39 Ibid., p.49.

40 Canon Australia, «THE LAB: DECOY – A Portrait Session with a Twist,» youtube. com. November 3, 2015. https://youtu.be/F-TyPfYMDK8 (accessed Nov 2, 2018).

41 إلحنان، مصدر سبق ذكره، ص 209.

42 Leeuwen, «The Visual Representation ...,» op.cit.

43 Ibid., p.144.

44 القريوتي وآخرون، «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الرابع الأساسي، الجزء الأول»، مصدر سبق ذكره، ص57.

45 Leeuwen, «The Schoolbook as a Mutlimodal Text,» op.cit.

46 القريوتي وآخرون، «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الرابع الأساسي»، مصدر سبق ذكره، ص 30،؛ 34، 54؛ دعوس وآخرون، «الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي»، مصدر سبق ذكره، ص43، 48.

47 Hovsepian, op.cit., p. 3.

48 دعوس وآخرون، «الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي، الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص 82؛ القريوتي وآخرون، «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الرابع الأساسي، الجزء الأول»، مصدر سبق ذكره، ص 35، 74؛ دعوس وآخرون، «الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي، الجزء الأول»، مصدر سبق ذكره، ص 32.

49 القريوتي وآخرون، «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الرابع الأساسي، الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص 85.

50 المصدر نفسه، ص 104.

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

بالعربية

- أبو لغد، إبراهيم وآخرون. «المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام (الخطة الشاملة) خطة استراتيجية». رام الله: مركز تطوير المناهج الفلسطينية، 1996.
- البدارين، إيمان وآخرون. «التربية الوطنية والحياتية للصف الأول الأساسي». رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017.
- _____. «التربية الوطنية والحياتية للصف الثاني الأساسي». رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017.
- بيلد- إلحنان، نوريت. «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل: الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم». رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012.
- دعوس، خالد وآخرون. «الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي». رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017.
- _____. «الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي». رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017.
- القريوتي، منير وآخرون. «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الثالث الأساسي». رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017.
- _____. «التنشئة الوطنية والاجتماعية للصف الرابع الأساسي». رام الله: وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج، 2017.
- قزاز، هديل. «فاقد الشيء هل يعطيه؟ قراءة نقدية لدور معدي الخطط والبرامج التعليمية الفلسطينية». في: «المنهاج الفلسطيني إشكالات الهوية والمواطنة»، تحرير عبد الرحيم الشيخ. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008.

Digitized by Birzeit University Library

- Alayan, Samira. «Zionism as the other in Curricula and Textbooks of the Palestinian National Authority.» In *Multiple Alternities*. Edited by E. Podeh and S. Alayan. Washington D.C.: Pulgrave Macmillan, 2018.
- Althusser, Louis. «Ideology and Ideological State Apparatuses.» In *Lenin and Philosophy and other Essays*. New York: Monthly Review Press, 1971.
- Australia, Canon. «THE LAB: DECOY – A Portrait Session with a Twist.» youtube.com. Nov 3, 2015. https://youtu.be/F–TyPfYMDK8 (accessed November 2, 2018).
- Brown, Nathan. «Democracy, History, and the Contest over the Palestinian Curriculum.» *Adam Institute* (2001), pp. 1–26.
- _____. «Palestine: The Unseen Conflict over the Hidden Curriculum.» In *Multiple Alterities*. Edited by Elie Podeh and Samira Alayan. Washington D.C: Pulgrave Macmillan, 2018.
- Hovsepian, Nubar. *Palestinian State Formation: Education and the Construction of National Identity*. Newcastle: Cambridge Scholars, 2008.
- Kress, Gunther and Theo Van Leeuwen. *Reading Images: The Grammar of Visual Design*. New York: Routlege, 2006.
- _____. «Critical Layout Analysis.» *Internationale Schubuchforschung*, vol. 17, no.1 (1995), pp. 25–43.
- Leeuwen, Theo Van. «The Schoolbook as a Multimodal Text,» *Internationale Schulbuchforschung*, vol. 14, no. 1 (1992), pp.35–58.
- _____. *Introducing Social Semiotics*. New York: Routlege Taylor & Francis Group, 2004.
- _____. «The Visual Representation of Social Actors.» In *Discourse and Practice*. Edited by Theo van Leeuwen. New York: Oxford University Press, 2008.
- _____. «Critical Analysis of Multimodal Discourse.» In *The encyclopedia of applied Linguistics*. Edited by Carol A.Chapelle. New Jersey: Wiley – Blackwell Publishing Ltd, 2013.
- Mazawi, André Elias. «Which Palestine Should we Teach? Signatures, Palimpsetes, and Srtuggles over School Textbooks,» *Studies in Philosophy and Education*, vol. 30 no. 2 (Springer) (2011), pp. 169–183.
- Moughrabi, Fouad. «The Politics of Palestinian Textbooks,» *Journal of Palestine studies*, vol. 31, issue 1 (2001), pp.5–19.
- Pease, Allan. *Body Language: How to read others' Thoughts by their Gestures*. London: Sheldon Press, 1981.

Digitized by Birzeit University Library

ما بعد فلسطين:
الخطاب الثقافي الفلسطيني وتراجيديا الهزيمة

عبد الجواد عمر

تجادل هذه الورقة في أن مفهوم المقاومة تجسّد أدبياً من خلال أنماط متباينة من التعابير التي استُمدت مضامينها من مآلات صيرورة الكاتب وموقعيّته السياسية. بمعنى أن مفهوم المقاومة خضع لتحولات جذرية رافقت مراحل الثورة الفلسطينية من الرفض إلى التساؤل وصولاً إلى الشك في جدواها. وهكذا، شهد مفهوم المقاومة تحولاً في المتن، وخصوصاً فيما يتعلق بالمقاومة والعنف الثوري الذي تجلى أدبياً من خلال أشكال متجددة من التعابير والثيمات التي علت نصوص ما بعد اتفاقيات أوسلو. كما تجادل الورقة في أن الهزيمة والقبول بها، بما فيه النزوح نحو الاستعارات التراجيدية، ساهمت في إعلاء «استحالة فلسطين»، وبالتالي في نشأة تيارات ثقافية وخطاب ثقافي ينسلخ عن «إمكان التحقق»، أي تحرير فلسطين، ويُنشئ احتمالات أُخرى يتم تشييدها من خلال عدة مُركبات أُخرى يمكن تسميتها تيارات ما–بعد فلسطين.

«إلى ناقد: لا تفسر كلامي
بملعقة الشاي أو بفخاخ الطيور!
يحاصرني في المنام كلامي،
كلامي الذي لم أقله،
ويكتبني ثم يتركني باحثاً
عن بقايا منامي...»

محمود درويش، «حالة حصار» (2002)

Digitized by Birzeit University Library

«الناس يتعلقون بالشعر المباشر في أزمنة البطش فقط،
أزمنة الخرس الجماعي. أزمنة الحرمان من الفعل والقول.»
مريد البرغوثي، «رأيت رام الله» (1997)

تتبدل المفاهيم في ظل تشظي المشاريع السياسية التي منحت تلك المفاهيم معناها وغرضها. فكيف نفهم الغموض الذي اعترى مريد البرغوثي وهو يعبر «الجسر»، أول مرة، بعد ثلاثة عقود في المنفى، من دون أن ننطلق في محاولة تفكيك عودة مُريد من تاريخ تدشين منظمة التحرير الفلسطينية ومشروع احتواء هزيمتها المتجسد بتوقيع اتفاقيات أوسلو في سنة 1994. ويعترف مريد البرغوثي بأن عودته ليست هي «العودة»، «فعودتهم هم، عودة الملايين، هي «العودة» كما يقول في «رأيتُ رام الله».[1]

ولأن العودة ما زالت رهينة «الحرب» التي يعدنا بها سعيد، بطل رواية غسان كنفاني «عائد إلى حيفا»، يبدو الإنتاج الثقافي الفلسطيني، الذي التحم بمشروع منظمة التحرير وانبثق منه، وعلى الرغم من جماليته، رهين الهزيمة الأخيرة في الحرب.[2] ويحيلنا هذا على عدة أسئلة، مثل: هل خاضت تلك الثقافة حربها واكتفت؟ وهل استقرت على استراتيجيات محددة في محاولة التعالي على هزيمة المنظمة وتخطيها وقبولها الأفعال المتجسدة بتوقيع اتفاقيات أوسلو وما أعقبها من تدشين لمشروع «الكيانية» المستندة إلى التعاون البنيوي مع المستعمِر. بتعبير آخر، ما نحاول معالجته، تحديداً، هو كيفية استنفاد الأدب نفسه، وهذه الورقة، بالتالي، قراءة للبيئة السياسية التي تنتج الشعر وغيره من الأنواع الأدبية. وبهذا المعنى، كان للهزيمة في السياسة أثرها في الأسئلة التي تطرحها الثقافة الفلسطينية، بما في ذلك تحري سؤال الهزيمة.[3] فعلاً، كان لتوقيع اتفاقيات أوسلو تأثيره في طبيعة الإنتاج الأدبي الفلسطيني، وخصوصاً ذلك الأدب الذي ولد من رحم تجربة منظمة التحرير، بما فيه ولادة أنماط جديدة من السرديات والاستعارات، ارتحلت في كنف التراجيديا، بما تعنيه التراجيديا من معرفة ومتعة

Digitized by Birzeit University Library

وجمالية، ولربما، أيضاً، تطهر وعلاج.

بهذا المعنى، تحديداً، تُشكل التراجيديا استراتيجيا سردية وجمالية في إعادة إنتاج الهزيمة شعرياً، فهي تحيلنا على النهايات الصعبة والعسيرة. فالتراجيديا سردية مُحددة تبدأ بلحظة ولادة البطل، وتنتهي في تهاويه وسقوطه المدوي، وعلى الرغم مما تتضمنه من حزن وخوف وقلق، فإن في طياتها مفارقة مرعبة، وهي أننا نستمد منها نوعاً من أنواع المتعة، أو ما يمكن أن نطلق عليه «متعة التراجيديا».[4] ولذا، فقد كان توظيف استعارات التراجيديا والإحالة عليها من محمود درويش جزءاً من استراتيجيته في تحقيق المصالحة مع الهزيمة والتحذير منها، ومنها إلى صوغ شعر يفتح الأفق نحو تحويل «العدو» إلى «خصم»، ومن الخصومة الحميمية إلى انفتاح على إمكانات تتخطى «استعادة فلسطين».

وعلى الرغم من كون مشروع المصالحة الشعري مشروعاً غير ناجز، فإنه يُعبّر، على عكس ما أراده درويش، عن حضور السياسة في طيات الاستعارة. وبهذا، فإن ما قدمه درويش من تراجيديا كان أشبه بالخليط الهجين بين التراجيديا، بما تستحضره من استعارات مستوحاة من الميثولوجيا الإغريقية، وما أطلق عليه فالتر بنيامين «مسرح الحداد» الذي يحاول التعامل مع الحاضر ومادة الحاضر التي تشكّلها علاقات قوة وسلطة وتضاربات مشاعرية.[5] وبكلمات أُخرى، لا يُمكن فصل درويش الشاعر عن درويش السياسي، لأن في طيات الجماليات اختباراً وتمعناً حقيقياً للشعر كأسلوب للتأمل في المقاومة، وفي مدى قدرة الشعر على التعامل مع مادة المقاومة في علاقتها بالزمن، أو ما يمثله الزمن من إمكانات. لقد قدم لنا الشعر الدرويشي، الملازم لتجربة الثورة الفلسطينية، مكاناً، أو موقعاً، عصياً على التجزئة بين السياسي والجمالي، أسس عبره علاقة يكون فيها الشعر مكاناً حميمياً للتفكر والتأمل في المقاومة منفتحاً على ما تمثله التجربة الفلسطينية من احتمالات متعددة. أي أن يكون في طيات جماليات الشعر نفسها انفتاح على أفق احتمالات الواقع، بمعنى جعل الشعر موقعاً، أو بالأحرى شكلاً من أشكال اللا–موقع المخصصة لفعل التأمل، والتي استمدت جماليتها ومعانيها من المجال

Digitized by Birzeit University Library

السردي الذي أتاحته الثورة الفلسطينية.

لهذا كله، شكّل الانتقال اليائس لدرويش إلى حضن طروادة انغلاقاً لانفتاحه على الاحتمالات، وإن لم يكن انغلاقاً ناجزاً ومحكماً. فالاستعارات التراجيدية تُحيلنا على النهايات على قاعدة أن العبرة من السرديات المأساوية كلها تكمن في النهاية الدموية والكئيبة، وبما تحيلنا عليه من «معرفة» خاصة في توضيح المعضلات الأخلاقية. هنا، يشكّل الانتقال إلى التراجيديا علامة فارقة تستمد نفسها من مآلات الثورة نفسها، ومن موقع درويش وخلفيته الأيديولوجية الحذرة والمتوجسة من أشكال وأنماط جديدة من المقاومة، وخصوصاً تلك التي تزامن صعودها مع تهاوي منظمة التحرير. بهذا المعنى، يُمكن القول إن درويش انتقل من جماليات «المقاومة والثورة» إلى جماليات «الهزيمة»، ومنها إلى مشروع تفاوض شعري–نثري مع العدو/الآخر، مع جعل تلك التحوُّلات عودة إلى بداية الشاعر السياسية في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، فاتحاً الطريق لنشأة وتجذُّر تيار ثقافي واسع يُمكن تسميته تيار «ما–بعد فلسطين»، يتوسل الانزياح نحو مخيال «جديد» يخرج من المفهمة الميثاقية للثورة الفلسطينية الحديثة، ويستنبط احتمالات متعددة تستلزم في جوهرها إعادة تعريف العدو من الصديق.

شاعر طروادة: للحقيقة وجهان

في هذا السياق، تبدو إجابة درويش للصحافية الإسرائيلية في فيلم «موسيقانا» للمخرج الفرنسي جان لوك غودار ملتبسة ومبهمة، ليس فقط لأنها إعلان هزيمة سابق لأوانه، بل لأن درويش أراد خلق نصر من الهزيمة أيضاً. وبدت صورة درويش في المشهد الذي صممه غودار مبهمة وضبابية، فقد تركه المخرج خارج حيز الإضاءة، إذ نراه شاحباً ورمادياً، لكننا نستطيع لمس حضوره، كأن غودار أراد خلق حالة الغائب الحاضر سينمائياً.[6] ويجيب درويش على سؤال الصحافية الإسرائيلية الاستهجاني والذي ينتهي باتهامه: أنت تتحدث كاليهود؟!

Digitized by Birzeit University Library

آمل ذلك، فهذا أمر حسن، حسن الصيت في هذه الأيام. لكن الحقيقة لها وجهان. لقد استمعنا إلى الرواية الإغريقية وسمعنا أحياناً صوت الضحية الطروادية على لسان يوروبيدس. أمّا أنا، فإنني أبحث عن شاعر طروادة لأن طروادة لم تروِ حكايتها، وأتساءل هل الشعب أو البلد الذي له شعراء كبار يملك الحق في السيطرة على شعب آخر لا شعراء له؟ وهل غياب الشعر عند شعب يشكل سبباً كافياً لهزيمته؟ هل الشعر إيماء أم هو أحد أدوات السلطة، هل بإمكان شعب أن يكون قوياً من دون أن يكتب شعراً. أنا ابن شعب غير معترف به بما فيه الكفاية حتى الآن. أريد أن أتكلم باسم الغائب باسم شاعر طروادة، فإن الوحي الشعري والمشاعر الإنسانية قد تظهر أكبر في الهزيمة مما هي في النصر. في الخسارة أيضاً شاعرية عميقة وقد تكون هناك شاعرية أعمق في الخسارة، ولو كنت أنتمي إلى معسكر المنتصرين لشاركت في تظاهرات التضامن مع الضحايا. هل تعلمين لماذا نحن الفلسطينيين مشهورون [كذا]، لأنكم أنتم أعداؤنا. إن الاهتمام بنا نابع من الاهتمام بالمسألة اليهودية، نعم الاهتمام بك وليس بي أنا. إذن نحن قليلو الحظ في أن تكون إسرائيل هي عدوتنا، لأنها تحظى بمؤيدين لا حدّ لهم في العالم، ونحن أيضاً محظوظون بأن تكون إسرائيل عدوتنا لأن اليهود هم مركز اهتمام العالم لذلك ألحقتم بنا الهزيمة وأعطيتمونا الشهرة. لقد ألحقتم بنا الهزيمة ولكن منحتمونا الشهرة.[7]

يشكل النص أعلاه أزمة لا لما يدَّعي درويش أنه يمثله فحسب، بل لعواقب بحث الشاعر عن طروادة، ولما يأتي خلف الاعتراف أن «للحقيقة وجهين» أيضاً. هنا يتقبل الشاعر وجود «حقيقة أُخرى» تنفي حقيقته، بل يُقدم مشروعه الشعري على أنه مشروع كتابة حقيقة المغلوب، أو بتعبيره السعي نحو، والبحث عن، «شاعر طروادة». بهذا المعنى تحديداً تشكل «نسبية الحقيقة» التي يقدمها درويش تعبيراً عن

Digitized by Birzeit University Library

مفهمة «أدائية» للحقيقة نفسها، والنظر إلى الهوية بما فيها الهوية الفلسطينية على أنها نمط من أنماط التخيل، وبالتالي إلى احتمال تعايش الحقيقتين في مادة واحدة. وفي هذا السياق، لا يؤكد درويش مفهمة تستدخل ادعاء الآخر فحسب، بل تجعل من ذلك الادعاء حقيقة أيضاً، فالحقيقة لها وجهان، أو ثمة وجهان لكل منهما حقيقة متجسدة في سؤال الصحافية الإسرائيلية ومشهد الجلوس والحوار الهادئ معها.

يكتب رينهارت كوسيلك في نهاية مقاله عن المفهوم الحديث للثورة أن «الكلمات واستخدامها أكثر أهمية من أي سلاح آخر»، وربما تكون مقاربة كوسيلك مبالغاً فيها بعض الشيء، فلربما تكون الكلمات أكثر الأسلحة أهمية لكنها قد تكون، أيضاً، الخطاب الذي يلحق بالأشياء.[8] لا نستطيع أن نحدد بدقة أهمية الكلمة والرواية والسرد ولا دور كل منها، فدرويش أعطى مكانة للغة الشعرية وما تتضمنه من جماليات القدرة على إحالة الهزيمة إلى نصر. ربما تكون تلك محاولته الأخيرة لانتشال ما حققته الثورة، من رماد بيروت وعمّان وتونس، على الرغم من هزيمتها: الهوية وما تعنيه الهوية من إمكان بزوغ الشعر وكتابة التاريخ. وبهذا المعنى، فالهزيمة متعددة وغير ناجزة عند درويش، فهي ليست قيمة نهائية لا يمكن العودة منها، لكنها، أيضاً، حاضرة بقوة. ولهذا، كانت استعارات التراجيديا التي وظفها درويش أيضاً متعددة، فهي: غرناطة والأندلس، وهي خطبة الهندي الأحمر الأخيرة، وهي انشطار الحقيقة إلى وجهين، وهي الحفرة التي وجد الشاعر نفسه فيها مع الآخر كما هي رداء أمرئ القيس المسموم.[9]

فكأن درويش حوّل الهزيمة، بل لربما أيضاً الهوية الفلسطينية إلى محاولة لحل ظاهرة «التخاطل» (Parllax View) التي تدور في محيطها كل المآسي بما فيها كارثة الهزيمة نفسها، المتمثلة في عدم قابلية التماثل بين وجهات النظر والسرديات المتباينة، وخصوصاً وجهات النظر المعيارية بين العدو الذي تمثله الحركة الصهيونية، وبين الفلسطيني ورؤيته لحقه في فلسطين من منظور أخلاقي ينطلق من أنطولوجيا الحق الأصلاني.[10] وما يشير إليه جيجك في تقديمه لفكرة التخاطل، وهي بالمناسبة نقد للديالكتيك الهيغلي وما أنتجه من إمكان اندماج

Digitized by Birzeit University Library

الطريحة والنقيضة وانصهارهم حد الوصول إلى الشميلة. التخاطل هنا اعتراف بالفجوة ما بين الأطروحتين، وبأهمية عدم اختزال التناقض، بل أيضاً بأن أي نقد جذري عليه أن ينطلق من الفجوة التي ينتجها «التخاطل»، أي مواجهة الواقع الذي ينكشف من خلال ظاهرة التخاطل في الاستعمار الاستيطاني، والمبني أساساً على فكرة المحو أو على فجوة يصعب ردمها، أو حفرة لا يمكن الخروج منها، فالتخاطل يُحيل على اختلاف رؤية الشيء/الموضوع من خلال اختلاف مكان النظر.[11] يقول الفيلسوف السلوفاكي سلافوي جيجك إن التراجيديا تجلب معها المعرفة بعدم إمكان التغلب على ما أطلق عليه «العنف الأخلاقي»، أو العنف الذي يتشكل من وحي المقولة والادعاء الأخلاقي -كالتجربة الفلسطينية وعلاقتها بالمحو الاستعماري- يضاف إليها المعرفة الكامنة باستحالة التغلب على هذا الخلاف الأخلاقي من خلال مفاوضات عقلانية. ويقدم درويش لنا محاولته الشعرية للتغلب على الفجوة تلك، فهو يسعى من خلال الشعر، لإيجاد صيغة حوار جمالي مع العدو تُوجت بالعديد من القصائد على شاكلة «جندي يحلم بالزنابق البيضاء»، و«حالة حصار» «وفي القدس» و«سيناريو جاهز». هذا لا يعني أن لكل هذه القصائد سياقات تشكُل محددة، وبالتالي لكل منها ما وراءها فلا يمكن اختزالها بفكرة الحوار وحده، أو فكرة ردم الهوة أو الحفرة أو حل ظاهرة التخاطل، لكن أيضاً هي بالتأكيد قصائد منهمكة بصورة وعلاقة الأنا مع الآخر/العدو وتتعامل بحرية مع إمكانات هدم الهوة والاختلاف، أي تحاول ولو على شاكلة شذرات تقديم إمكانات وتصورات تخرج المستعِمر والمستعمَر من مأزق التخاطل.

تأسيساً على ما سبق، نعثر على لُبّ التناقض في سؤال الهزيمة نفسه بما يترتب عليه من استحالة، فإعلان الهزيمة والقبول بها يعني استنفاد ضرورة الشعر في فلسطين، فالخضوع يعني زوال فلسطين من القصيدة، ونهاية القصيدة المرتكزة على أمل فلسطين، أي نهاية الحاجة إلى شعر درويش أيضاً. لهذا نجد درويش في وداعه المتأخر لغرناطة مسكوناً باليأس، فيكتب قصيدته التي تنبأت باتفاقيات أوسلو من خلال العودة إلى غرناطة معلناً رحيل «زفرة العربي الأخير» عنها قبل

Digitized by Birzeit University Library

خمسمئة عام، ومقدِّماً نبوءة مزدوجة مرتكزة على قسوة المعرفة التاريخية بما حل في غرناطة، وبما حل أيضاً في طروادة، مقدماً ما أطلق عليه صبحي حديدي «بلاغة الذاكرة التراجيدية».[12] بكلمات أُخرى، الشعر، هنا، يقدِّم قراءة في الحاضر تحفر في الماضي في محاولة لمنع تكرار التاريخ، وكأن تراجيديا درويش الشعرية محاولة لمنع النهاية المأساوية في الواقع، لكنها محاولة مسكونة باليأس. وهنا تكمن المفارقة، إذ يصبح الشعر جزءاً من عملية تقبل الواقع والتصالح معه.

في هذا السياق، يؤكد الفيلسوف الألماني فريديرك هيغل القيمة العليا التي تحتويها التراجيديا كحالة من «التنفيس العاطفي» أو التطهير النفسي، وكأن في طيات السردية التراجيدية تفهماً للخسارة كحدود للإرادة الإنسانية في مواجهة قوى أُخرى، أو بكل حال من الأحوال في لحظة الوعي «بعيوبها»، أي بإنسانيتها.[13] وكما يؤكد الروائي ألبير كامو، فإن المتعة أو الاستفادة الأساسية التي نستمدها من التراجيديا هي في خصائصها مرتبطة بالتطهر العاطفي، لكنها، أيضاً، مرتبطة بما يحمله هذا التطهر من لحظة الوعي بحقيقة اصطدام الإرادة الإنسانية بجدار الواقع، أي بقيمة التراجيديا كمعرفة. باختصار، فإن التراجيديا قصة حزينة جداً تستدعي من القارئ الخوف والحزن والتضامن مع البطل وخياراته والنهاية المأساوية التي ستحل حتمياً في الصراع بين الإرادات المتناقضة، وبين الإرادة ومفهمتنا الشعرية للواقع، وبين تعلقنا بالبدايات والمآلات المأساوية، والتي تؤسس لحالة من حالات الانعتاق العاطفي.[14]

وعليه، فقد شكلت الهزيمة، وخصوصاً هزيمة منظمة التحرير التي كان لدرويش دور في كتابتها من خلال ما تضمنه نص «إعلان الاستقلال»، نقلاً لتجربة الثورة الفلسطينية من تجربة الشعر المُحفز للفعل، إلى قراءة تراجيدية تعيد إنتاج البطل الفلسطيني في إهاب شخصية من وحي التراجيديا اليونانية القديمة، كما فهم درويش دوره في هذه المرحلة على أنه شاعر طروادة. وهنا تحديداً، يمكن تتبع مسار درويش بين الانتصار والهزيمة ومحاولة الخروج من تلك الثنائية إلى رحاب ما أطلق عليه فيصل دراج «القصيدة الكونية»، تلك القصيدة التي جعلت درويش

Digitized by Birzeit University Library

يعلو فوق مأزق فلسطين، ومأزق التيه والتشظي الذي صاحب الثورة وانتقالها إلى شكل المؤسسة الرسمية المتماهية، إجمالاً، مع عدوها من خلال البحث في أسئلة قد تبدو منزوعة من راهنية التاريخ وأحداثه الطارئة، وإلى تحويل التجربة الشخصية إلى مادة شعرية، من دون التورط فيما يمكن تسميته «الضغط الوطني على الشعر الفلسطيني.» لكن في طيات هذه التحولات حديث يطول عن التناقضات التي كانت تلقي بنفسها على كاهل الشاعر، وعلى كاهل اللغة الشعرية.[15]

تبدو التناقضات التي حملها درويش منهكة مثل المأزق الفلسطيني. فدرويش شاعر المقاومة وشاعر طروادة وشاعر الحوار أيضاً، نراه تارة يعود إلى مصدر البلاغة الأول، كما يقول، في إثر انتصار المقاومة اللبنانية في سنة 2000 وتحريرها الجنوب اللبناني، ونجده تارة أُخرى مسكوناً بالخيبة. وهكذا، يرحل بنا الشاعر باضطراباته وارتباكه، ليقول لنا لا نصر مطلقاً ولا هزيمة مطلقة، مقدماً لما يمكن وصفه بأنه تمرد ونقد ذاتي على الإفراط في وصف الهزيمة وجماليتها:

> لا تحتاج البلاغة إلى أكثر من زيارة مصدرها الأول، لتدرك كم أنهكتها جماليات الحزن على واقع، أدى بها الإفراط في وصفه الواقعي، إلى الإحباط من جهة، وأدى بها التأمل العميق في حركته إلى إحياء الأمل، من جهة ثانية. ومنذ البدء، لم يكن للقول من معنى إلاّ إذا كان حافزاً للفعل.[16]

بتعبير آخر، تؤدي الهزيمة دوراً سابقاً في تحفيز النزوح نحو التراجيديا كمبنىً تكويني للاستعارة في القصيدة وكنمط أو شكل فني محدد، فهي لا تعني فقط النزوح إلى الانهماك بمآلات القضية الفلسطينية والتحول نحو الأسئلة الإنسانية الأوسع كما قارب البعض تحولات درويش عقب توقيع اتفاقيات أوسلو، لكنها أيضاً إسدال الستارة على إمكان تحقيق حلم القصيدة الأسبق، بألاّ تبقى فلسطين حبيسة المجاز. إذن، يشكل انهماك درويش في التراجيديا عنصراً جوهرياً في تعاطيه الناقد، لكن المتفهم، لمسار أوسلو، لموقعه السياسي في مشروع بناء السلطة، القريب منها والبعيد عنها في آن واحد، وفي هذا الموقع ثمة نقد لأداء السياسي،

Digitized by Birzeit University Library

لكن ثمة تفهماً أيضاً لمآلات سقوط البطل. لنأخذ مثلاً التناقض الصارخ بين توظيف درويش لقصة امرئ القيس في مجموعته الشعرية، «لماذا تركت الحصان وحيداً» وحدّية النقد الموجه ضمناً في القصيدة نحو اتفاقيات أوسلو، وما بين موقعه الشخصي كشاعر عاد مع أوسلو إلى رام الله ووقف بجانب «أمرئ القيس» ليكتب له ومعه خطابات الهزيمة.

الشعر وتقاطع الأزمنة: تهاوي البطل

يسألنا الشاعر والكاتب مريد البرغوثي في روايته التوثيقية التي تتناول زيارته لرام الله، «هل الشاعر يعيش في المكان أو في الوقت؟»[17] وهذا، قطعاً، سؤال يصعب تحويله إلى إجابة واضحة المعالم من دون إدراك أهمية مفاعيل الزمان والمكان، ولا سيما أن الحالة الأدبية الفلسطينية تغذت على حقيقة فقدان «المكان» وتعثر الزمن المتمثل في الحدث/البنية النكبة. وقد نكون أمام معضلة يحيل عليها عبد الرحيم الشيخ في حديثه عن الخريطة الفلسطينية وتحولاتها، بل لربما ضياعها في ظل تشتت الزمن ما بين مشاريع تدشين الهزيمة– اتفاقيات أوسلو– وما بين مشروع التحرر الذي تجسد في ميثاق منظمة التحرير.[18] هي، إذن، معضلة زمنين: زمن استعماري يتجلى بوضوح من خلال جدران جابوتنسكي الرمادية المحمولة على الباطون والتي تلتف على المعازل الفلسطينية من مدن وقرى ومخيمات، وزمن ما بعد الاستعمار أو أزمنة «ما بعد الحداثة» والتي تحيلنا على انكسار السرديات الكُبرى، تلك الأيدولوجيات التي سيطرت على أحلام وطموحات الملايين في أرجاء العالم. فعلاً، معضلة التقاء الأزمنة معضلة يقاربه أيضاً الشهيد باسل الأعرج في كتابه الذي نشر عن دار رئبال في إثر استشهاده، «وجدتُ أجوبتي»، إذ يقول في نصه المعنون «لماذا نذهب إلى الحرب؟» وقد يكون النص أقرب إلى المرافعة الذاتية في لماذا نُقاتل اليوم، على الرغم مما نمتلكه من معرفة تاريخية تحيلنا على كون حقبتنا هي زمن النهايات العسيرة، والتي تستعسر فيه الولادة والبدايات الجديدة:

Digitized by Birzeit University Library

في عصر ما بعد الحداثة أو الحداثة السائلة، لا يهمني ماذا يسمونها لكن ما يهمني هو أن هذا العصر هو عصر موت الرومانسية وانتهاء البطولة، وطبعاً تعلم أننا نحن الفلسطينيون [كذا] نعيش خارج هذا الزمان، نحن في زمان استعماري فلسطيني خالص، يدور حولنا عالم في زمان ما بعد استعماري وما بعد حداثي، لذلك ما زلنا قادرين على إنتاج سرديات رومانسية.[19]

يؤدي بنا سؤال الأزمنة وتشابكها ولربما ترابطها المعقد إلى وظائف الأدب والشعر الجمالية والفلسفية والسياسية. بمعنى أن الأدب لا يشكل فقط جمالية منزوعة من سياقها ومن دورها الفاعل كنبوءة وكصورة وكذكرى وكحالة تتأثر بالسياسة وتؤثر فيها، بل أيضاً الأدب/ الشعر «كمستقبل». إن التحدي الأدبي/ الشعري في السياق الفلسطيني هو استنباط احتمالات متعددة ضمن واقع سياسي متشابك ومعقد، بل بتصور آفاق تستنهض حالة تضادية في مواجهة الحاضر السياسي، وبالتالي يمكن للأدب/ الشعر أن ينفتح على طرق حية لمعرفة الزمان والمكان بحيث يغامر بما هو أبعد من الموجود. بكلمات أُخرى، الحاضر يتألف من عدة أزمنة تتقاطع وتتوازى، وبالتالي فإن أفق الإمكانات منفتح ومتصارع عليه وللشعر والأدب قدرة على إقحام نفسه في «لعبة الأزمنة»، إن صح التعبير.

تُعبّر القدرة على إنتاج السرديات الرومانسية، بتعبير الأعرج، عن ديمومة الصراع في فلسطين، وعن الحاجة الملحة إلى المواجهة في ظل نظام استعماري استيطاني ما زال يُشكل تهديداً وجودياً، مادياً وثقافياً ورمزياً، على البلد وما يرمز له من علاقة وطيدة بين الحكاية/ الذاكرة والبشر والمكان. وهنا يضحى التقاء الأزمنة، الزمن الاستعماري بما يقتضي من مواجهة-مقاومة- وزمن انكسار السرديات الكبرى المتجسد فيما يطلق عليه دافيد هارفي «حالة ما بعد الحداثة» التي تستدعي بالضرورة التشظي والشك العميق وغياب التحديد.[20]

الحالة الشعرية والأدبية المتاخمة، والنقدية أحياناً، لمنظمة التحرير لم تحرر

Digitized by Birzeit University Library

نفسها من قيود اضمحلال المشروع السياسي الذي رافقته، بمعنى أن الحالة الثقافية التي زاملت المنظمة بقيت رهينة التصاقها بها ولم تستطع أن تؤسس لنقيض ما أطلق عليه عبد الرحيم الشيخ «كسوف فلسطين»، بل لربما ساهمت في هذا الكسوف.[21] ويشكل شعر محمود درويش وكتاباته السياسية نموذجاً واضحاً لارتباك الأزمنة، على العكس من القراءات التي رأت في الاستعارات الدرويشية إدراكاً عميقاً للماضي واستحضاراً ذكياً لمآلات الحاضر.

بطبيعة الحال، لا يمكن لنا أن نتحدث عن الأدب المقاوم، من دون أن نتحدث عن إرادة التحرير كما وضعها غسان كنفاني في نصه الذي يتناول نماذج حية من الأدب المقاوم في الأراضي المحتلة.[22] وتشكل إرادة التحرير، بمعنى القناعة المسبقة بإمكاناتها ضرورة، لأنه من دون هذا الإمكان يفني وينفي الفلسطيني نفسه. هنا، تصبح كتابة الهزيمة وسردها حاجة إلى تفاديها لا إلى أسطرتها، وبالتالي إضفاء صبغة حية على الهزيمة تنفتح على إمكان العودة منها من دون أن يتحول الفلسطيني الفاعل إلى الفلسطيني المثقل «بحقيقة» انكساره. وهنا، تماماً، يُصبح سقوط الحصان الدرويشي مجازاً لسقوط الفلسطيني في غياهب فنائه. وهنا، كذلك، تشكل «الحقيقة» قاعدة فلسفية مركزية تُحرك المياه الراكدة، وخصوصاً عندما يحولها الأدب/ الشعر إلى سرد أو صرخة بانسلاخ وتعارض مع الخطابات المعرفية والسياسية المذلة والمهيمنة في الأزمنة المتقاطعة (ما بعد الحداثة/ ما بعد الاستعمار، الزمن المقاوم، الزمن الاستعماري). بمعنى أنه يمكن للأدب والشعر أن يُنتج التضاد ويمكن له في كثير من الأحيان أن يقبل بالسردية السياسية المهيمنة، ليضحى، مثلاً، مفهوم المقاومة مختزلاً على شاشات تلفزيون فلسطين على «زراعة التفاح والليمون»، كما جاء في أغنية شعبية ساذجة، أو بتعبير درويش «أحد أدوات السلطة».

يتشكل الزمن المقاوم بالتزامن مع الزمن الاستعماري محاولاً تقويضه وقطعه ضمن صيرورة تلقائية لا تحتاج إلى كثير من التأويل. فكما يحدثنا الشهيد باسل الأعرج، وكما أثبتت التجربة الفلسطينية منذ تدشين أولى المستعمرات الصهيونية، «المقاومة فعل مستمر» فقد قدمت لنا فلسطين أكثر من 18 هبّة وانتفاضة. هنا، لا

Digitized by Birzeit University Library

تضحي المسألة وجود الفعل أو عدمه، بل تكون ببساطة سؤالاً، مؤدّاه: من هو الفاعل؟ وهل يرى الشاعر الفعالية في الفعل؟ وبكلمات أُخرى، ما هو شكل «الحصان» الذي يُكثف من الفعل المقاوم ويؤطره في هيكل سياسي على شاكلة منظمة التحرير؟ إن انحياز الشاعر والكاتب، إن اقتصر على مشروع محدد، فهو يتغافل عن زمن المقاوم الذي ينبع، أساساً، من طيات قدرة المجتمع على إعادة إنتاج منظومة قيمية تصب في إظهار الفعل المقاوم لنا. فبينما كان درويش منشغلاً بكتابة «طروادة»، كانت ثلة من شباب المساجد تعد العدة لهندسة صواريخ وصلت في يومنا هذا إلى قلب منطقة «غوش دان» أو «تل أبيب الكبرى». وحين أعلن الشاعر «سقوط الحصان عن الخريطة»، صعّد أشكالاً متعددة من القوالب السياسية والاجتماعية حتى في أوج تحوّلات المنظمة إلى سلطة عبر اتفاقيات سياسية واقتصادية وأمنية. وقد أدى ذلك إلى إعادة تعريف العدو، وتحويل الغريم السياسي الداخلي المتمثل في الأحزاب الإسلامية إلى العدو عقب أفول الانتفاضة الثانية. فما كان لدرويش حينها إلاّ أن يقول في مرافعته الشعرية عقب اندلاع المواجهات في غزة بين حركتي «فتح» و«حماس»:

من يدخل الجنة أولاً؟ مَنْ مات برصاص
العدو، أم مَنْ مات برصاص الأخ؟ بعض
الفقهاء يقول: «رُبَّ عَدُوٍّ لك ولدته أمّك»![23]

هنا، تجدر الإشارة إلى إشكالية النظر إلى فلسطين بحدود المشاريع السياسية التي انطلقت في محاولة لتكثيف الفعل المقاوم وصوغ استراتيجيات المواجهة مع المشروع الصهيوني. وقد تكون حالة الضفة الغربية في العقد الثاني من الألفية الثالثة، والتي تشهد أنماطاً متعددة من الفعل المقاوم تتضمن عودة الفدائي والبطل العسكري .... مثالاً لاستمرار الفعل المقاوم، ليس كنتاج لمشاريع سياسية تتضمن مشاريع ثقافية أو ترافقها، بل على الرغم من تلك المشاريع وأحياناً في مواجهة علنية معها. بمعنى آخر، إن الزمن المقاوم هو زمن استعادة وإعادة الأمل، وتكثيفه

Digitized by Birzeit University Library

بحيث تضحي مسألة «نهاية التاريخ» وانتهاء «المستقبل»، على حد تعبير الفيلسوف الإيطالي إنريكو بيفو، مسألة تحتاج إلى إعادة نظر.[24] وبالتالي إن الزمن المقاوم لا يستنفد نفسه إلاّ إذا استنفد الفلسطيني ذاته، أي انتحر أو قُتل.

يُحيلنا عبد الرحيم الشيخ على «سياسات النسيان» التي صعدت في إثر اجتياح ما أطلق عليه الزمن الما بعد استعماري وتغلغله في الخطاب الثقافي والسياسي الفلسطيني، كبديل من «سياسات الذاكرة» ولربما أيضاً من «سياسات الأمل».[25] ويضع الشيخ التحول الجذري في مفهمة البطولة كأحد أهم الشواهد على هذا التحول، «فالبطل مل من دوره»، بحيث أضحت البطولة غير ضرورية، وبالتالي يمكن قتلها واجتيازها بغية إعادة إنتاج الفلسطيني بقوالب أُخرى تتلاءم وراهنية واقع منظمة التحرير ومشروعها. وهنا يبرز دور البطل وموقعه في الثقافة الفلسطينية ومحاولات طمس البطولة تحت مشاريع «النجاة» المتعددة. وفعلاً، يصف عبد الرحيم الشيخ المعضلة التي أنتجتها محاولة قتل النموذج – الشهيد والبطل العسكري (الفدائي)– والتي أضاف إليها أيضاً «البطل الثقافي»،

> لكن الورطة الأخلاقية في ذلك لا تكمن في تفكيك البطلين فحسب، بل في تفكيك معنى البطولة الذي لا يستقيم من دون حضور الفهم الميثاقي للقضية الفلسطينية: أرضاً وناساً وحكاية. وبالتالي، تختفي فلسطين / «البلاد التعيسة التي تحتاج إلى أبطال»، من دون أن تظهر فلسطين جديدة خالية من الاستعمار / لا تحتاج إلى أبطال.[26]

هنا، لا يمكن لنا التغاضي عن كون درويش لم يكتب الاستشهادي إلاّ في قصيدة مقتضبة، بل نبذ التصميم الذي أدى إلى إنتاج الاستشهادي والقنبلة البشرية. كما لا يمكننا القول إن التأمل في المقاومة وجماليتها غاب عن شعره في ظل أكثر المواجهات ضراوة، والتي عاشها الشاعر من منزله في رام الله، أي الانتفاضة الثانية التي اندلعت في سنة 2000. بكلمات أُخرى، درويش ابتعد عن التصميم الأهم الذي طورته المقاومة في حينها– القنبلة البشرية– وقفز عن المواجهة أو بالأحرى

Digitized by Birzeit University Library

حولها إلى فرصة جديدة لإقامة حوار بين الضحية والجلاد. وكان لتهاوي البطل في التجربة الدرويشية وقعها على الصور والاستعارات، على العلاقة ما بين الجمال والسياسي، وبالتالي، أيضاً، على تعظيم صورة الضحية وإظهارها على أشكال الفاعلية الفلسطينية التي أنتجتها انتفاضة كُبرى بحجم انتفاضة الأقصى. لهذا نجده مسكوناً بمرافعة أخلاقية تخاطب قاتلاً مفترضاً، أو في محاكمة شعرية تستحضر مشهد مقتل الشهيد محمد الدرة.

الحوار العقلاني مع العدو

تؤسس «سياسات النسيان» إلى إمكانات تبرير الحوار على قاعدة أن الحوار مع العدو ربما يشيد رؤية «إنسانية علمانية» تتعدى الشوفينيات الوطنية «الرجعية» والضيقة. وهنا يطغى على النص الدرويشي بالتحديد محاولات للحوار مع القاتل/ العدو بحيث يضعنا درويش من خلال رحابة الصور في نصه أمام بدائل للصراع مع هذا العدو. ويمكن بالتحديد قراءة هذه المحاولة على أنها امتداد لسياسات النخبة الفلسطينية المؤسسة للانقلاب على الميثاق المؤسس بتعابير الشيخ، لربما أكثر خطورة لأنها تنقل «السلام» وثقافة السلام إلى حيز النص الفلسطيني، بل تموضعه في مركز ذلك النص، بمعنى آخر أحياناً ما تقتلنا البلاغة. فمثلاً، يحول درويش العدو إلى غريم حميم في العديد من نصوصه، يتحامل عليه ويحاول أن يستجدي عاطفته، ويوجه له نداء كما فعل بقصيدته «حالة حصار»:

إلى قاتلٍ: لو تأمَّلْتَ وَجْهَ الضحيَّةْ
وفكَّرتَ، كُنْتَ تذكَّرْتَ أُمَّكَ في غُرْفَةِ
الغازِ، كُنْتَ تحرَّرتَ من حكمة البندقيَّةْ
وغيَّرتَ رأيك: ما هكذا تُسْتَعادُ الهُوِيَّةْ

إلى قاتلٍ آخر: لو تَرَكْتَ الجنينَ ثلاثين يوماً،

Digitized by Birzeit University Library

إذاً لتغيَّرتِ الاحتمالاتُ:

قد ينتهي الاحتلالُ ولا يتذكَّرُ ذاكَ الرضيعُ زمانَ الحصار،

فيكبرُ طفلاً معافى،

ويدرُسُ في معهدٍ واحدٍ مع إحدى بناتكَ

تاريخَ آسيا القديم

وقد يقعان معاً في شِباكِ الغرام

وقد يُنْجبان أبنةً (وتكونُ يهوديَّةً بالولادةِ)

ماذا فَعَلْتَ إذاً؟

صارت ابنتُكَ الآن أرملةً،

والحفيدةُ صارت يتيمةْ؟

فماذا فَعَلْتَ بأُسرتكَ الشاردةْ

وكيف أَصَبْتَ ثلاثَ حمائمَ بالطلقة الواحدةْ؟[27]

يكمل درويش في القافية التي تلتها، «لم تكن هذه القافية ضرورية» لكنها، في النهاية، كُتبت مشتقةً مضامينها من حوار مع قاتل مفترض/ واقعي وعدو يمكن تخيل علائقية أُخرى معه، بل علاقة حميمة تصل حدود تشكل «العائلة» الهجينة، العائلة اليهودية–العربية.[28] فعلًا، القصيدة تضعنا أمام تصور درويش للعدو فيجده إنساناً ضل طريقه في استعادة هويته. تدخلنا هذه الأبيات إلى التحولات التي صاحبت الثورة الفلسطينية المرتبطة بمنظمة التحرير وإلى السياسات التي انبثقت في إثر اتفاقيات أوسلو، والتي انفتحت للغة الحوار على أمل أن يكون الحوار الشعري والثقافي مدخلاً إلى حل العقد السياسية والنفسية والأزمات التي حولت اليهودي الأوروبي إلى صهيوني يحمل البندقية، «وإلى مستعمر وحركة تحرر» بتعابير جوزيف مسعد.[29]

تبدو محاولات درويش هنا بائسة وهو ما يؤكده بقوله «لم تكن هذه القافية

Digitized by Birzeit University Library

ضرورية»، لكنها كانت قافية هيمنت على العديد من الكتّاب الفلسطينيين مستندة في منطقها إلى أن المسألة اليهودية التي وصلت إلى ذروتها بالمحرقة وتشكل دولة إسرائيل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسألة الفلسطينية التي ذروتها النكبة. وبالتالي، كان على الفلسطيني أن يُقدم حلولاً تشمل استمالة وتفكيك الخطاب الصهيوني، بمعنى حريتي كذات فلسطينية ترتبط بحل إشكالية المسألة اليهودية.

تتنوع الأطروحات هنا، فمثلاً يقدم جوزيف مسعد رؤيته التي تنطوي على حل المسألتين–اليهودية والفلسطينية– من خلال نفي «اللاسامية».[30] ولطالما ردد إدوارد سعيد أن الحل في فلسطين يتضمن تخطي «العصبيات» الدينية واللاهوتية الضيقة وصوغ قاعدة «إنسانية علمانية» تستطيع جمع أوصال المستعمَر والمستعمِر. ونستطيع اجتثاث محاولات درويش ربط المسألة الفلسطينية بنظيرتها اليهودية في قصيدته، «في القدس»:

صاحت فجأة جنديّةٌ:

هُوَ أنتَ ثانيةً؟ ألَم أَقتلْكَ؟

قلت: قَتَلْتني... ونسيتُ، مثلك، أن أَموت.[31]

هنا، لا يمكن تجاهل اصطلاح «مثلكِ» الذي يحيلنا على التماثل والتشابه ما بين الفلسطيني والصهيوني في رفض الموت. وهنا، أيضاً، يتضح ضعف المقولة الشعرية، كيف لمن يريد نفيك وقتلك ألاّ يموت وألاّ تموت أنت؟ أحدهما عليه أن يموت مجازياً وواقعياً حتى يعيش أحدهما أو كلاهما. فحتى لو أراد سعيد ومعه درويش بناء مشروع سياسي يستند إلى تحرير اليهودي من عقده التي صنعتها المعادة للاسامية في أوروبا، فهذا التحرير لا يمكن أن تقوم له قائمة من دون «الحرب» ومن دون إنتاج العدو. بمعنى آخر، إن تفكيك الخطاب «الصهيوني» لا يكفي على الورق، ولا يمكن للغة الحوار الثقافي/الفكري مع العدو أن تنتج مشاريع سياسية تؤدي إلى استعادة الحق الفلسطيني. المفارقة الكبرى هنا إذا ما اتفقنا مع منطق سعيد أن شرط الانعتاق من الصهيونية هو تحرير اليهودي من

Digitized by Birzeit University Library

«المعادة للسامية»، هو أننا، في النهاية، لا يمكن لنا إلاّ أن ننتج الصهيونية كعدو، لأنها تغلغلت في الشخصية اليهودية الاستعمارية بحيث يشكل إي ادعاء أخلاقي وسياسي بامتلاك الأرض من جانب الفلسطيني تهديداً «وجودياً» و«معادياً للسامية» في الوعي الصهيوني.

إن الذهاب نحو «حلول» في الخطاب السياسي والفكري والثقافي الفلسطيني يعبّر عن أزمة تتجلى شعرياً من خلال الحديث مع القاتل تارة، ومن خلال استجداء مقولة نحن «ضحية الضحية» تارة أُخرى، وهي مقولات لا تتعدى محاولة تخفيف وطأة الهزيمة من خلال أسطرتها. بمعنى التعامل مع الفشل في الحرب من خلال الانتصار في اللغة، كأن الحرب وحالة الهزيمة لا تنتجان لغة خاصة بهما، أي أن فلسطين انتقلت من حيز وفضاء «إرادة التحرير» بتعابير غسان كنفاني، إلى كنف المجاز، وإرادة الحفاظ على «فكرة فلسطين».

وعلى الرغم من أن درويش اتجه إلى طروادة من أجل سرد رواية «المهزوم»، فهو الذي أيضاً رأى في الهزيمة قيمة يمكن لها أن تضعنا أمام نضوج «أخلاقي ومعنوي»، ويمكن الإضافة إلى ذلك أيضاً «نضوج عسكري». في النهاية لم يرَ درويش الهزيمة فعلاً نهائياً أو بنية دائمة، وإن كانت محاولته لأسطرة الهزيمة محمولة على مجاز طروادة التي لم تعد من هزيمتها. فهو الذي قال:

> ليس هنالك نصر نهائي ولا هزيمة نهائية، فهذان المفهومان يتقنان لعبة التناوب والاحترام المتبادل، لكي يكمل السيد التاريخ حركته اللانهائية. المهم هو ماذا يفعل المنتصر بالنصر، وماذا يصنع المهزوم بالهزيمة. ولعل بعض الهزائم صالح لبلوغ البشر مرحلة النضج المعنوي والأخلاقي. ولعل بعض الانتصارات أخطر على البعض من الهزيمة.[32]

لقد كانت مقاربة درويش لماهية النضوج الأخلاقي هو بما أورده في طيات قصيدته، «سيناريو جاهز»، والتي اتسمت بإعادة تحوير النقاش بشأن مفهمة العدو/ الصديق

Digitized by Birzeit University Library

في سياق الصراع والحرب في فلسطين. تشكل القصيدة فخاً مرسوماً بلغة شعرية وتتويجاً لرؤية درويش السياسية في إعادة تعريف العدو وتحويله إلى خصم وشريك كما رأى هو، أي في الحفر في إمكان الخروج من الحفرة/ الصراع.[33] وقدمت هنيدة غانم، من ناحيتها، قراءتها السياسية لهذا الخروج من خلال ما تطلق عليه «الحفر في ماضي فلسطين المتعدد» كأساس لبناء مفاتيح الخروج من «الحفرة» التي سقط فيها «القاتل والمقتول» معاً. فتشكل قصيدة سيناريو نقداً لمسار التفاوض، لكنها أيضاً دعوة إلى إعادة التفكير في تعريف العدو والصديق في سياق صراع ما زال يتسم بأبعاد لا تحتمل إعادة التعريف تلك. وتكمن إشكالية قراءة غانم في أنها تستند في طيات «المحاجة» إلى التجربة النقدية لحنة أرندت، وهي من أوائل ما يمكن تسميته مدرسة «ما-بعد الصهيونية»، لتأخذنا غانم بمقاربتها التحليلية لـ «حفرة» درويش المجازية إلى ما يمكن إطلاق عليه، «ما-بعد فلسطين»، أي كيف نرسم مستقبلاً لا نكون فيه أعداء.[34]

يقع سيناريو درويش المتخيل، ومقاربة غانم له، بخطيئة القفز على الواقع، وتحويل أوجه الحقيقة إلى تساوٍ في «الادعاء الأخلاقي»، فما معنى أننا سقطنا معاً في الحفرة، ليست الحفرة نتاج خطيئة العدو الأولى، خطيئة استملاك فلسطين على حساب الفلسطينيين. وفي هذا السياق، يفرض الاستعمار الاستيطاني علاقة محددة من العداء، بحيث لا يترك مجالاً في منطقه السياسي إلاّ للحرب، فهو يسعى في جوهره للنفي والمحو والإلغاء. إن ما طرحه فوكو بقلبه رأساً على عقب مقولة كلاوسفتز يصح في فهم المجال السياسي في السياق الفلسطيني، بمعنى أن الحرب ليست امتداداً للسياسة، بل السياسة هي امتداد للحرب، وبالتالي، في سياقنا الفلسطيني لا يمكن لنا ادّعاء مجال سياسي منفصل عن الثقافي، أو ثقافي منفصل عن الاقتصادي، فنحن أمام تمظهر للحرب في جميع تلك المجالات.[35] يمكن لنا فهم الحالة الاستعمارية من خلال دمجها مع النموذج «الاستراتيجي» الجدلي الذي يقترحه فوكو، والذي يشدد على بناء خريطة لعلاقات القوة من خلال فهم آليات مقاومة الجسد والبنية الجماعية الفلسطينية للمستعمر، وهذا تحديداً ما

Digitized by Birzeit University Library

حاول درويش وقراءة غانم فعله: الخروج من «العلائقية» تلك من خلال استنباط احتمالات لبناء سياسي جديد، مخيال لما-بعد فلسطين، لمكان وفضاء «هويّاتي» لا يستمد نفسه من فكرة «استعادة» فلسطين، بل ينطلق من استحالتها.

وفي هذا السياق، وبالعودة إلى رواية «عائد إلى حيفا»، فإنها تقدم لنا عودة أُخرى ضئيلة تحت ظل الهزيمة، وتقدم لنا أيضاً حواراً مفتعلاً مع العدو. وقد يكون السؤال المركزي الذي يطرحه كنفاني في «عائد إلى حيفا» هو إلى أي مدى يمكن للحوار مع الآخر/العدو أن يعيد خلدون (دوف) والأرض/المكان (حيفا)، أي هل يمكن استعادة الحق من موقع المهزوم؟ إجابة غسان كنفاني كانت واضحة لا تشوبها الكثير من التناقضات، فالحوار لن يثمر ولن يستطيع الخطاب أن يكون بديلاً من البندقية، لهذا يذكرنا سعيد س. بحاجتنا إلى الحرب. لقد قرع غسان كنفاني طبلة «معذبو الأرض» لفرانز فانون في كل ما كتبه: فما قاله غسان هزيمة المستعمر قبل أي معركة جانبية أُخرى، هزيمة المستعمر ولنا أن نصنع من حيفا ما نريد من تخيلات.[36]

خاتمة

يعود البرغوثي بعد ثلاثة عقود إلى رام الله ويلقي علينا سؤالاً مؤرقاً في نهاية رؤيته لبلدته: «ما الذي يسلب الروح ألوانها؟ ما الذي غير قصف الغُزاة، أصاب الجسد؟» إنه سؤال لعين لأنه يضعنا كما يضعنا نص «رأيتُ رام الله» أمام محنة مراجعة الذات/الجسد بعد أن عاد البرغوثي إلى رام الله مهزوماً يمر عبر جسر خشبي اضمحلت المياه من تحته. ولا يمكن لنا تجاهل النزعة في رواية البرغوثي لانكشاف الذات على حقيقة هزيمتها وما تعنيه الهزيمة من تحول الأسئلة تجاه الذات، فهو الذي يبدأ بسؤاله بـ «غير قصف الغزاة».[37] والبرغوثي ليس أول من طرح مسألة الهزيمة كوسيلة للانكشاف والصراحة مع الذات. فمثلاً، أطلق الياس خوري على الحالة العربية «النكبة المستمرة»، أي كون النكبة بُنية وليست حدثاً، بُنية لم يستطع الفلسطيني وبالتأكيد العربي التحرر من تبعاتها وما تفرضه من قيود

Digitized by Birzeit University Library

موضوعية على تشكل أفق سياسي واجتماعي أرحب في المشرق العربي بما فيها فلسطين.[38] وقد تناول الفكر العربي بمختلف مشاربه السياسية والأيدولوجية مسألة الهزيمة، بل أسس لها كحالة صراع فكري سياسي/أيديولوجي لتصبح الإجابة عن سؤال الهزيمة منطلقاً للنقد الفكري والثقافوي والديني للواقع العربي، إذ أصبح التنافس السياسي يدور في فلك من يمتلك الإجابة الوافية لسؤال الخروج من «الهزيمة» بمعناه الحضاري الكبير.

مفهوم الهزيمة، ومثله مفهوما التراجع والانكسار وثيقا الصلة، قد يكون مجدياً للغاية في فهم الشؤون الإنسانية بصورة عامة والحالة العربية بصورة خاصة. فمثلاً، أين سيكون فهمنا لواقع العالم العربي الحديث، أو أصول دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أو موقف ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو التحولات التي تشهدها اليابان من دون الإشارة إلى الحروب المفقودة التي شكّلت الهزيمة ملامحها؟ إن ردود الأفعال الفكرية في العالم العربي على الانتصارات الغربية الاستعمارية، تصب في فهمنا لطبيعة التيارات السياسية التي تشكلت في إثر الهزيمة وكردة فعل مباشرة وأحياناً غير مباشرة لها. وللأدب والشعر دور مركزي في خلق سرديات عن الهزيمة، بل أحياناً بنفيها وتخطيها وفي خلق آفاق للشفاء منها. قراءة الهزيمة في التاريخ العربي الحديث لها مساران، واحد يؤدي إلى تجدد المواجهة بأشكال جديدة بل يتخذ من الهزائم السابقة مدخلاً لتجنب الوقوع في الأخطاء ذاتها، ومسار آخر يرسخها كمقولة سياسية ويجعل منها منطلقاً نحو القبول والتصالح معها.

يطرح إدوارد سعيد في مقاله عن القضايا الخاسرة («On Lost Causes») أسئلة بشأن الآليات التي من خلالها يمكن الوصول إلى حكم معياري عمّا إذا كانت القضية الفلانية «خاسرة» فعلاً. ويدّعي سعيد أن السرديات تتضمن تقسيماً زمنياً بسيطاً، بدايات ونهايات وأحداثاً وسطية. ما يحاول سعيد طرحه هو فكرة بسيطة لكنها أيضاً مخيفة فحواها أننا نصل إلى حكمنا بالهزيمة والنصر أساساً من خلال شكل السرد وطبيعته. وبهذا المعنى لم تخلُ سردية درويش من التخبطات،

Digitized by Birzeit University Library

فهي لا تستطيع إعلان الهزيمة الكلية، لكنها لا تستطيع أيضاً إغفال الواقع الذي سارت فيه منظمة التحرير من حلم الثورة واستعادة فلسطين إلى أوسلو والتماهي مع المستعمِر، وبهذا نجد في الاضطراب الدرويشي انعكاساً للاضطراب الأوسع الذي خض الذات الثائرة، وجعلها ذاتاً لا تمتلك عوامل الثقة بنفسها وبقدرتها على صناعة التاريخ، أو بقدرتها على «قرع جدران الخزان» لنصبح في حفرة وحيدين مع قتلتنا.[39] هل نستجدي الرحمة؟ هل نقتل الهوية؟ أو هل ننقذ القاتل كي ينجو المقتول؟ أم نرفض هذه الموقعية من الأساس؟ هذا هو سؤال الحاضر.

لقد شكل محمود درويش حالة فريدة جسّدت علاقة معقدة بين السياسي والجمالي، وما بين قدرة اللغة على الاشتباك مع الواقع، وقدرة الواقع على التسلل والضغط على اللغة أيضاً. ويقارب عبد الرحيم الشيخ موقع درويش ودوره بقوله، «إنه مثقف مشابه لمثقف إيميل شارتييه الذي يقسم حياته بين عالمي المثقَّفيَّة كغاية في ذاتها، والفعل الثقافي كترسيمة لجينيالوجيا الشر، واقتراح لآليات المقاومة التي من شأنها أن تصحح أخطاء التاريخ، وإن لم تتمكن من وقف خطاياه.»[40] لم يستطع درويش إيقاف خطيئة توظيفه السياسي بعد موته، بل في إعلاء أيديولوجيا الحياة متمثلة في «على هذه الأرض ما يستحق الحياة» إلى مصاف الإيقاع الناظم لمشروع السلطة عقب أفول الانتفاضة الثانية.[41]

في الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو 2019 كتب داني دانون، سفير «إسرائيل» في الأمم المتحدة، وصديق رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو «أن الانتحار الوطني للروح السياسية والثقافية للفلسطينيين هو بالضبط ما هو مطلوب للسلام.»[42] وتبدو الثقافة الفلسطينية مثقلة بفلسطينيتها، تحاول الوصول إلى أفق جمالي وسياسي يتخطى عبء فلسطين إلى ما بعدها، ولربما لا يؤدي ذلك إلى انتحار الروح السياسية والثقافية الفلسطينية، لربما تُبنى احتمالات أُخرى، لكن في ظل استمرار زمن الاستعمار، ربما تكون النزعة الثقافية التي أطلقنا عليها «ما-بعد فلسطين» هي بالتحديد ما يطالبنا به دانون.

Digitized by Birzeit University Library

المصادر

1 مريد البرغوثي، «رأيت رام الله» (رام الله: دار الشروق، 2005)، ص 47.

2 غسان كنفاني، «عائد إلى حيفا» (قبرص: منشورات الرمال، 1969).

3 فيصل دراج، «ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني» (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002).

4 هناك العديد من المقاربات التي تطرح قضية المتعة الكامنة في التراجيديا بما فيها:

S. Halliwell, ed.and trans., *The Poetics of Aristotle* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1978); Earl R. Wasserman, «The Pleasures of Tragedy,» *ELH* (Johns Hopkins University Press), vol. 14, no.4 (December 1947), pp.283–307; Samuel Hughes, «Schiller on the Pleasure of Tragedy,» *The British Journal of Aesthetics*, vol. 55, no. 4 (October 2015), pp. 417–432.

5 Walter Benjamin, The Origins of German Tragic Drama (London: Verso, 1998)

6 Jean– Luc Godard, *Our Music*, (*notre musique*) (WellSpring Media, November 24, 2004).

7 سليم البيك، «محمود درويش والسينمائي الفرنسي 'جان لوك غودار'»، «القدس العربي» (31 تموز/ يوليو، 2015). (استرجع بتاريخ 3 نيسان/ أبريل، 2020)

https://www.alquds.co.uk/%ef%bb%bf%d9%85%d8%ad%d9%85%d9%88%d8-%af–%d8%af%d8%b1%d9%88%d9%8a%d8%b4–%d9%88%d8%a7%d9%84%d8-%b3%d9%8a%d9%86%d9%85%d8%a7%d8%a6%d9%8a–%d8%a7%d9%84%d9-%81%d8%b1%d9%86%d8%b3%d9%8a–%d8%ac%d8%a7%d9%86/

8 Reinhart Koselleck, «Historical Criteria of the Modern Concept of Revolution,» in *Futures Past: On the Semantics of Historical Time* (New York: Columbia University Press, 2004), p. 57.

9 سنان أنطون، «النقد الرمزي لاتفاق أوسلو عند محمود درويش»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 51 (صيف 2002)، ص 114– 123.

10 Ella Henry and Hone Pene, «Kaupapa Maori: Locating Indigenous Ontology, Epistemology and Methodology in the Academy,» *Organization Speaking Out*, vol. 8, no.2 (2001), pp.232–242.

11 Salvoj Zizek, The Parallax View (Cambridge: MIT Press, 2006).

12 صبحي حديدي، «أحد عشر كوكباً على آخر المشهد الأندلسي: الجِداد يليق بغرناطة»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 13 (شتاء 1993)، ص 170.

13 G.W.F. Hegel, *Hegel's Asthetics: Lectures on Fine Art*, vol. 2 (Oxford: Clarendon Press, 1975), p. 1204.

Digitized by Birzeit University Library

14 Albert Camus, «On the Future of Tragedy,» in *Lyrical and Critical Essays* (New York: Knopf, 1968), pp. 295–310.

15 فيصل دراج، «محمود درويش: شاعر المقاومة في جميع الأزمنة»، جريدة «الأيام»، 9/ 23/ 2008.
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=557f29by89649819Y557f29b ؛
انظر أيضاً: فيصل دراج، «ثلاثة مداخل لقراءة محمود درويش»، «مجلة الكرمل»، العدد 90) ربيع 2009)، ص 68.

16 محمود درويش، «إسرائيل لا تفهم غير لغة القوة»، «البوابة» (30 أيار/ مايو 2000) الرابط:
https://www.albawaba.com/ar/%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D9%88-%D9%86/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%AF%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6-%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9

17 البرغوثي، مصدر سبق ذكره، ص 220.

18 عبد الرحيم الشيخ، «تفكيك 'التركيب': تحولات الخارطة في المرئيات الفلسطينية»، «مجلة تبين»، المجلد 2، العدد 1 (صيف 2013)، ص 130.

19 باسل الأعرج، «وجدتُ أجوبتي» (القدس: دار رئبال، 2018)، ص 331.

20 David Harvey, *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into The Origins of Cultural Change* (Oxford: Blackwell, 1990).

21 عبد الرحيم الشيخ، «تحولات البطولة في الخطاب الثقافي الفلسطيني (2)»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 97 (شتاء 2014)، ص 100–118.

22 غسان كنفاني، «أدب المقاومة في فلسطين المحتلة، 1948–1966» (قبرص: منشورات الرمال، 2013)، ص 7.

23 محمود درويش، «أثر الفراشة: يوميات» (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص 269.

24 See: Frano «Bifo» Berardi, *Futurability: The Age of Impotence and the Horizon of Possibility* (London: Verso Books, 2017); Berardi, *After the Future* (Oakland: AK Press, 2011).

25 عبد الرحيم الشيخ، «تحولات البطولة في الخطاب الثقافي الفلسطيني»، مصدر سبق ذكره، ص .

26 عبد الرحيم الشيخ، «تحولات البطولة في الخطاب الثقافي الفلسطيني» (2)، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 97 (خريف 2014)، ص 110.

27 محمود درويش، «حالة حصار» (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002)، ص 30.

28 المصدر نفسه.

29 Joseph Massad, *The Persistence of the Palestinian Question* (New York: Routledge, 2006).

30 Ibid.

31 محمود درويش، «لا تعتذر عما فعلت» (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2003).

Digitized by Birzeit University Library

32 محمود درويش، «حيرة العائد، مقالات مختارة» (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2007)، ص 52.

33 محمود درويش، «لا اريد لهذه القصيدة أن تنتهي» (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2009)، ص 2، 56.

34 Honaida Ghanim, «The Urgency of a New Beginning in Palestine: An Imagined Scenario by Mahmoud Darwish and Hannah Arendt,» *Journal of College Literature* (Johns Hopkins University Press), vol. 38, no. 1 (Winter 2011), pp. 75–94.

35 Michel Foucault, «The Subject and Power», *Critical Inquiry* (The University of Chicago Press), vol. 8, no. 4 (Summer 1982), pp. 777–795.

36 كنفاني، «عائد إلى حيفا»، مصدر سبق ذكره.

37 البرغوثي، مصدر سبق ذكره، ص 220.

38 الياس خوري. «النكبة المستمرة». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 89 (شتاء 2012)، ص 38.

39 Edward Said, *Reflections on Exile and Other Essays* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003), p.529.

40 عبد الرحيم الشيخ»، متلازمة درويش (1): النصر، الهزيمة، المنفى»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 122 (ربيع 2020)، ص 161.

41 رانية جواد وعلاء العزة، «درويش خارج النص»، «جدلية»، الرابط:

https://www.jadaliyya.com/Details/31681/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D9%8A-%D8%B4-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86-%D8%B5

42 Danon, Danny. «What's Wrong with Palestinian Surrender?» *New York Times*, June 24, 2019. URL: https://www.nytimes.com/2019/06/24/opinion/palestinian-peace-bahrain-conference.html

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

بالعربية

- الأعرج، باسل. «وجدتُ أجوبتي». القدس: دار رئبال، 2018.
- أنطون، سنان. «النقد الرمزي لاتفاقية أوسلو عند محمود درويش»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 51 (صيف 2002)، ص 114 – 123.
- البرغوثي، مريد. «رأيت رام الله». رام الله: دار الشروق، 2005.
- البيك، سليم. «محمود درويش والسينمائي الفرنسي 'جان لوك غودار'»، «القدس العربي» (31 تموز/ يوليو 2015). (استرجع بتاريخ 3 نيسان/ أبريل، 2020)

https://www.alquds.co.uk/%ef%bb%bf%d9%85%d8%ad%d9%85%d9%88-%d8%af-%d8%af%d8%b1%d9%88%d9%8a%d8%b4-%d9%88%d8%a7-%d9%84%d8%b3%d9%8a%d9%86%d9%85%d8%a7%d8%a6%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b1%d9%86%d8%b3%d9%8a-%d8%ac-%d8%a7%d9%86/

- جواد، رانية وعلاء العزة. «درويش خارج النص». «جدلية»، الرابط:

https://www.jadaliyya.com/Details/31681/%D8%AF%D8%B1%D9%88-%D9%8A%D8%B4-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7-%D9%84%D9%86%D8%B5

- حديدي، صبحي. «أحد عشر كوكبا على آخر المشهد الأندلسي: الحِداد يليق بغرناطة»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 13 (شتاء 1993)، ص 170.
- خوري، الياس. «النكبة المستمرة». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 89 (شتاء 2012)، ص 37–50.
- دراج، فيصل. «محمود درويش: شاعر المقاومة في جميع الأزمنة». جريدة «الأيام»، 2008/ 9/ 23

https://www.alayyam.ps/ar_page.php?id=557f29by89649819Y557f29b

Digitized by Birzeit University Library

- ـــــــــــ. «ثلاثة مداخل لقراءة محمود درويش»، «مجلة الكرمل»، العدد 90) ربيع 2009)، ص 68.
- درويش، محمود. «إسرائيل لا تفهم غير لغة القوة». «البوابة»، 30 أيار/ مايو، 2000. الرابط:

https://www.albawaba.com/ar/%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D8%B1-%D9%88%D9%86/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D8%B3-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88-%D8%A9

- ـــــــــــ. «حالة حصار». بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002.
- ـــــــــــ. «لا تعتذر عما فعلت». بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2003.
- ـــــــــــ. «حيرة العائد، مقالات مختارة». بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2007.
- ـــــــــــ. «لا اريد لهذه القصيدة أن تنتهي». بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2009.
- الشيخ، عبد الرحيم. «تفكيك التركيب: تحولات الخارطة في المرئيات الفلسطينية»، «مجلة تبين»، المجلد 2، العدد 1 (صيف 2013)، ص 123–154.
- ـــــــــــ. «تحولات البطولة في الخطاب الثقافي الفلسطيني (1)»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 96 (خريف 2013)، ص 73–95.
- ـــــــــــ. «تحولات البطولة في الخطاب الثقافي الفلسطيني (2)»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 97 (شتاء 2014)، ص 100–118.
- ـــــــــــ. «متلازمة درويش (1): النصر، الهزيمة، المنفى»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 122 (ربيع 2020)، 159–186.
- كنفاني، غسان. «عائد إلى حيفا». قبرص: منشورات الرمال، 1969.
- ـــــــــــ. «أدب المقاومة في فلسطين المحتلة، 1948–1968». قبرص: منشورات الرمال، 2013.

Digitized by Birzeit University Library

- Benjamin, Walter. *The Origins of German Tragic Drama*. London: Verso, 1998.
- Berardi, Franco Bifo. *After the Future*. Oakland: AK Press, 2011.
- _____. *Futurability: The Age of Impotence and the Horizon of Possibility*. London: Verso Books, 2017.
- Camus, Albert. «On the Future of Tragedy.» In *Lyrical and Critical Essays*. New York: Knopf, 1968.
- Danon, Danny. «What's Wrong with Palestinian Surrender?» *New York Times*, June 24, 2019. URL: https://www.nytimes.com/2019/06/24/opinion/palestinian-peace-bahrain-conference.html
- Foucault, Michel. «The Subject and Power.» *Critical Inquiry*. The University of Chicago Press, vol. 8, no. 4 (Summer 1982), pp. 777–795.
- Ghanim, Honaida. «The Urgency of a New Beginning in Palestine: An Imagined Scenario by Mahmoud Darwish and Hannah Arendt,» *Journal of College Literature*. Johns Hopkins University Press, vol. 38, no. 1 (Winter 2011), pp. 75–94.
- Godard, Jean- Luc. *Our Music* (*notre musique*) (WellSpring Media, November 24, 2004).
- Harvey, David. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*. Oxford: Blackwell, 1990.
- Hegel, G.W.F. *Hegel's Asthetics: Lectures on Fine Arts, vol.* 2. Oxford: Clarendon Press, 1975.
- Henry, Ella and Hone Pene. «Kaupapa Maori: Locating Indigenous Ontology, Epistemology and Methodology in the Academy.» *Organization Speaking Out*, vol. 8, no.2 (2001), pp. 232–242.
- Hughes, Samuel. «Schiller on the Pleasure of Tragedy.» *The British Journal of Aesthetics*, vol. 55, no. 4 (October 2015), pp. 417–432.
- Koselleck, Reinhart. «Historical Criteria of the Modern Concept of Revolution.» In *Futures Past: On the Semantics of Historical Time*. New York: Columbia University Press, 2004.
- Massad, Joseph. *The Persistence of the Palestinian Question*. New York: Routledge, 2006.
- Said, Edward. *Reflections on Exile and Other Essays*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003.
- Wasserman. Earl R. «The Pleasures of Tragedy.» *ELH*. Johns Hopkins University Press, vol. 14, no.4 (December 1947), pp. 283–307.
- Zizek, Salvoj. *The Parallax View*. Cambridge: MIT Press, 2006.

مكتبة جامعة بيرزيت
Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الكتاب

يشتمل كتاب «مفهمة فلسطين الحديثة: نماذج من المعرفة التحررية» على سبعة أبحاث أكاديمية تبحث في عدة عناصر من الكلاسيكيات الكبرى للهوية الوطنية الفلسطينية: أرضاً، وناساً، وحكاية. وقد شارك فيه سبعة مرشحين من برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت، كمساهمة في القول على معاني فلسطين: هويةً وقضيةً. وتشكّل فصول الكتاب خطوة من داخل فلسطين المحتلة على طريق مفهمة فلسطين الحديثة من خلال مداخل حقلية ومنهجية متعددة تقارب فلسطين المذرّرة جغرافياً وديموغرافياً، والمتعددة ثقافياً، بأدوات تراعي أصلية المواد في قيد البحث وأصلانية مناهج الباحثين التي تراوح بين دراسات ما بعد الاستعمار، والدراسات الأصلانية، والبحث المحارب. وقد أتاحت هذه التوجهات الحقلية والمنهجية للباحثين نقداً مزدوجاً للثبات الأيديولوجي لمشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والتحوّل الذي أصاب مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية.

المساهمون

فيروز سالم، وخلود ناصر، وأشرف بدر، وقَسَم الحاج، وعلي موسى، وأسماء الشرباتي، وعبد الجواد عمر هم مرشحون في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت، وطلبة الدفعة الأولى (2019-2020) في مساق «مفهمة فلسطين الحديثة»، الذي يشرف عليه عبد الرحيم الشيخ، محرر الكتاب، وأستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية والعربية في جامعة بيرزيت.

ISBN: 978-614-448-092-2
9 786144 480922

$ 10.00

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

Digitized by Birzeit University Library